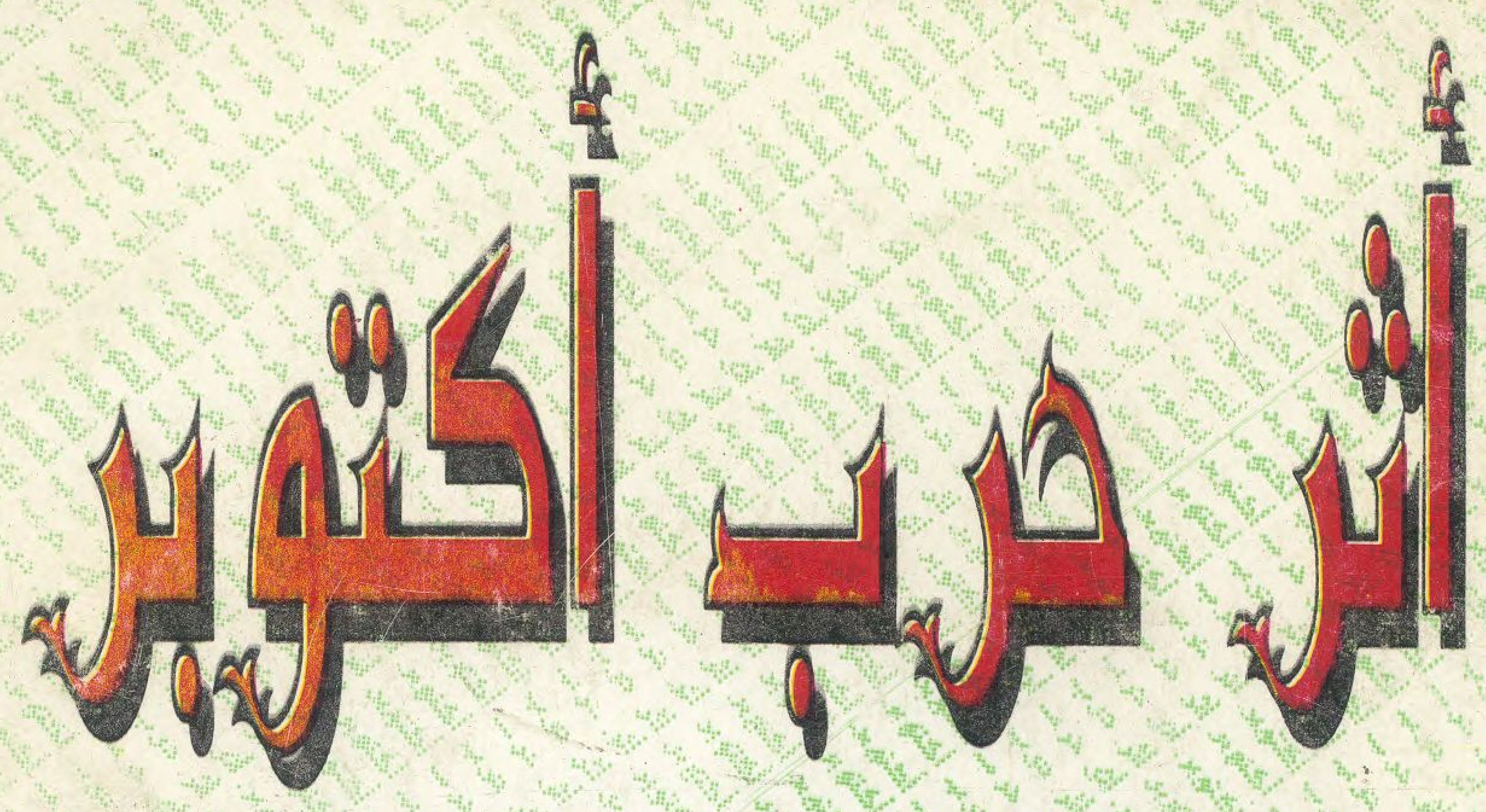


أثر حرب أكتوبر

على الحياة العامة وتطور علاقات مصر الدولية

دكتور
محمد نعمان جلال

دكتور
مجدى المتولى



الهيئة المصرية العامة للكتاب

أثر حرب أكتوبر على الحياة العامة وتطور علاقات مصر الدولية

دكتور
محمد نعمان جلال

دكتور
مجدى المتولى



١٩٩٤

إهداء

إلى شعب مصر
صاحب الحضارة العريقة
وقواته المسلحة الباسلة

مقـــــدمة

ستبقى حرب أكتوبر ١٩٧٣ في ذاكرة الشعب المصرى والأمة العربية بل ، والانسانية جمعاء شاهد صدق على نبل الجندية المصرية وعمق الانتماء الوطنى لها ، ووافر اسهاماتها بشرف واباء فى بناء السلام العالمى ودعم أسسه وأركانه • وستظل الوطنية المصرية تنطق بأحرف من نور ، بعظيم العطاء القتالى للعسكريين المصريين ، الذين أثبتوا بالبراهين والأدلة الدامغة أنهم بحق أحفاد بناة الحضارة الانسانية في مهدها • اذ لم ينسهم بريق الانتصار ، على مغتصب أسهب فى غروره ، الحكمة التى رسختها عقيدة الجندية المصرية بأن الحرب ليست لذاتها هدفا ، وانما للذود عن الديار والأوطان وصيانة الحرمات ورد الاعتداء والحفاظ على العزة والكرامة • لم ينس المقاتل المصرى وهو فى قمة مجده وانتصاره أن يؤكد أنه متى ظهر طريق آخر يعيد الحق ويصون الأرض فلا معنى لاراقة الدماء ، ولا معنى للاستمرار فى الخصومة •

كان الجندى المصرى عملاقا فى وفائه لقيم الانسانية ، عملاقا وهو يروى نهر السلام والحب بين الأمم والشعوب ، فهو يقاتل بشرف ويناضل بكبرياء وينشد الأمن والسلام • لقد برهن المقاتل المصرى بنصره المؤزر فى أكتوبر ١٩٧٣ على أنه يؤمن بالفكر الانسانى الداعى الى حماية حقوق الانسان واعلاء شأنه وقيمته • اذ نجح بهذا الانتصار فى تكريس معنى عظيم من معانى احترام الآخر ؛ لأنه قضى على طرح استعمارى يبغى الهيمنة على مقدرات الآخرين ويرفض الاعتراف بحقوقهم • كما أنه بهذا الانتصار وضع الركائز الأساسية لصرح الاستقرار والأمن فى المنطقة بعد أن مكن للسلام من أن يشق طريقه ؛ ليعطى ويعيد لشعوب المنطقة حقهم الطبيعى فى تنمية عادلة • كما أن انتصار أكتوبر نجح فى توجيه طاقات المنطقة الى اقامة بنى وهياكل مناوئة للفكر الهادم لقيم التنمية ، والذى كان يكرسه الاحتلال ، وعدم الاعتراف بحقوق الغير •

وعلى المستوى الوطنى كانت حرب أكتوبر هى المقدمة الحقيقية لبناء

دولة عصرية وحضارية في مصر ، ففي المجال السياسي تمكنت مصر بعد انتصار أكتوبر من محاصرة حالة الأزمة والضرورة التي صاحبت سياق الحياة العامة في مصر ، حيث فرض الصراع مع اسرائيل توجيه كافة الطاقات والجهود الى دعم حالة التعبئة المستمرة على حساب التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية عموما ، كما أدى ذلك الى قيام نوع من التركيز النسبي للسلطات في يد السلطة التنفيذية على حساب باقي المؤسسات الدستورية والشعبية ٠ وكانت صيغة التنظيم السياسي الواحد احدى الصيغ التي حاولت ملء الفراغ الناجم عن التهميش والتحجيم الذي لازم مؤسسات الدولة لصالح السلطة التنفيذية مع استمرار حالة الضرورة الناجمة عن الصراع العربي الاسرائيلي والحروب الاقليمية المصاحبة له ٠ وكانت هذه الحالة الاستثنائية في سياق الرصد التاريخي أمرا طبيعيا اذ أن جميع الدول التي واجهت ظروف الأزمة كانت تلجأ الى أسلوب تركيز السلطات في يد السلطة التنفيذية ؛ حتى تنهض من أزماتها ، وهو ما حدث في فرنسا في أزمة ١٩٦١ عندما احتجز الجيش الفرنسي بالجزائر وزير الأشغال الفرنسي احتجاجا على موقف ديجول من قضية الجزائر ؛ فما كان من الرئيس ديجول الا ان أعمل المادة ١٦ من الدستور الفرنسي التي تجيز نوعا من تركيز السلطات لصالح الرئيس والسلطة التنفيذية حتى تمكن من اجتياز هذه الأزمة ، وبعد حرب أكتوبر استطاعت مصر اعادة الهياكل والبنى والمؤسسات الدستورية والشعبية الى أوضاعها العادية فصدر القانون ١٩٧٧/٤٠ بالترخيص بقيام الأحزاب السياسية وصدر تأكيدا لذلك التعديل الدستوري لعام ١٩٨٠ حيث جاء في المادة الرابعة من الدستور بعد التعديل أن النظام السياسي المصري يقوم على أساس تعدد الأحزاب ٠ كما صدر في عام ١٩٨٠ قانون الصحافة بعد أن تضمن الدستور في التعديل أيضا بابا خاصا بسلطة الصحافة ، وهو ما أعطى لها ضمانا سمح بقيام حرية حقيقية للصحافة في مصر لم ترها منذ عهد بعيد ، كما حظيت الهيئات القضائية بدرجة عالية من العناية الدستورية أتيح بمقتضاها لمجالسها العليا سائر السياسات الوظيفية لأعضائها ؛ الأمر الذي دعم استقلالها وعمق دورها في النهوض الحضاري لمصر ٠

وعلى المستوى الاقتصادي نجحت مصر بعد حرب أكتوبر في سن قانون الاستثمار ١٩٧٤/٤٣ ، والذي تعدل فيما بعد بالقانون ١٩٨٩/٢٣٠ وأعطى ضمانات واسعة لرأس المال الوطني والعربي والأجنبي في الاستثمار في مصر بعيدا عن شبح المصادرة أو الاستيلاء أو التأميم ، وظهرت النتيجة الباهرة في اقامة المدن الجديدة التي ساهمت مساهمة جوهرية في دعم التنمية الاقتصادية الوطنية ــ وأيضا في دعم الصادرات المصرية بنسبة عالية ، كما تمكنت مصر بعد التعديل الدستوري عام ١٩٨٠ ،

من اعادة صياغة الأساس الاقتصادي للدولة ، بأن يقوم على مبدأ تقريب الفوارق الطبقية بدلا من مبدأ تذويبها ، وهو ما أصبح تأكيدا دستوريا وضمانة دستورية لرأس المال وللقطاع الخاص بممارسة دوره التنموى بجانب القطاع العام وبالمساواة به · وصدرت عدة تشريعات اصلاحية للاقتصاد الوطني منها قانون قطاع الأعمال العام وقانون هيئة سوق المال · وقانون الائتمان والبنوك · والتصدير والاستيراد وجميعها قوانين ذات صيغة اصلاحية متقدمة ، دفعت بالاقتصاد الوطنى الى مراحل متقدمة من أجل التنمية الوطنية فى اطار من التعاون الاقليمى والدولى ·

ـ وعلى المستوى الاجتماعي والثقافي · كشفت حرب أكتوبر عن الصلابة في التركيبة الوطنية ، وآزرت التلاحم الحقيقي بين جميع فئات الشعب وطبقاته ، وأكدت قيام المجتمع على أساس من التضامن الحقيقى الذى ينفى الفرقة والاختلاف ويدعم نهج الانتماء الوطنى ·

ـ كما كشفت الحرب عن قدرات المواطن المصرى ومدى تفانيه فى فداء الوطن وبناء المستقبل ، وكانت النتائج الثقافية والحضارية والاجتماعية للحرب ، تمثل اعترافا بقيمة الحب والانتماء من المواطن لوطنه ؛ فأقيمت شبكة من الضمان الاجتماعى والرعاية الصحية وسعت بمظلتها سائر أفراد المجتمع · كما نال البحث العلمى حرية واسعة · ونالت مؤسساته تطويرا مهما وجذريا · وأيضا كان التعليم موضع الاهتمام للانتقال بنظمه الى مستوى الاتســـاق العالمى · وكانت الثقافة والاعـلام ، بعد الثقة التى اكتسبتها الأمة والخبرة التى عادت من سنوات النضال والمجابهة ، من ضمن المؤسسات التى حظيت بتطوير مهم ؛ جعلها فى حالة تسمح لها بالتطوير والانماء الذاتى مع المساحات الواسعة من الحرية والشفافية ·

أما على مستوى العلاقات الدولية فقد كان لمصر نشاطها فى مختلف القـارات · واذا كانت الدوائر التقليدية للسياســـة الخارجية المصرية مثل الدائرة العربية والدائرة الاســلامية قد حظيت بالاهتمام الأول من نشــــاط الدبلوماسية المصرية ، فان دوائر أخرى لقيت رعاية ملائمـة وتنشيطا بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، اذ أعيدت الحياة لحركة عدم الانحياز ؛ كما برزت الدعوة لاقامة نظام اقتصادى دولى جديد كثمرة من ثمرات ارتفاع الأسعار البترولية نتيجة لحرب أكتوبر المجيدة ، والدعوة لاقامة نظام اعلامى

دولى جديد • كما اتسعت دائرة علاقات مصر الدولية حيث عاد النشاط والحيوية لعلاقاتها الأوروبية عامة ومع دول البحر المتوسط خاصة ، وهو ما تجسد في مرحلة لاحقة فى دعوة الرئيس مبارك فى خطابه فى ستراسبورج فى ديسمبر ١٩٩١ لانشاء منتدى البحر المتوسط ، ولقد تجسدت هذه الدعوة بعد ذلك فى عقد اجتماع للدول المتوسطية النواة فى الاسكندرية فى يوليو ١٩٩٤ • ولقد كان من نتيجة اعتدال المنهج ، وسلامة المبدأ ، وصدق القيادة المصرية فى توجهاتها وسلوكها أن انعقد الاجماع الأفريقى على تولى الرئيس حسنى مبارك رئاسة منظمة الوحدة الأفريقية فى دورتين متقاربتين (عام ٨٩ ــ ٩٠ وعام ٩٣/١٩٩٤) وعقد المؤتمر الوزارى الاسلامى فى القاهرة فى أغسطس ١٩٩٠ ، ومؤتمر وزراء عدم الانحياز فى مايو ١٩٩٤ ، والمؤتمر العالمى للسكان والتنمية فى سبتمبر ١٩٩٤ • ولا شك أن هذا العطاء الدبلوماسى المتنوع والثرى استلزم بالضرورة جهازا فعالا لوزارة الخارجية ، يحمل راية فكر مصر ما بعد أكتوبر ١٩٧٣ الداعى للسلام والتنمية والرفاهية ، والحريص على منهج يتسم بالعقلانيـــة والاعتدال والمرونة ، مع التمسك بالمبادىء والقيم الأصيلة الممتدة من عبق التاريخ المصرى وعمقه الحضارى • ولقد كان العمل من أجل السلام القائم على العدل هو محور الحركة ولقد حرصنا فى هذه الدراســة على اســتعراض مختلف جوانب الحياة العامة سواء فى اطارها السياسى والاقتصادى والاجتماعى الداخلى ، أو فى حركتها على الساحة الدولية فى مختلف دوائرها عبر القارات •

وان كانت هذه الدراسة سعت لاستجلاء الخريطة السياسية للعمل السياسى والدبلوماسى المصرى ، فاننا لا ندعى الاحاطة بتفاصيل هذه الحركة وهــذا العمل الدائب للقيـــادة المصرية المتميزة بالنشـــاط والحيوية والديناميكية •

وقد قسمنا هذه الدراسة الى قسمين رئيسين أحدهما تناول السياسة والحياة العامة وركز بوجه خاص على معالجة العديد من موضوعات السياسة الداخلية ، وتنــاول الباب الثانى قضــايا العمل الدبلوماسى والسياســة الخارجية •

ولقد كنا حريصين على تقديم صورة واطار عام يستفيد به باحثون آخرون يعمقون جوانبه ويضيفون اليه ويعدلون ما فيه من أخطاء ، فالله العلى القدير هو وحده الذى يحيط علمه بكل شىء ولا يخطىء فى شىء وهو يهدى الى الحق والى الصراط المستقيم والله ندعو أن يوفقنا لخدمة بلدنا وشـــعبنا •

القســم الأول

حرب أكتوبر وآثارها على الحياة العامة فى مصر

القسم الأول

حرب أكتوبر وآثارها على الحياة العامة في مصر

يقصد بالحياة العامة مجالات النشاط الانساني والسلوك العام الذى تقوم الدولة على اشباعه سواء بما تؤديه من خدمات أو تلبيه من حاجات · والحياة العامة بهذا التعريف تشمل المجال الاجتماعى والمجال الاقتصادى والمجال السياسى · وكل مجال من هذه المجالات يتسع كثيرا ليشمل مجالات نوعية ومتعددة فى اطاره واذا أردنا مزيدا من التفصيل ، فاننا نجد أن المجال السياسى يشمل على سبيل المثال التنظيم السياسى للدولة بما يعنيه ذلك من شمول المؤسسات الدستورية والشعبية والحزبية وغيرها من التنظيمات ذات الصبغة السياسية — وأيضا يمتد المجال السياسى ليشمل نشاط هذه المؤسسات وعلاقاتها بعضها ببعض وشكل الدولة ونظام الحكم والقواعد والاجراءات الحاكمة لكل ذلك · أما المجال الاجتماعى فانه من الاتساع بحيث يصعب حصره فالمواطن باعتباره خلية اجتماعية معنى بهذا المجال ويمتد الاهتمام ليشمل كل المنظمات الأهلية والمؤسسات والهياكل والبنى ذات الشأن الاجتماعى وهى كثيرة ومتنوعة ومنها على سبيل المثال : المؤسسات الثقافية والتعليمية والعلمية والضمان الاجتماعى وسواء أكانت حكومية أم أهلية أم ذات طابع فردى ، فهى كلها تصب فى خدمة الشأن الاجتماعى — ونأتى للجانب الاقتصادى فنراه يشمل المناحى والأوضاع الاقتصادية بتنوع صورها وتعقدها وتعددها سواء أكانت آليات أو أدوات أو كانت قواعد واجراءات حاكمة للنشاط وللمؤسسات معا ومن ثم فان المجال الاقتصادى يتسع كثيرا ليشمل المعاملات بصيغها المختلفة · وربما نشير هنا الى الائتمان والبنوك والتنمية والتجارة الدولية والتعمير والاستثمار وغيرها كثير · ولقد جاءت حرب أكتوبر وكانت الحياة العامة فى مصر ذات محددات مستقاة من مناخ النكسة وضياع الهيبة فعلى المستوى السياسى كانت الأرض محتلة وكانت مؤسسات الدولة فى شبه تركز فى يد السلطة

التنفيذية والتنظيم السياسى الواحد دعما لموجبات المواجهة واستجابة لحالة الضرورة والأزمة الناشئة عن احتلال جزء عزيز من التراب الوطنى ، وكانت الحياة العامة فى شقها الاقتصادى لا تختلف كثيرا عن حالها السياسى حيث توقفت خطط التنمية وتم توجيه جميع القدرات الاقتصادية نحو سبل المجابهة ولم يكن للقطاع الخاص شأن يذكر تطبيقا لخط فكرى ومنهجى ٠

أما فى الجانب الاجتماعى والثقافى فان ضغط الانفاق الحكومى لصالح نفقات الحرب وعلى حساب النفقات الموجهة للرعاية الاجتماعية والضمان الاجتماعى والصحى والتوعية الثقافية التى أصبحت نادرة الى الدرجة التى لا تفى بحاجات الشعب من هذه الجوانب نظرا لظروف النكسة عام ١٩٦٧ التى عرضت فى حياة الأمة والتى تحملها الشعب باباء وشرف وصمود قل ان يباريه فيه شعب آخر وكانت أصالة الشعب المصرى ومعدنه الكريم وتصميمه على استعادة الأرض والكرامة هو دافعه الأساسى للتضحية ٠

وعقب حرب أكتوبر ٧٣ ٠ تغيرت الصورة تماما فشهدت مصر نهضة ونقلة حضارية بكل المقاييس على كافة المناحى السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتطورت الحياة العامة فى مصر بدرجة تتناسب مع النقلة النوعية للعقل الوطنى والتواجد المصرى بين تخوم التحدى الحضارى الانسانى ٠ ويهمنا بدرجة كافية التأكيد على أن مؤسسات الدولة كانت عند مستوى عطاء الأبطال فى حرب أكتوبر فآمنت بانجازات الحرب وحافظت عليها واعتبرتها حصادا تاريخيا لأجيال أعطت ورصيدا استراتيجا لأجيال آتية فكانت انجازات الحياة العامة فى مصر استجابة لانتصارات أكتوبر ووفاء لعطاء أبناء النيل ٠

وسوف نوالى فى الصفحات القادمة تقديم عرض لآثار حرب أكتوبر على الحياة العامة فى مصر على النحو الآتى :

الفصل الأول : حرب أكتوبر وتطوير النظام السياسى المصرى ٠

الفصل الثانى : حرب أكتوبر وتطوير النظام الاقتصادى المصرى ٠

الفصل الثالث : حرب أكتوبر وتطوير النظام الاجتماعى والثقافى المصرى ٠

الفصل الرابع : مؤتمر الحوار الوطنى ٠

الفصـل الأول

حرب أكتـــوبر

وتطوير النظام السياسى المصرى

ألقت حرب أكتوبر بآثارها الجيدة على الساحة السياسية الداخلية ، وهيأت لمؤسسات الدولة القدرة على التحول نحو التعددية السياسية . فصدر التعديل الدستورى فى عام ١٩٨٠ بتعديل أساس النظام السياسى الى تعدد الأحزاب . ثم صدر قانون الصحافة ، ليعطى للصحافة ضمانات حريتها . وبعد ذلك صدرت عدة قوانين خاصة بالهيئات القضائية لدعم استقلالها . وصدر أيضا قانون المحكمة الدستورية العليا ؛ ليقنن الرقابة القضائية على دستورية القوانين . وسوف تتناول موضوع تطوير النظام السياسى المصرى نحو الأخذ بأسلوب الدولة القانونية فى ادارة شئون الحكم على النحو الآتى :

المبحث الأول : الأحزاب السياسية

المبحث الثانى : الصحافة وهياكل الاعلام الرسمى

المبحث الثالث : القضـــاء

المبحث الأول

الأحزاب السياسية

* عرفت مصر الأحزاب السياسية وفق تقنين دستورى محدد مع العمل بدستور ١٩٢٣ ، وظلت التعددية السياسية والحزبية فى مصر قائمة فى ظل العمل بهذا الدستور مع ما شابها من سلبيات ناجمة عن فقدان المجتمع المصرى لتوازنه المفترض الناتج عن الخلل الشديد فى توزيع الدخول وغياب نسق قيمي واضح حاكم للعلاقات الاجتماعية داخل المجتمع والضعف الشديد فى عطاء الطبقة المتوسطة · ومما يخفف من شدة هذه السلبيات أن مصر كانت تجابه تحدى التحرير وكانت المؤثرات الخارجية تضغط بشدة لصالح المحتل وديمومة الأوضاع التى تفرز استمرار التفوق للمشروع الاستعمارى · ونعتقد أن التطور الطبيعى كان سيرتب حتما تقليصا لهذه السلبيات · وفى هذا الاطار نزعم أن ثورة ٢٣ يوليو كانت ضمن السياق التطورى ذى الطبيعة الحتمية لمجتمع مثل مصر به ما به من أشكاليات فى عقد الأربعينات ·

ـ وبعد ثورة ٢٣ يوليو ومع حظر اقامة الأحزاب السياسية بنهاية عام ١٩٥٣ والغاء دستور ١٩٢٣ واصدار الاعلان الدستورى المؤقت فى العام نفسه ، عرفت مصر ما يسمى بالتنظيم السياسى الواحد بدءا بهيئة التحرير ومرورا بالاتحاد القومى للقوى الشعبية ثم أخيرا الاتحاد الاشتراكى العربى · وكانت فكرة التنظيم السياسى الواحد ناجمة عن أمرين ·

الأول :

النهج الاشتراكى الذى نهجته الثورة فى معالجة قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية ·

الثـــانى :

رد فعل للضغوطات الدولية الهادفة الى ضرب الثورة وتعطيل فاعليتها داخليا وخارجيا سيما بعد مساندة الثورة لحركات التحرر العالمية خاصة فى العالم الثالث ٠

ـ كانت هذه الأسباب وفق معطيات التحدى القائم وقتئذاك كافية لدفع الثورة الى الأخذ بفكرة التنظيم السياسى الواحد ٠ وان كان هناك سبب آخر لا يمكن تجاهله وهو الرغبة فى تخليص البلاد من الاحتلال بتجميع القوى الوطنية ونهو حالة الفرقة الناجمة عن الشتات الحزبى ٠ ورغم ان هذه الأسباب فى مجملها تصلح سببا مقنعا مع مراعاة الظروف الزمانية ووضعية مصر على البســـاط الدولى تجعلنا نقبل اختيار النهج السياسى الأوحد الا أن ذلك ولا شك لم يسمح بفرص طيبة فى مشاركة سائر المناهج الفكرية الوطنية القائمة فى دعم التطور وبناء المستقبل ٠

ـ وكانت حرب أكتوبر هى الشعلة التى أضاءت لصـــانع القرار السياسى فى مصر وهدت حسه الحضارى الى خيار الدولة القانونية على أساس من تعدد المناهج والرؤى وهو ما يوفره تعدد الأحزاب السياسية فى اطار من الالتزام الصارم بقيم الوطنية وصالح الشعب وفق ما يبين تفصيلا فى قانون الأحزاب السياسية ١٩٧٧/٤٠ ٠

ـ وكانت البداية بعد صدور هذا القانون هو التعديل الدستورى الذى أجرى عام ١٩٨٠ وجعل تعدد الأحزاب أساسا للنظام السياسى بدلا من التنظيم السياسى الواحد ٠

ـ وهكذا وبعد حرب أكتوبر بدأت الحياة السياسية فى مصر تصاغ بهدى من الانتصار العظيم وثقة فى حماية هذا الانتصار ٠ بدأت التجربة بالمنابر حيث تم التصريح بقيامها فى ظل وجود الاتحاد الاشتراكى بقيام منابر لكل من اليمين والوســـط واليسار ٠ والتى تحولت فيما بعد الى أحزاب سياسية كاملة فى مارس ١٩٧٦ ٠ وسوف نعرض لقانون الأحزاب السياسية فى مصر فى شأن شروط تكوين الأحزاب السياسية ثم نعرض بعد ذلك لبرامج بعض الأحزاب السياسية القائمة فعلا ٠

المطلب الأول

شروط تكون الأحزاب السياسية

وضع قانون الأحزاب السياسية ١٩٧٧/٤٠ عددا من الشروط لتكوين الأحزا بالسياسية تتناولها كالآتى :

اولا :

عدم تعارض مقومات الحزب أو مبادئه أو أهدافه أو برامجه أو سياسته أو أساليبه فى ممارسة نشاطه مع :

١ ـ مبادىء الشريعة الاسلامية باعتبارها المصدر الرئيسى للتشريع ٠

٢ ـ مبادىء ثورتى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، ١٥ مايو سنة ١٩٧١ ٠

٣ ـ الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى والنظام الاشتراكى الديمقراطى والمكاسب الاشتراكية ٠

ثانيا :

تميز برنامج الحزب وسياساته وأساليبه فى تحقيق هذا البرنامج تميزا ظاهرا على الأحزاب الأخرى ٠

ثالثا :

عدم قيام الحزب فى مبادئه أو برامجه أو فى مباشرة نشاطه أو اختيار قياداته ، أو أعضائه على أساس يتعارض مع أحكام القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى ، أو على أساس طبقى أو طائفى أو فئوى ، أو جغرافى ، أو على أساس التفرقة بسبب الجنس أو الأصل أو الدين أو العقيدة ٠

رابعـــا :

عدم انطواء وسائل الحزب على اقامة أية تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية ٠

خامســا :

عدم قيام الحزب كفرع لحزب أو تنظيم سياسى فى الخارج وعدم ارتباط الحزب أو تعاونه مع أية أحزاب أو تنظيمات أو جماعات أو قوى سياسية تقوم على معـاداة أو مناهضة المبـادىء أو القواعد أو الأحكام المنصوص عليها ٠

سادســا :

عدم انتماء أى من مؤسسى أو قيادات الحزب أو ارتباطه أو تعاونه أحزاب أو تنظيمات أو جماعات معادية أو مناهضة للمبادىء المنصوص عليها فى البند (الأول) من هذه المادة أو فى المادة (٣) من هذا القانون أو فى المادة الأولى من القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه ٠

ســابعا :

ألا يكون من بين مؤسسى الحزب أو قياداته من تقوم أدلة جدية على قيامه بالدعوة أو تحبيذ أو الترويج بأية طريقة من طرق العلانية لمبادىء أو اتجاهات أو أعمال تتعارض مع المبادىء المنصـــوص عليها فى البند السـابق ٠

ثامنــا :

علانية مبادىء وأهداف وبرامج ونظام وسياسات ووسائل وأساليب مباشرة نشاط الحزب وعلانية تشكيلاته وقياداته وعضويته ووســائل ومصادر تمويله ٠

المطلب الثـانى

برامج الأحـزاب

وسوف نعرض فيما يلى برامج أهم الأحزاب السياسية القائمة فعلا والتى يبلغ عددها حوالى ثلاثة عشر حزبا سياسيا ٠

أولا : برنامج الحزب الوطنى الديمقراطى :

* نظام الحكم وأهم ما جاء فيه :

١ ـ ضرورة الاحترام الكامل للدستور الدائم وعدم المساس به الا اذا اقتضت الضرورة تعديل بعض أحكامه تحقيقا للاستقرار السياسى ·

٢ ـ تدعيم استقلال القضاء وتوفير كافة الضمانات المادية ، والأدبية له ·

٣ ـ فتح باب الحوار بين الأحزاب المختلفة لممارسة حق النقد والنقد الذاتى بدون تعريض الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى للخطر ·

* السياسة الاقتصادية والانتاجية وأهم ما تتضمنه هذه السياسة :

١ ـ الأخذ بأسلوب التخطيط الذى يكفل احداث التنمية فى أقصر وقت ممكن ، ويتعين لنجاحه أن يكون تخطيطا تتحقق فيه المرونة اللازمة فى السياسة الاقتصادية ، وأن يتم على مستوى اقليمى بجانب المستوى القـومى ·

٢ ـ زيادة التعاون والتكامل بين القطاعين العام ، والخاص ·

٣ ـ ترشيد القطاع العام ، وتطوير أساليب ادارته لرفع كفاءته ·

٤ـ الاهتمام بالوظيفة الاجتماعية للقطاع الخاص ·

٥ ـ العمل على زيادة الصادرات عن طريق زيادة الانتاج ، وتوفير فائض للتصـــدير ، مع ضرورة اعادة النظر فى هيكل أجهزة التجارة الخارجية ، وتوفير امكانات التمويل عن طريق الموارد المختلفة لتشجيع الصـادرات ، وبأسعار فوائد ميسرة ·

* التعليم والبحث العلمى وأهم ما جاء فى هذا المجال :

١ ـ التأكيد على مبدأ الالزام الى تسـع سنوات فى ظل الصيغة الجديدة للتعليم الأساسى الذى يجمع بين الدراسات النظرية ، والعلمية ، والبيئية ·

٢ ـ تطوير التعليم الثانوى العام ، ليعد الطالب للتعليم الجامعى والعالى ، وفى نفس الوقت يؤهله لمواجهة الحياة العامة ·

٣ ـ العمل على توفير خدمات التغذية ، والرعاية الصـــحية ،

والتوجيه التربوى ، والارشاد النفسى ، والأنشطة التربوية ، والارتقاء بمستوياتها ·

٤ ــ التأكيد على أن محو الأمية بمفهومها الشامل لأمية القراءة والكتابة ، والأمية الثقافية والمهنية مسئولية قومية ، يجب أن تضطلع بها مختلف الهيئات ، والأحزاب ، والنقابات ، والتنظيمات الشعبية وفق خطة قومية تحدد دور كل من هذه المؤسسات ·

* تنظيم الأسرة والسكان :

١ ــ يعمل الحزب على وضع خطة استراتيجية لتنظيم الأسرة والتوزيع السكانى ·

٢ ــ الاهتمام بتنظيم الأسرة كمدخل مباشر لحل المشكلة السكانية ودفع حركة التنمية عن طريق الحد من الاستهلاك لموارد مصر ·

* سياسة القوى العاملة :

١ ــ اعادة النظر فى هيكل الأجور ونظامه بحيث يرتبط الأجر بالانتاج والوظيفة وليس بالشهادة ·

٢ ــ التزام سياسة حاسمة لعلاج ظاهرة التسيب ، وضعف الانتاج ·

٣ ــ التوسع فى مراكز التدريب الفنى والمهنى ·

* السياسة الخارجية :

١ ــ التأكيد على التزام مصر بمبادىء الشرعية الدولية ، وأحكام القانون الدولى ·

٢ ــ التأكيد على أن المفاوضات هى الوسيلة المثلى لتحقيق التسوية السلمية للمنازعات الدولية ·

٣ ــ ترحيب الحزب بالصداقة مع دول العالم الثالث ، وفى مقدمتها الصين الشعبية ، وجميع الشعوب ودول العالم المتفهم لقضيتنا الدولية ·

٤ ــ تعزيز التعاون ، وتوطيد العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية ·

* الدفاع والأمن القومي :

١ ــ ضرورة تطوير القوات المسلحة ، وتنويع مصادر السلاح ·

٢ ــ ضرورة استعداد قواتنا المسلحة ، لتقديم المعاونة الكاملة لأية دولة عربية أو اسلامية أو أى من الدول الصديقة تتعرض للعدوان المسلح ·

٣ ــ عدم اغفال دور القوات المسلحة فى مجالات كثيرة مثل مشروعات الأمن الغذائى ·

ثانيا : برنامج حزب الوفد الجديد :

* السياسة الخارجية : وأهم ما جاء فى هذا المجال :

١ ــ المحافظة على علاقات متوازنة بين مصر وكل من الاتحاد السوفيتى ، والولايات المتحدة الأمريكية ·

٢ ــ ضرورة الاستفادة الكاملة من الخدمات والنشاطات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها التى يقدمها المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع للأمم المتحدة ·

٣ ــ ضرورة عودة اسرائيل الى حدود ما قبل الخامس من يونيو سنة ١٩٦٧ وتأييد الفلسطينيين فى حل قضيتهم ·

٤ ــ العمل على زيادة الروابط بين مصر والسودان على المستويين الرسمى والشعبى ·

السياسة الاقتصادية والمالية : وأهم ما تتضمنه هذه السياسة ما يأتى :

١ ــ ضرورة فرض الضرائب على كل دخل مهما كان نوعه ، أو مصدره مع اعفاء الدخول التى تقل عن حد معين من الضرائب ·

٢ ــ ضغط الواردات ، وتنشيط الصادرات ·

٣ ــ تحرير التجارة الخارجية ، وسعر الصرف الأجنبى من القيود الا ما كان منها ضروريا لحماية الصناعة الوطنية ، ويؤكد الحزب مبدأ الحرية فى سعر الصرف ·

الأزهر الشريف وما يجب الاهتمام به فى هذا المجال ما يأتى :

١ ـ وجوب عودة الأزهر الشريف الى سيرته الأولى كجامعة اسلامية، والنهوض به بتعديل مناهجه ، ونظمه ، وأساليب الدراسة فيه ·

٢ ـ اعادة تكوين هيئة كبار العلماء بالأوضاع التى كانت قائمة سابقا وفقا للنصوص التى كانت تحكم هذه الهيئة الموقرة ·

القطاع العام والخاص وأهم ما جاء به :

١ ـ تركيز أنشطة القطاع العام على الأعمال والمشروعات الكبرى التى لا غنى للاقتصاد القومى عنها ·

٢ ـ ضرورة الرقابة على القطاع العام ·

٣ ـ تشجيع القطاع الخاص ، وتخفيف القيود المفروضة عليه ·

الشباب والمرأة وأهم ما جاء به :

١ ـ اعادة تنظيم أجهزة الشباب والرياضة بحيث تجمعها وزارة واحدة ، تقوم بتخطيط كافة الأنشطة الخاصة برعاية الشباب وتنفيذها ، ومتابعتها ·

٢ ـ اصدار قانون الأحوال الشخصية فى نطاق أحكام الشريعة السمحاء دعما للأسرة ، وحماية لحقوق المرأة ·

٣ ـ مضاعفة الجهود لتنظيم الأسرة ، وضبط النسل ·

٤ ـ التوسع فى انشاء دور الحضانة وتعميمها فى جميع البلاد ·

ثالثا : برنامج حزب العمل الاشتراكى :

*** العمل من أجل تنمية الاقتصاد القومى : وأهم ما جاء فى هذا المجال :**

١ ـ التخطيط المدروس للتنمية ·

٢ ـ القطاع العام الناجح المنضبط والاهتمام بالقطاع الخاص ·

٣ ـ الانفتاح الاقتصادى للانتاج وليس للاستهلاك ·

٤ ـ محاولة انقاذ السياحة كمورد خصيب للبلاد ·

٥ ـ حسن تدبير الموارد المالية للدولة ·

٦ ـ الاهتمام بثروة مصر البشرية ٠

٧ ـ الاهتمام بالشباب كأمل للمستقبل ٠

٨ ـ الاهتمام بالتصنيع ، والتعدين ، والطاقة ٠

٩ ـ توفير الضمانات الاجتماعية للمرأة ٠

*** العمل من أجل تحقيق العدل الاجتماعي : وأهم ما جاء في هذا المجال :**

١ ـ أن يكون الأجر مناسبا لتكاليف المعيشة ٠

٢ ـ العدالة الضريبية ٠

٣ ـ الضمان الاجتماعي لكل مواطن ضد كافة المخاطر ٠

٤ ـ فرض الزكاة المقررة شرعا على أن تصرف في مصارفها الشرعية ٠

٥ ـ العمل على تكافؤ الفرص بين الريف والحضر ٠

*** العمل من أجل تيسير الخدمات للمواطنين : وأهم ما جاء في هذا المجال :**

١ ـ الاهتمام بالتعليم والبحث العلمي ٠

٢ ـ العمل على زيادة الرعاية الصحية لكل المواطنين ٠

٣ ـ الاهتمام بالاسكان ، والنقل ، والمواصلات ٠

٤ ـ انجاز المعاملات الادارية بأسرع وأفضل الطرق ٠

الوسيلة :

اختتم الحزب برنامجه بتوضيح أن الوسيلة لتحقيق ذلك كله تتم بنشر العلم ، والأخلاق ، وتوفير الديمقراطية والحرية لكل الشعب ، والعمل الجاد والدائب الى حياة أفضل ٠

رابعا : برنامج حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي :

*** القضية الاقتصادية ـ وأهم ما جاء بها :**

١ ـ الاعتماد قبل كل شيء على النفس وتعبئة كل الموارد الذاتية

والقومية سـواء المادية أو البشرية ، واستثمار كل طاقات الشعب الحضارية ٠

٢ ـ العودة الى أسلوب التخطيط العلمى الشامل :

٣ ـ الحفاظ على الدور الأساسى لقطاع الرأسمالية الوطنية وتشجيعه على الاستثمار فى شتى المجالات ٠

٤ ـ التأكيد على الدور القيادى للقطاع العام ٠

*** القضية الديمقراطية ـ وأهم ما جاء بها :**

١ ـ حق كل القوى السياسية فى اقامة أحزابها المستقلة دون شروط فيما عدا تلك التى تقوم على التمييز العنصرى أو الارهابى المسلح ٠

٢ ـ تكوين مجلس الشعب بانتخابات تجرى باتباع نظام الانتخاب بالقائمة واعادة النظر فى قانون الانتخاب وتخفيض سن الترشيح الى ٢١ سنة ٠

٣ ـ تحويل الحكم المحلى الى حكم شعبى وتشكيل جميع الهيئات المحلية بالانتخاب العام ٠

*** القضية الاجتماعية ـ وأهم ما جاء بها :**

١ ـ توحيد جهاز الدعوة فى الأوقاف والأزهر والاهتمام برفع مستوى الدعاة ماديا وأدبيا وفكريا ٠

٢ ـ زيادة الاهتمام بالمرأة والمساواة بينها وبين الرجل فى كافة الحقوق ٠

٣ ـ الاهتمام بالشباب ، وتطوير وتدعيم الأندية والمشروعات الوطنية ٠

خامسا : برنامج حزب الأحرار الاشتراكيين وما جاء به :

١ ـ الشريعة الإسلامية هى المصدر الأساسى للدستور والقانون ٠

٢ ـ احياء الحريات السياسية ، تأكيدا لحرية الفكر والرأى والعقيدة وحق الاجتماع ٠

٣ ـ تطوير وتدعيم القطاع العام ، وتركيز استثماراته على الصناعات الثقيلة والاستراتيجية ٠

٤ ـ حرية رأس المال الخاص فى الاستثمارات فى كافة المجالات بغير استغلال ٠

٥ ـ رفض الاحتكار ، واحياء المنافسة بين القطاع العام والقطاع الخـــاص ٠

٦ ـ تطوير النقابات العمالية والمهنية ليكون لهـا حق التفـاوض الجماعى ، لتحديد الأجور وربطها بالانتاج ٠

٧ ـ تأكيد حقوق العمال والفلاحين ، ورفع الحد الأدنى للأجور ٠

٨ ـ اسـتقلال القضاء وميزانيته على أن يرأس مجلسـه الأعلى مستشار من بين أعضائه يتم اختياره بالانتخاب ٠

٩ ـ تغيير جذرى فى السياسـة التعليمية أبتداء من محو الأمية حتى أعلى مراحل التعليم ٠

١٠ ـ تأييد التطوير المسـتمر للتطبيق الاشـتراكى الديمقراطى السيلم لتقريب الفوارق بين الطبقات ، وتوفير الرفاهية للشعب ٠

سادسا : برنامج حزب الأمة ـ وأهم ما جاء به ما يأتى :

١ ـ أن تكون السلطة التشريعية فى الدولة من مجلسين : مجلس الشعب ، ومجلس الشورى ٠

٢ ـ تحقيق الحريات الشخصية والعامة وكفالة حرية الرأى ، وحرية الأديان ، وحرية الصحافة ، ووسائل الاعلام ، وحرية النقابات ٠

٣ ـ اسـتكمال المرأة لحريتهـا الاجتماعية فى اطـار الشريعـة الاسلامية ٠

٤ ـ دعم الجمعيات الثقافية ، والاجتماعية ، والنقابات المهنية ، والعمالية ، واتحادات الطلاب ، والحركة الثقافية ٠

٥ ـ اعداد الشباب روحيا ، وثقافيا ، ودينيا ٠

٦ ـ العمل على انجاح الثورة الزراعية ، وبناء المجتمعات الجديدة ٠

٧ ـ التعاون من أجل اقرار السـلام ، والأمن ، الدوليين ، وعلى تحقيق التعايش السلمى بين الدول والشعوب المحبة للسلام والخير ٠

٨ ـ التعـاون مع الدول الأفريقيـة ، والآسيوية ، ودول عـدم الانحياز ، واقامة صداقة مع دول الغرب والشرق ٠

٩ ـ توحيد الصف العربى ، وتدعيم التكامل العربى ، والتكافل الاسلامى ٠

المطلب الثالث

الأحزاب السياسية ونظام الانتخاب

كان للأخذ بنظام الأحزاب السياسية أثره المهم فى اعادة صياغة نظام الانتخاب بعد طول أخذ بنظام الانتخاب الفردى • فقد أقرت السلطة التشريعية التحول لنظام القائمة الانتخابية المطلقة بالنسبة للمجالس المحلية ومجلس الشورى والقائمة ذات التمثيل النسبى بالنسبة لمجلس الشعب • وكان الأخذ بنظام القائمة مبعثه دعم الهياكل الحزبية وجعل الانتماء للمبادىء السياسية وليس لأشخاص المرشحين • وبعد أن عاشت مصر هذه التجربة • قضى بعدم دستورية المادة الخامسة مكررا من قانون مجلس الشعب وهى المادة التى تنص على نظام القائمة النسبية وعادت مصر لتأخذ بنظام الانتخاب الفردى ، وذلك لأن الأخذ بنظام القائمة ذات التمثيل النسبى رأت المحكمة الدستورية العليا فى شروطه وضوابطه اخلالا بمبدأ المساواة ، فيما يتعلق بالأعضاء الذين يدخلون الانتخابات استقلالا عن الأحزاب وهو أمر بحاجة الى معالجة تشريعية ، تسمح بدعم الهياكل والبنى الحزبية ، وتحافظ على مبدأ المساواة فى آن واحد •

قد أثير فى مؤتمر الحوار الوطنى الذى عقد فى شهرى يونيو ويوليو الماضيين مسألة الأخذ بنظام القائمة فى اتنخابات أعضاء مجلس الشعب والشورى • اذ بدأ أن هناك نوع من التوافق فى الرأى فى شأن الأخذ بالقائمة ذات التمثيل النسبى فى اجراء انتخابات أعضاء المجلسين • مع مراعاة الضوابط الدستورية لتحاشى مواطن الطعن الدستورى •

ـ وقد أشار الدكتور/ أحمد كمال أبو المجد الى أن نظام القائمة له جانبان احدهما قانونى والآخر سياسى • فمن الناحية الدستورية فان النظامين لم ينص على أى منهما فى الدستور ومن ثم فهما مقبولان مع مراعاة المفاضلة السياسية بينها ـ مع ضرورة وجود مكان للمستقلين بتكوين المستقلين لقائمة تضمهم وتحل المشكلة الدستورية • مع دراسة ما يجب أن يجمعهم سياسيا •

ـ « يراجع أهرام ١٩٩٤/٧/٥ » •

ـ وقد تبين من خلال رصد أعمال مؤتمر الحوار الوطنى ان عديدا من المثقفين ورجال الفكر يؤيدون الأخذ بنظام القائمة فى الانتخاب نذكر منهم الدكتور/ ادوار غالى الذهبى الذى يرى فى هذا النظام تعميقا للديمقراطية وافرازا لأفضل العناصر • وأكد على أهمية ان الاشراف

القضائي بصورته الكاملة على الانتخابات يستغرق ما يقرب من ١٥ يوما مما يعطل عمل النيابة ٠

ـ كما أيد كل من الدكتور/ ابراهيم شلبي أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة ٠ والدكتور/ عبد الأحد جمال الدين أستاذ القانون بجامعة عين شمس الأخذ بذات النظام ٠ أيضا حظى نظام القائمين بتأييد كل من د٠ رفعت السعيد من حزب التجمع ٠

ـ والدكتور/ حمدى السيد نقيب الأطباء وان تحفظ على سلبياته ٠ وقد طلب بعض المفكرين تشـــكيل لجنة لتقيم نظامى الانتخاب واشراك الواطنيين فى هذه اللجنة تذكر منهم أ٠د/ أسامة الغزالى حرب رئيس تحرير السياسة الدولية والأستاذ / رجب البنا رئيس تحرير مجلة أكتوبر ٠

ـ ونعتقد كما ذكرنا سلفا ٠ ان الاهتمام بنظام الانتخاب الذى يجب الأخذ به بعد نقله نوعية مهمة باعتبار ان ذلك يمثل حرصا على دعم المؤسسات الوطنية ٠ ولا شك ان دعم الأحزاب السياسية يأتى فى اطار دعم فاعلية مؤسسات الدولة والمجتمع ويساهم فى تأكيد الحرص على بناء المستقبل بفكر يراعى الصالح العام ٠

المبحث الثـانى

الصحافة وهياكل الاعلام الرسمى

قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ كانت الصحافة كسائر مؤسسات الدولة وآلياتها تؤدى دورها ضمن سياق فلسفى حاكم لكل الشأن العام • تخومه مقيدة ومضامينه محددة ، فما كان ليسمح والأرض محتلة والضعف كامن بين ثنايا أنسجة وأروقة العمل العام • وكل الجهد مكرس لخدمة الهدف الاسمى « ازالة آثار العدوان » •

ما كان ليسمح بمساحات من الحرية للمؤسسات والآليات الصحفية والاعلامية عموما ــ وما كان ليسمح لمنظومة الشحذ المعنوى لمجهودات الأمة أن تنفك من رابطة التوجيه المقدس الدافع الى سبيل التحرير ، واعادة الهيبة الوطنية التى نالها الانكسار بعد نكسة ١٩٦٧ • هذه هى الصورة الحقيقية لصحافة مصر قبل ١٩٧٣ بلا اضافات أو تزيد •

وبعد حرب ١٩٧٣ ومع الأداء الصـــادق والنبيل لأجهزة وهياكل الاعلام المصرى أثناء الحرب ، هذا الأداء الذى كان انعكاسا أمينا لانتصارات أبناء مصر : فلم يزيف الاعلام حقيقة ولم يزين أو يجمل واقع ، وانما نقل الصورة بحدودها وتضاريسها ليراها أو يقرأها أو يسمعها العالم ويشهد معنا فرحة الانتصار الظاهر والظافر وليشاركنا ونحن نعيد صياغة وبناء التاريخ الانسانى • ونحن نعيد لحضارة الانســان وجهها المشرق بهذا الانتصار • وكان من الطبيعى أن تستجيب التداعيات فى المجال الصحفى لهذه النقلة النوعية فى العقل المصرى وفى الرؤية العالمية والانسانية لمصر فكانت الرغبة ثم الارادة فى تحرير الصحافة من قيود فرضتها الظروف • وكان بعد وقت لم يطل من نهاية العمليات العسكرية فى ١٩٧٣ وتحديدا فى عام ١٩٨٠ أن صدر القانون رقم ١٤٨/١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة ليعيد لها ويعطى لها ضـــمانات تستحقها وحقوقا لازمة لتواجدها ؛ كى

تقوى على القيام بدورها الحضارى فى الاسهام الفعال نحو الارتقاء بالمجتمع وتأمين سلامة الوطن والمشاركة فى صياغة الأطر والمناهج المستقبلية للتنمية والاستقرار ٠

جاء القانون ١٤٨/١٩٨٠ بعد التعديل الدستورى الذى أجرى فى مايو ١٩٨٠ والذى نص على الصحافة كسلطة من سلطات الدولة ٠ وبعد ن أفرد لها مكانا يليق باسهاماتها ويتوافق مع ما هو مرجو منها ٠

واذا كان القانون ١٤٨/١٩٨٠ هو الذى صاغ الاطار التنظيمى لسلطة الصحافة فى شكلها الراهن فان هذا القانون ما كان ليصدر لولا المناخ والضمانات الواقعية والاجتماعية التى خلقتها حرب أكتوبر لتحفز المشرع الوطنى على اصدار هذا القانون بارادة صادقة واطمئنان حقيقى ٠ هذه الارادة وهذا الاطمئنان يعبران عن الحاجة الى صحافة وطنية حرة تساهم فى تكريس مفهوم الدولة القانونية ثابتة البنيان راسخة الأركان ــ وأيضا يعبران عن الدور الحضارى والخلاق للصحافة وما ينتظر منها من أجل بناء المستقبل والمحافظة على اشراقه وضمان توظيفه لصالح الأجيال القادمة وخدمة المصالح القومية العليا ٠

ونظرا لأهمية قانون الصحافة وباعتباره أحد افرازات حرب أكتوبر وأثرا مهما من آثارها وبصفته انجازا يحسب للدولة ويبرهن على صدقها فى تأمين انجازات أكتوبر وتوظيفها فى مجالات الصالح العام ٠ كان من الضرورى أن نعرض لهذا القانون لنبين تخومه ومضامينه وأيضا لنعيد التأكيد على قيمة عظمى خرجت من عباءة حرب أكتوبر هى حرية الصحافة فى مصر ٠

وسوف نتناول الصحافة وهياكل الاعلام الرسمى من خلال العرض لقانون الصحافة ثم هياكل الاعلام الرسمى على النحو التالى :

المطلب الأول : الصحافة ٠

المطلب الثانى : هياكل الاعلام الرسمى ٠

المطلب الأول

الصحافة

يعتبر قانون الصحافة من القوانين المتقدمة بالقياس الى الظروف الزمنية وتضاريس الوضع الاجتماعي والاقتصادى القائم وقت صدوره ٠ ولا يمنع تطور الحياة العامة من النظر فى هذا القانون مرة أخرى بما يواكب هذا التطور ٠ ونعتقد أن حرب أكتوبر والتى أفرزت مناخا طيبا ملائما لاخراج هذا القانون ٠ هذه الحرب وضعت اطارا مستقبليا جيدا يسمح بتطوير المجتمع نحو الأفضل ٠ وفى صدد العرض لقانون الصحافة فسوف ننهج التقسيم الآتى :

الفرع الأول :

حقوق الصحفيين وضماناتهم ٠

الفرع الثانى :

المجلس الأعلى للصحافة ٠

الفرع الثالث :

اصدار الصحف وملكيتها ووضعية الصحف القومية ٠

الفرع الأول

حقوق الصحفيين وضماناتهم

تضمن قانون الصحافة ولائحته التنفيذية مجموعة من الحقوق والضمانات للصحفيين الضامنة لأدائهم لعملهم وتيسير قيامهم برسالتهم ٠ ومن هذه الحقوق والضمانات :

١ ـ لا يجوز تعريض الصحفي لأى ضغط من جانب أية سلطة كما لا يجوز اجباره على افشاء مصدر معلوماته ولو كان ذلك فى نطاق تحقيق جنائى ٠

٢ ـ لا يجوز محاسبة الصحفي بسبب عمله الا فى نطاق اخلاله بواجباته الوظيفية أو تقاليد المهنة على النحو المبين بالقانون أو اللائحة أو الاخلال بميثاق الشرف الصحفي كما لا يجوز محاسبته عن رأى يبديه أو معلومات صحيحة ينشرها ٠

٣ ـ لا يجوز أن يكون الرأى الذى يصدر عن الصحفي أو المعلومات الصحيحة التى ينشرها سببا للمساس بأمنه ٠

٤ ـ للصحفي الحق فى الحصول على الأنباء والمعلومات والاحصائيات من مصادرها وله حق نشرها وذلك كله فى حدود القانون ٠

٥ ـ لا يجوز المساس بأمن الصحفي فى مباشرة عمله والمقصود بأمن الصحفي هو مجموعة الظروف والاعتبارات التى ترتبها القوانين واللوائح وميثاق الشرف الصحفي وما استقر من أعراف صحفية ٠

٦ ـ يتخذ المجلس الأعلى للصحافة ما يراه محققا للحفاظ على أمن الصحفي وعدم المساس به كما يتعاون مع نقابة الصحفيين لتحقيق هذا الحفاظ ودون تعرض لما يقع استقلالا فى اختصاص النقابة ٠

٧ ـ للصحفي فى حالة المساس بأمنه أن يعرض الأمر على المجلس الأعلى للصحافة ويكون العرض بطلب مكتوب ويخطر الصحفي المؤسسة التى يتبعها بصورة منه وللمجلس الأعلى أن يطلب من المؤسسة التى يتبعها الصحفي موافاته خلال أسبوعين بما قد يكون لها من ملاحظات فى هذا الشأن وللصحفي أن يلجأ الى القضاء ٠

ويعتبر ماسا بأمن الصحفي ما يلى :

١ ـ حرمان الصحفي من الكتابة والنشر لما يحصل عليه من بيانات ومعلومات أو أخبار ولما يحرره من تحقيقات أو تعليقات أو آراء بدون وجه حق أو عدم ذكر اسمه وفقا للتقاليد المرعية ٠

٢ ـ نقل الصحفي دون مبرر من المؤسسة الصحفية القومية أو من وظيفته أو من عمله بها الى وظيفة أدنى أو أقل من الناحية الأدبية والمادية ٠

٣ ـ حرمان الصحفي من أية مزية نقدية أو عينية بطريق مباشر أو غير مباشر أو كان يحصل عليها بمقتضى القانون ٠

٤ ـ تهديد الصحفي أو ابتزازه بأية طريقة من الطرق في سبيل نشر أو كتابة ما يتعارض مع ضميره الصحفي وشرفه المهني .

٥ ـ اغواء الصحفي أو اغراؤه بعرض مزية أو خدمة أو مكاسب عينية أو نقدية له أو لغيره ممن ينتمون اليه بصلة قرابة أو مصاهرة حتى الدرجة الرابعة في مقابل استخدامه أو استغلال الكتابة والنشر مما يتعارض مع ضميره الصحفي وشرفه المهني .

٦ ـ يباشر الصحفي عمله ويمارس حريته في التعبير عن الرأي والفكر أيا كانت اتجاهاته أو انتماءاته السياسية أو الحزبية أو الفكرية بسلطان من ارادته في نطاق المقومات الأساسية للمجتمع المنصوص عليها في الدستور وفي حدود القانون .

٧ ـ وفي مقابل هذه الضمانات القانونية الواسعة لم يفرض القانون من الالتزامات على الصحفي الا بالقدر الذي يحافظ على المقومات الأساسية للمجتمع المنصوص عليها في الدستور . وهي التزامات أخلاقية قبل أن تكون التزامات دستورية وقانونية ، وهي التزامات فرضها الدستور على كل مواطن ؛ ونعتقدان صاحب القلم والرأي أولى الناس بالالتزام بهذه المقومات ، كما فرض المشرع على الصحفي عدم قبول التبرعات والاعلانات والمزايا الخاصة من جهات أجنبية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وهو حظر منطقي حرصا على سلامة المصلحة القومية وتأمينا لها .

الفرع الثاني

المجلس الأعلى للصحافة

نص الشارع على أن المجلس الأعلى للصحافة هيئة مستقلة بذاتها ، يكون مقرها مدينة القاهرة وتتمتع بالشخصية الاعتبارية وتقوم على شئون الصحافة ، بما يحقق حريتها واستقلالها وقيامها بممارسة سلطاتها في اطار المقومات الأساسية للمجتمع ، وبما يكفل الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي ، وبما يؤكد فعاليتها في ضمان حقوق المواطنين في المعرفة والاتصال بالخبر الصحيح . ويكون تشكيله واختصاصاته وعلاقاته بسلطات الدولة وبنقابة الصحفيين على النحو المبين في قانون الصحافة .

ويشكل المجلس الأعلى للصحافة بقرار من رئيس الجمهورية على النحو الآتي :

١ ـ رئيس مجلس الشورى وتكون له رئاسة المجلس الأعلى للصحافة .

٢ ـ رؤساء مجالس ادارات المؤسسات الصحفية القومية ٠

٣ ـ رؤساء تحرير الصحف القومية على أن تمثل كل مؤسسة فى حالة تعددهم بواحد من بينهم يختاره مجلس ادارة المؤسسة ٠

٤ ـ رؤساء تحرير الصحف الحزبية التى تصدر وفقا لقانون الأحزاب فان تعددت صحف الحزب الواحد يختار الحزب رئيس التحرير الذى يمثلها ٠

٥ ـ نقيب الصحفيين ٠

٦ ـ رئيس مجلس ادارة وكالة أنباء الشرق الأوسط ٠

٧ ـ رئيس الهيئة العامة للاستعلامات ٠

٨ ـ رئيس مجلس أمناء اتحاد الاذاعة والتليفزيون ٠

٩ ـ رئيس نقابة العاملين بالصحافة والطباعة والنشر ٠

١٠ ـ رئيس مجلس ادارة الشركة القومية للتوزيع أو أحد خبراء التوزيع الصحفى ٠

١١ ـ رئيس اتحاد الكتاب ٠

١٢ ـ عدد من الشخصيات العامة المهتمة بشئون الصحافة ٠

١٣ ـ اثنان من المشتغلين بالقانون يختارهم مجلس الشورى ٠

الفرع الثالث

اصدار الصحف وملكيتها والوضعية القانونية للصحف القومية

نص قانون الصحافة ولائحته التنفيذية على حرية اصدار الصحف للأحزاب السياسية والأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة واعتبر هذه الحرية مكفولة بقوة القانون وقد اعتبر المشرع الموافقة على اصدار الصحيفة امتيازا خاصا لا تنتقل ملكيته بأية صورة من صور نقل الملكية ٠

وعملا بأحكام قانون الصحافة فان ملكية الأحزاب السياسية والأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة للصحف مكفولة وفقا لأحكام القانون ٠

ويتم تأسس الصحيفة وفقا للنموذج المعد من قبل المجلس الأعلى للصحافة ويحدد عقد التأسيس أسماء رئيس وأعضاء مجلس الادارة المؤقت ٠

وقد اشترط القانون ضرورة تعيين رئيس تحرير لكل صحيفة يكون مسئولا عن تحرير الصحيفة ويشرف فعليا على ما ينشر بها ويعاونه مجموعة من المحررين المسئولين حيث يشرف كل منهم اشرافا فعليا وفنيا على عدد من أقسامها ويشترط فى رئيس التحرير والمحررين فى الصحيفة أن يكونوا أعضاء مقيدين بجدول المشتغلين بنقابة الصحفيين ٠

وقد أفرد القانون تنظيما خاصا للصحف القومية نعرفها بأنها الصحف التى تصدر حاليا ومستقبلا عن المؤسسات الصحفية التى كان يملكها الاتحاد الاشتراكى العربى وكذلك وكالة أنباء الشرق الأوسط والشركة القومية للتوزيع ومجلة أكتوبر والصحف التى تصدرها المؤسسات الصحفية التى ينشئها مجلس الشورى ٠

وتعتبر المؤسسات الصحفية القومية مملوكة ملكية خاصة للدولة ويمارس حقوق الملكية عليها مجلس الشورى ٠

وأعطى القانون للمؤسسة الصحفية القومية الشخصية الاعتبارية وخولها مباشرة جمع التصرفات القانونية لتحقيق أغراضها واعتبر رئيس مجلس الادارة ممثلها القانونى ٠

كما أعطى القانون للمؤسسة الصحفية القومية بموافقة المجلس الأعلى للصحافة حق تأسيس شركات لمباشرة نشاطها الخاص بالنشر أو الاعلان أو الطباعة أو التوزيع ويضع المجلس الأعلى للصحافة القواعد المنظمة لتأسيس هذه الشركات ٠

المطلب الثانى

هياكل الاعلام الرسمى

مع انتصارات أكتوبر نجح الاعلام المصرى فى أن يكون عند مستوى هذه الانتصارات فالتزم الصدق والأمانة والدقة فى نقل واقع الانتصار وعاش العالم مع الشعب المصرى والقيادة المصرية لحظات ومراحل الانتصار والتحول الانسانى والحضارى من خلال ما نقله الاعلام المصرى عن حرب

أكتوبر . وبهذا نستطيع التأكيد بأن حرب أكتوبر أحدثت نقلة نوعية هائلة فى أداء الاعلام المصرى فصار موثوقا به مصدقا بين أجهزة الإعلام الدولية .

وبعد انتصارات أكتوبر استطاعت الدولة بناء هيكل الاعلام الرسمى بما يتمشى مع آثار الحرب وعمليات التنمية التى أتاحها انتصار أكتوبر ويمكن بيان الأسس التى تحكم نشاط الاعلام المصرى بعد أكتوبر ١٩٧٣ . فيما يلى :

١ ـ خدمة قضايا الوطن وشرح السياسة الخارجية المصرية وتكوين رأى عام دولى داعم للمصالح الوطنية العليا .

٢ ـ تعريف شعوب العالم بالحضارة المصرية قديمها وحديثها فى دعم أسس وأطر التعايش والتفاهم الدولى فى مرحلة السلام وبين الشعوب .

٣ ـ تعريف المخاطبين بالثقافات العالمية المختلفة ، مع مراعاة التقاليد والقيم الوطنية والمصالح العليا للبلاد .

٤ ـ التنويه بالعطاء الحضارى المعاصر والحديث والحالى للشعب المصرى وابراز انجازاته فى المجالات المختلفة باعتبارها اسهاما واضافة للحضارة الانسانية .

٥ ـ اتاحة الفرص للرأى والرأى الآخر فى مجالات الفنون والأدب وغيرها من المجالات وبما يؤكد الاعتراف بالآخر وليسهم فى دعم الذات الابداعية للمواطن المصرى .

٦ ـ ويمكن بيان أثر حرب أكتوبر من خلال التنويه بهياكل الاعلام المصرى وزيادة مساحة تواجدها الأفقى والرأسى ، الأمر الذى يبين التطور المحورى لهذه الأجهزة والهياكل ونحن بطبيعة الحال نأمل المزيد .

ـ وانطلاقا من اسهامات أجهزة الاعلام المصرية فى عمليات التحول نحو التنمية والدولة القانونية فى مصر ، واسترشادا بروح أكتوبر واستجابة لآثارها . فقد تم تطوير أجهزة وهيكل الاعلام المصرى بصورة كبيرة سمحت بوجود سيادة اعلامية حقيقية على سائر القطر ، كما سمحت بنقل الفكر والقيم الوطنية الى الخارج . ولا شك أن هذه القيم والأفكار

ضرورة لتأمين مصالحنا بالخارج سواء أكانت المصالح الحالية أو مصالحنا المستقبلية أو المحتملة · وهو سنعرض له من خلال العرض لأجهزة الاعلام المصرى على النحو الآتى ·

أولا : الاذاعة :

والاذاعة المصرية هى أول اذاعة فى الشرق الأوسط ، حيث افتتحت فى ٣١ مايو ١٩٣٤ وتطورت تطورا كبيرا شكلا ومضمونا حتى وصلت الى تطبيق نظام فنى متخصص عرف بنظام الشبكات الاذاعية ــ ويتضمن حاليا سبع شبكات هى : الشبكة الرئيسية « البرنامج العام » ــ شبكة المحليات ــ الشبكة الثقافية ــ شبكة القرآن الكريم ــ الشبكة التجارية ــ اذاعة الشرق الأوسط ــ شبكة صوت العرب ــ شبكة البرامج الموجهة ·

ويتم ارسال البرامج عن طريق توزيعها على محطات الارسال المنتشرة فوق الأراضى المصرية ويبلغ عددها ٢٢٧ محطة ارسال اذاعى ·

ثانيا : التليفزيون :

بدأ ارسالة عام ١٩٦٠ وهو يضم حاليا القنوات التالية : ــ

١ ــ **القناة الأولى** : وهى القناة الرئيسية أو العامة أو القومية الموجهة لكافة قطاعات المجتمع بجميع طوائفه وفئاته ·

٢ ــ **القناة الثانية** : وهى ذات طابع ثقافى متميز وشريان حيوى للمعرفة ·

٣ ــ **القناة الثالثة** : وهى قناة محلية أنشئت ليغطى ارسالها مدينة القاهرة الكبرى وبدأ ارسالها يوم ٦ أكتوبر ١٩٨٥ م ·

٤ ــ **القناة الرابعة** : وهى قناة محلية خاصة بمدن القناة الثلاث بدأ ارسالها يوم ٢٥ أكتوبر ٨٨ ببث تجريبى مدته ساعتان يوميا ومع بداية شهر مايو ١٩٨٩ بدأ بثها المنتظم ٣ ساعات يوميا ·

٥ ــ **القناة الخامسة** : وهى قناة محلية خاصة بمدينة الاسكندرية ويغطى ارسالها محافظة البحيرة والمناطق المجاورة وتم افتتاحها يوم ١٣ ديسمبر ١٩٩٠ م ·

٦ ـ **القناة السادسة** : وتنطلق من مدينة دميــاط وتغطى منطقة الدلتــا .

٧ ـ **القناة السابعة** : وتنطلق من مدينة المنيــا وتغطى محافظات شمال الصعيد ٠

٨ ـ **القناة الفضائية** : افتتحت فى ١٢ ديســمبر ١٩٩٠ ، وهى أول قناة فضائية مصرية دولية وهى تهدف الى تغطية كافة أرجاء الوطن العربى ببرنامج تليفزيونى مصرى وتتولى المحطة الفضائية الأرضية توصيل البرامج التليفزيونية من ماسبيرو وبثها الى القمر الصــناعى العربى من عربات عبر القناة غزيرة الاشعاع وبذلك تقدم الخدمة التليفزيونية المصرية الى أبناء مصر خارج الوطن العربى حيث يتم بث ارسال هذه القناة الى السفارات المصرية فى الوطن العربى أو الى أية منطقة عربية يوجد فيها مصريون ٠

ثالثا : اتحاد الاذاعة والتليفزيون :

يجمع الاذاعة والتليفزيون والهندسة الاذاعية اتحاد يسمى اتحاد الاذاعة والتليفزيون وهو هيئة عامة يسرى عليها قانون الهيئات العامة ، ويحسب لاتحــاد الاذاعــة والتليفزيون ما حققه من خطوات متقدمة فى النهوض بالعمل الاعلامى فى مصر ونذكر من هذه الخطوات : استخدام الحاسبات الآلية والنظم الميكروفيلمية فى أنشطة متعددة ؛ لمسايرة التطورات الحديثة فى أساليب جمع وتخزين وتصنيف ونقل واسترجاع المعلومات ٠ وأيضا أقام مركزا للمعلومات يقدم خدمات المعلومات المتنوعة وفقا لأساليب علمية متطورة ، ويحرص اتحاد الاذاعة والتليفزيون على تبادل البرامج والمواد الاذاعية مع الدول الصديقة ، أو يوقع فيها برامج تنفيذية من أجل دعم الروابط الاعلامية وتعريف شعوب العالم بحضارة مصر وتاريخها وحاضرها المعاصر ٠

رابعا : القمر الصناعى فى المجال الاخبارى :

يستخدم التليفزيون المصرى فى بث وتلقى الأخبار والبرامج محطتين : الأولى محطة عادية وهى تابعة للهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية ومرتبطة بأقمار الانتلسات والثانية محطة المقطم ومرتبطة بالقمر الصناعى الأوروبى وعن طريقها يستقبل التليفزيون المصرى الرسائل الخاصــة أو متعددة الأطراف التى يكون اتحاد اذاعات الدول الأوربية طرفا فيها ، وكذلك رسالتان يوميتان الأولى فى الواحدة ظهرا والثانية فى السادسة مساء ، بالاضافة الى الرسائل الاخبارية الرياضية التى ترد مرتين أو ثلاث مرات أسبوعيا ٠

القناة الاخبارية :

وقد تم انشاؤها بناء على اتفاق مع قناة الأخبار اللاسلكية «س ان ان» بعد أن تكون فى مصر شركة لهذا الغرض يســـاهم فيها اتحاد الاذاعة والتليفزيون ب ٦٠٪ من رأسمالها بينما تســاهم رؤوس أموال مصرية وأمريكية بالباقى ·

الهيئة العامة للاستعلامات :

أنشئت الهيئة العامة للاستعلامات عام ١٩٥٤ لخدمة قضايا الوطن اعلاميا مع التعريف بالوطن وعن تاريخه وواقعه وأرضه وشعبه وسياساته ومؤسساته وثقافته ·

وكالة أنباء الشرق الأوسط :

أنشئت عام ١٩٥٦ وهى تمثل ركيزة أساسية من ركائز الاعــلام العربى ، حيث تقوم بنقل الأخبار المصرية الى العالم كله يساعدها فى ذلك علاقاتها الطيبة بوكالات الأنباء الأفريقية والاسلامية ومجمع وكالات عدم الانحياز · وللوكالة مكاتب فى العواصم العربية والأجنبية · وهى تقوم بالمهام الآتية : ـ

١ ـ توفير الأنباء للرأى العام على المستويين القومى والدولى ·

٢ ـ التعرف على اتجاهات الرأى العام والتعبير عنها ·

٣ ـ القيام بالتحقيقات الصحفية لتغطية الموضـــوعات التى تهم الرأى العام الداخلى والخارجى وتسويقها وتوزيعها ·

٤ ـ تصوير الأحداث المحلية والعالمية واعدادها للتوزيع بأسرع وسيلة ممكنة لضمان وصولها فى الوقت المناسب ·

٥ ـ القيام بالخدمات الاعلامية لأجهزة الدولة والوزارات وذلك عن طريق مكاتبها ومراسليها فى الداخل والخارج ·

المبحث الثـالث

استقلال القضـاء

وضع دستور ١٩٧١ تنظيما دقيقا للهيئات القضـــائية وضع فيه مجموعة محددة من الضمانات الدستورية المؤدية الى استقلال فعلى للقضاة وسائر أعضاء الهيئات القضائية ، استقلالا يضمن للقضاء أن يؤدى رسالته على النحو الذى يكرس قيم العدالة بين المواطنين بعضهم البعض ، وبينهم وبين الدولة وسائر هيئاتها العامة وأشخاصها المعنوية ٠

ـ وقد أدت حرب أكتوبر بآثارها الجليلة على الحياة العامة ، وبما أحدثته من تطوير جوهرى فى العقل المصرى وطرق ومناهج الفكر السياسى والقانونى فى مصر ، الى وضـــع القضـــاء المصرى فى منزلة تليق بدوره الحضارى واسهاماته الضخمة فى دعم قيم الأمن والاستقرار والعدالة ٠

ـ ونستطيع أن نتبين أهم المعالم والسمات التى ميزت وظيفة القضاء المصرى بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ فى ضوء ما نتناوله على النحو الآتى : ـ

* تعديل قوانين الهيئات القضائية بما يسمح بدعم استقلال الهيئات القضائية ٠

* صدور القانون رقم ٧٩/٤٨ بشأن المحكمة الدستورية العليا ٠

اولا : تعديل قوانين الهيئات القضائية بما يسمح بدعم استقلال الهيئات القضائية :

بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ أصدرت الدولة عدة قوانين معدلة للقوانين الحاكمة للهيئات القضائية فى مصر ، فصدر القـانون الخاص بالسلطة القضائية والذى أعاد مجلس القضاء الأعلى ليتولى سائر السياسات والشئون الخاصة بالسادة أعضاء السلطة القضائية ، من تعيين وترقية ونقل [illegible]

وتأديب وانهاء خدمة وعموما سائر شئونهم الوظيفية وبذلك صار الشأن القضائى من المجالات المحجوزة للهيئات القضائية ذاتها وفى ذات الاطار ولتحقيق الهدف ذاته والذى أناط بالمجلس الخاص للشؤن الادارية سائر الشـئون الوظيفية بالنسبة لهيئة قضـايا الدولة صـدر القانون رقم ١٠/١٩٨٦ والذى أناط بالمجلس الأعلى للهيئة سـائر الشئون الوظيفية لأعضائها وقد تم بعد فترة وجيزة بالنسبة للنيابة الادارية ذات الشىء حيث نيط بالمجلس الأعلى لهيئة النيابة الادارية شئون أعضائها نصت جميع هذه القوانين على استقلال الهيئات القضائية ٠

* وبجوار هذا الاستقلال المقنن دستوريا وتشريعيا باشرت الهيئات القضائية رسالتها السامية من أجل تحقيق العدالة على أكمل وجه ويمكن بصفة خاصة أن نؤكد على ما يلى :

١ ـ فيما يختص بدور محكمة النقض فى شأن التحقيق فى صحة عضوية أعضاء مجلس الشعب وفقا للمادة ٩٣ من الدستور تلك المادة التى تنص على اختصاص مجلس الشعب بالفصل فى صحة عضوية أعضائه وتنيط بمحكمة النقض مهمة التحقيق فى صحة العضوية وتفيد المجلس بالنتيجة التى ينتهى اليها التحقيق الذى تجريه ٠ وقد باشرت محكمـة النقض هذا الدور بكفاءة وأمانة فى حدود الاختصاص الدستورى المكفول لها وهو ما يمثل اسهاما جيدا فى دعم الحياة العامة فى مصر ٠

٢ ـ فيما يختص بدور مجلس الدولة بشأن رقابته لأعمال الادارة سواء أكانت رقابة الغاء أو رقابة تعويض ، فان مجلس الدولة من احساس عميق بنبل برسالته وعمقها وشعوره بأنها اسهام حقيقى وضخم فى تنمية وتأمين تطوير المسـيرة الديمقراطيـة للشعب المصرى ، فانه باشرهـا بوعى وادراك وموازنة دقيقة وأمينة وحكيمة راعت خلق توازن دقيق بين السلطة والحرية وبين الصالح العام والصالح الفردى ، وأسهم بما أرساه من مبادىء وقواعد فى تأمين علاقات الدولة بالأفراد ووضعها فى اطـار يسمح بتأمين الاستقرار وتأكيد العدالة وصيانة الحقوق والحريات ٠ وهى تمثل ولا شـك انجازات حققها مجلس الدولة المصرى بوازع من وعيه وبدوره الحضارى فى تنمية وتطوير العطاء الإنسـانى لمصر فى سـائر المجالات ٠ كما أن مساهمة مجلس الدولة فى نصح الادارة وتقديم المشورة القانونية الصادقة والمساهمة فى تطوير النظام الادارى للدولة ، وذلك بما يقوم به قسم الفتوى بالمجلس والجمعية العمومية للفتوى والتشريع لجهات الدولة المختلفة ٠ هذه المساهمة الوطنية تحسب لمجلس الدولة وتبرهن على دوره الوطنى ٠

ـ كما أن لمجلس الدولة دوره التشريعي الذى يحسب له من خلال ما يباشره قسم التشريع بالمجلس من حيث مراجعة التشريعات بمدارجها المختلفة ، سـواء كانت من مستوى القانون أو من مستوى اللائحة • حيث يتولى المجلس مراجعة هذه التشريعات قبل اصدارها • باعتبار أن مراجعته لمشروعات القوانين واللوائح من الشروط اللازمة لصحة اصدارها •

ثانيا : رقابة المحكمة الدستورية العليا على دستورية القوانين واللوائح

عرفت مصر الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح بصورة مركزية ابتداء من عام ١٩٦٩ بموجب القرار بقانون ٨١/١٩٦٩ بانشاء المحكمة العليا ، وظل العمل بهذا القرار بقانون ساريا حتى صدور القانون ٤٨/١٩٧٩ بانشاء المحكمة الدستورية العليا • وقد جاء القانون ٤٨/١٩٧٩ تطبيقا للمادة ١٧٤ من دستور ١٩٧١ والذى ينص على أن المحكمة الدستورية العليا هيئة قضائية مستقلة بذاتهـا في جمهورية مصر العربية مقرهـا القاهرة •

وأناطت المادة ١٧٥ من الدستور بالمحكمة الدستورية سلطة الفصل دون غيرها في الرقابة على دستورية القوانين واللوائح وتفسير النصـوص التشريعية على الوجه المبين بقانونها ، ووضع الدستور ضمانات لأعضاء المحكمة أهمها عدم قابليتهم للعزل •

ـ ويمكن تلمس أهم سمات وملامح القضاء الدستورى فى مصر من خلال قانون المحكمة الدستورية العليا وأحكامهـا المتواترة • وذلك على النحو التالى :

١ ـ المحكمة الدستورية العليا تعتبر قضاء دستوريا متخصصا بعيدا عن سلطات الدولة ولا يشكل جزءا منها ، وهو أمر يتفق مع مبدأ الفصل بين السلطات ومن ثم فهي لا تتدخل فى عمل أى من سلطات الدولة سواء التشريعية أو التنفيذية أو القضائية ، اذ عندما تنتهى المحكمة الدستورية الي عدم دستورية نص فى قانون أو لائحة لمخالفته للدستور لا تضع تشريعا جديدا ، وانما فقط تراقب احترام القانون لقواعد الدستور ومن ثم ينحصر أثر القضاء بعدم الدستورية فى التزام المحكمة بعدم تطبيق النص القاضى بعدم دستوريته من اليوم الثانى لتاريخ نشر الحكم •

(١) يراجع فى هذا الشأن تقديم المستشار الدكتور فتحى عبد الصبور رئيس المحكمة الدستورية السابق لمجموعة أحكام وقرارات المحكمة الدستورية العليـا •

٢ ــ حين تقرر المحكمة الدستورية العليا تفسير نص فى قانون أو قرار بقانون تفسيرا تشريعيا ملزما للكافة ، فان ذلك لا يمنع المحاكم على اختلافها من التفسير القضائى فى النصوص الأخرى ولا يسلب حق السلطة التشريعية ، فى اصدار تشريعات جديدة معدلة أو منهية للتشريعات التى صدر بشأنها تفسير من المحكمة الدستورية ·

٣ ــ حين تفصل المحكمة الدستورية فى التنازع بين جهات القضاء سواء أكان التنازع ايجابيا أو سلبيا ، فانها لا تلغى أى حكم قد صدر وانما فقط ينحصر أثر هذا الفصل فى تحديد الجهة القضائية صاحبة الاختصاص بنظر النزاع ولا يغل ذلك الفصل يد المشرع فى تعديل القاعدة القانونية المحددة للاختصاص القضائى باعتبار أن هذا اختصاص محجوز للمشرع ·

٤ ــ ان رقابة المحكمة الدستورية لا تقوم الا عند مخالفة التشريع للدستور ، وتنسحب هذه الرقابة الى التشريعات السابقة واللاحقة على صدور الدستور الدائم فى ١٩٧١ ولا شأن لهذه الرقابة بمدى تعارض القانون مع قانون آخر ·

٥ ــ ان الرقابة الدستورية القضائية ليست رقابة سياسية وليست من قبيل رقابة الملائمة ، وانما هى رقابة قضائية ذات طابع فنى وقانونى بحت ·

٦ ــ ان انفراد المحكمة الدستورية العليا بالرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح مصدره أن مشاركة جهات أخرى للمحكمة الدستورية فى هذه الوظيفة الرقابية يؤدى الى تضارب الأحكام وتضاد المبادىء ، فى حين أن الهدف من الرقابة ، فضلا عن اتساق التشريعات واللوائح مع أحكام الدستور ونصوصه ، العمل على توحيد المبادىء الدستورية الحاكمة للنظام القانونى · الى جانب ذلك فان طبيعة القضاء بعدم الدستورية بأخذ طابع قضاء الغاء بمعنى ان أثر عدم الدستورية ينسحب فى ذمة الكافة الذين عليهم احترام هذا القضاء وترتيب كافة آثاره باعتبار أن الالغاء ذو طبيعة عينية · ومن ثم فحجيته مطلقة قبل الكافة وجميع سلطات الدولة · ولقد أسهمت المحكمة الدستورية العليا بقضائها الدستورى المتواتر فى تطوير الحياة العامة فى مصر · فعلى المستوى السياسى كان قضاء المحكمة الدستورية فى شأن بعض التشريعات الخاصة بالانتخاب ومباشرة الحقوق السياسية بما يكفل تحقيق مبدأ المساواة بين المواطنين فى مباشرة هذه الحقوق ، وعلى المستوى الاجتماعى كان قضاء المحكمة الداعم للاستقرار الاجتماعى ، وعلى المستوى الاقتصادى كان قضاء المحكمة الضامن والمؤكد لحق الملكية ظاهرا وواضحا ·

ـ أخيرا نؤكد أن المحكمة الدستورية العليا ، تعد وبحق احدى ثمار حرب أكتوبر ، وأيضا من ثمار الارادة السياسية للدولة فى دعم الخط الديمقراطى ٠

الفصل الثانى

حرب أكتوبر وتطور النظام الاقتصادى المصرى

ان الناظر الى حياة مصر الاقتصادية بعد ١٩٧٣ والراصد لهذه الحياة قبل هذا التاريخ ، يلمس الفارق الضخم بين التاريخين • واذا كان هناك من تأريخ يحفظ للوقائع العظيمة فى التاريخ ما لها من جلال ، فان حرب أكتوبر تبقى من الوقائع العظيمة التى أثرت على اقتصاديات مصر ايجابيا بدرجة تفوق ما كان متصورا •

كانت خزينة مصر عند دخولها حرب ١٩٧٣ شبه خاوية ، وكانت العملة الصعبة تعد من مصادر القلق الدائم لصانع القرار وللمعنين بالأمر العام ، وكانت البنى الاقتصادية فى سبيلها للتآكل أو هى قد تآكلت بالفعل نتيجة الاستمرار فى حالة الضرورة الناجمة عن توجيه كافة المقدرات الوطنية لصالح المجهود الحربى ، خصما من حاجة الدولة والمجتمع الى التنمية والتطور الاقتصادى •

وكانت الفلسفة الحاكمة للنظام الاقتصادى صدى فرضته ضرورات المرحلة وظروفها ووضعية مصر بين صراعات القوى الكبرى ونجم عن هذه الفلسفة تعطيلا كبيرا لطاقات الفرد والمبادرة الخاصة وغياب الاسهامات الفردية فى أداء الدور الاقتصادى المساند للتنمية الوطنية • وجاءت حرب أكتوبر وأحدثت التغيرات الضخمة لصالح الوطن والمواطن • فى البداية كان قرار فتح قناة السويس أمام الملاحة الدولية لتكون أحد الموارد المالية الضخمة لمصر ولتغذى التنمية الوطنية بالكثير ، فكانت مؤكدة لعمق دور مصر الحضارى فى دعم التواصل الحضارى الانسانى ، ثم كانت التيسيرات الضخمة فى مجال الاستثمار بصدور قانون استثمار رأس المال العربى والأجنبى عام ١٩٧٤ والمعدل عام ١٩٨٩ • وكان انشاء المناطق الحرة وتدفق الاستثمارات على مصر ، وتم تعديل الدستور عام ١٩٨٠

ليتوافق مع الواقع الجديد الذى عاشه الاقتصاد المصرى والحياة العامة فى مصر بعد أكتوبر ١٩٧٣ كما حدثت تطورات تشريعية مهمة عكست الرغبة فى بناء اقتصاد وطنى قوى قادر على النقاش مع الاقتصاد العالمى والتفاعل بحق لما فيه صـــالح الوطن • وسوف نتناول ذلك من خــلال خطة البحث الآتية :

البحث الأول : تطوير الفلسفة الحاكمة ـ للنظام الاقتصادى المصرى•

البحث الثانى : التنمية البشرية •

المبحث الثالث : التصدير •

المبحث الأول

تطور الفلسفة الحاكمة للنظام الاقتصادى المصرى

تطورت الفلسفة الحاكمة للنشاط الاقتصادى المصرى والقواعد الحاكمة لهذا النشاط ، فقبل التحول الاشتراكى فى مصر فى نهاية الخمسينيات كانت مبادىء النظام الاقتصادى الحر هى القواعد الحاكمة للنشاط الاقتصادى كأصل عام ، وربما كان قانون الاصلاح الزراعى رقم ١٩٥٢/١٧٨ وتعديلاته والذى يضع سقفا لملكية الأرض الزراعية لصالح صغار المزارعين ، كان الاستثناء الوحيد الى أن بدأ التحول الاشتراكى الاقتصادى والاجتماعى بصدور قرارات تأميم البنوك والشركات الأجنبية ٠ وظل النهج الاشتراكى حاكما للنظام الاقتصادى المصرى حتى حرب أكتوبر ١٩٧٣ ٠ التى أعطت الفرصة لصانع القرار ؛ للانتقال أو العودة الى النظام الحر دفعا ودعما لخطط التنمية وتأمينا للتقدم الحضارى المبنى على قوة اقتصادية وطنية تستفيد من المجهودات الفردية وطموحات القطاع الخاص وتوظيف هذه المجهودات والطموحات فى بناء ركيزة قوية لنهضة وطنية شاملة ٠ وكانت البداية صدور القانون ١٩٧٤/٤٣ بشأن استثمار رأس المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة والذى أعطى للمستثمر ضمانات ضد المصادرة والتأميم ، وتطور هذا القانون بالقانون ٨٩/٢٣٠ فتضمن قواعد قانونية حمائية لصالح المستثمر باعطائه اعفاءات ضرائبية وجمركية ومزيدا من الضمانات القانونية القادرة على طمأنة رأس المال وتمهيد السبل الكفيلة بدفعه للعمل والانتاج ٠

غير أن الاجراء الحقيقى الذى صاغ التغيير فى فلسفة النظام الاقتصادى المصرى ، كان التعديل الدستورى الذى تم فى ٢٠ مايو ١٩٨٠ حيث تم تعديل المادة الرابعة من الدستور ليكون تقريب الفوارق الطبقية هو هدف النظام الاقتصادي بدلا من تذويبها ٠ ثم تلا ذلك صدور مجموعة من

التشريعات الاقتصادية التى سمحت باعادة صياغة القواعد الحاكمة لمجالات النشاط الاقتصادى وفق قواعد آليات السوق ٠

وسوف نتناول تطور الفلسفة الحاكمة للنظام الاقتصـادى المصرى على النحو التالى :

البحث الأول : التطوير الدستورى ٠

البحث الثانى : التطوير التشريعى ٠

المطلب الأول

التطـوير الدسـتورى

كانت النعمة الاقتصادية الاشتراكية بادية بجلاء فى دساتير مرحلة التحول الاشتراكى فى مصر بدءا من دستور ١٩٥٨ الوحدوى مع سوريا ، ومرورا بدستور ١٩٦٤ المؤقت ، وأخيرا بدستور ١٩٧١ قبل التعديل فى عام ١٩٨٠ ٠

كانت سمات الدستور ذو الطبيعة الاشتراكية مع وضوحها الشديد تدعمها المضامين والمفاهيم السائدة فى تلك المرحلة لمصطلح الاشتراكية باعتبارها تحمل بحسب الأصل رؤية اقتصادية حاكمة لنظام مجتمعى تكون فيها سيطرة الدولة على أدوات وآليات الانتاج والمال بالقدر الذى يمكنها من تحقيق سائر اغراضها ويحول دون مناوأة هذه الأغراض من الآخرين أفراد أو مؤسسات ــ وكانت فلسفة القطاع العام استنادا الى هذا المفهوم تعنى نوعا من السيطرة الاقتصادية والمادية للدولة على مقدرات النشـاط الاقتصـادى بفروعه المختلفة : فى الزراعة والصناعة والتجارة وغيرها ــ ورغم أن هذه الفلسفة كانت صدى لواقع دولى له قوانينه وصيغه ٠ الا أن الصراع الاقليمى كانت أشد تأثيرا فى سلوك هذا الخيار الاقتصادى ٠

غير أن الرصد لحركة التطور الاقتصادى فى مصر يرى أن استبعاد القطاع الخاص جاء خصما من القدرة الوطنية ٠

ومع انتهاء حرب أكتوبر ١٩٧٣ بافرازاتها المتعددة والمتنوعة والتى هيأت لمصر أن تستخدم كل طاقاتها وتوظفها لصـــالح المستقبل الوطنى ولصالح الأجيال [illegible] ٠ فبدأت الانفتاح على العالم وزادت الرغبة فى

المعرفة التكنولوجية المتقدمة ، والاستفادة من خبرات الآخرين وتجاربهم ، والرغبة فى تجاوز حالة الأزمة والضرورة الناجمة عن ظروف المواجهات المستمرة ، كان التحول الفلسفى الحاكم للنشاط الاقتصادى بدءا من الانفتاح الخارجى على المستوى الاقتصادى وبتوسيع رقعة ومساحة الاستثمارات العربية والأجنبية وفتح قناة السويس وتطوير باقى النظم الاقتصادية بما يسمح لها بالتعايش مع الاقتصاديات الدولية .

والحق ان التغير الطارىء فى الفلسفة الحاكمة للنشاط الاقتصادى فى مصر جاء مصاحبا لتغير واسع طرأ على المصطلحات العلمية فى مجال العلوم الاجتماعية وفى مجال القانون الاقتصادى ، اذ لم تعد مثلا كلمة الاشتراكية تعنى سيطرة الدولة على أدوات رأس المال وانما صارت تعنى مجموعة الضمانات الاجتماعية المتاحة لأصحاب المراكز القانونية والاجتماعية الضعيفة وغير القادرين على مسايرة عملية اقتصاديات السوق ومن هنا كان التطوير الدستورى .

غير ان جوهر الفلسفة الحاكمة للنظام الاقتصادى بدا بعد التعديل الدستورى فى عام ١٩٨٠ حيث أعطى للشارع العادى صلاحيات واسعة فى اعادة صياغة الحياة الاقتصادية على أساس اقتصاد السوق لأن معنى تقريب الفوارق بين الطبقات هو اعتراف من المشرع الدستورى بالابداعات الفردية وانطلاقات الطاقات الخاصة وهو ما يمثل تأمينا وضمانا دستوريا لكل المشروعات الخاصة كما يعد دعما لا نهائيا من الضمانات .

ومن ثم يمكن القول بأن تغيرا جوهريا طرأ على الأساس الدستورى للنظام الاقتصادى بعد حرب ١٩٧٣ اذ قبل الحرب وأثنائها وحتى التعديل الدستورى عام ١٩٨٠ كانت الفلسفة اشتراكية هادفة الى تحقيق المجتمع الاشتراكى — وهو نتاج نظرية ثبت أخيرا عجزها عن الاتساق مع قانون الزمن الذى يحمى الارادة الفردية ويصون انطلاقتها .

ونحن لا نشك لحظة واحدة فى أن هذا التعديل الدستورى الذى جعل من التقريب بين الدخول غاية وهدفا للنظام الاقتصادى يمثل الأرضية الدستورية والقانونية اللذين سمحا للدولة بأن تتحول باطمئنان الى اقتصاديات السوق والى دعم الهياكل الاقتصادية والتى تؤدى الى توسيع قاعدة الملكية الخاصة والاسهامات الفردية . وهو ما تبدى بجلاء فى قانون قطاع الأعمال العام وسوق رأس المال وليس يخاف الايجابيات الداعمة للاقتصاد والناجحة فى هذه السياسات التشريعية الصائبة والتى سمحت للجنيه المصرى ان يظل على ثبات فى مواجهة العملات الأخرى بقدرة وكفاءة

لم يحققها اقتصاد أى من الدول الأخرى التى نهجت السلوك الاشتراكى لادارة حياتها العامة وكان لها ذات ظروفنا وبذلك يمكن تبين فضل حرب أكتوبر ٠

ـ وسوف نبين فيما يلى البعد الدستورى فى اجراءات الاصـــلاح الاقتصادى فى مصر لنبين مدى دستورية هذه الاجراءات ٠

البعـد الدسـتورى

فى اجراءات الاصلاح الاقتصادى

بعد حرب أكتوبر ومع الأخذ بأسلوب الاقتصـــاد الحر فى ادارة الاقتصاد الوطنى ٠ جرى نوع من التحول للانتقال من الاقتصاد الاشتراكى الى اقتصاد السوق ، واستوجب ذلك اتخاذ اجراءات واقعية ذات طبيعة اقتصـــادية واجتماعية وأحيانا سياسية ٠ وأيضـــا استوجب ذلك سن مجموعة من التشريعات واللوائح ذات الطبيعة الاقتصادية ٠ وجميع هذه الاجراءات والتشريعات تهدف الى الانتقال الى اقتصاد السوق وهو ما يسمى بخصخصة الاقتصاد الوطنى ليتم توسيع نطاق الملكية الخاصة ٠

وترتب على ذلك أن بدأت الدولة فى اتخاذ عدة اجراءات تشريعية وادارية لنقل ملكية القطاع العام الى القطاع الخاص ٠ أو زيادة مساحة مشاركة القطاع الخاص فى القطاع العام ٠ وأثارت هذه الاجراءات عدة تساؤلات وأهم هذه التساؤلات كان حول مدى دسـتورية بيع شركات القطاع العام ٠ باعتبار أن الدستور وضـع تنظيما للقطاع العام وأسبغ عليه حماية خاصة فى اطار التنظيم الدستورى العام للدولة ٠

ـ ويمكننا تناول هذا الموضوع بالنقاش من خلال العرض للتنظيم الدستورى للأموال المملوكة لقطاع الأعمال العام « القطاع العام » ومدى جواز التصرف فى أمواله ٠

التنظيم الدستورى للأموال المملوكة للقطاع العام :

ـ تضمن دستور ١٩٧١ تنظيما دستوريا للأموال المملوكة للقطاع العام ٠ ويمكن تناول هذا التنظيم من خلال مرحلتين :

الأولى : قبل ١٩٨٠ و الثانية : بعد عام ١٩٨٠ ٠

١ ـ التنظيم الدستورى للأموال المملوكة للقطاع العام قبل التعديل الدستورى عام ١٩٨٠ .

قبل التعديل الدستورى عام ١٩٨٠ كانت المادة الرابعة من الدستور تنص على ان الأساس الاقتصادى للدولة يقوم على أساس تذويب الفوارق بين الدخول . وكان من مقتضى هذا النص أن النظام الاقتصادى المصرى يقوم على أساس ملكية الدولة لوسائل الانتاج وأيضا يعنى عدم وجود مساحة دستورية تسمح بمشاركة القطاع الخاص للدولة فى وسائل الانتاج ومن ثم فانه يمكن القول كأصل عام بأنه وقبل عام ١٩٨٠ لم يكن مطروحا من الناحية الدستورية أو القانونية وربما الواقعية والاقتصادية التصرف بالبيع فى شركات القطاع العام .

وبعد التعديل الدستورى عام ١٩٨٠ صار نص المادة الرابعة كما يلى : الأساس الاقتصادى لجمهورية مصر العربية هو النظام الاشتراكى الديمقراطى القائم على الكفاية والعدل بما يحول دون الاستغلال ويؤدى الى تقريب الفوارق بين الدخول ويحمى الكسب المشروع ويكفل عدالة توزيع الأعباء والتكاليف العامة .

ـ وكان من مقتضى هذا التعديل ان أصبح هناك اعتراف من المشرع الدستورى بأن هناك تعددية اقتصادية وهو ما يعنى وجود أكثر من مستوى اقتصادى وأكثر من قوة اقتصادية تسمح بتباين الدخول للأفراد والمؤسسات والشركات . وهو ما يسلم بأن المشرع الدستورى وضع فرضية مفادها وجود قطاع خاص بجوار القطاع العام .

ـ كذلك كان هذا التعديل يعنى من جانب آخر رؤية جديدة للمشرع الدستورى بشأن مصطلح الاشتراكية . اذ التقريب بين الدخول بطبيعته اجراء اشتراكى ومقتضاه وضع هامش من الضمانات لأصحاب المراكز الضعيفة الناجمة عن تباين الدخول بصرف النظر عن مساحة هذا التباين . حيث أن صمت المشرع الدستورى عن تحديد سقفا لهذا التباين سمح بالمطلق فى المباينة باعتبار أن الصمت عن التحديد ينفى وجوده حسابيا من الناحية الدستورية لكنه لا يمنع من اتخاذ الاجراءات التشريعية ولا غيرها اللازمة للوصول الى حد معقول يقرره الشارع دون أن يضع قيدا على حق رأس المال الخاص فى الوصول الى أى مستوى من الدخل وانما يكون هذا الحد المعقول عبارة عن الضمانات والدعم الذى يقدم لأصحاب المراكز الضعيفة اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا .

- ويترتب على ما تقدم أن للقطاع الخاص تواجدا بحكم الدستور وان اسهاماته ومشاركته فى ملكية وادارة الأدوات الرأسمالية والانتاجية حق دستورى مكفول له يدعمه أيضا نص المادة ٢٣ من الدستور والتى تنص على أن « الملكية الخاصة تتمثل فى رأس المال غير المستغل وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية فى خدمة الاقتصاد القومى وفى اطار خطة التنمية دون انحراف أو استغلال ولا يجوز أن تتعارض فى طرق استخدامها مع الخير العام للشعب » • وهذه المادة تدعم تواجد القطاع الخاص ولا ينفى ذلك اشارتها الى ما يسمى برأس المال غير المستقل اذ لا يوجد تعريف أو تحديد دستورى للاستقلال ومن ثم يبقى تعريفه وتفسيره فى اطار الفلسفة الاقتصادية الكلية الحاكمة للحياة العامة فاذا كانت الفلسفة هى الحرية الاقتصادية فيبقى معنى الاستغلال ومعه الانحراف مندرجا فى اطار فهم ضرورة عدم اللجوء الى الاحتكار أو مخالفة القانون حيث ان الاحتكار يؤدى الى ايذاء النظير والمنتفعين والمستهلكين ومخالفة القانون سواء بالتهرب الضريبى أو الجمركى يرتب ذات النتيجة •

- أما القول بأن الملكية الخاصة لها وظيفة اجتماعية وتؤدى دورها فى اطار خطة التنمية فذلك معناه ان يتم فى اطار تفسير السياق العام لمنهج الحياة العامة وأساليبها المرعية وبتطبيق ذلك على الحياة الاقتصادية فى ظل علاقات آليات السوق تبقى الوظيفة الاجتماعية ضمن الأمور التى يحددها المشرع فى اطار احترام الحقوق والحريات وأيضا احترام النظام العام المقرر فى ظل قواعد النظام الحر •

- ومما أشار اليه الدستور من مراعاة الملكية الخاصة لخطة التنمية فان الفلسفة التى يرسيها الاقتصاد تجعل التخطيط ذا طابع تأشيرى وليس مركزيا • ومع ذلك فان التخطيط المركزى لايحول دون مشاركة القطاع الخاص بما يستطيع المساهمة به وفق امكاناته فى خطة التنمية الأمر الذى يعنى فى التحليل النهائى أن الحماية الدستورية لرأس المال الخاص يرتب وجود قطاع خاص له من الناحية الدستورية الحق فى المساهمة فى بناء العلاقات الاقتصادية والانتاجية •

- ونضيف الى ما تقدم نص المادة ٣٤ والتى تنص على أن الملكية الخاصة مصونة ولايجوز فرض الحراسة عليها الا فى الأحوال المبينة فى

القانون وبحكم قضائى ولاتنزع الملكية الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون وحق الارث فيها مكفول ٠

ويرتب هذا النص الدستورى دعم ما سبق بشأن المساحة المكفولة من الضمانات الدستورية للقطاع الخاص ٠

ـ كما يرتب هذا النص تحديد الطبيعة القانونيـــة لملكية الدولة لأموال القطاع العـــام ذلك أن الدســـتور حددها فى المواد ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، اذ نصت المادة ٢٩ على أن تخضع الملكية لرقابة الشعب وتحميها الدولة وهى ثلاثة أنواع الملكية العامة ـ والملكية التعاونية ـ والملكية الخاصة ٠

ونصت المادة ٣٠ على أن الملكية العامة هى ملكيـــة الشعب وتتأكد بالدعم المستمر للقطاع العام ٠

ونصت المادة ٣١ على أن الملكيـــة التعاونية هى ملكيـــة الجمعيـــات التعاونية ويكفل القانون رعايتها ٠

ونصت المادة ٣٢ على الملكية الخاصة وأكدت أنها تتمثل فى رأس المال غير المستغل ٠

ـ وفى توضيح الطبيعة القانونية لملكية الدولة لأموال القطاع العام أكدت الجمعية العمـــومية للفتوى والتشريع بمجلس الدولة أن هـــذه الملكية هى الملكية الخاصة بمعنى أن أموال القطاع العام أو قطاع الأعمال العام مملوك للدولة ملكية خاصة باستثناء ما قد يكون مشتركا مع أفراد أو أشخاص غير الدولة ٠

ـ وهو تفسير يقوى صحته أن الملكية العامة لا ترد عليهـــا أى من مظاهر الملكية الخاصة المقررة وفقا لأحكام القانون المدنى من اســـتعمال واستغلال وتصرف « يراجع م ٨٠٢ » فى حين أن الدولة تباشر على شركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام مظاهر الملكية المقررة قانونا ومن ثم تصبح ملكية الدولة لهذه الشركات من قبل الملكية الخاصة ٠

ـ وعملا بأحـــكام القانـــون المدنى الذى يعطى للمالك الحق فى مباشرة مظاهر الملكية الخاصة من استعمال واستغلال وتصرف فان اقدام الدولة على التصرف فى شركات القطاع العـــام أو شركات قطاع الأعمال

العام بالبيع أو غيره من مظاهر التملك يصبح موافقا لأحكام الدستور ·

ـ ومما يدعم هذا النهج القانونى وهذه النتيجة ان أموال شركات القطاع العام بعد تحولها الى قطاع الأعمال العام صار ينطبق عليها قانون شركات المساهمة رقم ١٥٩/١٩٨١ بالاضافة الى القانون ٢٠٣/١٩٩١ بشأن قطاع الأعمال العام ومع صدور قانون سوق رأس المال رقم ٩٥/١٩٩٢ صار من الممكن طرح أسهم هذه الشركات فى بورصة الأوراق المالية الأمر الذى ييسر التصرف فيها ·

ـ مناقشة بعض النصوص الدستورية المتعلقة بالقطاع العام :

يوجد بعض النصوص الدستورية التى تثير بعض اللبس فى شأن مدى جواز التصرف بالبيع لشركات القطاع العام ·

أولا : نص المادة ٢٣ والتى تنص على أن « ينظم الاقتصاد القومى وفقا لخطة تنمية شاملة تكفل زيادة الدخل القومى وعدالة التوزيع ورفع مستوى المعيشة والقضاء على البطالة وزيادة فرص العمل وربط الأجر بالانتاج وضمان حد أدنى للأجور ووضع حد أعلى يكفل تقريب الفروق بين الدخول » وتكمل هذه المادة نص المادة ٣٠ فى فقرتها الأخيرة ويقود القطاع العام التقدم فى جميع المجالات ويتحمل المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية ·

ـ ويستفاد من هذين النصين ما يلى :

١ ـ تنظيم الاقتصاد القومى وفقا لخطة تنمية شاملة ·

٢ ـ النص على أن القطاع العام يقود التقدم فى جميع المجالات ويتحمل مسئولية تنفيذ خطة التنمية ·

ولتوضيح هاتين النقطتين فأن ـ وكما سلف البيان ـ تنظيم الاقتصاد القومى وفقا لخطة تنمية شاملة لايعنى وضع محدد لطبيعة الخطة من حيث كونها مركزية أو تأشيرية وانما تكون طبيعة الخطة وفقا للفلسفة التى تحكم الحياة العامة وطبيعى أنه فى ظل الفلسفة التدخلية والتقليدية فان التخطيط المركزى يكون هو النوع السائد أما عندما تكون فلسفة اقتصاد السوق هى القائمة على شأن تسيير الحياة العامة فان التخطيط يكون تأشيريا بحسب الأصل مراعاة للحاجة الكلية للمجتمع

وبمعنى آخر فانه من الجائز في ظل الأخذ بآليات السوق وجود خطة تنمية قومية يحدد في اطارها اسهامات القطاع الخاص والحكومى (١) ٠

ولا نرى فى اعطاء مكانة دستورية عالية للقطاع العام للقيام على شأن خطط التنمية تجميدا لدور القطاع الخاص ٠ كما أن الدستور لم يحدد ساحة مشاركة القطاع العام فى خطط التنمية سواء أكانت مركزية أو تأشيرية ، الأمر الذى يبقى ساحات المشاركة مفتوحة ٠ وربما يفيد معنى الدور القيادى للقطاع العام فى خطط التنمية أن تكون هذه المشاركة بالدرجة الأولى فى عمليات البنية الأساسية وبعض المشروعات ذات الطبيعة الاجتماعية والاستراتيجية والتى لايقبل عليها القطاع الخاص وبذلك يمكن فهم المشاركة القيادية للقطاع العام فى التنمية على أنها دائما اذ لم يكن القطاع الخاص قادرا أو راغبا وكانت الحاجة الوطنية تحتم العمل فان القطاع العام عليه أن يتصدى لها ٠

ـ فيما يتعلق بنص الدستور على « أن يسيطر الشعب على كل أدوات الانتاج وعلى توجيه فائضها وفقا لخطة التنمية التى تضعها الدولة » م ٢٤ ، فان هذا النص يجب أن يقرأ مع نص المادة ٣٤ التى تنص على ان الملكية الخاصة مصونة ـ والمادة الرابعة التى تنص على تقريب الفوارق فى الدخول ٠ اذ مع هاتين المادتين اللتين تقران بوجود الملكية

---

(١) المقصود بالتخطيط التأشيرى أن يكون دور الدولة فى النشاط الاقتصادى وتأثيرها فى الاقتصاد القومى الاجمالى عن طريق السياسات الاقتصادية وأدواتها المالية والنقدية والتجارية ٠٠

٠٠ ويتم ذلك عن طريق اعطاء الحوافز للأنشطة المراد التوسع فيها وتشجيعها ٠ مثال ذلك خفض معدلات الضرائب على بعض الصناعات بالمقارنة لبعض الصناعات الأخرى والاعفاءات الضريبية للاستثمار فى المناطق النائية ٠٠ وفى ظل التخطيط التأشيرى يتم اتخاذ القرارات الاقتصادية الرئيسية بناء على تفاعل قوى العرض والطلب أى أن السوق تلعب الدور الأساسى فى اتخاذ قرارات الانتاج والاستثمار والاستهلاك وغيرها ٠٠ يراجع فى هذا التعريف أ٠ د٠ سلطان أبو على ـ التخطيط فى مصر التحرير الاقتصادى بحث مقدمة إلى المؤتمر العالمى السنوى السادس عشر للاقتصاديين المصريين بجمعية الاقتصاد والسياسة والاحصاء والتشريع وما بعدها ٠٠ ويرى البعض أن التخطيط المركزى والتأشيرى يكمن الفرق بينهما فى عنصر الالزام حيث يعد الأول الزاميا كما يرى ذات الكاتب أن الأصل فى التخطيط هى آليات السوق لتحقيق الأهداف والتوازنات المطلوبة من خلال أساليب وأدوات والأمثلة فى مرحلة الاعداد واستخدام الدوافع الاقتصادية فى مرحلة التنفيذ ، اسماعيل صبرى عبد الله مؤتمر الاقتصاديين السادس عشر ٠ تحرير الاقتصاد المصرى ص ٤٤ ، ٤٥ ٠

الخاصـــة وصونهـا ، ووجود واقع ينبيء عن التباين فى مقدار الدخل والملكية يكون مفهوم سيطرة الشعب على أدوات الانتاج هو نوع من السيطرة المعنوية بمعنى ألا تستخدم أدوات الانتاج سيما فى القطاع الخاص فى مجالات منافية لأغراض الخير العام للشعب ٠ اذ التفسير الحرفى ينفى وجود الملكية الخاصة وينفى من ثم تباين الدخول ٠ من ثم تكون السيطرة الشعبية نوعا من السقف المعنوى للملكية الخاصة ووسائل استخدامهـا بحيث يجب ان يتم دائما فى اطار مراعاة الخير العام للشعب ٠

ـ ونخلص بعد كل ما تقدم الى أن زيادة قاعدة الملكية الخاصة فى شركات قطاع الأعمال العـام ، هى اجراءات لا تتنافى مع الأحكام الكلية للدستور مع مراعاة الفلسفة الحاكمة للحياة العامة باعتبارها مصدرا أساسيا من مصادر تفسير القواعد القانونية الحاكمة للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية بالدولة ٠

المطلب الثـانى

التطـور التشريعى

ـ أدت حرب أكتوبر الى تداعيات ايجابية وجيدة بالحياة العامة فى مصر ٠ وكان من الضرورى أن يواكب التغير الواقعى فى المجتمع المصرى الى تطور تشريعى يواكبه ويتوافق معه ٠ وبالفعل صدر قانون الاستثمار رقم ١٩٧٤/٤٣ والذى تعدل فيما بعد بالقانون رقـــم ١٩٨٩/٢٣٠ ، ثم صدرت فيما بعد عدة قوانين اقتصادية لمواكبة التطور الحاصـــل فى الحياة الاقتصادية وتغير النهج الفلسفى الحاكم لهذه الحياة ٠ فصدر قانون قطاع الأعمال رقم ١٩٩١/٢٠٣ ، ثم صدر قانون سوق رأس المال رقم ١٩٩٢/٩٥ والذى أحدث تنظيما جديدا لسوق الأوراق المالية فى مصر يتوافق مع التغير المجتمعى ويتسق مع رؤية مصر للتعاون الاقتصـــادى الدولى ثم صـــدر تعديل لقانون الائتمان والبنوك أعطى بموجبه حصانة نسبية للعاملين بالبنوك بحيث لا يتم التحقيق معهم فى جريمة متصـلة بأعمالهم المصرفية الا بعد طلب محافظ البنك المركزى ووزير الاقتصاد ، وأيضا صدر قانون سرية الحسابات للعملاء بالبنوك وأدى هذا التعديلان التشريعيان الى زيادة مساحة الائتمان والثقة فى الجهاز المصرفى المصرى ، الى الدرجـة التى جعلت رصيد العملات الصعبة بالبنوك المصرية مبلغـــا لم تصله من قبل كما أدت هذه السياسة الى استقرار جيد لسعر الصرف للجنيه المصرى فى مواجهة الدولار والعملات الأجنبية الأخرى ٠

ـ أيضا صدر قانون المجتمعات العمرانية الجديد الذى أعطى مزايا وضمانات حافزة للاستثمار فى المجتمعات العمرانيـــة الجديدة كان من أثرهـــا انشاء صروح عمرانية واقتصادية ساهمت بجدية فى دعم الاقتصاد الوطنى ـ وساهمت أيضا فى اعادة هيكله الكثافة السكانيـة فى مصر بشكل نسبى

ـ كذلك صدرت عدة تعديلات تشريعية خاصة بقانون التصـديـر والاستيراد ساهمت بقدر وافر فى زيادة دعم الصـــادرات المصرية وأزالت كثير من الحواجز والمعوقات البيروقراطية أمام تصـدير المنتج المصرى ٠

وسوف نناقش التطوير التشريعى للحيـــاة الاقتصادية بعد حرب أكتوبر من خلال القاء الضوء على بعض التشريعات الاقتصادية المهمة ، من خلال خطة البحث التالية :

الفرع الأول : قانون الاستثمار ٠

الفرع الثانى : قانون المجتمعات العمرانية ٠

الفرع الثالث : قانون قطاع الأعمال العام ٠

الفرع الأول

قانون الاستثمار

فتحت حرب أكتوبر بآثارها الهائلة على الشـــأن الداخلى فى مصر آفاق الاستثمار والتنمية ٠ فمن ناحية أكدت الحرب قدرة مصر على الفعل بتحقيق الانتصار الباهر وتجاوز ثوابت السياسة الدولية التى كانت تهدف الى تجميد الوضع فى الشرق الأوسط عند مرحلة اللاسلم واللاحرب والقدرة على التعايش ايمانا بأن الانتصار لم يكن الا لتحقيق السلام العادل وتأمين الاعتراف بالآخر وضمان تعايش الحضارات والثقافات والمصالح وتفاعلها لصالح الانسانية وبذلك وثق العالم بقدرة مصر على تأمين المصالح الدولية المتبادلة المشروعة وهو ما دعم فرض نشر الاستثمار فى مصر ٠

وانسجاما مع هذا الوضع الناجم عن نصر أكتـــوبر كان القـــرار السياسى المصرى باصدار التشريع رقم ١٩٧٤/٤٣ بشأن ضمانات رأس المال الوطنى والعربى والأجنبى والذى عدل بصـــدور قانون الاستثمار الجديد رقم ٨٩/٢٣٠ ولعله يكون من الملائم فى هـذا المقـام ان نعرض للقانون ٨٩/٢٣٠ باعتباره أحد آثار حرب أكتوبر على الحياة العامة فى مصر فى شقها الاقتصادى ٠

تضمن قانون الاستثمار ١٩٨٩/٢٣٠ مجموعة مهمة من الضمانات والمزايا لرأس المال المستثمر فى مصر بعض منها ذات طبيعة عمومية وبعضها الآخر محجوز لمشروعات الاستثمار الداخلى والآخر منها لمشروعات المناطق الحرة ٠

وفيما يلى نتناول هذه المزايا والضمانات على النحو التالى :

---

(١) يراجع فى هذا الشأن مطبوعات الهيئة العامة للاستثمار ، المزايا والاعفاءات بدون تاريخ ٠

١ ـ فيما يتصل بالمزايا والضمانات الخاصة بمشروعات الاستثمار الداخـلى .

أولا : اعفاءات المشروعات خارج المجتمعات العمرانيـــة الجديدة والمناطق الصناعية والمناطق النائية .

اعفاء لمدة خمس سنوات

★ يبدأ هذا الاعفاء من أول سنة ماليـــة تاليـة لبداية الانتاج أو مزاولة النشاط بحسب الأحوال .

★ يشمل هذا الاعفاء :

ـ أرباح المشروعات حيث تعفى هذه الأرباح من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ومن الضريبة على شركات الأموال بحسب الأحوال .

ـ الأرباح التى توزعهـا المشروعات حيث تعفى هـذه الأرباح من الضريبـة على ايـرادات رؤوس الأموال المنقولة ومن الضريبة العامة على الدخـــل .

ويشترط لسريان الاعفاء من الضريبة العامة على الدخل ألا يترتب على ذلك خضوع الدخل لضريبة مماثلة فى دولة المستثمر الأجنبى أو الدول التى يحول اليها هذا الدخل بحسب الأحوال .

الاعفاء لمدة أو لمدد أخرى أقصاها خمس سنوات :

أجاز القانون مد الاعفاء لمدة أو لمدد أخرى بما لايجاوز خمس سنوات بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح مجلس ادارة الهيئة اذا اقتضت ذلك اعتبارات الصالح العام وفقا لمجال عمل المشروعات وموقعه الجغرافى ومدى اسهامه فى زيادة الصادرات وفى تشغيل العمال ودفـع عجـلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

اعفاء التوســعات :

تعفى التوسعات فى المشروعات لمدة خمس سنوات ، ويقصد بالتوسع الزيادة فى رأس المال التى تستخدم فى اضافة أصول رأسمالية ثابتـــة جديدة ويشترط فى هذه لاضافة :

ـ أن تحقق زيادة فى الطاقة الانتاجية للمشروعات من الســلع والخدمات .

ـ أن تحقق تصنيع ما كان يستورده المشروع ٠

ـ أن نمكن المشروع من القيام بانتاج تقديم أنشطة أو خدمات جديدة ٠

ويبدأ هذا الاعفاء من أول سنة مالية تالية لبداية انتاج التوسعات أو مزاولتها النشاط بحسب الأحوال ٠

★ يسرى هذا الاعفاء على :

ـ الأرباح التى تحققها التوسعات ٠

ـ الأرباح الموزعة ٠

ثانيا : اعفاءات المشروعات فى المجتمعات العمرانية الجديدة والمناطق الصناعية والمناطق النائية :

★ تعفى لمدة عشر سنوات المشروعات التى تقام فى المجتمعات العمرانية الجديدة والمناطق الصناعية الجديدة والمناطق النائية ٠

★ **ويشمل هذا الاعفاء :**

ـ أرباح المشروعات التى تقام داخل المناطق الصناعية الجديدة والمجتمعات العمرانية الجديدة والمناطق النائية ٠

ـ الأرباح التى توزعها المشروعات ٠

ويبدأ الاعفاء من أول سنة مالية تالية لبداية الانتاج أو مزاولة النشاط حسب الأحوال ٠

ثالثا : اعفاءات مشروعات استصلاح الأراضى :

★ تعفى من الضرائب لمدة عشر سنوات مشروعات استصلاح الأراضى ٠

ويبدأ الاعفاء من أول سنة مالية تالية لبدء الانتاج ٠

★ **ويشمل هذا الاعفاء :**

ـ أرباح مشروعات استصلاح الأراضى ٠

ـ الأرباح التى توزعها المشروعات ٠

★ يجوز فى الحالات التى تقتضيها المصلحة العامة مد مدة الاعفاء خمس سنوات أخرى بموافقة مجلس الوزراء ٠

رابعا : اعفاءات مشروعات التعمير وانشاء المدن والمناطق الصناعية الجديدة:

★ تعفى من الضرائب لمدة عشر سنوات مشروعات التعمير ومشروعات انشاء المدن المناطق الصناعية الجديدة والمجتمعات العمرانية الجديدة ·

يبدأ الاعفاء من أول سنة تالية لمزاولة النشاط ·

★ **ويشمل هذا الاعفاء ·**

ـ أرباح المشروعات ·

ـ الأرباح التى توزعها المشروعات ·

★ يجوز فى الحالات التى تقتضيها المصلحة العامة مد مدة الاعفاء خمس سنوات أخرى بموافقة مجلس الوزراء ·

خامسا : مزايا وضمانات عامة لمشروعات الاستثمار الداخلى :

وتشمل مجموعة الاعفاءات التى تتمتع بها مشروعات الاستثمار الداخلى بوجه عام سواء أقيمت داخل نطاق المجتمعات العمرانية الجديدة أو المناطق الصناعية الجديدة أو المناطق النائية أو أقيمت خارج هذه المناطق وتتضمن :

الاعفاء من ضريبة الدمغة النسبية :

تعفى رؤوس أموال المشروعات أيا كان شكلها القانونى من ضريبة الدمغة النسبية ذات مدد الاعفاء المقررة للمشروعات اعتبارا من التاريخ المحدد لاستحقاق الرسم قانونا لأول مرة ·

الاعفاء من رسم الدمغة ورسوم التوثيق والشهر :

تعفى من رسم الدمغة ومن رسوم التوثيق والشهر جميع العقود اللازمة لاقامة المشروعات أيا كان شكلها القانونى بما فى ذلك جميع العقود المرتبطة بالمشروعات حتى تمام تنفيذها كعقود القرض والرهن وشراء العقارات والآلات وغيرها من العقود التى تحددها الهيئة وتخربها الجهات المختصة لاعفائها من الرسوم ·

الاعفاء ٢٥٪ من نصيب الوارث من ضريبة الأيلولة :

يعفى من ضريبة الأيلولة على أنصبة الورثة ٢٥٪ من نصيب الوارث

أو المستحق فى رأس المال المستثمر فى شكل أموال أو أنصبة أو حصص أو أسهم فى مشروعات خاضعة لأحكام هذا القانون ٠

اعفاء نسبة من نصيب المساهم فى الأرباح الموزعة من ضريبة الدخل بعد انقضاء مدة اعفاء المشروع :

تعفى من الضريبة العامة على الدخل الأرباح التى يوزعها المشروع أيا كان شكله القانونى وذلك بنسبة ١٠٪ من القيمة الأصلية الممول فى رأسمال المشروع وذلك بعد انقضاء مدة الاعفاء الأصلى للمشروع ٠

ويكون الاعفاء بنسبة ٢٠٪ من القيمة الاسمية لحصة المساهم فى رأسمال المشروع الذى ينشأ بالتطبيق لأحكام هذا القانون فى شكل شركة المساهمة التى تطرح أسهمها للاكتتاب العام ويتم الاكتتاب فيها بما لايقل عن ٤٠٪ من رأسمالها ٠

اعفاء اضافى لمدة سنتين :

يزاد الاعفاء للمشروعات مدة سنتين اذا تجاوزت قيمة ما يستخدمه المشروع من الآلات والمعدات والتجهيزات المنتجة محليا نسبة ٦٠٪ من اجمالى تكلفة الآلات والمعدات والأجهزات المستخدمة به ولا يدخل فى حساب هذه النسبة المال المستثمر فى الأراضى والمبانى ٠

ويمنح هذا الاعفاء بناء على طلب يتقدم به صاحب الشأن خلال ثلاثين يوما من تاريخ بداية الانتاج أو مزاولة النشاط بحسب الأحوال وفى ضوء تقرير تعده اللجنة التى تشكل لحساب هذه النسبة ٠

حرية اعادة تصدير المال المستثمر الى الخارج :

لصاحب الشأن الحق فى اعادة تصدير ماله المستثمر الى الخارج عند التصرف فيه أو حالة التصفية ٠

ويتم التحويل بعد موافقة مجلس ادارة الهيئة وفى ضوء الاجراءات والمستندات التى نظمتها اللائحة التنفيذية للقانون وذلك بأعلى سعر صرف معلن فى حدود قيمته عند التصفية أو وقت التصرف فيه بحسب الأحوال ٠

ويعاد تصدير رأس المال المستثمر الى الخارج بذات نوع العملة الوارد بها ٠

حرية التصرف فى المال المستثمر :

للمستثمر الحق فى التصرف فى ماله المستثمر كله أو بعضه للغير بنقد أجنبى حر أو بمال مصرى محلى بعد اخطار الهيئة عن هذا التصرف .

بالمثل فقد تقرر اصدار موافقة تصدير سنوية للمشروعات تسمح لها بتصدير انتاجها بحيث تقدم هذه الموافقة المعتمدة الى الجمارك عند تصدير كل رسالة دون الرجوع الى الهيئة .

أحقية المشروعات فى تمويل وارداتها من موارد السوق المصرفية :

نص القانون على قيام المشروعات الاستثمارية بتمويل ما تستورده من احتياجات عن طريق حساباتها المفتوحة بالبنوك وفى نفس الوقت فقد أعطى القانون الحق للمشروعات فى تمويل احتياجاتها المنظورة وغير المنظورة من موارد السوق المصرفية الحرة بنفس الشروط والقرارات المنظمة لتعامل القطاع الخاص من خلال هذه السوق وذلك بعد استنفاد أرصدة حساباتها بالنقد الأجنبى .

حرية تحويل الارباح :

للمشروع الحرية الكاملة فى تحويل أرباحه بالكامل أو بعضها الى الخارج فى حدود الرصيد الدائن بالعملة الأجنبية بحساب أو حسابات التشغيل للمشروع .

ويتم التحويل باعتماد رئيس الجهاز التنفيذى للهيئة بأعلى سعر صرف معلن فى تاريخ التحويل وبعد تقديم المستندات التى نظمتها اللائحة التنفيذية للقانون .

الشراء من موارد السوق المصرفية ومن أصحاب الحسابات الحرة :

للمشروع الحق فى شراء مبالغ من موارد السوق المصرفية الحرة طبقا للقواعد التى يضعها وزير الاقتصاد وذلك فى حدود قيمة الارباح الموافق على تحويلها الى الخارج .

كما أن للمشروعات الحق أيضا فى شراء العملات الأجنبية من أصحاب الحسابات الحرة عن طريق البنوك لتوفير احتياجات التشغيل .

حرية المشروعات فى الاستيراد أو التصدير بذاتها او عن طريق الغير :

أعطى القانون للمشروعات الاستثمارية الحرية فى أن تستورد

احتياجاتها أو تصدر منتجاتها بذاتها أو عن طريق الغير دون حاجة لقيدها في سجل المستوردين أو المصدرين ٠

تسهيل اجراءات الاستيراد والتصدير :

تبسيطا لاجراءات الاستيراد والافراج عن احتيـــاجات المشروعات واختصارا للوقت فقد اقتصر دور الهيئة على مجرد ختم الفواتير التى تقدم اليها من المشروعات بما يفيد ضرورية الاحتياجات المطلوب اســـتيرادها لأغراض الشركة ٠

١٥ ـ تسهيل الحصول على الأراضى :

تسهيلا على المستثمرين فى الحصول على الأراضى لاقامة مشروعاتهم ، فقد أعطى القانون الهيئة حق تخصيص الأراضى اللازمة للمشروعات ـ وابرام العقود الخاصة بها ـ بالنيابة عن الجهات المختصة وفى وضوء ذلك تتولى الهيئة معاونة المشروعات فى اختيـــار المواقع المناسـبة وتحديد المساحات من واقع ما يتجمع لديها من خرائط من الجهات المختصة ، كما تتولى الهيئة ابرام العقود مع المستثمرين نيابة عن هذه الجهات ٠

١٦ ـ تسهيل الحصول على التراخيص والموافقات :

أسند القانون للهيئة الحصول من الجهات المختصة بالدولة بالنيابة عن أصحاب المشروعات على كافة التراخيص اللازمة ـ وفقـــا للقوانين واللوائح ـ لانشاء وادارة وتشغيل المشروعات ، وخول القانون للهيئة أن تنشىء لديها مكاتب تمثل كافة الجهات المختصة بمنح تلك التراخيص ٠

١٧ ـ فتح حسابات بالنقد الأجنبى :

أعطى القانون مشروعات الاستثمار حق فتح حساب أو حسابات بالنقد الأجنبى فى البنوك المســـجلة لدى البنك المركزى استثناء من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ الخاص بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبى ٠

وقد نظمت اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار فتح هذه الحسابات ومصادر مواردها وأوجه استخداماتها ٠

١٨ ـ الاحتفاظ بحصيلة النقد الأجنبى :

للمشروع الحق فى الاحتفاظ بحصيلة مبيعاته وايراداته من النقد الأجنبى لاستخدامها فى تمويل احتياجاته وسداد التزاماته ٠

١٩ ـ التمتع بأية تيسيرات نقدية :

أعطى القانـون الحق للمشروعات الاسـتثمارية فى التمتع بأية تيسيرات نقدية تصدر عن الجهات المختصة ٠

مزايا وضمانات خاصة بمشروعات المناطق الحرة

اختص قانون الاستثمار المشروعات التى تنشأ بنظام المناطق الحرة بمجموعة من المزايا والضمانات الأخرى علاوة على ما تتمتع به من المزايا والضمانات العامة السابق ايضاحها ٠

وتشمل هذه المزايا والضمانات الخاصة ما يلى :

حرية اختيار مجال الاستثمار :

أعطى قانون الاستثمار الحرية الكاملة لراغبى الاستثمار فى المناطق الحرة فى اختيار مجال الاستثمار ، حيث لم يحـدد القانون مجـالات محددة للاستثمار فيها ٠

ويتوقف اختيار مجال الاسـتثمار على امكانات المستثمر المالية ودراساته للأسواق المحلية والخارجية وقدرته على التصدير ٠

حرية الاستيراد من السوق المحلية أو من الخارج :

لمشروعات المناطق الحرة الحق فى استيراد احتياجاتها من السـلع والبضائع ومستلزمات الانتاج من السوق المحلية ومن الخارج ٠

ولا تخضع واردات مشروعات المناطق الحـرة للقواعد الاستيرادية المعمول بها داخل البلاد ٠

عدم الخضوع لأحكام قوانين الرقابة على عمليات النقد :

نصت المادة ٣٨ من القـانون على عدم خضـوع العمليات التى تتم فى المناطق الحرة وفيما بينها وبين الدول الأخرى لأحكام قوانين الرقابة على عمليات النقد المعمول بها فى مصر ٠

معاملة السلع والبضائع المصدرة لمشروعات المناطق الحرة معاملة مثيلتها المصدرة للخارج :

ويتعين على المصدرين من السوق المحلية الى مشروعات المناطق الحرة استيفاء الاجراءات التصديرية والنقدية المعمول بهـــا بالنســـبة لهذه الصادرات فى تاريخ تقديم البيان الجمركى ٠

الاعفـــــاءات

لمشروعات المناطق الحرة

اعفاء الواردات والصادرات من والى الخارج من الضرائب الجمركية :

نص القانون على أنه لا تخضع البضائع التى تصدرهـــا مشروعات المناطق الحرة الى خارج البلاد أو تستوردها من الخارج للضرائب الجمركية وضرائب الاستهلاك وغيرها من الضرائب والرسوم ٠

اعفاء الأصول الرأسمالية من الضرائب الجمركية :

أعفى القـــانون واردات المشروعات من الأدوات والمهمات والآلات ووسائل النقل الضرورية اللازمة لمزاولة النشاط المرخص به للمنشآت داخل المناطق الحرة ـ عدا سيارات الركوب ـ من الضرائب الجمركيـــة وضرائب الاستهلاك وغيرها من الضرائب والرسوم ٠

عدم خضوع المشروعات وأرباحها لقوانين الضرائب والرسوم فى مصر :

نص قانون الاستثمار صراحـة فى المادة ٣٧ على أنه لا تخضـــع المشروعات التى تقام فى المناطق الحرة والأرباح التى توزعهـــا لأحكام قوانين الضرائب والرسوم السارية فى مصر ٠

عدم خضوع الأموال المستثمرة لضريبة الأيلولة :

نصت المادة ٣٧ من القانون على أنه لاتخضع الأموال المستثمرة فى المشروعات التى تقام فى المناطق الحرة لضريبـــة الأيلولة المعمول بهـــا فى مصر ٠

اعفاء ما يؤدى للعاملين غير المصريين من ضريبة الدخل :

أعفى القانون من الضريبة العامة على الدخل المبالغ الخاضعة لضريبة كسب العمل على الأجور والمرتبات والمكافآت وما فى حكمها التى تؤديها المشروعات للعاملين بها من غير المصريين اذا لم تجاوز مدة عملهم فى مصر سنة متصلة ٠

مزايا أخرى لمشروعات الاستثمار الداخلى والمناطق الحرة على حد سواء :

وتتضمن المزايا والضمانات التى تتمتع بها كافة المشروعات الاستثمارية التى تنشأ فى اطار قانون الاستثمار سواء أكانت بنظام الاستثمار الداخلى أو بنظام المناطق الحرة ٠

وتشمل هذه المزايا والضمانات :

حرية الانفراد أو المشاركة فى اقامة المشروعات الاستثمارية :

ترك القانون الحرية لرأس المال الخاص أيا كانت جنسيته ــ مصريا أو عربيا أو أجنبيا ــ أن ينفرد أو يشارك بالاستثمار فى أى وجه من أوجه الاستمار التى تضمنها القانون ٠

اعتبار مشروعات الاستثمار من مشروعات القطاع الخاص :

اعتبر قانون الاستثمار المشروعات التى تنشأ فى اطاره من مشروعات القطاع الخاص وذلك أيا كان شكلها القانونى أو الطبيعة القانونية للأموال المصرية المستمرة فيها ٠

ومؤدى ذلك ألا تسرى على هذه المشروعات القوانين واللوائح الخاصة بالقطاع العام أو العاملين فيه ٠

عدم التفرقة بين المشروعات فى التمتع بمزايا القانون :

فقانون الاستثمار قانون حضارى يركز على أولوية النشاط الاقتصادى وأهمية المشروع دون التمييز بين جنسية وأخرى ٠

حيث نص قانون الاستثمار على تمتع جميع المشروعات التى تنشأ فى اطاره بالمزايا والاعفاءات المنصوص عليها فى هذا القانون وذلك أيا كانت جنسية مالكيها أو محال اقامتهم ٠

حق تملك الأراضى والعقارات :

أعطى قانون الاستثمار لجميع المشروعات التى تنشأ فى اطاره ـ أيا كانت جنسية مالكيهـا أو محال اقامتهم ـ **الحق فى تملك الأراضى** والعقارات اللازمة لاقامتها أو التوسع فيها بموافقة مجلس ادارة الهيئة ٠

حرية التشغيل لحساب الغير ولدى الغير :

تقديرا لأهمية الاسـتخدام الكامل للطاقات المتاحة فى المشروعات الاستثمارية وما يحققه ذلك من زيادة فى الانتاج القومى ٠ ومساهمة فى تشغيل الطاقة الفائضة فى بعض المشروعات ، فقد نص قانون الاستثمار صراحة على حرية مشروعات المناطق الحرة فى القيام بالتشغيل لحساب الغير والتشغيل لدى الغير وسمح بهذا لمشروعات الاستثمار الداخـلى بموافقة الهيئة ٠

حرية تحديد أسعار المنتجات وتحديد الأرباح :

أعطى القانون لمشروعات الاستثمار الحرية فى تحديد أسعار بيع منتجاتها وتحديد نسب أرباحها حيث نص القانون صراحة على أنه لاتخضع منتجات المشروعات للتسعير الجبرى وتحديد نسب أو هوامش الأرباح ٠

توفير الضمانات للمشروعات وأموالها :

تضـمنت المادة ٨ من قانون الاستثمار الضـمانات الكفيلة بتأمين الاستثمار الخاص فى مصر وتوفير المناخ المناسب له وتشمل :

ـ ضمانات للمشروعات الاستثمارية ، تتمثل فى عدم جواز التأميم أو المصـادرة ٠

ـ ضمانات لأموال المشروعات ، تتمثـل فى عدم جـواز الحجز أو الاستيلاء عليها أو مصادرتها أو التحفظ أو فرض الحراسة عليها ٠

عدم جواز نزع ملكية عقارات المشروعات الا للمنفعة العامة :

كفل القانون الحماية للمشروعات من اجراءات نزع ملكيـة عقاراتها كلها أو بعضها حيث اشترط :

ـ أن يكون الغرض الأساسى لنزع الملكية هو المنفعة العامة ٠

ـ أن يتم نزع ملكية العقار مقابل تعويض عادل يقدر على أساس القيمة السوقية ٠

عدم دفع الدعاوى العمومية على المشروعات الا بعد أخذ رأى الهيئة :

نص القانون على عدم رفع الدعوى العمومية فى المخالفات التى يرتكبها أحد المشروعات لقوانين الجمارك والنقد الأجنبى وضرائب الاستهلاك وضرائب الدخل الا بعد أخذ رأى هيئة الاستثمار ٠

الفرع الثانى

قانون المجتمعات

العمرانية الجديدة

بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ وازدياد تدفق الاستثمارات العربية والأجنبية على مصر ومع الزيادة السكانية المتصاعدة ، كان لزاما على الدولة أن تفكر بجدية فى اقامة مشروعات جديدة وخلق مجتمعات عمرانية جديدة تستوعب عمالة فائضة بسوق العمل ويتم فيها ضخ أموال الاستثمارات القادمة الى مصر ٠ وأيضا للمساعدة فى اعادة هيكلة السكان فى بناء وعدم تركزهم فى منطقة الدلتا وحدها ٠ وكان هذا الطموح بحاجة الى تشريع يضمه فى قوالب قانونية محددة وواضحة لتيسير اقامة هذه المجتمعات العمرانية وتيسير الاستثمار بها ٠

ـ وقد بينت المذكرة الايضاحية للقانون الأسباب التى دعت الى اصداره حيث ربطت تلك المذكرة بين الرغبة فى اقامة مجتمعات عمرانية جديدة يجب انشاؤها وبين المشكلة السكانية مؤكدة أنه يوجد فراغ شديد فيما يختص بهذه المجتمعات ٠ وأنه أمام تفاقم المشكلة السكانية أقيمت عدة مؤسسات عمرانية بصورة عشوائية حول المدن القائمة مما أثر على كفاءة الخدمات ٠

ـ وأشارت المذكرة الى أن المساحة الاجمالية تبلغ مليون ك ٠ م ولا تزيد المساحة المعمورة عن ٤٠ ألف ك ٠ م منها ٢٦ الف ك ٠ م مسطح زراعى ٠

ـ وبذلك كان هذا القانون فتحا جديدا فى مجال اعادة هيكلة السكان فى مصر وبث العمران فى أرجاء البلاد ٠

ـ وسوف نتناول فيما يلى :

١ ـ بعض الأحكام التى ورد بقانون المجتمعات العمرانية الجديدة فى تعريف المجتمعات العمرانية الجديدة :

ـ عرف القانون المجتمعات العمرانية الجديدة بأنها كل تجمع بشرى متكامل يستهدف خلف مراكز حضارية جديدة تحقق الاستقرار الاجتماعى والرخاء الاقتصادى « الصناعى ـ الزراعى ـ التجارى وغير ذلك من الأغراض » • بقصد اعادة توزيع السكان عن طريق اعداد مناطق جذب مستحدثة خارج نطاق المدن والقرى القائمة •

٢ ـ فى التخطيط واختيار المواقع للمجتمعات العمرانية الجديدة :

ـ تتولى هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة اختيار المواقع اللازمة لانشاء المجتمعات العمرانية الجديدة واعداد التخطيط العام والتفصيلى وذلك طبقا للخطة العامة للدولة • ويتم الاختيار والاعداد بمعرفة الهيئة أو بواسطة الأجهزة التابعة أو عن طريق التعاقد مع الأشخاص والشركات وبيوت الخبرة والهيئات المحلية والأجنبية ـ وتخصص مسافة من الأرض لا تزيد على خمسة كيلو مترات حول المجتمع العمرانى الجديد من جميع الجهات تحددها الهيئة يحظه التصرف فيها بأى وجه من الوجوه أو استغلالها أو استعمالها أو ادخالها فى تقسيم أو اقامة أية منشآت أو مشروعات أو أبنية عليها بأى شكل من الأشكال الا بموافقة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة •

ـ كما تخصص مسافة من الأرض مقدارها مائة متر على جانبى ويطوق الطرق العامة الموصلة الى هذه المجتمعات الجديدة تخضع لذات القيود المتقدم •

ـ ويصدر قرار رئيس مجلس الوزراء بعد موافقة مجلس الوزراء بتخصيص الأراضى المملوكة للدولة والتى يقع عليها الاختيار لانشاء المجتمعات العمرانية الجديدة والطرق الموصلة اليها بغير مقابل ويكون القرار ملزما لجميع الوزارات والجهات والهيئات والأجهزة المعنية باملاك الدولة على اختلاف أنواعها وتعتبر هذه الأراضى من أراضى البناء وكذا الأغراض الأخرى التى يقوم عليها المجتمع العمرانى •

٣ ـ التيسيرات والاعفاءات الممنوحة لمشروعات المجتمعات العمرانية الجديدة :

ـ للهيئة فى حدود موازنتها المعتمدة ان تستورد بذاتها أو عن طريق الغير دون ترخيص ما تحتاج اليه من المستلزمات والمهمات والمواد والآلات والأدوات والأجهزة والمعدات وقطع الغيار ووسائل النقل والانتقال التى تتناسب وطبيعة العمل فى مواقع الهيئة وغيرها من المواد اللازمة لتنفيذ أغراضها وذلك طبقا للقواعد التى تحددها لوائحها الداخلية ·

ـ كما تعفى الهيئة والأفراد والشركات والجهات المتعاقدة معها من الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم على الواردات اللازمة للمشروعات المتعلقة بانشاء المجتمعات العمرانية الجديدة ·

ـ كما تعفى من جميع الضرائب والرسوم والفوائد المستحقة على القروض والتسهيلات الائتمانية التى تمنح للهيئة لتمويل المشروعات المتعلقة بهذه المجتمعات ·

ـ وتطبق الأحكام الواردة بكل من القانون المنظم لاستثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة والقانون الخاص بالتعمير وتعديلاتها على الاعفاءات الضريبية المقررة وذلك بالنسبة لما يقوم به المقاولون الأصليون والمقاولون من الباطن والاستشاريون من أعمال تنفيذا لمشروعات هذه المجتمعات ويجوز للأجانب من العاملين تحويل حصة لا تتجاوز ٥٠٪ من مرتباتهم ومكافآتهم التى يحصلون عليها بالنقد الأجنبى الى الخارج ·

ـ مع عدم الاخلال بقانون الاستثمار · « يراجع ما سبق عرضه من مزايا واعفاءات أوردها قانون الاستثمار » ·

ـ كذلك يسرى فى شأن قواعد وأحكام اعادة تصدير المال المستثمر فى مشروعات المجتمعات العمرانية الجديدة الى الخارج أو التصرف فيه وتحويل صافى عائده الى الخارج ذات القواعد والأحكام الواردة بقانون الاستثمار والسابق الاشارة اليها ·

ثانيـــــا

أهم المجتمعات العمرانية التى أنشئت

أو بسبيلها الى الانشاء وما تم بها

١ ــ مدينة العاشر من رمضان :

ــ مد شبكات مياه بطول ٨ر٧١ كيلو متر وصرف صــحى بطول ٥٧ كيلو ورصف ٦١ كيلو مترا من الطرق ، وذلك بالمجاورات والمناطق الصناعية ، والانتهاء من تنفيذ خزانين أرضيين ٠

ــ مد شبكات وخطوط كهرباء (جهد متوسط ومنخفض) بطول ٤٢٣ كيلو مترا وتشغيل محطة محولات ٦٦/١١ ك ٠ ف بشرق المدينة وتغذية المحطة الرئيسية (٢٢٠/١١/١١ ك ٠ ف) من محطة أبو سلطان بطول ٨٣ كيلو مترا ٠

ــ الانتهاء من تنفيذ مدرستين (تعليم أســـاسى وثانوى) وعدد ٧ أسواق تجـارية ٠

ــ بلغ عدد المصانع المنتجة بالمدينة ٣٨٥ مصنعا منها ١١٥ مصنعا دخلت الانتاج خلال السنوات الثلاث الأولى (٨٧ ، ٨٨ ، ١٩٨٩) من الخطة الخمسية الثانية (١٩٨٨/٨٧ ــ ١٩٩٢/٩١) ٠

يلغ عدد الوحدات السكنية المنفذة بالمدينة نحو ٢ر١١ ألف وحدة منها ٦ر١٥ ألف وحدة خلال السنوات الثلاث الأولى من نفس الخطة ٠

ــ مدينة ١٥ مايـــو :

ــ مد ٥ر٥١ كيلو مترا من شـبكات الميـاه و ٢٨ كيلو مترا من شبكات الصرف الصحى ورصف ٤٧ كيلو مترا من الطرق ٠

- مد ١٦٣ كيلو مترا من شبكات وكابلات ضغط منخفض ومتوسط .

- انشاء أربع مدارس تعليم أساسي ومدرسة اعدادية ومدرسة ثانوية وأربع أسواق تجارية .

- بلغ عدد الوحدات السكنية المنفذة ١٥٫٦ ألف وحدة منها ١١٫٣ ألف وحدة منفذة خلال السنوات الثلاث الأولى (٨٧ ، ٨٨ ، ١٩٨٩) .

١ - مدينة السادات :

- تنفيذ ٦٦ كيلو مترا من شبكات المياه ومد ٤٦ كيلو مترا من شبكات الصرف الصحى ورصف نحو ٥٧ كيلو مترا من الطرق بالمناطق السكنية والصناعية .

- تم انشاء مدرستين للتعليم الأساسى ومدرستي ثانوى (عام وتجارى) ومركز رعاية صحية ووحدة اجتماعية ومركز لرعاية الشباب ومركز ثقافى وسوقين تجاريتين .

- بلغ عدد الوحدات السكنية المنفذة ٣٫١ آلاف وحدة ، منها ألف وحدة خلال السنوات الثلاث الأولى من الخطة .

- بلغ عدد المصانع المنتجة ٦٧ مصنعا .

٤ - مدينة ٦ أكتوبر :

- تم تنفيذ محطة تنقية المياه وتم افتتاح مشروع تغذية المدينة من مياه النيل جزئيا ، وتم الانتهاء من تنفيذ محطتي رفع .

- تم الانتهاء من مبنى السنترال والانتهاء من تنفيذ محطة محولات ٢٢٠ .

- تنفيذ ٦٧١ كيلو مترا من شبكات المياه و ٥٠ كيلو مترا من شبكات الصرف الصحى وخطوط الانحدار ونحو ٤٧ كيلو مترا من شبكات الاتصالات للسنترال .

- رصف ٩٧ كيلو مترا من الطرق ومد نحو ٣٠٠ كيلو متر من شبكات الكهرباء .

- تنفيذ أربع مدارس تعليم أساسي ، ومدرسة ثانوية و ٥ دور حضانة وثلاث أسواق تجارية ومركزين صحيين ومركزين ثقافيين .

ـ بلغ عدد الوحدات السكنية نحو ٧ر٧ آلاف وحدة منها ٢٦٠٠ وحدة خلال السنوات الثلاث الأولى من الخطة ٠

ـ بلغ عدد المصانع المنتجة ١٣٩ مصنعا ، منها ٣٣ مصنعا دخلت مرحلة الانتاج خلال السنوات الثلاث الأولى من الخطة ٠

٥ ـ مدينة برج العرب :

ـ مد ٥٧ كيلو مترا من شبكات المياه و ٣٠ كيلو مترا من شبكات الصرف الصحى و ١٢ كيلو مترا من شبكات الاتصال للسنترال ٠

ـ رصف ٥٣ كيلو مترا من الطرق ومد ١٥٥ كيلو مترا من شبكات الكهرباء ٠

ـ تم انشاء مدرسة ثانوية ومدرسة تعليم أســاسى ودار حضانة ومركز صحى وسوق تجارية ٠

ـ بلغ عدد الوحدات السكنية المنفذة ٧ر١ ألف وحـدة منهـا ١٢٠٠ وحدة خلال السنوات الثلاث الأولى من الخطة ٠

٦ ـ مدينة الصالحية :

ـ مد ٤٥ كيلو مترا من شبكات المياه و ٣٥ كيلو مترا من شبكات الصرف الصحى و ٢٤ كيلو مترا من شبكات الاتصال ورصف ٥ر٦ كيلو متر من الطرق ٠

ـ تنفيذ ١٣٠ كيلو مترا من شبكات وخطوط الكهرباء ٠

ـ تم انشاء مدرسة ثانوية صناعية ، وسوق تجارية ٠

ـ بلغ عدد المصانع المنتجة ١٦ مصنعا منها ٩ مصانع دخلت الانتاج خلال السنوات الثلاث الأولى من الخطة ٠

٧ ـ مدينة دمياط الجديدة :

ـ تم تنفيذ ٧٦ كيلو مترا من شبكات الميــاه و ٢٤ كيلو مترا من شبكات الصرف الصحى ورصف ٣٨ كيلو مترا من الطرق ، مع الانتهاء من تنفيذ محطة رفع وتنفيذ محطة معالجة مياه الصرف ٠

ـ مد ٧٥ كيلو مترا من شبكات وكابلات كهربائية ٠

ـ تم انشاء مدرستى تعليم أساسى ومركز طبى ، ووحدة اسعاف وسوقين تجاريتين ٠

ـ بلغ عدد الوحدات السكنية المنفذة ألف وحدة ٠

٨ ـ مدينة بني سويف الجديدة :

ـ تم تنفيذ ٣٣ كيلو مترا من شبكات المياه و ٩ر١٥ كيلو متر من شبكات الصرف الصحي ورصف ١٧ كيلو من الطرق ٠

ـ تم مد ١٨ كيلو مترا من شبكات وخطوط الكهرباء ٠

ـ تم انشاء ١٥٠ وحدة سكنية ٠

٩ ـ مدينة المنيا الجديدة :

ـ تنفيذ ٢ر١٤ كيلو متر من شبكات الميـاه ٥ر١١ كيلو متر من شبكات الصرف الصحي ورصف نحو ٦ كيلو مترات من الطرق ٠

ـ مد ٣٠ كيلو مترا من شبكات وكابلات الكهرباء ٠

١٠ ـ مدينة العبور :

ـ مد ٣٨ كيلو مترا من شبكات المياه و ٢٥ كيلو مترا من شبكات الصرف الصحي ورصف ١٠ كيلو مترات من الطرق ٠

ـ مد ٣٠ كيلو مترا من كابلات الكهرباء ٠

ـ تم انشاء ٢٤٠ وحدة سكنية ٠

١١ ـ مدينـــة بدر :

ـ تم تنفيذ ١٥ كيلو مترا من شبكات المياه و ٢ر٢٦ كيلو متر من شبكات الصرف الصحي ورصف نحو ٨ كيلو مترات من الطرق ٠

ـ مد ٧ر١٨ كيلو متر من شبكات وخطوط الكهرباء ٠

ـ تم انشاء ٦٧٢ وحدة سكنية ٠

الفــرع الثــالث

قانون قطاع الأعمال العــام

صدر قانون قطاع الأعمال العام رقم ١٩٩١/٢٠٣ بعد فترة جاوزت ثماني السـنوات على صدور القانون ١٩٨٣/٩٧ بشأن هيئات وشركات القطاع العـام ، وكانت عملية الرصـد المستمر عند تطبيق القـانون ١٩٨٣/٩٧ بحيث كانت الرؤية أن هذا القطاع بحاجة دائمة الى العناية به باعتباره يمثل القدرات الاقتصادية للشعب وباعتبار أن أمواله هى فى النهاية مملوكة للشعب لذلك وبعد طول دراسة صدر القانون ١٩٩١/٢٠٣ وبه السمات الآتية :

١ ـ يهدف القانون الى الفصل الحقيقى بين الملكية والادارة فالملكية للشعب والادارة لمجموعة من الخبراء الذين لهم رصيد حقيقى من المعرفة والدراية الاقتصادية والفنية والقانونية ، ويمثل صـاحب المال الجمعية العمومية وهى تتكون أيضا من مجموعة من الخبراء الكبار ولهم محاسبة مجالس الادارة عن أعمالهم ٠

٢ ـ تقسيم القطاع الى شركات قابضة تكون مالكة لمجموعة تابعة لها من الشركات وفق نظام تكاملى يسمح باستمرار تصحيح أوضـاع وهياكل هذه الشركات ٠

٣ ـ زيادة مساحة الملكية الخاصة والوطنية بالذات فى هذه الشركات عن طريق :

(أ) سريان قانون شركات المساهمة ١٩٨١/١٥٩ على شركات قطاع الأعمال العام وتقسيم رأسمالها الى أسهم قابلة للتداول بالبورصة ٠ الى جانب قانون قطاع الأعمال العامة رقم ١٩٩١/٢٠٣ ٠

(ب) اصدار قانون سوق رأس المال رقم ١٩٩٢/٩٥ وهو القانون الذى يسمح بتكوين اتحاد للعاملين بشركات قطاع الأعمال العام لتملك أسهم هذه الشركات وتنشيط سوق الأوراق المالية فى مصر وبذلك يسمح بسرعة تداول وارتفاع قيمة أسهم هذه الشركات وأيضا يؤدى الى المحافظة على القيمة الحقيقية لأموال هذه الشركات باعتبارها أموالا مملوكة للشعب٠ وأيضا يزيد من مساحة مساهمة المواطنين فى تملكهـا وادارتها وأخيرا تدفع عن الدولة عناء الادارة فى هذه الشركات ويوفر سيولة مالية تساهم فى تصحيح أوضاعها ٠

قانون قطاع الأعمال العـام

وضمانات العاملين به

وضع القانون ٢٠٣/١٩٩١ بشأن قطاع الأعمال العامة مجموعة من الضمانات للعاملين به ومن هذه الضمانات :

١ ــ التزام نظام الأجور بالحد الأدنى المقرر قانونا ٠

٢ ــ ربـط نظام الأجـور والحوافز والبدلات والمكافآت وسـائر التعويضات والمزايا المالية للعاملين فى ضوء ما تحققه الشركة من انتاج أو رقم أعمال وما تحققه من أرباح ٠

٣ ــ خضوع الجزاءات التأديبية للعاملين بالشركات القابضة لرقابة القضاء التأديبى بمجلس الدولة ٠

٤ ــ خضوع العاملين بالشركات التابعة للنظام التأديبى والضمانات القانونية الواردة فى القانون ١٣٧/١٩٨١ بشأن قانون العمل ٠

٥ ــ وضع ضمانات قانونية لطرق انهاء خدمة العامل وحصر حالات انهاء الخدمة قانونا ٠

ضمانات حماية المال المملوك للشركات القابضة والتابعة :

وضع قانون قطاع الأعمال مجموعة من الضمانات لأموال الشركات ومن هذه الضمانات :

١ ــ خضـــوع شركات قطاع الأعمال العام للرقابة المالية للجهاز المركزى للحاسبات ٠

٢ ــ اعتبر القانون أموال هذه الشركات فى حكم المال العام وفقا للمادة ١١٦ مكررا من قانون العقوبات وبذلك تصبح أموال هذه الشركة متمتعة بالضمانات الجنائية التى يوفرها قانون العقوبات ٠

٣ ــ نص القانون على ضرورة أن تتضمن اللوائح والنظم الادارية والمالية للشركة الصلاحيات والضمانات الكافية للقائمين بأعمال المراقبة أو المراجعة الداخلية أو الخارجية وأن تتضمـــن تنظيم اجراءات الجرد المفاجىء ٠

المبحث الثـانى

التصــــدير (١)

كان ولا يزال من آثار حرب أكتوبر العظيمـة والسـياسة الخارجية المصرية الحكيمة أن صبحت أسواق العالم مفتوحة أمام المنتج الوطنى ، وكان من نتائج دعم الانتاج الوطنى كما وكيفا أن زادت فرص منافسـة الدولة وأصبح موقفنا طيبا فى أسواق العالم · ولعل الرصـد لحركة الصادرات المصرية فى نهاية الثمانينات وبداية التسعينات يفصح عن هذه الحقيقة ، اذ ارتفعت كمية الصادرات الفعلية من السلع تامة الصنع من ٥٢٨ ألف طن عام ١٩٨٨/٨٧ الى ٧٩٧ر٨ ألف طن عام ١٩٩٠/٨٩ بنسبة ٥١٪ كما زادت المتحصلات من الصادرات السلعية بخلاف البترول والقطن من ١٣٥٧ مليون دولار عام ١٩٨٨/١٩٨٧ الى ١٨٠٨ر٩ مليون دولار عام ١٩٩٠/٨٩ كمـا زاد نصيب القطـاع الخاص من جملة المتحصلات من الصادرات السلعية على ٣٦٪ عام ١٩٩٠/٨٩ مقابل ٣٠٪ عام ١٩٨٨/٨٧ ·

وبلغت قيمة صـــادرات قطاع البترول عام ١٩٩٠/٨٩ ، ١٦٤٨ مليون دولار ·

ـ وبلغ ما آل الى الخزينة العامة من قطاع البترول والثروة المعدنية مبلغ ٢٣٣١ مليون جنيه منها ١٥٢٩ مليون جنيه تم سدادها فى صورة ضرائب ورسوم وسندات خاصة ·

ـ كما انخفض العجز التجارى والتحويلات مع العالم الخارجى الى نحو ٢ر١ مليار دولار عام ١٩٩٠/٨٩ مقابل عجز قدره ٦ر١ مليار دولار عام ١٩٨٩/٨٨ أى بنسبة ٣ر٣٣٪ ·

ـ وبلغت جملة الصادرات المصرية لعام ٨٩ نحو ٠٠٠ر٧٢٦ر٧٣٤ر٥ جنيه ·

---

(١) يراجع مصر حقائق وأرقام الهيئة العامة للاستعلامات ١٩٩١ ·

– وقد تم اتخاذ عدة اجراءات لتحسين التجارة الخارجية لمصر منها ·

١ – تشجيع اقامة الصناعات الموجهة للتصدير :ـ

وفى هذا الصدد حصل البنك المصرى لتنمية الصادرات على ثلاثة قروض ميسرة من الحكومة بلغت جملتها ٩٠ مليون جنيه لتمويل الصناعات التصديرية بفائدة لا تتعدى ٩٪ سنويا ، كما تم الاتفاق على أن يقوم البنك المصرى لتنمية الصادرات بدور الوسيط بين المستثمر المصرى الراغب فى اقامة صناعة مشتركة مع مستثمر أجنبى ·

٢ – العمل على تطوير الانتاج ليتلاءم مع احتياجات الأسواق العالمية :

فمثلا تم انشاء المجلس السلعى لمحصول البرتقال عام ١٩٨٧ ليتم فيه الجمع بين المنتج والمصدر والأجهزة المختصة والتسويق والتعبئة والتنسيق بينهم ·

٣ – عقد الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف بغرض تيسير دخول الصادرات المصرية للأسواق الخارجية ·

ومن أهم هذه الاتفاقيات الاتفاقية المعقودة مع السوق الأوربية المشتركة عام ١٩٨٨ حيث أصبح تصدير الصادرات المصرية الصناعية الى هذه المجموعة يتم دون دفع أية رسوم جمركية ودون أية قيود كمية فيما عدا سلعتين على وجه التحديد وهما غزل القطن والمنسوجات القطنية وملاءات الأسرة بالنسبة للمملكة المتحدة · كما تتمتع السلع الزراعية المصرية ببعض المزايا التفصيلية عند دخولها الى هذه السوق فى مواسم محددة وتخفيضات جمركية متدرجة ·

٤ – تقليل الاعتماد على الخارج فى توفير مستلزمات الانتاج والمعدات الرأسمالية ومعالجة القصور فى ذلك بربط خطط التصنيع بالخامات المتاحة محليا وتشجيع القطاعين العام والخاص على انتاج مستلزمات الانتاج والتوسع فى تصنيع أدوات الانتاج من آلات ومعدات وتجهيزات محليا والعمل المستمر على رفع نوعيتها وكفاءتها من خلال انشاء مراكز التصميمات الهندسية المتطورة ودعم القائم منها ·

٥ – الربط بين الاستيراد والتصدى :

عن طريق التوسع فى نظام الصفقات التكافؤية والتى وصلت ٦٨

صفقة منها ٣ مليارات دولار حتي نهاية ١٩٨٨ وسمح نفس الاطار للقطاع الخاص بعقد صفقات متكافئة منفردا ·

٦ ـ استخدام التعريفة الجمركية كوسيلة لترشيد الواودات حيث تزيد علي السلع النهائية الصنع وتنخفض على مستلزمات الانتاج والسلع الإستثمارية والاستهلاكية الأساسية مع مراعاة اجراءات الحماية اللازمة بالنسبة للانتاج المحلى من المنتجات المشابهة ·

٧ ـ زيادة اقامة المعارض المصرية بالخارج ·

٨ ـ دعم مؤسسات التجارة عن طريق رفع كفاءتها ودعم مكاتب التمثيل التجارى ـ واعادة النظر في توزيعها الجغرافى لتنشيط قيامها بمسئوليتها بالتعاون مع مؤسسات التجارة الخارجية وشركاتها ·

المبحث الثـالث

التنمية البشرية فى مصر

فتحت حرب أكتوبر بآثارها العظيمة الباب واسعا أمام التحام مصر حضاريا بالعـالم الخارجى لأسيما العالم المتقدم ؛ وكان من نتائج ذلك التعاون فى مجال العلم والتكنولوجيا • وحرصت مصر على استيعاب التقدم التكنولوجى وتوظيفه لخدمة التنمية فى مصر • ولأن الانسان المصرى هو الذى أنجز اعجاز النصر فى أكتوبر وهو صاحب الرؤية الحضارية فكان الرأى ثم الارادة لتنمية الأنسان المصرى أو ما يطلق عليه اسم التنمية البشرية باعتبارها المدخل الطبيعى للتنمية الشاملة فى مصر ؛ خاصة وأن حظ مصر من الموارد الطبيعية ضئيل ، لذا صارت القوة الحقيقية لمصر تكمن فى الانسان المصرى مما دفع الدولة الى تنميته والارتفاع بمهاراته وثقافته • وسوف نتولى ونحن بصدد دراسة التنمية البشرية فى مصر العرض لعدة جوانب منها : الأول التنمية البشرية والتشغيل ، والثانى التنمية البشرية والنمو الاقتصادى المصرى ، والثالث عن التنمية البشرية والأمن الغذائى وأخيرا التنمية البشرية والتنمية المتواصلة فى مصر •

المطلب الأول

التنمية البشرية والتشغيل فى مصر

يقول تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ : يعتبر العمل جزءا من منهج التنمية البشرية ، فضلا عن كونه عنصرا أساسيا للتنمية البشرية ذاتها فالناس يحتاجون الى الوظائف لسببين رئيسيين : أولا : كمصدر للدخل - وثانيا : لما يكتسبه المرء من الاعتراف بقيمته عندما يكون له عمل وسيسعد الناس لو أمكن الحصول على دخل بطرق أخرى ٠٠

- ويعتبر حق المواطن فى الحصول على عمل مناسب أحد الحقوق الدستورية التى تضمنها دستور ١٩٧١ ٠ غير أن هذا الحق وان كان من الناحية الشكلية والوجدانية قبل ١٩٧٣ موضع تنفيذ الا أنه خلق ما يمكن تسميته بالبطالة المقنعة ، نظرا لتضخم دواوين الوظيفة بموظفين فوق طاقة حاجة العمل ٠ الى جانب انكماش عمليات التنمية ٠ وتضاؤل وانحسار دور القطاع الخاص وهيمنة الدولة على عمليات ووسائل الانتاج الرئيسية ورأس المال ٠ وبعد حرب أكتوبر والانفتاح الاقتصادى والسياسى على العالم أصبح من الضرورى فى اطار التأثير والتأثر وعمليات نقل التكنولوجيا وتحديث الأداء العام والارتفاع بمستوى العاملين فكريا وعمليا وهو نوع من التنمية البشرية وبذلك صار من الحتمى وجود رابطة بين التنمية البشرية للموظف العام وتواجد فرص للعمل ٠ اذ التقدم التكنولوجى وثورة الاتصال وزيادة اسهامات التجارة الدولية فى التنمية فرض ضرورة توافر الارتقاء الثقافى والعلمى بالعامل حتى يستطيع أن يتوافق ويتباين ويتفاهم مع هذا التقدم وأيضا لامكانية ملء الفراغ فى المساحة التنموية الهائلة التى نجمت عن مناخ النصر فى أكتوبر واقبال رأس المال العربى والأجنبى والوطنى على الاستثمار فى مصر ٠ ويمكن تلمس بعض المحددات التى نستطيع بها دفع عملية التشغيل باستخدام التنمية البشرية :

١ ــ يستلزم رفع مستوى استخدام العمالة ألا تكون هناك بطالة أو يظل مستواها منخفضا بقدر الامكان ، ولا شك أن زيادة معدل النمو الاقتصادى نتيجة لتحقيق مستويات تنمية بشرية أفضل سوف تساعد على ذلك ٠

٢ ــ يجب أن تكون هناك درجة عالية من التأمين للوظيفة ويتحقق ذلك بخفض البطالة وارتفاع معدلات وتيسير الحصول على وظيفة بديلة ٠ ومن ثم يجب تخفيض نسبة من يعانون من البطالة طويلة الأجل ورأى البقاء دون عمل لأكثر من سنة ، أما بالنسبة لمن هم فى حالة بطالة مؤقتة فان المجتمع ينبغى أن يتجه الى تهيئة فرص اعادة التأهيل المهنى وبهذا تصبح البطالة الى حد كبير من النوع الجزئى وليس الهيكلى ٠

٣ ــ هناك مساحة لرفع معدلات المساهمة فى القوة العاملة سيما النساء اللاتى يجب تشجيعهن وذلك بتنميتهن بشريا بصورة جيدة حتى يمكن دفعهن الى المساهمة فى قوة العمل ٠

٤ ــ هناك ارتباط بين الاعتراف بالوظيفة وتقدير قيمتها وبين ارتفاع مستوى الانتاجية ؛ فالثابت فى مصر أن مستوى انتاجية القطاعات الزراعية والصناعية أكثر ارتفاعا منها فى القطاعات الخدمية وهو أمر يمكن تفهمه على أساس أن قطاعات الزراعة والصناعة بحاجة الى مستوى عال من التنمية البشرية وهو الأمر الذى يعكس ارتباطا وثيقا بين البنية الاقتصادية فى المجال الصناعى والزراعى وبين التشغيل بها ٠

ويمكن من خلال الرصد لحركة التنمية فى مصر وعلاقاتها بالتشغيل تلمس بعض الايجابية الحاكمة للسياسة العامة والتى نرى من خلالها امكانية لاستيعاب فرص التشغيل والاستثمار وزيادة مساحتها فى مصر ومن هذه :

١ ــ الاهتمام بالتعليم المهنى سواء المتوسط أو الجامعى واقامة علاقة جيدة بينه وبين التدريب ، وهذه العلاقة تتم من خلال الربط بين المؤسسات التعليمية سيما المهنية وبين المؤسسات الاقتصادية فالطالب يتلقى تعليما نظريا فى المعهد العلمى ثم ينقل بالتدريب فى البيئة والمؤسسة والاقتصادية ٠ وهو ما يبشر بمستقبل جيد فى هذا الصدد ونأمل أن نصل بالتعليم المهنى المصرى فى اطار التنمية البشرية الى اعتباره جزءا من البيئة الاقتصادية الكلية ٠

٢ ـ الصندوق الاجتماعى للتنمية وما يؤديه من دور مهم فى الارتفاع بالتنمية البشرية للعاطلين من الشباب أو أبناء الريف والاهتمام بالتدريب التحويلى ومحاولة الارتفاع بمستوى أدائهم ليتسق مع معطى البيئة الاقتصادية بتطورها العلمى وعلاقتها بالسوق الاقتصادية الدولية ٠

ونعتقد أن السياسة العامة للدولة فى صدد التنمية البشرية يمكن أن تؤدى الى استراتيجية لمكافحة البطالة فى مصر من خلال التنمية البشرية المتكاملة ونتصور أن حدود هذه الاستراتيجية يمكن وضعها على النحو الآتى :

من حيث الجهات والاختصاصات :

١ ـ بالنسبة للقطاع الحكومى ويمكن تقسيمه الى القطاعات الآتية :
(أ) قطاع وزارات السيادة ٠

ويضم هذا القطاع وزاوات الخارجية والدفاع والعدل ويمكن تلمس مجهودات هذه الوزارات من خلال :

١ ـ وزارة الخارجية :

ويمكنها من خلال دبلوماسية التنمية التى تنهجها بنجاح أن تؤدى دورا مهما فى فتح الأسواق العالمية أمام المنتجات المصرية وزيادة فرص التصدير ٠ كما يمكنها زيادة مساهمة الدول الغنية فى مجالات دعمها للاقتصاد المصرى سواء من خلال القروض الميسرة منخفضة الفائدة ٠ أو من خلال المنح أو نقل التكنولوجيا ٠ ونعتقد جازمين أن وزارة الخارجية ساعية فى هذا الجهد بكفاءة تحسب لها وليست بغريبة عليها ٠

٢ ـ وزارة الدفاع :

ويكفينا الاشارة بدورها المهم فى التنمية البشرية للمجندين ومحو أميتهم ورفع كفاءتهم المهنية ونستطيع القول ان دور وزارة الدفاع يعد مصدر اعتزاز شديد لكونه ذا بعد تأثيرى وحاسم فى التقليص من مساحة البطالة ورفع معدلات التنمية البشرية ٠ وباستطاعة الوزارة بثاقب نظرها أن تطوز من أدائها الرائع وتزيد من مساحة اسهاماتها الجليلة ٠

٣ ـ وزارة العدل :

ونعتقد أن دورها جوهرى صيما فى مجال تنقية نظامنا القانونى من التشريعات المانعة من فرص انطلاق التنمية البشرية والنهوض بالتشريعات القائمة بالتعديل والحذف والاضافة لاستبعاد النصوص المانعة أو المعوقة

لزيادة مساحة التشغيل المبنى على الارتقاء بالمستوى المهنى والتدريب والتثقيف وهو أمر تستطيع وزارة العدل القيام به بما لديها من امكانات وخبرات رائدة فى المجال التشريعى وذلك بالتعاون مع السلطة التشريعية صاحبة الاختصاص فى سن القوانين ٠

القطـــاع الخـــدمى :

ويضم وزارات : التعليم والصحة والقوى العاملة والتشغيل والشئون والاجتماعية والتأمينات ٠ ونعتقد أن هذه الوزارات فى سياق السياسة العامة للدول تستوعب ما هو مطلوب منها فى اطار التنظيم الادارى للدولة ٠ غير أننا نعتقد أنه بامكان القطاع الخدمى فى مجال التعليم اضافة الكثير من الفرص الجيـــدة لتشجيع الاستثمار ورفع معـدلات التنمية البشرية ٠ اذا ما اعتمدت السياسة التعليمية على مبادىء تأخذ بعين الاعتبار الكثافة السكانية لكل المناطق والأقاليم فى مصر بمعنى أن ترتبط سياسة التعليم عموما والجامعى خصوصا بهيكل التوزيع السكانى ٠ ونشير هنا الى أنه سيكون مفيدا للغاية اذا رأت الوزارة ان انشاء الكليات والمعاهد ذات الكثافة الطلابيـــة الشـــديدة فى المنـــاطق والمحافظـات ذات الكثافة السكانيـــة المحدودة مثل الوادى الجـديد وســـيناء ، ففى هـذه الحالة وعندما تصـبح الكليـــات ذات الكثافة موجودة فى المناطق النائية ونادرة الســكان سيحدث تلقائيـــا ومع الوقت اعادة هيكلة وتوزيع الســـكان فى مصر ، ولا تصبح دلتا النيل موطنا لأكثر من ٩٠٪ من عدد السكان وفى الوقت نفسه سيؤدى هذا الوضع الى رفع القيمة الرأسمالية للمناطق التى ستقام بها تلك الكليات أو تنقل اليها الأمر الذى يجعلها من الناحيـة الاقتصادية مرتفعة القيمة الاستثمارية وستصبح مثارا للجذب الاستثمارى٠ وبالتالى ستوفر العديد من الفرص للعمالة العاطلة ٠ ويزيد عموما من امكانات التنمية الشاملة لهذه المناطق٠ونزعم أن هذا الطرح تكاليفه بسيطة اذا ما قورنت بما تؤتيه من آثار فى مجال اعادة توزيع واعادة هيكلة السكان فى مصر على المستوى الاستراتيجى خاصة وان التعليم الجامعى فى مصر مرتبط بالبعد السيكولوجى للمواطن المصرى وسيؤدى انتقال الطالب الى المناطق النائية للاقامة بها بغرض التعليم خيارا لا مفر منه وسيلقى قبولا عند المواطنين ٠

وأخيرا هذه الهيكلة للسكان باستخدام التعليم الجامعى وسيلة لا جبر فيها ولا اكراه وخاصة لتنمية المجتمع ودعم المستقبل ٠

٢ ـ القطاع غير الحكومى :

ويشمل هذا القطاع : القطاع الخاص والاستثمارى والقطاع التعاونى والقطاع الأهلى «الجمعيات والمنظمات الأهلية» ٠ وهذا القطاع غير الحكومى

لعب بعد الحرب دورا مهما وجيدا فى دعم التحول التنموى فى مصر ويكفى الاشارة الى اسهامات القطاع الخاص والاستثمارى فى المدن الجديدة ونسب انتـاجه الى الانتـاج القومى ونسب تصـديره الى التصدير الكلى للبلاد وهو ما يمثل بحق انجازا ضخما فى دعم الاستثمار والتنمية فى مصر ٠ وسوف نشير بتفصيل مناسب فى مواضع مختلفة من البحث الى اسهامات القطاع غير الحكومى فى عمليات التنمية والتقدم فى مصر ٠ باعتبار أن هذه الاسهامات لهذا القطاع احدى انجازات حرب أكتوبر ١٩٧٣ ٠

المطلب الثـانى

التنمية البشرية والأمن الغذائى

ان الغذاء حاجة ضرورية للانسان ، والجوع سافرا كان أم مستترا هو ، للفرد وللوطن ، شر ينبغى محاربته ، والانسان المتحرر من الجوع هو مصدر قوة للتنمية البشرية ٠ ويصبح استقرار الفرد والجماعة مهددا عندما لا تعطى أولوية متقدمة للأمن الغذائى ٠

ويعتبر المستوى الغذائى ، للانسان المصرى وبدلالة ما يحصل عليه الفرد من السعرات الحرارية اليومية فى حدود الكفاية المقبولة ٠ كذلك فان متوسط نصيب الفرد اليومى من البروتين يتشابه الى حد بعيد مع مثيله فى الدول المتقدمة ٠ ويشار الى مصر على أنها مثال بارز لدولة على درجة كبيرة من الوعى بالحاجة الى جعل الغذاء متاحا من خلال دعم أسعاره للمواطن العـادى ٠ رغم ما يمثله ذلك من عبء مالى مما دفع الحـكومة لاعطاء أولوية كبرى لزيادة نسبة الاكتفاء الذاتى فى مجال الغذاء لتقليل درجة الاعتماد المرتفعة على وارداته ٠

ذلك أنه خلال عشر السنوات ٨١/١٩٩١ زاد نصيب الفرد من الانتاج الغذائى بنسبة ٨٠٪ بينما بلغت نسبة واردات الغذاء ٣٧ر٥٪ من اجمالى الواردات السلعية لعام ٩١/١٩٩٢ ٠

ولا شك أن انجاز هذا الهدف الاستراتيجى يتوقف على تشجيع زيادة انتاج الغذاء محليا ، وهو ما بدأت الجهات المعنية فى الدولة مباشرته فعلا ٠ ونعتقد أن الجهد الحكومى سيؤتى ثمارة فى الأجلين القصـير

والمتوسط ، بتحسين موقف المدفوعات الخارجية بحيث يمكن تمويل واردات الغذاء ذاتيا·هكذا يمكن الوصول الى لاكتفاء الذاتى بطريقتين : انتاج الغذاء محليا ، والقدرة على تمويل واردات الغذاء ، (ويراجع تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة لعام ١٩٩٤ عن مصر) ·

المطلب الثالث

التنمية البشرية والنمو الاقتصادى

يرى الاقتصاديون أن الانفاق على التنمية البشرية يعنى التضحية بالنمو الاقتصادى ومن ثم تنخفض مستويات المعيشة فى المستقبل بدعوى أن الانفاق الاجتماعى على البشر يعتبر بصفة عامة استهلاكا وليس استثمارا · وهذه نظرة خاطئة حيث ينبغى التفرقة بين مجالات الاستهلاك العام ومجالات الاستثمار (التى تشمل معظم نفقات التعليم وبعض أوجه الانفاق على الصحة وعلى الضمان الاجتماعى) ·

وبالنسبة لمصر ، فحظها من الموارد الطبيعية ضئيل ، رغم وجود نهر النيل والميراث الثقافى والشواطىء الرائعة ولكنها جميعا موارد تلائم بصفة أساسية أنشطة الزراعة والسياحة ولذلك فان ثروة مصر الرئيسية فى مواردها البشرية ومن ثم تبدو تنمية الموارد البشرية اختيارا صائبا لبلوغ مستويات أعلى للانتاجية والنمو الاقتصادى عموما ·

ان التنمية البشرية تؤدى الى قوة عمل أفضل تعليما وأوفر صحة ومن ثم أعلى انتاجية مما يرفع من معدل النمو الاقتصادى · ومن مقتضى التنمية البشرية الحاجة الماسة الى تطوير نظام التعليم لكى يصبح أكثر ملاءمة لاحتياجات سوق العمل وهو ما بدأته الحكومة فعلا بإصدارها للعديد من التشريعات الاصلاحية لمرفق التعليم بمراحله المختلفة مع الارتفاع بالانتاجية فى المستقبل ، فالسكان الأفضل تعليما خاصة الأمهات والنساء بصفة عامة يتجهن الى تخفيض مستويات الخصوبة وتحسين نوعية الحياة للأبناء كما ستتضاءل الحاجة الى الأسر الكبيرة من أجل ضمان حياة القليل من أفرادها وسيؤدى ذلك فى ــ خلال فترة تتراوح بين عشر وخمس عشرة سنة ــ الى تخفيض أعداد الداخلين الى سوق العمل مما يقلل من البطالة فضلا عن أن القوة العاملة تصبح أكثر مهارة وتوجيها مما يؤدى الى زيادة فى الانتاجية وفى معدلات النمو الاقتصادى ·

وعندما تصبح القوة العاملة ذات انتاجية مرتفعة ، فان أجورها تتزايد مما يؤدى الى زيادة الطلب الفعلى وذلك تطور مرغوب فيه وبنفس قدر

زيادة انتاجية القوة العاملة التى تترجم بانخفاض فى التكلفة الكلية للانتاج ، فان الاستثمارات الأجنبية تنجذب الى السوق المحلية ، لأنها تتمتع بقدرة تنافسية عالية نتيجة ارتفاع كفاءة القوة العاملة وتوجيهها السليم فى أداء النشاط الاقتصادى٠ذلك هو الطريق الذى اتبعته كل من كوريا الجنوبية وتايوان ، وماليزيا ، وهونج كونج ، وغيرها من نماذج الدول ذات الأداء المرتفع ٠ ومن الواضح هنا احتمال فقدان بعض الاستثمارات الأجنبية التى تتجه الى الاقتصاديات التى تنخفض فيها التكلفة المطلقة للعمل ، بيد أن اجتذاب الاستثمارات الأجنبية التى تتجه الى حيث تتوفر قوة العمل الماهرة ، والمتحمسة لأداء مهامها غالبا ما يحل محل الاستثمارات من النوع الأول وذلك ما حدث بالفعل فى بعض أسواق العمل بالشرق الأقصى ، وبالاضافة الى ذلك فان كبر حجم السوق المصرية نسبيا حيث عدد السكان يقترب من ٦٠ مليونا تتحسن مستويات معيشتهم بالتدريج مع تطور ارتفاع مستويات الانتاجية ، من شأنه أن يوفر سوقا تتسع لخدمة الانتاج المحلى والاستثمارات الجديدة القادمة من الخارج ٠ (يراجع التنمية البشرية للأمم المتحدة لعام ٩٤) ٠

التنمية البشرية والتنمية المتواصلة

عرفت «اللجنة العاليا للبيئة والتنمية» التنمية المتواصلة بأنها :
« تنمية تلبى احتياجات الجيل الحاضر دون فرض قيود على امكانية تلبية احتياجات أجيال المستقبل » ٠ ولا يزال مفهوم ودراسة التنمية المتواصلة مجالا للمهتمين بشئون البيئة بصفة أساسية ، ومع ذلك فانهم على الأقل أيقنوا أنه لا يمكن وجود تنمية متواصلة بدون التنمية البشرية فهم يدركون أن الفقر يؤدى الى تدهور البيئة كما انه يتأثر عكسيا بأحوال البيئة ، فكلما تحسنت هذه الأحوال انحسر الفقر والعكس ٠ وقد لاحظ البنك الدولى انه على الرغم من ان فكرة التنمية المتواصلة قد سيطرت على معظم المناقشات الحديثة حول التنمية والبيئة فان تاثيرها الفعلى فى صورة اعادة توجيه سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية أو تحديد منطلقات جديدة لها يكاد يكون منعدما ٠

ويقول « دافيد مونرو » ـ وهو من أعضاء اتحاد الحفاظ على العالم ومؤلف كتاب العناية بالأرض ٠ ان انشغال علم الاقتصـاد بالندرة يعتبر أحد الأسباب الرئيسية لبطء احتوائه للآثار البيئية الخارجية فحتى وقت قريب نسـبيا لم تكن هناك ندرة فى كثير من منتجات البيئة بينما عامل

الندرة هو الدافع الذى يوجه علم الاقتصاد الى الاهتمام بأى من المجالات التى يطرقها ولكن المنتجات البيئية كالهواء النقى والماء غير الملوث وطبقة الأوزون المصانة والتنوع الحيوى السليم أصبحت نادرة فى أوقات متباينة ولكنها حديثة نسبيا أما السبب الرئيسى الثانى ، لبطء احتواء علم الاقتصاد للآثار البيئية فيتمثل فى ان الكثير من المنتجات والخدمات البيئية ليس لها سعر وبالتالى فهى ليست محلا للتبادل فى حين ان نموذج اقتصاد السوق فى التحليل النيوكلاسيكى السائد يستمد فاعليته من التركيز على المنتجات محل التبادل دون المنتجات التى ليست موضوعا للتبادل ·

ويضيف « دافيد مونرو » ـ قائلا « طالما أننا لا نعرف المستقبل ، ونظرا لمخاطر ان نكون على حافة استنفاد طاقة تحمل الأرض فاننا يجب ان نضع فروضا للمســـتقبل تملى علينا سلوكنا فى الحاضر · ويدرك المهتمون بشئون البيئة أيضا أن أية سياسة للحصول على أقصى عائد أو محصل من صنف معين ربما تؤدى الى القضاء على أصناف أخرى أو تغير من ميكانيكة عمل النظام البيئى ، ومن ثم يصبح هذا النظام عرضة لمواجهة مفاجآت غير مرغوب فيها ، مثل هذه المفاجآت يمكن فى أحوال كثيرة أن تكون ضارة اقتصاديا نظرا لأن الصناعات التى تقوم على حصاد هذه الأصناف تنمو على أساس توقعات استقرار انتاجها ، ومن ثم تصبح أسيرة ما هو مفترض كأعلى محصول لهذه الأصناف نتيجة لاستثماراتها الكبيرة فى النقل والمعدات وتجهيزات التصنيع عندئذ يحدث الانهيار بسبب تزايد الاعتقاد بأن كان المدخلات يمكن الاحلال محلها بلا نهاية وان كل الاضطرابات مؤقتة وأن الأجل القصير لا يختلف عن الأجل الطويل ·

الى أن تقع الكارثة ، فاننا نعيش عند حدود طاقة احتمال الأرض ، كما لم يقترح لنا أحد كيفية التعرف على ذلك · لهذا فان النتيجة التى ينتهى اليها أنصار البيئة هى أنه يجب توخى الحذر الشديد فى استخدام أى مورد طبيعى خوفا من احتمال نضوبه فجأة ولكن هذا المنهج المبالغ فى الحذر ليس مقبولا لهؤلاء الذين يعيشون فى فقر مدقع ، أو حتى نسبى ، ولا لهؤلاء الساعين الى تعظيم أرباحهم · ومع ذلك فان هناك وجهة نظر بديلة تذهب الى ان الأسعار التى تتحدد فى السوق الكاملة هى مؤشرات تحديد أى الموارد فى طريقة الى النضوب ومن ثم تولد حافزا للعمل على ايجاد بديل لها · هذه هى وجهة نظر الاقتصاديين الذين ينتمون الى المدرسة الكلاسيكية الحديثة ولكنها محملة بالمخاطر أيضا وقد ظهر حديثا من يذهب الى ان الأســـعار يجب أن تعكس نفقة الفرصـــة البديلة من وجهة النظر الاجتماعية ، بالاضافة الى ضرورة ان تكون لها صلة واضحة بمجالات اهتمام التنمية البشرية بيد ان هذا الاعتبار غالبا ما يهمل من

الناحية العملية ، حيث يتجنب كثير من المشروعات الكبيرة ان يكون لها اهتمامات بيئية ٠

ولا شك في ضرورة وجود طريق وسط والتحدي الذى نواجهه يتمثل في التوصل الى مؤشرات تسمح لنا أن نقترب من حدود استنفاد الموارد ، والا فان علينا أن ننتظر ما يحدث عادة ٠ وبتطبيق ذلك على مصر يرى تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة لعام ٩٤ أن المياه مورد نادر فى مصر لذلك فان هناك حاجة الى سعر تنافسى للمياه بحيث يدفع كبار المستهلكين مقابل المتر المكعب أكثر مما يدفعه صغار المستهلكين ويبرر ذلك أمران : أولهما ترشيد استخدام هذا المورد النادر ، وثانيهما اعتبارات العدالة ويلاحظ ان ذلك محل اتفاق بين أصحاب الاتجاهات التشاؤمية والتفاؤلية على حد سواء فالمتشائمون يرون فى ذلك تخفيضا للاستهلاك ومحافظة على ما هو متاح من المياه ، أما المتفائلون فيرون أن مثل هذا السعر يعكس التكاليف الحدية ومن ثم فان ارتفاعه بعد حد معين سيشجع على اللجوء الى بدائل مثل تحلية مياه البحر ونعتقد جازمين ان هذا الأمر ليس بعيدا عن اهتمامات الجهات المعنية بالدولة ٠ وان اهتمام وزارة الرى وغيرها من جهات الدولة بتعظيم موارد مصر المائية وترشيد استخدام هذه الموارد سوف يلبى الحاجة الى تفادى مخاطر ندرة المياه فى مصر ٠ كما يرى التقرير أن الثروة السمكية في البحر الأبيض المتوسط وحول السواحل المصرية أصبحت أكثر ندرة نتيجة عمليات الصيد الزائدة عن الحد ، ولذلك ارتفعت الأسعار ومع هذا لا توجد بدائل معروفة للأسماك ، ومن ثم فالنتيجة النهائية تتمثل فى تدهور حصيلة الصيد من الأسماك مع نمو فى اعداد الصيادين الذين يعانون من الفراغ ٠

ومن ثم فان ـ على مصر ـ ان تقوم بجرد لمواردها المتاحة على أساس التمييز بين ما هو متجدد منها وما ليس كذلك ، ثم تدرس معدلات استخدام هذه الموارد وتستكشف امكانيات احلال بدائل لها ـ خاصة الموارد الناضجة ـ للتوصل الى مثل هذه البدائل ان أمكن أو التحذير من الاعتماد على الموارد التى لا يمكن التوصل الى بدائل لها ٠

ونعتقد أن انشاء مدينة مبارك للأبحاث العلمية ومعهد الدراسات المستقبلية يمكن ان يساهما بقدر وافر في تحقيق هذا الطرح وفى بناء الرؤى الخاصة لصياغة المستقبل فى مصر ٠

الفصل الثالث

حرب أكتوبر وتطور النظام الاجتماعى فى مصر

أحدثت حرب أكتوبر آثارا مهمة على الحياة الاجتماعية فى مصر فضلا عن انها كشفت عن عمق الارتباط الاجتماعى بمظاهر الايثار التى صاحبت السلوك العام وقت الحرب · أحدثت الحرب تغييرات ملموسة فى البنية الاجتماعية حيث كشفت الحرب عن عمق الهوية الوطنية وأوضحت المحددات الحاكمة للسلوك الاجتماعى وبرزت القيم الاجتماعية والاقتصادية كعناصر حاكمة للتطور الاجتماعى بالاعتماد على الانسان المصرى باعتباره عصب هذا التطور ، كما زادت مساحة المشاركة الثقافية والحرية الفكرية بفعل الايجابية التى خلفتها الحرب والارتقاء الحضارى للمؤسسات الدستورية فى ادارة الشأن العام بما يتناسب مع آثار النصر العظيم فى أكتوبر · أيضا وكنتيجة للتفاعل والتلاقى والتعايش المصرى مع الحضارات المختلفة ومع التقدم التكنولوجى كان ضروريا النظر فى تطوير برامج ونظم التعليم بما يؤدى الى اكتساب الخريجين فرص الخبرة المؤدية الى الاتساق مع مستوى التقدم العلمى والاستفادة منه · كما سعت الدولة الى دعم هياكل وبنى قواعد الضمان والرعاية الاجتماعية لتشمل سائر المواطنين ـ وأخيرا · فان المشاركة الشعبية فى بناء نصر أكتوبر فتحت الباب واسعا أمام المنظمات غير الحكومية لتؤدى دورها الوطنى فى بناء التقدم ودعم الخير العام للشعب ، وسوف نناقش فى الصفحات التالية أثر حرب أكتوبر على كل هذه العناصر المكونة لمجال الحياة الاجتماعية والثقافية فى مصر · من خلال خطة البحث الآتية :

المبحث الأول : حرب أكتوبر والهوية الوطنية ·

المبحث الثانى : حرب أكتوبر والحركة الثقافية والفكرية ·

المبحث الثالث : حرب أكتوبر وتطوير نظم التعليم ·

المبحث الرابع : حرب أكتوبر والرعاية الصحية والاجتماعية ·

المبحث الخامس : حرب أكتوبر وزيادة فاعلية المنظمات غير الحكومية ·

المبحث الأول

حرب أكتوبر والهوية الوطنية

كان من النتـائج بالغة الأهمية لحرب أكتوبر ان كشفت عن عمق تغلغل الهوية والانتماء الوطنى فى أنسجة المواطن المصرى بحيث يبين من السلوك العام للمواطن المصرى أثناء الحرب · كم ان هذا الانتماء للوطن ولتراب الوطن وللصـالح العام ، كم هو طاغ الى الدرجة التى يتلاشى بجوارها أى انتماء آخر ! · فالمصريون جميعا باختلاف دياناتهم واختلاف أوضاعهم الاجتماعية ومراكزهم الوظيفية ووضعيتهم الطبقية ومشاربهم الفكرية وانتماءاتهم العقائدية اكتشفوا بقوة ان ولاءهم الأهم والأعلى والنافى لأى ولاء آخر هو ولاؤهم لوطنهم ، وانتماؤهم لكل القيم الضامنة للحفاظ على هذا الوطن ودفع سائر المخاطر الماسة به · وقد تبدى ذلك بوضوح من خلال الرصد لعدة ظواهر · فعلى الرغم من ظروف الحرب التى تعنى ان المجهودات الأمنية تكرس للدفاع المدنى وللعوامل المساعدة لجبهات القتال تلاحظ انخفاض حاد فى السلوك الاجرامى عن المعدل الطبيعى فى الأوضاع العادية · لقد أكدت الحرب ان المصرى عندما يتعلق الأمر بصالح وطنه فان كافة صوالحه الذاتية تأتى فى مرتبة متأخرة ·

أما الملاحظة الثانية فهى ان المصريين كافة وهم تواقون لتحرير تراب بلادهم · كان هدف التحرير لديهم قادرا على أن يجب سائر خلافاتهم ، وقادرا على صهرهم جميعا فى بوتقة واحدة هى بوتقة الوطنية المصرية · ولا أغالى عندما أقرر بيقين ان سلوك المصريين أثناء حرب أكتوبر يمثل الجوهر الحقيقى والصمام الأعظم للأمن القومى الوطنى · اذ لابد لكل من تسول له نفسه ان ينال من مصر بسوء · ان يتدبر هذه الظاهرة ليعرف ويتأكد ان المصريين عندما يتعلق الأمر بترابهم الوطنى وصالحهم القومى فان الأمر يعنى عندهم البقاء أو الفناء ، فسـيادتهم على أراضيهم هى

البقاء والحياة عندهم والمساس بأية ذرة من تراب بلادنا يعنى عندنا الفناء ·
ونحن شعب يرغب بعمق فى البقاء والحياة والاسهام الحضارى فى بناء مستقبل الانسانية ، ومن ثم يصبح التراب الوطنى بحكم الانتماء القطرى للوطن فى حماية كل المصريين بكل قوتهم وكل عقولهم وكل قلوبهم ·

لقد كشفت حرب أكتوبر عن تخوم الهوية الوطنية ويمكن تصور ذلك اذا اعتبرنا مستويات من الانتماء فتصبح دائرة الانتماء الأعظم عند المصريين حسبما كشفت حرب أكتوبر هى تراب الوطن وضرورة التأمين المقدس لحدود هذا التراب ووضعه كأسبقية أولى تتوازى وتتساوى تماما مع الحرص على الحياة · وأيضا يمكن القطع بأن الالتزام بالقيم الاجتماعية والتنمية بوجه عام من المحددات الحاكمة للهوية الوطنية والتى بها يقاس قدر مســـاهمة المواطن فى دفع مسيرة التقدم الوطنى وزيادة القدرات الوطنية على سائر المناحى ·

أيضا يبين من رصد الظواهر المصاحبة لحرب أكتوبر وأيضا لآثارها أن الخلافات المذهبية والفكرية والخلافات التى مصدرها المصالح الفردية أو الفئوية أو مصدرها اختلاف المشارب الثقافية ، هذه الخلافات ذات حجم صغير اذا ما قورن بحجم مساحات الالتقاء بين كل المواطنين فى مادة الدفاع عن التراب الوطنى والذود عن سائر المصالح العليا للوطن · ويمكن القول بأن تأثير هذه الخلافات على حجم الانتماء الكلى للوطن يكاد يكون منعدما ·

ونستطيع ان نؤكد ان قاسما ثقافيا مشتركا أعظم يضم نسقا قيما مستمدا من الحرص على التراب الوطنى والصوالح الوطنية العليا · هذا القاسم هو المكون الأعظم والمفرد الأهم فى الهوية الوطنية ·

كما نستطيع التأكيد على أن الهوية الوطنية لا تحكمها أيديولوجيات مستوردة أو فلسفات اجتماعية وسياسية واقتصادية نجحت أو فشلت فى بلاد غير بلادنا ، اذ تبقى هويتنا الوطنية مرتبطة بكل ما من شأنه تحقيق الخير العام للشعب والسلامة للوطن وما لا يتنافى مع القيم المتراكمة عبر الزمن والتى ميزت مصر بقدرتها على الفعل والتعايش والاعتراف بالآخر وأيضا السعة الفكرية والاسهام الحضارى واستشراق آفاق المستقبل ودعم فرص الالتقاء الحضارى ·

المبحث الثـــانى

حرب أكتوبر والحركة الثقافية والفكرية فى مصر

كان لحرب أكتوبر أعظم الأثر فى دعم مســاحات التواجد للحرية الثقافية والفكرية فلم تكن الحرب معركة انتصر فيها المصريون ، وانما كانت تعبر عن مشروع حضارى عملاق صاغته عقول ووجدان كل المصريين باختلاف أديانهم وانتماءاتهم الفكرية تفوق فيه المصريون لأول مرة فى القرن العشرين على أوضاع فرضت عليهم أو فرضتها ظروف التوازنات الدولية · لقد جاءت الحرب والانتصار وبعد طرد الخبراء الروس · وبذلك كان الانتصار مصريا مائة فى مائة وذلك يعبر عن فكر مصرى خالص ناضل من أجل الانتصار · كما أن الترتيبات الفنية للحرب عبرت أيضا عن فكر مصرى صميم ورؤية مصرية صميمة حققت اعجازا تاريخيا فى سجل الحروب الدولية الأمر الذى يعنى انتصارا فعليا على مشاريع وافدة تنفى وجودنا ولا يعد من أسسها الاعتراف بمكانة مصر ودورها الحضـارى فى المنطقة والعالم ! جاءت حرب أكتوبر لتحيى هويتنا وتعيد لها قوتها وتعيد لثقافتنا اعتبارها ولتقيم لنا كل اعتبار فى كل الترتيبات الدولية التى تجرى لاعادة صياغة الفكر الانسانى وايجاد أطر مناسبة للتعايش الدولى ·

وبذلك فتحت حرب أكتوبر الآفاق الواســـعة أمام الفكر المصرى وتوظيفه فى مجالات التنمية الشاملة وبناء المستقبل ·

فكانت حرية الصــحافة وما صحبها من نهضــة ثقافية أهم ملامحها حرية ابداء الرأى وحرية الفكر وحرية تكوين الأحزاب السياسية ·

ـ وسوف نعرض فى الصفحات التالية لأطر القيم الثابتة الحاكمة للنظام العام فى مصر من واقع الوثائق الدستورية « دستور ١٩٧١ » والتى تعد فى ذات الوقت مصادر للثقافة الوطنية ـ واطارا لها ·

مصادر وأطر الثقافة المصرية :

ـ حدد الدستور المصرى مصادر وروافد الثقافة المصرية وحصرها فى المصادر والأطر التالية :

أولا : الدائرة الوطنية :

مصر الوطن الذى يعيش فى أبنائه وليست فقط الوطن الذى نعيش فيه ـ بكل ملامحها وسماتهـا • بتاريخها بحضاراتهـا ـ مصر الحاضر بالمحددات الحاكمة لصوالحها العليا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا • مصر بهذا كله تمثل الرافد الأول والأساسي والأصيل للثقافة المصرية ويمكن حصر السمات والقيم الوطنية المكونة للثقافة المصرية من خلال استقراء الدستور المصرى على النحو الآتى :

الدائرة الوطنية وتشمل :

١ ـ كرامة الانسان المصرى لأن كرامة الفرد انعكاس طبيعى لكرامة الوطن • ولأن الفرد هو حجر الأساس فى بناء الوطن وبقيمته وكرامته تكون مكانة الوطن •

٢ ـ حرية الانسان المصرى عن ادراك الحقيقة ان انسانية الانسان وعزته هى الشعاع الذى هدى ووجه خط سير التطور الهائل الذى قطعته البشرية نحو مثلها الأعلى •

٣ ـ **سيادة القانون** : لأن سيادة القانون ليست ضـمانا مطلوبا للحقوق والحريات العامة ولكنها فى نفس الوقت الأساس الوحيد لمشروعية السلطة •

٤ ـ **العمل على تطوير الحياة العامة للوطن** : عن ايمان بأن التحدى الحقيقى الذى تواجهه الأوطان هو تحقيق التقدم باطلاق جميع الامكانيات والملكات الخلاقة والمبدعة للشعب المصرى الذى سجل فى كل العصـور اسهامه عن طريق العمل فى أداء دوره الحضارى •

٥ ـ التكامل والتوفيق بين العلم والايمان وبين الحرية السياسية والحرية الاجتماعية •

٦ ـ الاسـلام والشريعـة الاسـلامية من مفردات القيم الأصيلة للمجتمع •

٧ ـ التضـامن الاجتماعى باعتباره الصيغة المثلى التى يقوم عليها المجتمع •

٨ ـ الأسرة أساس المجتمع وقوامها الدين والأخلاق والوطنية •

٩ ـ المســاواة بين المرأة والرجل دون اخـلال بأحكام الشريعـة الاسلامية ٠

١٠ ـ الالتزام برعاية الأخلاق وحمايتها ٠

١١ ـ حظر انشاء الرتب المدنية تأكيدا لمبدأ المساواة ٠

١٢ ـ المساواة فى الحقوق والواجبات العـامة بين جميع المصريين باعتبار ان الوطن هو صـاحب الانتماء الذى يجب أى انتماء آخر ٠ وان التفاضل بين المواطنين ليس له سوى أساس وحيد وهو مساحة وحجم العطاء والحب للوطن ٠

١٣ ـ حرمة الحياة الخاصة والمساكن ٠

١٤ ـ كفالة حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية عن ادراك بأن مصر هى أرض السماحة والقادرة على أن تستوعب الثقافات بتباينها ولأن مصر دولة يتعايش فى ظلها الحضارات والأفكار وان تنوعت ٠

١٥ ـ كفالة حرية الرأى وحرية الصحافة والنشر ٠

١٦ ـ كفالة حق الهجرة الدائمة والمؤقتة ٠

١٧ ـ الحفاظ على الوحدة الوطنيـة عن ايمـان عميق بأن الوحدة الوطنية هى التى حفظت لمصر تفردها وأعلت من شأن البعد الانسانى عند كل المصريين كما أكدت الوحدة الوطنية عمق الارتبـاط التاريخى للمواطن المصرى بتراب وطنه وأرضه ٠ وحجـم وعمق الانتماء اللانهائى من المصريين جميعا لوطنهم وتراب أرضهم ٠

١٨ ـ الدفاع عن الوطن وأرضه واجب مقدس ٠

١٩ ـ المتهم برىء حتى تثبت ادانته ٠

٢٠ ـ صيانة أسرار الدولة ٠

الدائرة العربية :

وقد أكدت المادة الأولى من الدستور على انتماء مصر العربى عندما نصت على أن الشعب المصرى جزء من الأمة العربية ويعمل على تحقيق وحدتها الشاملة ـ كما بينت وثيقة اعلان الدستور ذات المعنى عندما أكدت ان الوحدة هى أمل الأمة العربية عن يقين بأن الوحدة العربية نداء تاريخ ودعوة مستقبل وضرورة مصير وانها لا يمكن ان تتحقق الا فى حماية أمة عربية قادرة على دفع وردع أى تهديد مهما كان مصدره ومهما كانت الدعاوى التى تسـانده ، ولا شـك ان الأمة العربية فى هذه اللحظات التاريخية ، لحظات التحول ، بحاجة ماسة الى التنسيق والتعاون والتكامل حتى تستطيع ان تتابع التغيرات الدولية وتراعى صالح شأنها المستقبلى وتتعايش مع المستجدات على الساحة الدولية والاقليمية بالقدر الذى يصون مصالحها ٠

الدائرة الاسلامية :

وأشارت اليها المادة الثانية من الدستور عندما نصت على أن الاسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية ومبادىء الشريعة الاســـلامية المصدر الرئيسى للتشريع ٠٠ وكذلك جاء نص المادة ١١ عندما أشارت الى عدم الاخلال بأحكام الشريعة الاسلامية عند كفالة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها بالمجتمع ٠

ـ وبذلك تكون الدائرة الاسلامية بمضامينها المنوه عنها دستوريا جزءا من الثقافة الوطنية ومركبا من مركباتها ٠

الدائرة الانسانية :

مصر جزء من العالم ورافد حضارى من روافده على مر التاريخ وعطاء مصر الانسانى لم يتوقف يوما ٠ ولقد كان نظامنا الدستورى وفيا للانسانية عندما أكد فى غير موضع أن الربط بين حرية الانسان المصرى والحقيقة التاريخية التى تؤكد ان انسانية الانسان وعزته هى الشعاع الذى هدى ووجه خط سير التطور الهائل الذى قطعته البشرية نحو مثلها الأعلى ٠

ـ كما أشارت وثيقة اعلان الدستور الى ان جماهير الشعب المصرى المؤمنة بتراثه الروحي الخالد تعتز بشرف الانسان والانسانية ٠

ـ أيضا أشارت الوثيقة الى ان هدف السلام للعالم هو هدف وطنى بالدرجة الأولى عن تصميم بأن السلام لا يقوم الا على العدل وبأن التقدم السياسى والاجتماعى لكل الشعوب لا يمكن ان يجرى أو يتم الا بحرية هذه الشعوب وارادتها المستقلة ٠

ـ كما تضمنت مدونة الدستور مجموعة من القواعد القانونية التى رفعت من شأن الانسانية وأعلت من قيمة التسامح الاسانى ٠ فنصت على حرية العقيدة واعتبرتها قيمة ثابتة من قيم الوطنية المصرية وأيضا حرية ممارسة الشعائر الدينية هى الأخرى من قيم الوطن الثابتة ، لأن ذلك يبرهن على قدرة الشعب المصرى على التعايش مع الحضارات والثقافات المختلفة ويؤكد ان أرض مصر كانت بوتقة على مر التاريخ انصهرت فيها الثقافات المتباينـة وتعايشت وتسامحت ٠ وهو ما يفسر قدرة مصر على البقاء بسمات خاصة وخصال تفردت بها عن غيرها ٠ وجعلها قادرة على أن تستوعب وتهضم ثقافات وحضارات وافدة وتبقى مصر شامخة ٠ أرضا للانسانية والانسان ٠ والسماحة ٠ والحب ٠

المبحث الثـالث

حرب أكتوبر وتطوير نظم التعليم

فتحت حرب أكتوبر الباب واسعا أمام التعاون العلمى والتكنولوجى مع دول العالم المختلفة بعد الثقة التى اكتسبها الشعب المصرى والخبرة التى اكتسبتها مؤسسات الدولة من سنوات النضال الوطنى ، وانعكس ذلك على النظام التعليمى • وكذلك فان التغيرات التى طرأت على الحياة العامة فى مصر بعد حرب أكتـوبر فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية استوجبت ضرورة النظر فى النظـــام التعليمى من حيث ضرورة الربط بين التعليم والبيئة والتنمية والمجتمع عموما ـ وأيضـا ضرورة مراعاة أبعاد المتغيرات الدولية على نظامنا التعليمى حتى نبقى على قنوات الاتصال الحضـارى مع العالم وقد شمل التطوير فى النظام التعليمى التعليم الجامعى وقبل الجامعى ورياض الأطفال ودور الحضانة والتعليم المهنى •

كما نشطت الجمعيات فى مجال المساهمة فى النشـاط التعليمى باقامة المدارس الخاصة والمعاهد المتوسطة والعالية •

ـ ويشير تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة لعام ١٩٩٤ الى أن مصر حققت تقدما كبيرا فى مجال التعليم خلال السنين الأخيرة • بعد ان تحسن قيد الأطفال بالمدارس بشكل ملحوظ مع اختلاف بسيط فى المشاركة بين البنين والبنات فى المرحلة الابتدائية بعد ان زاد عدد المدارس بالآلاف • وتشير الاحصائيات الى أن عدد تلاميذ المدارس الابتدائية بلغ مليون تلميذ فى عام ١٩٩٠ وعدد طلاب المرحلة الاعدادية ٣٫٨ مليون وفى المرحلة الثانوية وصل عددهم الى ١٫٨ مليون فى نفس السنة •

ـ كما تشير الاحصائيات الى أن مصر حققت انجازات طيبة فى مجال تعليم الاناث حيث كانت نسبة الاناث الى المقيدين بالتعليم الابتدائى سنة

١٩٦٠ حوالى ٣٨٪ ـ ووصلت هذه النسبة سنة ١٩٩٠ الى ٤٤٪ وبالمرحلة الاعدادية كانت نسبة قيد الاناث عام ١٩٦٠ ٢٨٪ رتفعت عام ١٩٩٠ الى ٤٤٪ • أما نسبتها فى عام ٦٠ فى المدارس الثانوية فكانت ٢٤٪ ارتفعت عام ١٩٩٠ الى ٤٢٪ •

وعلى مستوى القـائمين بالتدريس فى مرحلة التعليم قبل الجامعى فكان عددهم عام ١٩٦٠ ـ ١٠٣ آلاف ، وزاد العدد عام ١٩٩٠ ليصل الى ما يزيد على ٥٧٠ ألف مدرس •

ـ وتشير التقارير الى ان الاتفـاق الحكومى على التعليم فى مصر فى وضع أفضل نسبيا بالمقارنة بالدول التى تمر بنفس مرحلة التنمية التى تمر بها مصر ، وهى نسبة تعادل ٩ر٨٪ من الميزانية الحكومية • وسوف نتناول بالعرض لتطوير النظام التعليمى فى مصر من خلال خطة البحث الآتية :

الفرع الأول : تطوير التعليم قبل الجامعى •

الفرع الثانى : تطوير التعليم الجامعى •

الفـــرع الأول

تطوير التعليم قبل الجامعى

يمكن ان نعرض لأهم سمات التطوير فى التعليم قبل الجامعى على النحو الآتى : ـ

١ الزيادة الملحوظة فى الأبنيـــة التعليميـــة الخاصـــة بمراحل التعليم قبل الجامعى مع التجهيزات المدرسية ويلاحظ فى هذا الصدد وفقا لاحصائيات عام ١٩٩٠ ان عدد رياض الأطفال بلغ ٩٤٢ روضة بها ٤٣٨٨ فصلا تضم ١٧٦٥٠٧ طفل وطفلة وبلغ عدد المدارس الابتدائية ١٤٧٦٧ مدرسة بها ٤٢١١٧ فصلا تضم ١٠٠ر١٥٥ر٦ تلميذ وتلميذه كما بلغ عدد المدارس الاعدادية ٥٧٢٦ مدرسة بها ٧٨٧٨٤ فصلا تضم ٨٦٧ر٤١٢ر٤ تلميذا وتلميذة ، وبلغ عدد المدارس الثانوية سواء عامة أو تجريبية لغات أو شاملة أو عسكرية أو تربية خاصـــة ١١٠٥ مدرسة بها ١٥٤٥٨ فصلا تضـم ٥٦٩٩٣٩ طالبـا وطالبة وبلغ عدد المدارس الصـناعية ٢٨٣ مدرسة بهـــا ١٢٠٨ فصـــول تضـم ٤٤١٠٧٩ طالبـا وطالبة كمـا وصـــل عدد فصول الصناعي الى ٩٠٤ فصول تضم ٣٢٦٩٣ طالبا وطالبة وبلغ عدد المدارس الزراعية ٩٠ مدرسة بها ٣٣٥٨ فصلا تضم ١١٨٢٠٨ طلاب وطالبات وبلغ عدد المدارس التجارية ٤٦٢ مدرسة بها ١٠١٩٢ فصلا تضم ٣٥٣٠٧٠ طالبا وطالبة •

٢ ـ فى مجال تطوير الخطط والمناهج الدراسية ـ وأهم ملامح هذا التطوير ما يلى : ـ

(أ) الاهتمام بتدريس الفنون والمواد التكنولوجية والتطبيقية •

(ب) توسيع قاعدة الاختيار من مواد دراسية أمام الطلاب •

(ج) دراسة مواد الاقتصاد والاحصاء والاجتماع لأول مرة بالصف الثالث أدبى •

(د) ادخال مادة الحاسب الآلى ٠

(هـ) استخدام تخصصات جديدة بالتعليم الصناعى تتمشى واحتياجات خطة التنمية وسوق العمل وفى هذا الصدد بدأ الاهتمام بتطوير هذه المدارس ودعمها مراكز التدريس فى اطار تطبيق مشروع مبارك/كول ٠

(و) تحويل عدد من المدارس الثانوية التجارية الى مدارس ثانوية فندقية ٠

(ز) انشاء مدارس تجريبية ثانوية مهنية صناعية وزراعية لاعداد العمالة الحرفية الماهرة فى المجالات الصناعية والزراعية للاسهام فى المجالات المختلفة للعمل والانتاج ٠

(ح) انشاء مدارس ثانوية تكنولوجية لاعداد وتخريج الفنيين المتخصصين ٠

٣ ـ فى مجال تطوير وسائل اعداد المدرسين ورفع مستواهم : ـ

(أ) تدعيم هيئات التدريس وذلك بانشاء شعبة للتعليم الأساسى بكليات التربية وانشاء ١٣ كلية للتربية النوعية وانشاء أكثر من كلية لرياض الأطفال ٠

(ب) اقامة دورات تدريبية لاعداد مدرسى الحلقة الأولى من التعليم الأساسى للجامعيين غير التربويين ٠

(جـ) انشاء كلية لاعداد معلمى التعليم الصناعى بحيث تجمع بين الجانب النظرى والتطبيقى ٠

هذه هى أهم ملامح التطوير الذى نال التعليم فى مستواه قبل الجامعى غير ان صدور قانون الثانوية العامة الجديد أضاف بعدا جديدا فى هذا التطوير سيبين أثره عند تطبيق النظام الجديد للثانوية العامة مع تطبيق أحكام القانون المذكور ٠

الفــرع الثــانى

ملامح وسمات التطوير للتعليم الجامعى (١)

أولا : الأهداف المأمولة من التعليم الجامعى :

١ ـ ربط خطة التعليم العالى بما يفى احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من العمالة المطلوبة ·

٢ ـ الارتفاع بمعدلات قبول الطلاب المستجدين بالكليات العملية والمعاهد الفنية ·

٣ ـ الاستمرار فى تطـوير محتوى العملية التعليميــة من خطط دراسية وطرق تدريس ووسائل تعليم ، بالاضافة الى التركيز على البحوث الأساسية والتطبيقية والاستخدامات العلمية والعملية مع تطوير المناهج الدراسية بالتعليم العــالى بما يحقق تطوير القدرة على التطبيق والابداع والتفكير العلمى وربط سياسة القبول بالجامعات بارتفاع مستوى تفكير الطالب ·

ثانيا : فى مجالات دعم التعليم الجامعى :

١ ـ انشاء مراكز بحوث ودراسات التعليم العــالى لتقديم قاعدة علمية سليمة من المعلوما تاللازمة لتطوير مناهج التعليم الجامعى ·

٢ ـ تنفيذ المرحلة الأولى من الشبكة القومية للمعلومات بالجامعات ويقدر تكوين الشبكة من ٢٠٩ حاسبات آلية ·

ثالثا : فى مجالات دعم العلاقة بين الجامعة والمجتمع :

تم انشــاء معهـد الدراسات المستقلة ، وهو معنى بعلوم المستقبل وتقديم الدراسات الوافية عن التطوير المستقبلى للبلاد وما يجب اتباعه من اجراءات حيال صياغة المستقبل المامول للبلاد ·

---

(١) يراجع مصر حقائق وارقام · اصدارات الهيئة العامة للاستعلامات ١٩٩١ ـ وتقرير التنمية البشرية عن مصر الصادر عن الأمم المتحدة ١٩٩٤ ·

رابعا : زيادة مساحة مشاركة القطاع غير الحكومى فى التعليم الجامعى :

من خلال الرصد لحركة التعليم الجامعى فى مصر تبين زيادة مشاركة القطاع غير الحكومى فى عمليات التعليم الجامعى وذلك باستخدام فرص المشاركة التى يحققها القانون ١٩٧٠/٥٢ بشأن المعاهد العليا الخاصة ٠

حيث قامت العديد من المجتمعات الأهلية بانشاء معاهد عليا خاصة وهى خطوة حضارية تحسب لهذه الجمعيات باعتبار أن انشاء هذه المعاهد يمثل مشاركة مثالية فى التنمية الشاملة لمصر ٠

ومن ثم تساهم هذه الجمعيات بما تقيمه من معاهد عليا خاصة فى تطوير التعليم فى مصر ٠

المبحث الرابـع

حرب أكتوبر وزيادة فاعلية المنظمات غير الحكومية

ـ كشفت حرب أكتوبر عن التلقائية الشديدة فى المساهمة الشعبية الصادقة في تحرير التراب الوطنى. واذا كانت تلك التلقائية فى المساهمة تمت على مستوى القطر كظاهرة عامة تم رصدها بسهولة لغزارة وشدة المشاركة سواء من خلال الجمعيات الأهلية أو بمجهودات فردية ٠

ـ الا ان تلك المشـاركة كانت أعظم وضوحا وأثرا داخل دائرة المشاركة الشعبية للقوات المسلحة في صد التسلل الاسرائيـلى لمدينة السـويس والمحافظة على استقلال المدينة وتحطيم كل محاولات اختراق دفاعاتها وصمدت المدينة وتراجعت قوات المحتل لترحل الى الأبد عن أرض مصر الطاهرة ٠

ـ ويستطيع الراصد للمشاركة الشعبية فى أسطورة أكتوبر ان يتبين بسهولة ان هذه المشاركة شملت جميع مجالات الحياة العامة فعلى المستوى الاقتصادى كانت الرغبة الذاتية في الاقتصاد فى الانفاق واختفاء السوق السوداء ودعم المؤسسات الاقتصـادية والانتـاجية بباعث ذاتى ووطنى وبحب للوطن وسلامة أراضيه ٠ وعلى المستوى الاجتماعى كانت المشاركة الشعبية من خلال الجمعيات الأهلية فى اسعاف الجرحى والتبرع بالدم وتأمين الجبهة الاجتماعية الداخلية وبث الطمأنينة الوطنية فى نفوس الشعب الى الدرجة التى لوحظ فيها ان الشعب المصرى صار طبقة اجتماعية واحدة تلاشت معهـا كل الفروق والحواجز التى يخلقهـا الايقـاع المادى للحياة ٠ وعلى المستوى السياسى والأمنى والعسكرى كانت المشاركة فى الدفاع المدنى ودعم الجانب المعنوى للمعركة وتأمين النظام العام ٠ ومشاركة القـوات المسـلحة فى الدفاع عن التراب الوطنى كما حدث فى مدينة السـويس ٠

ـ ونستطيع التأكيد بأن حرب أكتوبر كانت الانطلاقة الحقيقية لبزوغ دور الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية عموما ومساهمتها في دعم الحياة العامة فى مصر ، ويحسن الاشارة الى أن المناخ التحررى الذى ساد مؤسسات الدولة وسياق العلاقة بين السلطة والحرية بعد حرب ١٩٧٣ وكفالة تكون الأحزاب السياسية والاتجاه الحر الذى ساد المنهج الفلسفى لادارة الاقتصاد القومى واتاحة مساحة واسعة أمام القطاع الخاص للمساهمة فى دعم الاقتصاد الوطنى كان لكل ذلك كل الأثر فى تواجد وازدياد دور المنظمات غير الحكومية ٠ وقد امتد نشاط هذه المنظمات ليشمل المجال الاقتصادى والاجتماعى والثقافى والعلمى ، فعلى المستوى الاقتصادى برز دور جمعية رجال الأعمال فى دعم التحول نحو اقتصاد السوق ومشاركته بالفكر والرأى فى مشروعات قوانين التحول للأخذ بآليات السوق ، فقد ساهمت الجمعية فى الدراسات الخاصة بالعديد من مشروعات قوانين التحول الاقتصادى ومنها على سبيل المثال قانون قطاع الأعمال العام ٠ قانون الضريبة الموحدة ٠ وقانون سوق رأس المال (*) ٠

ـ يراجع فى المزيد عن نشاط جمعية رجال الأعمال والتقرير الاستراتيجى لعام ١٩٨٨ الصادر عن مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ٠

ـ أيضا فان الاتحادات التجارية والصناعية تلعب دورا جيدا فى المساهمة فى تطوير الحياة العامة ونذكر منها على سبيل المثال الغرف التجارية واتحاد الصناعات فقد لعبا دورا بارزا ـ ولا يزالان ـ فى مرحلة التحول وفى بناء الاقتصاد القومى بما يقدمانه من دراسات وبحوث وما يقيمانه من ندوات انفرادا أو بالمشاركة مع الجهات المعنية فى الدولة ٠

ـ كما يهمنا الاشارة الى دور النقابات باعتبارها بوتقة تضم أبناء المهنة الواحدة ، وترعى مصالحهم وتراقب قيامهم بأدائهم المهنى فى ظل احترام القانون والدستور ونأمل ان يبقى دور هذه النقابات مراعيا هذين المبدأين لصالح أعضاء النقابة مع مراقبة التزام الأعضاء فى أدائهم المهنى للدستور والقانون ٠

ـ وعلى المستوى الاجتماعى نشطت الجمعيات ذات الطابع الاجتماعى والخدمى وأقامت العديد من المشروعات المهمة لمرحلة التحول ونذكر اقامة العديد من الجمعيات للمعاهد العلمية العالية الخاصة وفقا لقانون المعاهد العليا الخاصة رقم ١٩٧٠/٥٢ وأيضا اقامتها للعديد من المدارس لمراحل التعليم الابتدائى والاعدادى والثانوى ودور الحضانة ٠

ـ كما قامت العديد من الجمعيات بانشاء المراكز الطبية المتخصصة والمستشفيات ، للمساهمة فى بسط الرعاية الصحية لأكبر مساحة ممكنة

من البلاد ولا يمكن اغفال دور جمعية الهلال الأحمر فى هذا المجال اذ ساهمت بجهد وافر فى دعم الرعاية الصحية للمواطنين بما قدمته فى جميع الأوقات وخاصة وقت الأزمات ونذكر بصفة خاصة جهودها عند حدوث زلزال أكتوبر ١٩٩٢ ·

– أيضا برز نشاط جيد للجمعيات الثقافية والعلمية وساهم بقدر جيد فى تنشيط الحركة الثقافية فى مصر · وعلى سبيل المثال جمعية الاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع التى قدمت مواسم ثقافية ناجحة وعقدت مؤتمرات سنوية وبصفة منتظمة فى الموضوعات ذات الشأن الاقتصادى والذى يمس عصب التحول الاقتصادى وأيضا جمعية القانون الدولى وغيرها من الجمعيات الثقافية والعلمية ·

– كذلك برزت جمعيات الصداقة المصرية مع شعوب العالم لتلعب دورا مهما فى دعم الدبلوماسية الشعبية بالتوازى والتنسيق مع الدبلوماسية الرسمية وبدعم من وزارة الخارجية ·

– وهكذا نرى كم أن مساحة النشاط للمنظمات غير الحكومية فى مصر قد تزايدت بصورة شاسعة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ ·

وكيف ساهمت هذه الأنشطة فى دعم الحياة العامة وفى تحولها نحو الأفضل ·

المبحث الخامس

حرب أكتوبر وقواعد الضمان الاجتماعى والرعاية الصحية

كان من آثار حرب أكتوبر بزوغ قيمة المواطن المصرى بأصالته وقدرته اللانهائية على التطوير الى الأفضل وكان لزاما ان ينال المواطن ما شرعه له الدستور من أن كرامة الانسان المصرى من كرامة الوطن · فأقامت الدولة شبكة للرعاية الاجتماعية والصحية وفاء لعطاء المصرى ، وعرفانا بحقه فى العيش بكرامة ·

ـ وقد شملت الرعاية الاجتماعية رعاية الطفولة والأسرة والمرأة ورعاية المسنين ـ وسوف نتناول هذا الفرع فيما يلى :

أولا ـ الرعاية الصحية ·

ثانيا ـ الرعاية الاجتماعية ·

أولا : الرعاية الصحية (١)

لما كان من نتــائج حرب أكتوبر ١٩٧٣ تهيئة المناخ الملائم للتنمية الشاملة فى مصر فقد كان بسط رعاية صحية متكاملة للمواطنين هدفا نبيلا تواكبت على تنفيذه خطط التنمية المتتابعة بعد الحرب فى اطار البناء التنظيمى للقطاع الصحى فى مصر ٠

ومن ثم يغدو من الضرورى بيان هيكل ادارة الشأن الصحى فى مصر على النحو الآتى :

أولا : القطاع الحكومى :

١ ـ وزارة الصحة :

وهى الجهة المنوط بها تنظيم وترتيب رعاية الصحة والقيــام بهــا والاشراف عليها وتوصيلها الى المواطنين فى الدولة ككل وهى أكبر مساهمة فى النظام الصحى من حيث الامكانات والقوة البشرية ، ولا تزال الخدمات التى تقدمها وزارة الصحة مجانية أو بأتعاب رمزية بغض النظر عن دخول المستفيدين منها وتقدم الوزارة الخدمات الصحية من خلال شبكة واسعة من وحدات ومراكز الرعاية الصحية الأولية التى تنتشر فى كل المجتمعات المحلية والريفية والحضرية ٠ أما الخدمات العلاجية فانها تقدم بواسطة مستشفيات كبيرة وصغيرة تقع كل منها جغرافيا بين مجموعة من المناطق المحلية تخدمها وحدات الرعاية الصحية الأولية ويشار الى هذه الخدمات عادة على أنها خدمات المراكز أو تقسيماتها للفرعية ، أما الخدمات الصحية فى عاصمة لكل محافظة فيشار اليها على انها خدمات على مستوى المحافظة وتقدمها عادة مستشفيات كبيرة فى شكل خدمات صحية عامة ومتخصصة بالاضافة الى عدد من المراكز الصحية الحضرية وخدمات مساعدة أخــرى وتمتلك وتدير وزارة الصحة كافة وحدات الخدمات الصحية فى هــذه المستويات الثلاثة ومن ثم فهى توظف النسبة الغالبة من القوة البشرية العاملة فى المجالات الصحية فى مصر ٠

---

(١) يراجع فى هذا الشان وبمزيد من التفصيل مصر حقائق وارقام من اصدارات الهيئة العامة للاستعلامات ١٩٩١ ٠

وتتبع وزارة الصحة مجموعة من الهيئات العامة التى تقوم على شأن الرعاية الصحية فى مصر وأهمها :

١ ـ هيئة التأمين الصحى :

وهى احدى الهيئات العامة التابعة لوزارة الصحة والمنشأة وفقا للقانون رقم ١٩٦٣/٦١ بشأن الهيئات العامة وتختص هذه الهيئة بشئون التأمين الصحى فى مصر . وتقدم الهيئة العامة للتأمين الصحى خدماتها من خلال ٢٥ مستشفى ، ١٦ عيادة طبية وهذه المستشفيات موزعة بين ست عشرة محافظة من محافظات الجمهورية الست والعشرين ، ومحافظات الوجه البحرى ٤ مستشفيات وبمحافظة الوجه القبلى ٨ مستشفيات أما الباقى فموزع بين المحافظات الحضرية الأخرى بينما لا توجد للهيئة مستشفيات بمحافظات الحدود . وخلال السنوات الخمس القادمة ستقوم وزارة الصحة بتحويل ست من مستشفياتها الى الهيئة مما يضيف ٤٢٦ سريرا الى العدد الحالى والبالغ ٤٩٤٩ سريرا وسيصل عدد المستفيدين ٢٢ مليون مواطن وتقسم الفئات المستفيدة من خدمات هيئة التأمين الصحى الى أربع فئات هم : العاملون ، وأصحا بالمعاشات ، والأرامل ، وأخيرا الطلاب حيث تم سحب مظلة التأمين الصحى عليهم فى عام ١٩٩٣ .

٢ ـ الهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية وقد أنشئت هيئة عامة مستقلة تابعة لوزارة الصحة ولها خصائص المؤسسات العلمية ويرأس مجلس ادارتها وزير الصحة وتضم المستشفيات والمعاهد التعليمية والمعاهد المتخصصة ، وأنشئت بموجب القرار الجمهورى رقم ١٩٧٥/١٠٠ ، وتتبع هذه الهيئة أيضا مجموعة من الوحدات ذات الأنشطة المتخصصة .

١ ـ المستشفيات التعليمية :

وأهمها :

١ ـ مستشفى الساحل التعليمى .

٢ ـ مستشفى الجلاء التعليمى .

٣ ـ مستشفى بنها التعليمى .

٤ ـ مستشفى شبين الكوم التعليمى .

٥ ـ مستشفى دمنهور التعليمى .

٦ ـ مستشفى سوهاج التعليمى .

٧ ـ مستشفى المنصورة التعليمى ·

كما يوجد مستشفيات تعليمية تابعة للجامعات نذكر منها على سبيل المثال :

١ ـ مستشفى الحسين الجامعى ·

٢ ـ مستشفى الزهراء ·

وتتبع هذه المستشفيات جامعة الأزهر ·

وأيضا مثل القصر العينى ويتبع جامعة القاهرة ومستشفى المنصورة وتتبع جامعة المنصورة ·

٣ ـ الهيئة المصرية للمستحضرات الطبية واللقاحات :

ـ بدأت النواة الأولى لهذه الهيئة بانشاء معمل صغير يتبع مصلحة الصحة قام بانتاج لقاح الجدرى لأول مرة فى مصر عام ١٨٩٣ · وتم انشاء الهيئة رسميا بموجب القرار الصادر فى هذا الشأن فى ١٦ يناير ١٩٧٣ ·

ـ وتقوم الهيئة بانتاج اللقاحات المختلفة والطعوم ·

ثانيا : القطاع غير الحكومى ـ ويشمل هذا القطاع :

١ ـ المستشفيات الخاصة التى تديرها شركات ·

٢ ـ المستشفيات الخاصة التى يديرها أفراد ·

٣ ـ العيادات الخاصة ·

٤ ـ المستوصفات التى يديرها أفراد ·

٥ ـ الصيدليات التى يمتلكها أفراد ·

٦ ـ شركات التأمين الصحى الخاصة ·

وهذا النوع من التأمين وان كان معروفا فى مصر الا ان عدد شركاته لا يتجاوز حاليا شركتين تقدمان تأمينا صحيا جماعيا للفئات الراغبة · والخدمات المغطاة بهذا التأمين تقدم فى القاهرة من خلال عشرين مستشفى حديث وجيد التجهيز ·

٧ ـ المستشفيات والمستوصفات التى تقيمها الجمعيات الأهلية ، نتناول هذا الموضوع ضمن دراستنا للعطاء الوطنى للمنظمات غير الحكومية بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ ·

ثانيا : الرعاية الاجتماعية (١) :

يمكن التأكيد باطمئنان على ان الحقوق الدستورية ذات الصبغة الاجتماعية بدأت ترى النور مع انتهاء حرب أكتوبر المجيد ٠

ـ اذ أن المواطن المصرى أثبت أن صموده ونضاله من أجل تحرير ترابه المقدس كان وراء هذا النصر ، لذلك رأت الدولة اهتداء بروح أكتوبر أن تقيم شبكة للرعاية الاجتماعية تكون بمثابة مظلة تؤكد التضامن الاجتماعي وترعى المواطنين كافة وأصحاب المراكز القانونية والاجتماعية الضعيفة خاصة فكان أن نشطت فى دعم أوجه الرعاية الاجتماعية بدءا من رعاية الطفولة ومرورا برعاية الأسرة فالمرأة فرعاية المسنين ٠

ـ ويمكن ابراز أهم أوجه هذه الرعاية على النحو الآتى :

فى مجال الطفولة اهتمت الدولة بانشاء دور الحضانة وحدائق الأطفال ومكتبات الأطفال ٠

ـ وفى مجال رعاية الأسرة عملت الدولة على التوسع فى انشاء مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية كمؤسسات اجتماعية تستهدف دعم كيان الأسرة من خلال العمل على حل المشكلات الأسرية والتوعية بأهمية الأسرة وتكاملها واستقرارها ٠

ـ وقد أخذت رعاية الأسرة شكلا آخر من أشكال التضامن الاجتماعي وذلك بتوسع الدولة فى نظام الأسر المنتجة وهو ما أدى الى دعم القدرات الاقتصادية للأسرة وهو عمل لو تطور باستخدام التكنولوجيا الحديثة ونعتقد أن الدولة تبذل جهدا فى هذا الصدد ـ فلسوف يكون ذلك عملا جيدا فى مجال مكافحة البطالة عموما على المستوى القطرى ككل ٠

ـ وفى مجال رعاية شئون المرأة :

أولا : تنمية المرأة الريفية :

كان الاهتمام بالمرأة وتنميتها فى ذهن وذاكرة مؤسسات الدولة المختلفة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ فبدأت فى دعم وجود رائدات ريفيات لتوعية المرأة الريفية وزيادة مساحة اهتمامها العام وتنمية مداركها وخبرتها ٠

يبلغ عددهن على مستوى الجمهورية ١٥٧٢ رائدة وفق احصائيات

---

(١) لمزيد من التفصيل يراجع مصر حقائق وارقام ١٩٩١ من اصدارات الهيئة العامة للاستعلامات ٠

عام ١٩٩٠ وأضيف الى مشروع الأندية النسائية ١٨ ناديا ليبلغ عدد هذه الأندية ٢٦١ ناديا كما تم تنفيذ مشروع تدريب المرأة الريفية على مهارات الحياة الأساسية والمدرة للدخل ببعض محافظات الجمهورية (الغربية ـ المنيـا) ٠

أيضا تم تنفيذ مشروع تنمية المرأة الريفية بمحافظات أسوان وقنا وسوهاج وأسيوط والبحيرة وبلغ عدد القرى المستفيدة ٣١٤ قرية أساسية وتابعة وتم تطوير مشروع دور المرأة فى انتاج الغذاء حيث نفذ المشروع بعدة محافظات ٠ واستفاد من المشروع عدد ٩٠٠ مستفيدة حصـلن على مشروعات انتاجية قيمتها ٣ ملايين جنيه ٠

كما تم تنفيذ مشروع تنمية المرأة الريفية فى عدة محافظات بتمويل من صندوق الأمم المتحدة للسكان « يراجع الهيئة العامة للاستعلامات ، مصر حقائق وأرقام ١٩٩١ » ٠

ثانيا : المرأة بين المشاركة فى التنمية ومشكلة الأمية :

أكد تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة لعام ١٩٩٤ ان المرأة المصرية لها اسهاماتها الجيدة فى التنمية بدليل انها تساهم بـ ٦٫٨ مليون امرأة بما يعادل ٣٦٪ من الرقم الاجمالى لقوة العمل (١٢ ـ ٦٤ سنة) وفقا للرقم الاجمالى لعام ٨٨ وأضاف التقرير ان عدد العاملات فى المناطق الريفية وصل الى حوالى ٤ مليون عاملة الا ان مشكلة الأمية تقف قيدا وسقفا على اسهامات المرأة فى التنمية اذ وصلت الى حوالى ٧٠٪ من النساء اللاتى يعملن ٠ وقد واجهت مصر الأمية عند النسـاء بانشاء الهيئة العامة لمحو الأمية ورصدت لها تمويلا جيدا يسمح لها بمواجهة الأمية بشكل فعال كما ساهم الصندوق الاجتماعى بقدر مقبول بصورة نسبية فى مواجهة الأمية بأن خصص بعض الأموال لتمويل مشروعات محو الأمية كذلك فان التعاون الدولى لمصر وسياسة مصر الخارجية الناضجة سمحتا بمساهمة المنظمات الدولية فى محو أمية المرأة المصرية ونذكر من المجهودات الدولية مجهودات اليونسيف حيث تبنى مكافحة الأمية فى ثـلاث محافظات من الوجه القبلى هى أسيوط وسوهاج وقنا وذلك من خلال برنامج جديد يعرف بمبادرة مدارس المجتمعات المحلية والفكرة الأساسية فى هذا المشروع أن هذه المدارس تدار بواسطة لجان تعليم تختار من الجمعيات المحلية التى تخدمها هذه المدارس ويتركز الاهتمام فى هذه المدارس على تطوير المناهج واستخدام طرق التدريس القائمة على الابتكار وطرح حلول للمشاكل ٠

ـ وادارة هـذا المشروع مشتركة بين وزارة التعليم واليونسيف وبعض المنظمات غير الحكومية ويتكون المشروع من ثلاثة أجزاء ـ مدارس المجتمعات المحلية ـ اصلاح المدارس الابتدائية ـ مشروع القراءة للجميع ٠

ـ وكل من هذه المكونات الثلاثة له شكله الخاص ومقوماته العملية ومجموعة أهداف ونتائج متوقعة خاصـــة به ـ وكلهـا تتضمن تدريبا للمدرسين ولأعضاء اللجان وتصميمات للفصول والأثاث المستخدم بهـــا وتحديدا لمستوى التعليم الذى يتم بلوغـه ـ ويتوقع توفـير تعليم فصـال لحوالى ٢٥٪ من النساء الأميات فى المجتمعات المحلية التى يغطيها المشروع٠

ونأمل ان تؤدى هذه المجهودات المختلفة الى التقليل من مساحة أمية المرأة لاسيما وان الدراسات تؤكد ان عدد النساء الأميات فى مصر يتوقع ان يبلغ ٥ر١٢ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٠٠ رغم ان معدل الأمية يميل الى التناقص الا ان الرقم المطلق فى تزايد مستمر ٠

ـ يراجع تقرير التنمية البشرية السابق الاشارة اليه ٠

مؤتمر الحوار الوطنى

ـ فى ٢٥ يونيو ١٩٩٤ الماضى عقد مؤتمر الحوار الوطنى وافتتحه الرئيس حسنى مبـارك • وضم المؤتمر مائتين وخمسين من الشخصيات العامة وممثلى الأحزاب والجامعات ونوادى هيئـات التدريس والمفـكرين والصحفيين والعمال والفلاحين والنقابات المهنية والشباب والمرأة ورجال الأعمال والبنوك وبعض أعضاء مجلس الشعب والشورى •

ـ وقد استمر عمل المؤتمر حتى يوم السابع من يوليو ١٩٩٤ حيث اختتم أعماله وانتهى الى مجموعة من التوصيات لتطوير الحياة العامة فى مصر فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية • وضمن هذه التوصيات تقريرا قام السيد الأستاذ الدكتور/ مصطفى خليل مقرر عام المؤتمر برفعه إلى السيد رئيس الدولة •

ـ وقد امتنع عن حضور المؤتمر كل من حزبى الوفد وحزب مصر العربى الناصرى • بالرغم من دعوتهما •

ـ وقد بدأ مؤتمر الحوار الوطنى أعماله بتقسيم أعضائه الى ثلاثة لجان رئيسية هى اللجنة السياسية ورأسها السيد الأستاذ الدكتور/ أحمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب ، واللجنة الاقتصادية ورأسها السيد الأستاذ الدكتور/ حامد السايح وزير الاقتصاد السابق واللجنة الاجتماعية ورأسهـا السيد الأسـتاذ الدكتور/ مصطفى كمال حلمى رئيس مجلس الشورى •

ـ وعقب انتهاء أعمال المؤتمر قدمت كل لجنة من لجان المؤتمر تقريرا بما انتهت اليه من توصيات •

١ ـ وقد جاء فى تقرير اللجنة السياسية التأكيد على ضرورة وتنقية جداول الانتخاب من أية شائبة أو خطأ ومراجعتها بصفة دورية ومستمرة •

وفتح باب القيد لتسجيل الناخبين لمدة أطول تصل الى بضعة أشهر فى السنة والتحقق من شخصية الناخب عند ادلائه برأيه ٠

٢ ـ الغاء القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٨٧ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى ٠ والغاء بعض نصوص القانون رقم ١٩٧٧/٤٠ بشأن الأحزاب السياسية ٠

٣ ـ تأكيد الاشراف القضائى على الانتخابات ضمانا لحيدتها وسلامة اجراءاتها ٠

٤ ـ النظر نحو الأخذ بنظام الانتخاب بالقائمة ذات التمثيل النسبى فى انتخابات مجلسى الشعب والشورى لضمان نمو التعددية الحزبية وتنشيط دور الأحزاب فى الحياة السياسية بشرط تفادى العيوب الدستورية التى شابت القانونين اللذين سبقا ان أخذا بهذا النظام وضمان تمثيل المستقلين ٠

٥ ـ مواجهة ظاهرة سلبية بعض المواطنين فى مباشرة حقهم فى الانتخاب وذلك بنشر الوعى السياسى وتنشيط الحياة السياسية الحزبية ٠

٦ ـ تنشيط الأحزاب السياسية باعتبارها مفتاحا لممارسة الحياة السياسية فى مصر لكى تؤدى دورها وفقا للدستور والقانون مع العمل على ضرورة زيادة فاعليتها وقدراتها على العمل الوطنى دون معوقات ٠

٧ ـ الاهتمام بتربية الشباب على أسس قومية وتكوين الكوادر السياسية الصالحة لتحمل المسئولية فى المشاركة فى الحياة العامة عن وعى وادراك للقيم والمصالح العليا للوطن ٠

٨ ـ دعم دور المرأة فى الحياة السياسية ووضع الخطط لتنشيطها وأكدت اللجنة أن نظام القائمة سوف يتيح لها فرصة الاشتراك بفاعلية لأداء واجباتها العامة باعتبارها شريكا مع الرجل فى مباشرة الحياة العامة ٠

٩ ـ الغاء نصوص وأحكام المسئولية السياسية التى ينص عليها قانون حماية القيم من العيب والغاء كل النصوص التى تتطلب عدم اعتراض المدعى العام الاشتراكى على المرشحين لعضوية مجالس ادارات النقابات المهنية والعمالية والجمعيات والمجالس الشعبية المحلية وغيرها من التنظيمات٠

١٠ ـ التوسع فى أخذ رأى مجلس الشورى فى مشروعات القوانين وكذلك أخذ رأيه بشأن الاطار العام لموازنة الدولة ٠ وذلك فى اطار ما نصت عليه المادة ٥/١٩٥ من الدستور حول أخذ رأى مجلس الشورى فى مشروعات القوانين التي يحيلها اليه رئيس الجمهورية ٠

١١ ـ وحول التطرف والارهاب أكدت اللجنة على الوحدة الوطنية وساد الاتجاه العام الى وجوب تضافر جهود الأحزاب لمواجهة التطرف والارهاب باعتباره العدو الأول للديمقراطية · مع ضرورة العمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى المناطق الأقل حظا فى هذا الشأن واعادة تخطيط المناطق العشوائية · وتأكيد ان الدين الاسلامى هو دين التسامح وضرورة الاهتمام بالتنوير الثقافى والدينى واعداد الدعاه الاسلاميين من رجال الأزهر الشريف ونشر الوعى العام بوسائل الاعلام المختلفة ·

ـ وجاء بتقرير اللجنة الاقتصادية ان الحوار الوطنى حول مختلف القضايا من شأنه تعميق الديمقراطية والتبادل البناء للرأى بين مختلف القوى السياسية فى مصر مما يحقق الخدمة الحقيقية للقضايا المصرية الوطنية ويعكس نبض الشارع المصرى ، وانه بالرغم من الظروف الصعبة التى مر بها الاقتصاد المصرى على أثر تفاقم سلبيات انحسار الحقبة النفطية والتغيرات المعاكسة على الصعيد العالمى والمحلى ·

ـ وان أداء الادارة السياسية فى مصر قد مكنت من تنفيذ المرحلتين الأولى والثانية من مراحل الاصلاح الاقتصادى بنجاح ملحوظ « دعم البنية الأساسية وتطويرها والاصلاح النقدى والمالى » · وقد ذهبت أغلبية اللجنة الى أن التوجه نحو اقتصاد السوق بالمنهج المتدرج الذى يراعى البعد الاجتماعى فى التحول بالقدر الممكن هو أسلوب التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والطريق لاستغلال الموارد المالية والطبيعية والبشرية المتاحة ·

ـ وتوافق الأعضاء على ضرورة الاسراع بمعدل التنمية بما يتجاوز معدل الزيادة الطبيعية فى السكان · وان كانت بعض الآراء رأت أن يكون معدل التزايد فى النمو ثلاثة أمثال معدل النمو السكانى ·

ـ كما توافقت ارادة أعضاء اللجنة على ان زيادة النمو لابد وان ينعكس على دخول محدودى الدخل ومعالجة مشكلة البطالة · وان التوجه للتصدير يعتبر محركا لتحقيق النمو · كما رأت اللجنة انه من الضرورى مراعاة التوازن الاقليمى فى تخصيص الاستثمارات الموجهة للتنمية خاصة فى صعيد مصر عن طريق التوسع فى اقامة المناطق الصناعية ودعم مرافقها الاقتصادية الأساسية مع اعطائها مزايا تفضيلية ·

وفى هذا الاطار ينبغى على الدولة ان تقوم بالمهام الآتية :

١ ـ لا خلاف حول ضرورة ان تقوم الدولة وحدها بمهام العدالة والأمن والدفاع ·

٢ ــ الدولة هي المسئولة في المقام الأول عن التعليم الأساسي والصحة واقامة البنية الأساسية للاقتصاد من كهرباء وطرق ومواصلات وترع ومصارف ومياه ٠

٣ ــ الدولة مسئولة عن اتخاذ السياسات الكفيلة بتحقيق استقرار المتغيرات الاقتصادية الكلية خاصة تلك المرتبطة بالموازنة العامة وميزان المدفوعات وسعر الصرف والعلاقة بين الأسعار والأجور والتوازن بين الادخار والاستثمار ٠

٤ ــ للدولة وظيفة رقابية على النشاط الاقتصادى لازالة الآثار السلبية التى قد تنشأ عن التفاعل الحر غير المقيد لقوى السوق ٠

٥ ــ الدولة مسئولة عن بناء استراتيجية اقتصادية فى اطار الاستراتيجية العليا للدولة تحدد الأهداف العامة للنمو الاقتصادى وتحدد السياسة الملائمة لتحقيق هذه الأهداف ٠

ــ وبالنسبة لقطاع الأعمال العام فانه لابد من برنامج واضح لنقل ملكيتها الى القطاع الخاص ٠ وذلك بمراعاة ما يلى :

(أ) الحرص على استمرار الملكية الوطنية لمفاتيح الاقتصاد القومى أى وضع ضوابط على اشراك الأجانب ٠

(ب) ان يتم البيع بسعر عادل وعبر سوق الأوراق المالية أساسا ٠

(جـ) المحافظة على حقوق العاملين فى المشروعات الاستثمارية ــ ورأت اللجنة ان الالتزام بهذه المبادىء قد يتطلب امتداد الفترة الزمانية اللازمة لنقل ملكية المشروعات العامة الى القطاع الخاص ، وانه فى هذه الحالة يتعين ان تركز الجهود على تحسين الكفاءة الانتاجية لهذه المشروعات ، كما رأت اللجنة ان الأخذ باقتصاديات السوق لا تتعارض مع وجود وسائل عديدة لتحقيق الأهداف المرجوة من نقل ملكية المشروعات العامة الى القطاع الخاص ، غير أن حزب التجمع فضل اصلاح القطاع العام وعارض بيعه ٠

ــ وعن تصور اللجنة للخطوات المستقبلية لاستكمال برنامج الاصلاح الاقتصادى ، أكدت اللجنة على ما يلى :

١ ــ تطوير السياسات المالية والنقدية لخلق مزيد من المدخرات ولازالة الركود والانكماش الاقتصادى وعدم فرض ضرائب جديدة ٠ والغاء الضرائب المفروضة على السلع الاستثمارية والمواد الخام ٠ وان يكون مصدر زيادة الموارد زيادة كفاءة التحصيل والقضاء على التهرب الضريبى ٠

٢ ـ التحول عن استخدام أذون الخزينة الى استخدام السندات متوسطة وطويلة الأجل واستخدامها فى تمويل الاستثمار ٠

٣ ـ اعادة توزيع الانفاق العام وترشيد بعض بنوده ٠

ـ السماح لصناديق التأمين والمعاشات باستثمار ما لديها من أموال فى مشروعات منتجة لتوفير المزيد من فرص العمل مما يحقق توسع المجتمع الضريبى الذى من شأنه امداد الموازنة العامة بالموارد من ناحية أخرى ٠

ـ الحفاظ على التوازن النقدى واستقرار أسعار صرف الجنيه المصرى فى مواجهة العملات الأجنبية وحفز البنوك على المساهمة فى النشاط الاستثمارى والعمل على زيادة قدرة القطاع المصرفى على توفير التمويل ٠

ـ تنشيط سوق المال من خلال زيادة الأوراق المالية المتداولة وتبسيط الاجراءات وتخفيف أعباء الرسوم باستخدام كافة وسائل الترويج وطرح أسهم شركات قطاع الأعمال العام المراد نقل ملكيتها جزئيا أو كليا الى القطاع الخاص ٠

ـ التشجيع على اقامة الشركات المالية الوطنية واعطائها مزايا تفضيلية لتحفيزها للعمل فى المناطق النائية والمجالات الكثيفة الاستخدام بعنصر العمل ٠ بالاضافة الى اقامة بعض المؤسسات المتخصصة فى الأوراق المالية مثل صناديق الاستثمار وشركات السمسرة وشركات المشاركة فى المخاطر وشركات التأجير التمويلى وشركات أمناء الاكتتاب ٠ ومن مجال تنمية القوى البشرية رأت اللجنة :

١ ـ ان تبدأ التنمية البشرية بمحو الأمية التى أجمعت الآراء على ضرورة القضاء عليها قبل نهاية القرن الحالى ٠

٢ ـ تنمية قدرات الانسان تستلزم تطوير التعليم وربطه باحتياجات التنمية ٠

٣ ـ توفير الظروف الصحية للعاملين والعناية بالحفاظ على سلامتهم بدنيا ونفسيا ٠

٤ ـ تطوير الادارة العليا القادرة على الابتكار والتجديد وتجويد مناخ العمل ٠

ـ وفى مجال الاصلاح الادارى : طالبت اللجنة بضرورة تبنى برنامج واضح لتحسين الأوضاع المالية للعاملين بالحكومة مقارنة بالأجور المعمول بها فى القطاعات الأخرى مع التخلص من البطالة المقنعة ـ ووضع القواعد والضوابط التى يتم على أساسها الاختيار السليم للموظف العام ٠

ـ وبالنسبة لتقرير اللجنة الاجتماعية والثقافية فقد بدا اجماع اللجنة على ضرورة مواجهة محاولات طمس الهوية الوطنية فى مختلف المجالات • وفى هذا الصدد أكدت اللجنة على الأهمية القصوى لاطلاق القمر الصناعى المصرى لدعم وترسيخ الهوية الثقافية والاعلامية والحضارية المصرية ، فى مواجهة موجات السياق الفضائى الاقليمى والدولى الذى لا يجب ان يسمح له بتهديد الذاتية المصرية المتميزة •

ـ كما بدأ اتفاق اللجنة على أهمية الاحتفاظ بالملكية العامة لوسائل الاعلام المسموعة والمرئية وتطوير هذه الوسائل •

ـ مع ضرورة مشاركة القطاع الخاص فى مجال الخدمات الانتاجية •

ـ وأكدت اللجنة ان قضية الرعاية الصحية هى أساس تطوير فاعلية المنظومة الصحية وتأثيرها فى صحة الانسان وبالتالى أهمية دور الدولة فى مد خطة التأمين الصحى لتشمل كافة أنحاء الجمهورية •

وحول موضوع الدواء أكدت اللجنة ضرورة تشجيع الصناعة الوطنية فى مجال انتاج الدواء ورفع مستوى جودة الانتاج ـ والتركيز على انتاج المواد الخام والاستمرار فى بحوث انتاج المواد الوسيطة ونصف المصنعة من مواد مستوردة ، كما طالبت اللجنة بوضع خطة محكمة وملزمة للجميع لحماية السوق المحلية بعد اتفاقية الجات والتوسع فى التصدير والحفاظ على الثروة القومية والبشرية فى صناعة الدواء والتركيز على الهندسة الصناعية عند اقامة الشركات وترشيد استعمال الدواء •

ـ وركزت توصيات اللجنة على ضرورة اتجاه الدولة لاعادة النظر فى السياسة العلاجية بهدف مشاركة القادرين فى تحمل بعض أو كل نفقات العلاج وتشجيع مساهمة القطاع الخاص فى هذا المجال • كما طالبت اللجنة بضرورة التنسيق الكامل بين استراتيجية التأمينات والتأمين الصحى بحيث يغطى جميع المواطنين وفقا لأولويات محددة وطبقا لبرنامج زمنى محدد يشمل التأمين العمال والطلبة والتلاميذ وأصحاب المعاشات •

ـ ودعت اللجنة الى أن يكون لهيئة التأمين الصحى صندوق مستقل يدار وفقا لأسلوب اقتصادى مع العمل على توحيد قوانين التأمين •

ـ كما طالب بالبدء فى التأمين على الفلاحين مع التركيز على الوحدات الريفية ورفع مستواها البشرى والمادى والاستفادة من القدرات المتاحة للخدمات الصحية العامة والخاصة •

ـ كما أكدت اللجنة فى مجال الاهتمام بالتنمية البشرية ان الانسان المصرى هو محور هذه التنمية وهدفها فى ذات الوقت وهو الأمر الذى يحتم

اتخاذ كافة الوسائل التى تكفل تحريكه ودفعه ايجابيا من خلال الأجهزة التنفيذية والسياسية والاعلامية نحو اعتناق قيم عمل سليمة وبناءة ٠

ـ كما أكدت اللجنة ضرورة توفير مناخ صحى لانجاز عملية التغيير الاجتماعى نحو الأفضل اعتمادا على الانتاج واحترام قيمة الانسان المصرى ٠

ـ كما أضافت اللجنة ان زيادة وتوسيع القاعدة الاقتصادية للمجتمع تستلزم رفع معدل الانتاجية الفردية وزيادتها بتوفير كافة السبل لرفع معدل الانتاجية فى مجال الصناعة والخدمات على السواء ، كما اهتمت اللجنة بالتوجه التسويقى فى ادارة اقتصاديات المجتمع المصرى وربط الانتاج بالطلب واحترام المعايير العلمية باعتبار ان جودة المنتج المصرى هى انعكاس لهوية المجتمع ككل وعزته الوطنية من خلال تعزيز شعار صنع فى مصر عملا لا قولا ٠ ووضع ضوابط تحقيق التوازن للنشاط الرأسمالى الخاص بين القوى الاستثمارية والالتزامات الاجتماعية ٠ وأشارت اللجنة الى أن تنمية المجتمع يلزمها اختيار وتأهيل أفضل للكوادر والقيادات الادارية ٠ وتدريب متواصل للمهارات القيادية ٠



ملاحظـــات

حول مؤتمر الحوار الوطنى
ومستقبل الحياة العامة « رؤية مستقبلية »

ان كان لنا من ملاحظات حول مؤتمر الحوار الوطنى فان أهمها على الاطلاق هو ان هذا الحوار يأتى كثمرة لفكر القيـــادة السياسية ، هذه القيادة التى حافظت على انجازات حرب أكتوبر وعظمت من شأن قيمها التى كانت وراء الانتصار التاريخى للشعب المصرى فى أكتوبر ١٩٧٣ ٠

ــ كما انه من الضرورى التأكيد على ان هذا الحوار الذى شمل كل فعاليــات ورموز العمل الوطنى جاء استجابة منطقية لتطور مجتمعى تم بصورة تدريجية وصحية منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣ ٠ وأيضـا جاء هذا المؤتمر استجابة للحرص الدائم للقيـادة السياسية فى دعم مؤسســات الدولة ومنحها سائر اختصاصاتها الدستورية وتأمين ممارستها لدورهـا فى دعم مشاركتها فى بناء المستقبل الوطنى ٠

ــ ويأتى الحوار الوطنى فضلا عن ذلك متوافقا مع متطلبات وطنية تتمثل فى ضرورة مواكبة المتغيرات على الساحة الدولية والتعايش معها وذلك بدعم مؤسســات المجتمع المدنى ورسم سياسية جديدة لترسـيخ الثقافة الوطنية ٠ وتحديث الادارة لتتواكب مع المستجدات العالمية فى هذا الشأن والاهتمام بالمرأة والطفولة ، وتحقيق مساحة واسعة من فرص دعم امكانيات البحث العلمى لمواجهة المشـاكل الاجتماعية والاقتصـــادية بأسلوب علمى ومنظم ٠

ــ كما ان الحوار الوطنى نجح فى بناء تصور استراتيجى للمستقبل الوطنى فى اطار صيغة توافقية تحمل اجماعا وطنيا ٠

ــ ونأمل باستلهام روح حرب أكتوبر ان يتواصل العطاء الوطنى على المستوى الشعبى والمؤسس الى مواجهة تحديات المستقبل حتى يتعاظم لمصر دورها الهام على مستوى العطاء الانسانى والحضارى ٠

ــ وقد تلاحظ أيضا من رصد أعمال مؤتمر الحوار الوطنى ان حيز

الخلاف فى وجهات النظر بين مختلف الأحزاب والاتجاهات الفكرية أقل بكثير من مواطن الالتقاء بينهم كما بدأ واضحا ان مساحات الالتقاء كبيرة بين كافة الاتجاهات السياسية فيما يتعلق بالأهداف العامة والاستراتيجيات والخطوط العريضة لمختلف القضايا الوطنية ٠

ـ كما يمكن التأكيد على ان النتائج التى توصل اليها المؤتمر تمثل بداية لبرنامج وطنى جديد لمواجهة المستقبل ٠

ونأمل فى اطار استشراف المستقبل ان نعمل بروح أكتوبر العظيم وان نستلهم من عطاء الأبطال والشهداء الدرس الوطنى الذى يجمعنا حول اعلاء شأن الوطن وصيانة أراضيه ٠

القســم الثانى

حرب أكتوبر وتطور علاقات مصر الدولية

٦٢١

حرب أكتوبر وتطور علاقات مصر الدولية

لقد كان تأثير حرب أكتوبر ١٩٧٣ على السياسة الخارجية المصرية بالغ العمق ، كبير الدلالة ، متعدد الأبعاد · اذ قامت السياسة الخارجية المصرية قبل ١٩٧٣ على أساس مبدأ العدالة والشرعية · عدالة القضية الفلسطينية من منظور التاريخ الحديث ، وعدالة السعى لتحرير الأرض العربية المحتلة منذ حرب يونيو ١٩٦٧ من منظور التاريخ المعاصر ، وشرعية الأمرين استنادا لقرارات المنظمات الدولية والاقليمية وفى مقدمة ذلك منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الاسلامى ·

ولكن حرب أكتوبر أحدثت نقلة نوعيـــة فى منطق ومنهج العمل الدبلوماسى اذ أصبحت مفاهيم العدالة والشرعية مفاهيم نسبية · فما يراه طرف عدلا واضحا يراه الطرف الآخر ظلما بينا ، وما ينظر اليه طرف بأنه يمثل الشرعية الدولية أو الاقليمية يعتبره الطرف الآخر ليس الا انعكاسا لموازين قوى دولية أو اقليمية · ومن ثم كان لابد من ان يتغير المنطق ويتطور المنهج وكما كانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ بمثابة انقلاب فى الفكر السياسى والعسكرى حيث دولة مهزومة عسكريا فى ١٩٦٧ وضعيفة اقتصاديا وعسكريا قبل الحرب وبخاصة بعد توتر العلاقات مع الاتحاد السوفيتى (السابق) وطرد الخبراء العسكريين السوفيت ، ومأزومة نفسيا نتيجة للأثر النفسى للهزيمة على شعب عاش تاريخه المعاصر بأنه يملك أقوى قوة ضاربة فى الشرق الأوسط وان اسرائيل كيان يجمع أفرادا من شتات الأرض فضلا عن الصورة التاريخية لليهود بأنهم شعب من التجار ومن ثم فهو ليسوا من بناة الحضارة لا فى الصناعة ولا فى الزراعة ولا من حماتها من ناحية الفن العسكرى ، هذه الصورة تغيرت فى ١٩٦٧ لتصبح اسرائيل بمثابة الأسطورة التى لا تهزم ، ولا شك ان امعان النظر فى كل من هذه التطورات ودلالاتها وأبعادها الحقيقية أو المبالغ فيها انما هو الطريق الصحيح لفهم أثر زلازل حرب أكتوبر على المجتمع العربى

عامة والمجتمع المصرى خاصة بشقيه الداخلى أو الخارجى فكلاهما وجهان لعملة واحدة ٠

وتطور المنطق ليصبح ليس البحث عما هو عادل وانما عما هو ممكن دون التخلى عن هدف العدالة ، وتطور المنهج ليصبح ليس السعى والتمسك بما هو شرعى وانما العمل فى اطار ما هو واقعى دون تجاهل أو تخل عن مفهوم الشرعية وثوابتها ، ومن هنا انطلقت دعوة البحث عن السلام فى اطار مؤتمر دولى فى خطاب الرئيس الراحل أنور السادات فى ١٦ أكتوبر ١٩٧٣ ، وكانت الحرب لم تضع أوزارها ، بل ما تزال مشتعلة الأوار وكان ذلك الخطاب بمثابة ايذان ببزوغ فجر جديد له سمات خاصة وله منطق خاص وله منهج يسير على هديه ٠

فمن ناحية المنطق فان اجتياح القوات المصرية لخط بارليف بكل تحصيناته وعبورها لقناة السويس كأكبر مانع مائى عرفه التاريخ وتراجع القوات الاسرائيلية ، حطم أسطورة القوة التى لا تقهر ، وأعاد للنفس المصرية والعربية احساسها بالعزة والكرامة وساعد ذلك فى اتباع المنهج الواقعى فى مرحلة لاحقة ٠

ومن ناحية المنهج فقد اتبع الرئيس الراحل أنور السادات منهج الصدمات الكهربائية فعلى غرار صدمة حرب أكتوبر ١٩٧٣ والتى أخفقت مراكز التنبؤ العالمى ومراكز صنع القرار فى الدول الكبرى فى التنبؤ بها بدقة رغم رصدها لبعض الشواهد ، فان اعلان الرئيس السادات عزمه الذهاب للقدس والاتصال المباشر مع القيادة الاسرائيلية كان صدمة بل يمكن القول بان ذلك كان بمثابة صعقة كهربائية للعالم العربى خاصة بل العالم أجمع بوجه عام واعتبر ذلك الاعلان بمثابة زلة لسان وليس قرارا حقيقيا ، واعتبر نزول السادات من الطائرة فى اسرائيل فى ١٩ نوفمبر ١٩٧٧ حدثا تاريخيا فريدا مثل هبوط الانسان على أرض القمر لأول مرة ٠

ولكن المنطق والمنهج الجديد لمرحلة ما بعد أكتوبر ١٩٧٣ لم يكن يرضى أصحاب التمسك بالقديم ، لم يكن يرق لدعاة منطق الجمود والاحتماء بالثوابت بدلا من السعى للحركة الديناميكية ؛ ومن هنا كان رد فعل تلك القوى هو قطع العلاقات مع مصر ونقل جامعة الدول العربية فى عام ١٩٧٩ وفرض ما يشبه الحصار على شعب مصر الأبى الذى رفض الخضوع لمنطق الابتزاز ورفض الانصياع لفلسفة الجمود وآثر الحركة من أجل السلام والتنمية والبناء بدلا من الشعارات التى تتسم بالجمود وتحقق التردى رغم القطيعة والمقاطعة عن ان تهب لنجدة العراق ، ولم تتوان مصر عن تورط العراق فى حرب مدمرة مع ايران فى عام ١٩٨٠ ولم تتأخر مصر

مساندة وحماية الثورة الفلسطينية وقادتها عند خروجهم من بيروت عام ١٩٨٢ واستمرت فى سعيها الدائب من أجل السلام الشامل والعادل بمنطق العدالة النسبية لا المطلقة فالاطلاق من صفات الله وحده سبحانه وتعالى ٠

وترتب على الواقعية والعقلانية فى السياسة الخارجية المصرية عودة العلاقات العربية مع مصر وعودة جامعة الدول العربية للقاهرة ولكن بعد ضياع عشر سنوات كاملة فى تبديد للموارد وفى مهاترات ومساجلات وفى تراجع فى القوة الاقتصادية والعسكرية ٠

ثم ما لبث العرب أن امتحنوا امتحانا شديدا ، وزلزلوا زلزالا مروعا بغزو العراق للكويت وما أعقبها من حرب الخليج الثانية التى دمرت ما بناه العراق من قوة اقتصادية وعسكرية واستنزفت ثروات طائلة من دول الخليج تقدر بما يتراوح ما بين ٦٠٠ ـ ٧٠٠ مليار دولار ولكن التقدير والقيمة الحقيقية لابد ان تكون أضعاف ذلك وهكذا خسر العرب مرة ثانية ، ولو عادوا للرأى الراجح والفكر السديد للدولة التى عادة ما يحلو أن يصفوها بالشقيقة الكبرى لكان ذلك خيرا وأبقى ، وأنفع فوحدة العرب مصدر قوتهم ووحدة الكلمة بداية الطريق الصحيح ومنهج الوحدة هو الديمقراطية فلا يعقل ان مصر بملايينها الستين وعلمائها وخبرائها ومثقفيها وتاريخها العريق ودبلوماسيتها النشطة التى تدرج دهاليز العمل السياسى الدولى وتستشرق أبعاد المتغيرات الدولية قبل حدوثها ، أقول لا يعقل ان تسير مصر مكتوفة الأيدى ومعصوبة العينين وراء حفنة من مروجى الايديولوجيات بجمودها وأصحاب الطموحات برعونتهم ومحترفى التهييج الجماهيرى بحناجرهم القوية ، وليس الآن موضع تقييم هذه السياسة أو تلك ولكن نعرض فى هذا القسم لبعض القضايا السياسية التى تتناول بالتحليل بعض جوانب العمل السياسى المصرى والعربى فى المجال الدولى والاقليمى باعتبار أن ذلك كان مدار الحركة ومركز العمل السياسى المصرى منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣ وثمرة من ثمرات تلك الحرب ٠ فالسياسة والحرب كلتاهما استمرار للأخرى كالأوانى المستطرقة كلاهما يصب فى الآخر ، أو كالدوائر المتصلة كل منها يتداخل مع الآخر فلا تعرف نقطة البداية من النهاية وهذه سمة الحياة المتغيرة والمتجددة ، وتحديد نقطة دخول مرحلة منها مسالة بالغة الصعوبة ويمكن اكتشافها بعد الدخول كتعاقب الليل والنهار وولوج احدهما فى الآخر ولوجا سهلا وبطيئا وتدريجيا ، وهكذا التاريخ فى مراحله المتتالية ، وهكذا الحياة فى نبضاتها المتدفقة ٠

ونقسم هذا الجزء من الكتاب للفصول التالية : ـ

الفصل الأول : الاطار الفكرى للسياسة الخارجية المصرية ·

الفصل الثانى : جامعة الدول العربية والعمل الدبلوماسى المصرى ·

الفصل الثالث : القضايا العربية فى الاطار الدولى ·

الفصل الرابع : السياسة المصرية فى الساحة الدولية ·

الفصـــل الأول

الاطار الفكرى للسياسة الخارجية

يقتضى البحث عن الاطار الفكرى للسياسة الخارجية المصرية تناول عدة موضوعات متداخلة ترتبط ارتباطا وثيقا فيما بينها وبين أدوات العمل الدبلوماسى من جانب وفكره وتصـوراته من جانب آخر ، وينقسم هذا الفصل الى المباحث التالية :

المبحث الأول : السياسة الخارجية المصرية بين المثال والحقيقة .

المبحث الثانى : وزارة الخارجية وصنع القرار السياسى .

المبحث الثالث : الوظيفة الدبلوماسية والظروف المتغيرة .

المبحث الرابع : دبلوماسية التنمية .

المبحث الخامس : قضايا مترابطة عبر مسيرة السياسة المصرية .

والآن نتناول كلا من هذه الموضوعات بشىء من الايجاز ليكون ذلك بمثابة الاطار الفكرى للسياسة الخارجية ثم ننتقل فى الفصـول اللاحقة لمعالجة أكثر تفصيلا لبعض القضايا ذات الصلة .

المبحث الاول

السياسة الخارجية بين المثال والحقيقة

السياســـة الخارجية لأية دولة تتكون من مجمــوعة من القرارات والتصرفات المرتبطة بعلاقاتهـــا بالدول الأخرى . وبعبـــارة أخرى فان السياسة الخارجية تنطوى على شقين :

الأول : يتعلق بالقرارات أى وجود عملية معينة من التفكير بصدد تصرف ما واختيار أحد البدائل المطروحة . هذه العملية ذهنية فى المقام الأول ويقوم بها شخص أو مجموعة أشخاص وفقا للنظام السياسى فى كل دولة .

الثانى : يتعلق بالتصرف أى كيفية وضع القرار المتخذ موضع التنفيذ وهنا تتدخل البيئة أو الاطار الذى يتم فيه التنفيذ .

والسياسة الخارجية المصرية ليست استثناء من هذا الاطار العـام فى التفكير المتعلق بتعريف السياسة الخارجية .

ولا شك أن السياسة الخارجية لأية دولة ليست ا لاحصيلة نهائية لمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية والتى منهـا الموقع والسـكان والظروف الاقتصـــادية والموارد الاقتصـــادية والقوة العسكرية والقيادة السياسية والعقيدة والفكر والقيم التى تسود مجتمع ما .

ولسنا بصدد الحديث عن هذه العوامل بالتفصيل ولا الى أى حد يؤثر كل منها فى سياسة الدولة ، ولكن الفكرة الرئيسية التى أعرض لها فى هذا المبحث تتركز حول مفاهيم السياسة الخارجية المصرية وكيف تم تطبيقها ووضع أولوياتها منذ عام ١٩٥٢ .

ومن الملاحظ ان قضايا السياسة الخارجية المصرية تحظى باهتمام كبير فى السنوات الأخيرة • هذا الاهتمام مرتبط بجدل حول قراراتها بل وأحيانا حول مكونات وقضايا هذه السياسة •

ويتسابق الدبلوماسيون السابقون والسياسيون والصحفيون على ولوج هذا الميدان من الجدل الأمر الذى من شأنه اثراء الفكر المصرى الخاص بالسياسة الخارجية بغض النظر عن دوافعه وأهدافه •

وفى تقديرى ان السياسة الخارجية المصرية منذ عام ١٩٥٢ قد مرت بتجربة فريدة تميزت بما يمكن تسميته بالمثال والحقيقة Vision and Practice أو الرؤية النظرية والتطبيق العملى • حيث وضعت النظرية الأسس العامة لتوجه السياسة الخارجية وهذه الرؤية النظرية رغم اتسامها بنوع ما من الرومانسية الفكرية فانها عكست أيضا نوعا من التحليل العقلانى للمصالح الوطنية السياسية والاقتصادية الجيوبوليتكية وأثرها على مصر •

أما التطبيق فقد اختلف من حيث أولوياته ما بين متابعة تطبيق الرؤية النظرية وبين محاولات التغلب على النتائج غير المواتية لمثل هذه الرؤية المثالية فى السياسة ومن ثم السعى لايجاد اطار أكثر واقعية فى المستقبل المنظور •

ولا شك أن الرؤية النظرية يمكن التعرف عليها من خلال كلمات الزعيم جمال عبد الناصر رئيس مصر فى الفترة ما بين ٥٢ ــ ١٩٧٠ حيث كتب فى فلسفة الثورة يقول : « كنا نحارب فى فلسطين ، ولكن أحلامنا كلها فى مصر ٠٠٠٠ وفى فلسطين كانت خلايا الضباط الأحرار تدرس وتبحث فى الخنادق ٠٠٠٠ وفى فلسطين جاءنى صلاح سالم وزكريا محيى الدين ٠٠٠٠ كان حديثنا الشاغل وطننا الذين يتعين علينا انقاذه ٠٠٠٠ فى فلسطين جلس بجوارى مرة كمال الدين حسين وقال هل تعلم ماذا قال لى أحمد عبد العزيز قبل ان يموت ٠٠٠٠٠ لقد قال لى اسمع يا كمال ان ميدان الجهاد الأكبر هو فى مصر ٠٠٠٠٠ لم ألتق فى فلسطين بالأصدقاء الذين شاركونى فى العمل من أجل مصر وانما التقيت أيضا بالأفكار التى أنارت أمامى السبيل » •

ويستطرد جمال عبد الناصر موضحا رؤيته فى أبعادها الزمانية والمكانية فيقول : « نحن الآن نستطيع أن نعود الى القرن العاشر ، نرتدى ونتوه فى أفكاره ٠٠٠ الزمان اذن يفرض علينا تطوره ، والمكان أيضا يفرض علينا حقيقته ٠٠٠٠٠ لا نستطيع ان ننظر لخريطة العالم نظرة بلهاء لا ندرك بها مكاننا على هذه الخريطة ودورنا بحكم هذا المكان أيمكن أن

نتجاهل دائرة عربية تحيط بنا ، امتزج تاريخنا بتاريخها ، وارتبطت مصالحنا بمصالحها ۰۰۰ ؟

أيمكن أن نتجاهل ان هناك قارة أفريقية شاء لنا القدر ان نكون فيها ، وشاء أيضا ان يكون فيها اليوم صراع مروع حول مستقبلها ۰۰۰۰ ؟ أيمكن ان نتجاهل ان هناك عالما اسلاميا تجمعنا واياه روابط لا تقربها العقيدة الدينية فحسب وانما تشدها حقائق التاريخ ؟ » ۰

ويضيف جمال عبد الناصر موضحا استحالة العزلة بحكم الزمان والمكان وأثرهما على السياسة المصرية بقوله : « ذهبت الأيام التى كانت فيها خطوط الأسلاك الشائكة تخطط الحدود ۰۰۰۰ ولم يعد مفر أمام كل بلد ان يدير البصر حوله خارج حدود بلاده ليعلم من أين تجيئه التيارات التى تؤثر فيه » ۰

وتصور عبد الناصر دوره بقوله : « ان ظروف التاريخ مليئة بالأبطال الذين صنعوا لأنفسهم أدوار بطولة مجيدة قاموا بها فى ظروف حاسمة على مسرحه ۰۰۰۰ وان ظروف التاريخ مليئة أيضا بأدوار البطولة المجيدة التى لم تجد بعد الأبطال الذين يقومون بها على مسرحه ، ولست أدرى لماذا يخيل الى دائما ان فى هذه المنطقة التى نعيشها دورا هائما على وجهه يبحث عن البطل الذى يقوم به ، ثم لست أدرى لماذا يخيل الى أن هذا الدور الذى أرهقه التجوال فى المنطقة الواسعة الممتدة فى كل مكان حولنا قد استقر به المطاف متعبا منهوك القوى على حدود بلادنا يشير الينا ان نتحرك وان ننهض بالدور ونرتدى ملابسه فان أحدا غيرنا لا يستطيع القيام به » ۰

ثم وضع عبد الناصر أولويات السياسة الخارجية المصرية بقوله « وما من شك فى أن الدائرة العربية هى من أهم هذه الدوائر وأوثقها ارتباطا بنا ۰۰۰۰ امتزجت معنا بالتاريخ وعانينا معها نفس المحن وعشنا نفس الأزمات وامتزجت معنا بالدين وارتبطت بالعوامل التاريخية والمادية والروحية » ۰

وهكذا فان التصور النظرى والأولويات كانت واضحة لدى عبد الناصر منذ البداية وأخذ العديد من الكتاب والباحثين فى تحليل هذه المفاهيم ومن أمثلة ذلك ما قام به الدكتور بطرس غالى أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد فى العديد من المقالات التى كتبها حول دوائر السياسة الخارجية المصرية وبعبارة أخرى نقل بطرس غالى ما قاله عبد الناصر باسلوب أكاديمى وكتب عدة دراسات باللغات الأجنبية لتوضيح أبعاد ومفاهيم السياسة الخارجية المصرية ۰

وفى تطوير لاحق لكتاباته عن سياسة مصر الخارجية أوضح فى دراسة نشرتها الاجيبشان جازيت فى ٢٤ ديسمبر ١٩٨٤ ما يلى : ـ

ان عبد الناصر بعد اشتراكه فى مؤتمر باندونج فى عام ١٩٥٥ والتقائه بالعديد من قادة العالم طور من اهتماماته وأضاف بعدا رابعا لفكره ودوائره وهو ما عرف بعد ذلك بدائرة عدم الانحياز ٠

وان أوضح د٠ غالى بأن المبدأ الذى يحكم السياسة المصرية هو مفهوم الأمن القومى القائم على الاعتبارات التاريخية والمصالح القومية وان هذا المفهوم يتكون من ثلاثة عناصر متداخلة هى :

الأول : الأمن القومى المباشر المرتبط بالحدود مع الدول المجاورة ٠

الثانى : الأمن القومى الحيوى Vital الممتد الى ما وراء الحدود والذى يرى ان تهديدا من دول أخرى معينة هو بمثابة تهديد لأمن مصر ٠

الثالث : الأمن القومى الاستراتيجى وهو خط افتراضى يلى الدائرة الخاصة بالأمن الحيوى ٠

وفى اطار هذا الأمن الاستراتيجى تنشط الدبلوماسية المصرية فى أربع دوائر هى الدائرة العربية والأفريقية والاسلامية وعدم الانحياز ٠

القضايا والأولويات : ـ

من الضرورى تحديد القضايا والأولويات فى السياسة الخارجية المصرية آخذين فى الاعتبار مفهوم الأمن القومى ٠

ويقتضى تحديد القضايا التى تسود فى سياسة دولة ما تحديد أهدافها وغاياتها فى المقام الأول ٠

ولا شك ان السعى لتحقيق الأمن القومى يستلزم وضع اطار ومفهوم نظرى وعام تسعى له كل دولة هذا الاطار يتأثر بأوضاع الدولة السياسية والاقتصادية والعسكرية ومن هنا فان تحديد دوائر الأمن القومى لا تقل أهمية عن مفهوم الأمن القومى ذاته ٠

والقاء نظرة على الوضع الجيوبوليتكى لمصر يوضح استحالة اتباعها لسياسة تقوم على العزلة بل يجعل ثمة ضرورة حتمية لامتداد نشاطها الى خارج حدودها ليس فقط انطلاقا من الدوائر السابق الاشارة اليها بل وأيضا تحت تأثير التطور الهائل فى وسائل الاتصال الحديثة ، التى جعلت المسافات والحدود تتلاشى ، وفى وسائل التدمير والقتال التى لم تترك أية دولة بمعزل عن أن تطولها نتائج أية حرب واسعة فى العالم والأكثر من ذلك قضايا جدول الأعمال الدولى الجديد والتى فى مقدمتها قضايا البيئة واللاجئين والمخدرات وحقوق الانسان والديون ٠

ولذا فان الدكتور عصمت عبد المجيد وزير الخارجية السابق حدد فى بياناته وتصريحاته منذ ان تولى منصبه فى مايو ١٩٨٤ ، أهـداف السياسة الخارجية المصرية فى ثلاثة وهى : السلام والاستقرار والتنمية ·

واقتبس من بيانه أمام مجلس الشـورى فى ٢٢ ديسمبر ١٩٨٥ قوله : « ان السلام والاستقرار والتنمية هى الأسس الثابتة لسياسة مصر الخارجية لكونها موضع اجماع الارادة الشعبية وهدفا متكاملا ومتسقا مع متطلبات المرحلة التاريخية التى نعيشها ، والآمال التى نصبو اليها ·

ولقد مرت بنا خلال الأشهر الماضية أحداث هامة وتطورات رئيسية تتعلق بمصر مباشرة وبمنطقة الشرق الأوسط وفى اطار انتماءاتنا العربية والأفريقية والاسلامية ومع مجموعة عدم الانحياز وبقيت مبادىء وأسس السياسة الخارجية المصرية على نفس ثباتها ووضوحها ···· » ·

ولا شك ان تحليل مناهج السياسة الخارجية لمصر منذ ١٩٥٢ يوضح الحقائق التالية : ـ

الأولى : ان دوائر السياسية المصرية ظلت ثابتة طوال هذه الفترة ·

الثانية : ان الأولوية بين هذه الدوائر اختلفت من مرحلة لأخـرى تبعا لظروف كل مرحلة ·

ففى مرحلة الخمسينيـات حظيت الدائرة العربيـة بأولوية كبرى فشهدت التوجه المصرى نحو العالم العربى من خـلال رفع شعار مقاومة الاستعمار فى مختلف أرجاء هذا الوطن ، مناهضـة سياسـة الأحلاف والتكتلات والقواعد العسكرية الأمر الذى أدى لسـقوط حلف بغداد ، ومشروع ايزنهاور من ناحية كما أدى الى تحقق تجربة الوحدة بين مصر وسوريا من ٥٨ ـ ١٩٦١ من ناحية أخرى ·

ولم تغفل السياسة المصرية عن دورها تجاه أفريقيا سواء فى مساندة حركات التحرر الوطنى وفتح مكاتب لها فى القاهرة أو فى السعى نحو ايجاد تجمع أفريقى جزئى انتهى الى قيام منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٦٣ لتضم كافة دول القارة ·

وفى دائرة عدم الانحياز قادت مصر مجموعة الدول النامية والتى تخلصت من نير الاستعمار سواء فى باندونج وما تلاه من مؤتمرات واتصالات مع العديد من الدول حتى أسفرت عن بلورة سياسة عدم الانحياز والتى وضعت معاييرها فى مؤتمر القاهرة التحضيرى فى يونية ١٩٦١ ، ومؤتمر القمة الأول لعدم الانحياز فى بلجراد فى سبتمبر ١٩٦١ · والواقع ان أى تحليل منصف لحركة عدم الانحياز يؤكد دورها فى :

أولا : ابراز مكانة وأهمية الدول حديثة النشأة وتأكيد ذاتيتها فى مواجهة التكتلات والأحلاف الدولية • ومن ثم جعلت هذه الدول تضطلع بدور فاعل فى السياسة الدولية وليست مجرد موضع لهذه السياسة أو مفعول بها فى المعترك الدولى •

ثانيا : ان القادة الذين ينتمون لدول ناشئة استطاعوا ان يبتكروا سياسة جديدة فى الساحة الدولية تختلف عن سياسة توازن القوى أو سياسة الرعب النووى ، قوام هذه السياسة النزعة الأخلاقية وانها تعبر عن ضمير العالم بنفس القدر الذى تعبر به عن حرص هذه الدول على استقلالها وسعيها من أجل تنمية مواردها لذلك اهتمت حركة عدم الانحياز بقضايا نزع السلاح الشامل الكامل التقليدى والنووى بنفس القدر الذى دافعت فيه عن قضايا التحرر ومقاومة الاستعمار •

كما ربطت بين نزع السلاح والتنمية الاقتصـــادية اللازمة للدول المتخلفة على أساس مفهوم التكامل والتساند العالمى •

ثالثا : انها كسرت المفهوم الذى ســـاد لعدة قرون بأن السياسة الدولية هى السياسة الأوربية وان الحضارة هى الحضارة الأوربية ، اذ برزت حضارات وسياسات الشرق بصورها المختلفة من عربية واسلامية وهندية وصينية وغيرها •

ونظرا لدور مصر الرائد فى السياســـة الدولية فى الخمسينيات وبداية الستينيات ، كان من الضرورى العمل على ضربها والقضاء على هذا الدور لذا تم التخطيط منذ عام ١٩٦٤ لحرب عام ١٩٦٧ • وترجع أهمية عام ١٩٦٤ الى انه شهد فى القاهرة انعقاد ثلاثة مؤتمرات رئيسية : المؤتمر الثانى لمنظمة الوحدة الأفريقية ، والمؤتمر الثانى لعـــدم الانحياز ومؤتمر التعاون الاقتصادى بين الدول النامية •

وللأسف لم تدرك القيادة المصرية فى حينه أبعاد هذا المخطط ومن ثم انساقت فى نشوة النصر الى هوة الكارثة وأدى ذلك لتغير أولويات السياسة الخارجية المصرية •

فتراجع دور مصر الدولى ولم يظهر أى نشاط فى حركة عدم الانحياز حتى عقد المؤتمر الثالث فى لوزاكا فى عام ١٩٧٠ وانكفأت مصر تلعق جراحها وتسعى حثيثا للتخلص مما سمى بازالة آثار العدوان وأصبحت الدبلوماسية المصرية تدور فى حلقة مفرغة من المباحثات والمداولات ما بين قرار مجلس الأمن ٢٤٢ ، وجولات يارنج مبعوث السكرتير العام للأمم المتحدة ومحادثات الدول الأربع الكبرى (الولايات المتحدة ، والاتحـــاد السوفيتى وفرنسا وبريطانيا) ومباحثات القوتين العظميين حتى اضطر

عبد الناصر لقبول مبادرة روجزز فى يوليو ١٩٧٠ رغم قطع العلاقات مع الولايات المتحدة ٠

وانتهت هـذه المرحلة بوفاة جمال عبد الناصر فى سبتمبر ١٩٧٠ وأرض بلاده محتلة بالاضافة لجميع أراضى فلسطين وهضبة الجولان ٠

ولعلنا نتذكر بداية هذا الحديث عندما كرر عبد الناصر اسم فلسطين أكثر من مرة فى فلسفة الثورة وأضاف بأن قلبه وقلوب زملائه ترنو لمصر وان الجهاد الأكبر فى مصر ٠

وباخفاق كل الجهود للوصول لسلام وازاء تعنت اسرائيل أصبحت الحرب حتمية واستطاعت مصر فى عهد أنور الســـادات تحقيق نصر أكتوبر المجيد ٠

ثم تابعت مسيرة البحث عن الحل السلمى حتى وصلت الى مبادرة الســادات بزيارة القدس والقاء خطاب فى الكنيست يؤكد على الحقوق والمطالب العربية بطريقة واضحة لا لبس فيها واعتبرت هذه الزيارة حدثا فريدا فى التاريخ الشرق أوسطى بل والتاريخ العالمى ككل ٠

واتبع السادات ما أسماه بسياســة الصدمات الكهربائيـــة لكسر الحواجز النفسية بين العرب والاسرائيليين لاثبــات صدق العرب ومصر بالذات فى التوجه نحو السلام بعد ان كانت الدعاية الاسرائيلية تصور العرب كوحوش واسرائيل كحمامة السلام الوديعة ٠

ولكن سياسة الصدمات الكهربائية انتهت باتفاقيــات السلام بين مصر واسرائيل ولم تستطع تحقيق السلام الشامل لتعنت اسرائيل من جانب ورفض العرب قبول منهج السادات فى الحل من جانب آخر ولتبلور تخطيط دولى جديد باستنزاف ثروات العرب التى بدأت فى التراكم بعد ارتفاع أسعار البترول ٠

وقد دعت أمريكا لمؤتمر الطاقة عام ١٩٧٤ وسعت لوضع خطط بديلة للبترول وفى نفس الوقت استمرت أزمة الشرق الأوسط تتفاعل عناصرها فيما بينها على النحو المعروف من ضرب المقـاومة الفلسطينية فى لبنــان بأيد عربية حينا واسرائيلية حينا آخر وزاد التمزق العربى بوجه عام مع اندلاع الحرب الايرانية العراقية واستمرار مشكلة الصحراء بلا حل حاسم ٠

واغتيل السادات فى ٦ أكتوبر ١٩٨١ فانتهت بذلك حقبة من حقب تطور السياسة المصرية وما اتسمت به من أولويات فى السياسة الخارجية المصرية ٠

وجاء حسنى مبارك وواجه مرحلة جديدة اذ تحررت معظم أراضى سيناء واستمرت القطيعة العربية جزئيا ومن ثم سعى مبارك لوضع أولويات جديدة للسياسة الخارجية حيث كانت زيارته للهند ويوغوسلافيا من أوائل نشاطاته الخارجية وهما الدولتان شريكتا مصر في بلورة سياسة عدم الانحياز ٠٠٠ وعاد لمصر جزء من رصيدها السياسى الدولى فانتخبت عضوا فى مجلس الأمن الدولى بعد غياب أكثر من عشرين عاما ، كما انتخبت رئيسه لمجموعة الـ ٧٧ للدول النامية وأعيدت لها عضويتها فى منظمة المؤتمر الاسلامى وزال التشكيك حول وضعها فى حركة عدم الانحياز بل انتخبت في المؤتمر الوزارى للحركة فى لواندا عاصمة انجولا فى سبتمبر ١٩٨٥ كأحد نواب رئيس المؤتمر ٠

كما تحركت مصر فى الاطار العربى فعادت العلاقات مع الأردن وتحسنت كثيرا مع العراق وتونس والجزائر والمغرب ودول الخليج العربى ، وعاد النشاط الفلسطينى الى أرض الكنانة مرة أخرى وأصبحت زيارات ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية للقاهرة حدثا عاديا ومتكررا بل أصبح التأييد المصرى لياسر عرفات هو ركيزته الأساسية فى عمله من أجل السلام فى مرحلة لاحقة كما سنرى ٠

وأكدت مصر من جديد سياستها الداعية للتسوية السلمية فى الشرق الأوسط ولاستعادة الفلسطينيين لحقوقهم الوطنية المشروعة واقامة دولتهم المستقلة فى اطار كونفدرالى مع الأردن فى ظل الاتفاق الأردنى الفلسطينى فى ١١ فبراير ١٩٨٥ ٠

وهكذا نجد أن السياسة المصرية منذ عام ١٩٥٢ حتى الآن ظلت تعمل بمقتضى أهداف ثابتة مع أولويات متغيرة وفقا لظروف كل مرحلة ومقتضياتها ويمكن بلورة أهداف واتجاهات هذه المرحلة فى الآتى :

أولا : السعى لتحقيق الأمن القومى ومن أجل تحقيق هذا الهدف تنشط الدبلوماسية المصرية فى اتصالاتها مع اسرائيل والعالم العربى وأفريقيا وبوجه خاص دول حوض نهر النيل ٠

ثانيا : السعى لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهنا تبرز علاقة مصر مع الولايات المتحدة ودول أوربا الغربية واليابان وما تتلقاه مصر من مساعدات ومعونات من هذه الدول أمر لا يمكن اغفاله لأى مخطط للسياسة الخارجية المصرية ٠

ثالثا : العمل على الحفاظ على استقلالية القرار السياسى المصرى وفى هذا الاطار حرصت الدبلوماسية المصرية على تطوير علاقاتها بالاتحاد السوفيتى السابق أو الاتحاد الروسى حاليا ودول شرق أوربا والدول غير المنحازة ٠

المبحث الثانى

وزارة الخارجية وصنع القرار السياسى

الدبلوماسية ليست الا تعبيرا عن الحقائق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فى الدولة عند اتصالها بالعالم الخارجى وبقدر ما تكون الأسس الداخلية قوية ، بقدر ما ينعكس ذلك على دبلوماسيتها ٠ ومهما كان الدبلوماسى بارعا وفذا ، فان مقدرته فى التغلب على تأثير العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فى دولته تظل محدودة ٠

وكثيرا ما يرسل الدبلوماسى للخارج دون تعليمات تفصيلية ، ومن ثم فان عليه مواجهة المواقف المتطورة والمتغيرة ٠ وهذا يستلزم اعدادا دقيقا للدبلوماسى لكى يكتسب الخبرة على معالجة هذه المواقف والتصرف حاليا ٠ ومن ثم فان الدبلوماسى الناجح ، هو الذى يستطيع أن يوسع من دائرة الحركة لنفسه ، ولا يرجع فى كل صغيرة وكبيرة لرئاسته ٠ ولذا قال العرب فى حكمهم : « أرسل حكيما ولا توصه » لذا عرفت الدبلوماسية بأنها تطبيق الذكاء واللباقة فى ادارة العلاقات الرسمية بين حكومات الدول المستقلة ٠ وهذا يستلزم تدريبا مستمرا وخبرة متصلة ، ومن ثم فان المآسى التى تواجهها دبلوماسية دولة ما ترجع الى تدفق الهواة على السلك الدبلوماسى أو الى نقص التدريب والمراقبة للمحترفين ليطوروا فكرهم وسلوكهم وفقا لمقتضيات مراحل التطور السياسى والاجتماعى والاقتصادى فى دولهم وفى الاطار الدولى بوجه عام ٠

ويجب أن نفرق بين السياسة الخارجية والتى تتخذ القرارات بشأنها فى الجهاز الرئاسى للدولة ، والذى تمثل وزارة الخارجية رافدا من روافده ، وبين الدبلوماسية ، التى هى ادارة وتنفيذ هذه السياسة ٠

ومع هذا فان دور الدبلوماسية فى تشكيل السياسة الخارجية كبير من أكثر من زاوية :

(أ) تزويد صانع السياسة الخارجية بالمعلومات الأساسية التى تساعده على اتخاذ القرار ٠

(ب) تحديد أسلوب تنفيذ هذه السياسة ٠

(ج) التعرف على ردود فعل الدول الأخرى ازاء هذه السياسة سواء بالمعارضة أو الموافقة أو الامتناع ٠

(د) الحث على تعديل أو تغيير السياسة المتبعة وفقا لردود الفعل ونتائج التنفيذ ٠

ومن هنا يمكن أن نقول ان وزارة الخارجية يبرز دورها فى مراحل ست كالآتى :

المرحلة الأولى : ترتبط بجمع المعلومات من خلال السفارات والاتصالات التى تقوم بها أجهزة الوزارة المختلفة ٠

المرحلة الثانية : ترتبط بتحليل وتقيم هذه المعلومات وتضطلع بها ادارات الوزارة سواء على المستوى الجغرافى أو الادارات المختصة بالتخطيط السياسى ٠

المرحلة الثالثة : المتعلقة بتحديد البدائل والاختيارات ويتولاها الجهاز الرئاسى بوزارة الخارجية ٠

المرحلة الرابعة : المشاركة فى اتخاذ القرار ويضطلع بها وزير الخارجية مع الجهاز الرئاسى فى الدولة وفقا للدستور ٠

المرحلة الخامسة : ترتبط بتنفيذ القرارات وهنا تعود الكرة مرة أخرى لأجهزة وزارة الخارجية وسفاراتها المختلفة ٠

المرحلة السادسة : معرفة وتقييم ردود الفعل للقرار ٠

وهكذا نجد أن دور وزارة الخارجية فى صنع القرار الخاص بالسياسة الخارجية دور رئيسى وان لم تكن هى جهة الاختصاص الوحيدة اذ تشاركها أجهزة أخرى فى الدولة أما القرار ذاته فهو من صنع شخص أو عدد من الأشخاص وفقا للنظام السياسى لكل دولة ووفقا لطبيعة القرار وظروف تنفيذه ٠

وهذا يؤكد لنا من جديد أهمية الاحتراف فى العمل الدبلوماسى لمعرفة الأسلوب الصحيح لجمع المعلومات وتحليلها وتقييمها وتحديد البدائل والاختيارات أمام صانع القرار ثم البدائل والاختيارات فى أساليب تنفيذ القرار بعد اتخاذه ٠

يكفى ان نتذكر انه بعد هزيمة عام ١٩٦٧ أمام اسرائيل لم يكن رد الفعل العالمى سوى الشماتة تجاه مصر والعرب وهذا يعكس اخفاقا دبلوماسيا نتيجة لممارسة خاطئة لسياسات خاطئة ، فمن المعروف ان مبدأ الثقة ساد فى مرحلة ما على مبدأ الخبرة الذى توارى لفترة ، وطبعا عبثا حاولت الدبلوماسية المصرية تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ولم تنجح ، ومرجع ذلك ان المهارة الدبلوماسية لا تستند لمقومات اقتصادية واجتماعية وسياسية داخلية ٠

من حين لآخر يثور التساؤل : ما هو دور وزارة الخارجية فى تحقيق أهداف الدولة فى مراحل تطورها السياسى والاقتصادى ؟ ٠

لا شك ان القيادة السياسية تطرح شعارات من حين لآخر لتحقيق أهداف معينة تتواكب مع كل مرحلة من مراحل التطور ٠ فعلى سبيل المثال طرحت القيادة السياسية برنامج الصحوة الكبرى فى عام ١٩٨٦ واستهدف ذلك البرنامج تغيير الوضع القائم وتحقيق صحوة بعد التدهور السائد فى مجتمعنا ، وبعبارة أخرى اننا نعيش مرحلة تدهور ولابد من الاقرار بذلك والهدف اعادة المكانة لمصر فى المجتمع الدولى ٠ وكانت وسيلة ذلك هى العمل لتحقيق التنمية الاقتصـادية والاجتماعية والسياسية ، والآن فلنستعرض دور وزارة الخارجية فى كل من هذه الجوانب :

ــ فالتنمية الاقتصادية تقتضى زيادة الانتاج وهذا يستلزم : ــ

* الحصول على استثمارات ٠
* الحصول على أسواق لتصريف الانتاج ٠
* الحصول على أسواق للمواد الخام اللازمة للصناعة ٠
* وأخيرا تدريب العمالة على أحدث الأساليب الصناعية ٠

وهنا نجد دور وزارة الخارجية كبيرا فى الاتصال الخارجى لتحقيق المتطلبات الأربعة للتنمية فى اقناع الدول ذات الفـائض الرأسمالى فى تزويدنا برؤوس الأموال ، فى السعى للحصول على أسواق ، أى دراسة وضع السوق التجارية فى كل دولة وافادة مصر بذلك ، وفى الدخول فى اتفاقيات اقتصادية وتجارية وفنية مع الدول والمؤسسات الدولية لتحقيق ذلك ٠

ــ والتنمية الاجتماعية تستلزم معرفة أساليب الانضباط الوظيفى ، كيف تحقق ذلك فى دولة متقدمة مثل اليابان وفى دولة نامية مثل الهند وفى دولة شيوعية مثل الصين والنماذج الثلاثة بدأت مع مصر فى مرحلة ما من مراحل تطورها المعاصر ٠ فاليابان بدأت فى منتصف القرن التاسع

عشر في الوقت الذى كانت مصر تشهد نهضة كبيرة على يد محمد على ٠ أما الهند والصين فقد بدأت فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية عندما شهدت قيام ثورة ١٩٥٢ بآمالها وطموحاتها ٠ ولكن النتيجة فى أى من هذه الدول الثلاث مختلفة تماما عنها فى مصر أما عن دور الدبلوماسية المصرية فى مجال التنمية الاجتماعية فهو ان تدرس لنا هذه التجارب والنماذج وتبعث بتقاريرها للجهات المعنية لكى تحلل وتستفيد من تجارب الدول الأخرى وتطور من الأساليب ما يتلاءم مع البيئة المصرية ٠

ـ التنمية السياسية تعنى مزيدا من المشاركة الشعبية فى صنع القرار السياسى ٠ وهذا ما يعبر عنه بالتعدد الاعلامى والتعدد الحزبى ودور الدبلوماسية المصرية هنا هو توضيح معالم التطور الراهن فى مصر ، وتحليل أبعاده على الاستقرار السياسى والاقتصادى ومن ثم ايجاد لغة تفاهم حوار مع المجتمعات المختلفة ٠

فالدبلوماسى هو مبعوث حضارة لدى حضارة أخرى وعليه أن يدرس ويحلل عناصر القوة والضعف فى كل من حضارته والحضارة الموفد اليها ويجد الوسيلة الملائمة للاتصال بين الحضارتين للصالح المشترك وهذا ما يميز دبلوماسى عن آخر ٠

ـ ان القاء نظرة على وضع مصر الراهن تظهر الآتى :

اولا : وجود جالية مصرية كبيرة فى الخارج لأول مرة فى تاريخ مصر الطويل هذه الجالية فى حاجة لرعاية متنوعة وهذا يقتضى ان تتطور ممارستنا الدبلوماسية لتصبح مهمة رعاية المواطنين من أبرز مهام وزارة الخارجية ورعاية المواطنين تقتضى تطوير اللوائح والقوانين التى تحكم أوضاعهم فى الخارج وتسهيل كل ما يحتاجونه وينبغى ألا ينظر لهؤلاء كبقرة حلوب للعملات الصعبة ومن ثم فان الفكرة الداعية لاجبارهم على تحويل نسبة من رواتبهم بالسعر الرسمى أو عن طريق البنوك بسعر منخفض فكرة غير صائبة لأن من شأنها احداث بلبلة لدى هؤلاء ٠ كذلك الأمر بالنسبة لفرض ضرائب عليهم ٠ فالمصريون بطبعهم يرغبون فى العودة لأسرهم فى مصر وفى عودتهم يحضرون أموالهم ومشترياتهم ومن ثم لكى نجتذب ذلك لمصلحة الوطن والمواطنين فلابد من :

ـ تقديم حوافز لهم للاستثمار الداخلى فى مشروعات صناعية وزراعية ٠

ـ منحهم اعفاءات للشراء من السوق المحلية بالعملات الصعبة كشراء السيارات والأثاث والأدوات الكهربائية ٠

- توفير ضمانات فتح حســاباتهم بالعملة الأجنبية وقابلية ذلك للتحويل للخارج ٠

أما فكرة الاجبار فى تحويل أموالهم بالبنوك فستدفعهم لعمل العكس أى السفر الى الدول الأجنبية لقضــاء اجازاتهم فضــلا عن أنه لن يمكن التدقيق والرقابة على تحويلاتهم ناهيك عن الأثر النفسى السيىء ٠ ولقد ظهرت بعض ردود الأفعال لمثل هذا القول فى الصحف ولدى الجاليــات المصرية فى الكويت والأردن وغيرها ٠ وهنا فمن واجب الدبلوماسية ان تقول رأيها بصراحة وتنقل ردود الفعل بأمانة لصانع القرار السياسى حتى يعدله أو يغيره ٠

ثانيا : السعى لايجاد أســواق لتصريف المنتجات والدخــول فى اتفاقيات مع الدول الأجنبية ولكن هذا يقتضى ان تكون لدينا سلع نرغب فى بيعها ، ان القاء نظرة على الميزان التجارى مع العديد من الدول يظهر وجود عجز ضد مصر نتيجة زيادة الواردات عن الصادرات وهذا يدعونا لابداء الملاحظات التالية :

(أ) ضرورة اجراء مسح شامل للسلع المصرية التقليدية أو الحديثة وكيفية تسويقها ٠

(ب) تطوير صناعاتنا المحلية ورفع مستوى جودتها وتغليفها ٠

(جـ) تزويد بعثاتنا فى الخارج ببيــانات دقيقة عن أوضــاعنا الاقتصادية والتجارية ليتسنى لها ابلاغ ذلك للدول المعتمدة لديها ، ومن ثم حثها على مزيد من التعامل معنا ٠

ومن الضرورى أن نذكر أن فكرة التعاون الثلاثى بين مصر ودولة نامية ودولة متقدمة ، كانت فكرة رائدة ابتدعتها الدبلوماسية المصرية كذلك مسألة التعاون الفنى مع أفريقيا ، كل هذا كفيل بايجاد سوق للسلع والخبرة المصرية فى المستقبل ٠

ثالثا : تقديم الخبرة المصرية للمجتمع الدولى وهنا ينبغى علينا ألا نغمط من قدر أنفسنا فان لدى مصر خبرات كبيرة فى شتى المجالات ولكنها تفتقد الى : -

(أ) الحصر الشامل والمنظم لهذه الخبرات وتزويد سفاراتنا بهــا حتى يتسنى تقديمها للدول الأخرى للاستفادة من ذلك ٠

(ب) متابعة علمائنا وخبرائنا فى المنظمات الدولية ورعاية مصالحهم وربطهم بالوطن بصفة دائمة ٠

(جـ) تبنى تقديم علمائنا وخبرائنا للمجتمع الدولى كسياسة رسمية ثابتة لنا ليكونوا أعضاء فى لجان الخبراء والتجمعات الثقافيـة الدولية والمنظمات غير الحكومية ونحو ذلك • وهذا ما تفعله دول مثل الهند لأن ذلك يحقق أكثر من فائدة منهـا : نشر فكر مصر وثقافتها وخبرتها ، اثبات الوجود العلمى المصرى على المستوى العالمى ، الاستفادة من التطورات العلمية لدى الدول المتقدمة طالما أصبح ذلك متاحا لبعض علمائنا •

ـ مما سبق نخلص للقول بأن طبيعة العمل الدبلوماسى شاملة فهو اطار عام للاتصال بالعالم الخارجي ومن هذا المنطلق فهو يمتيز بالخصائص التالية :

الأولى : أن له طبيعة سيادية (كتمثيل للدولة ذات لسيادة) •

الثانية : ان له طبيعة خدمية (فى مجال العمل القنصلى المتشعب) •

الثالثة : انه بمثابة مورد للدخـــول (فيما يتعلق بالمتحصــــلات القنصلية) •

الرابعة : انه عين للدولة على الخارج (فيما يتصل بمهمة التتبع وكتابة التقارير) •

الخامسة : ان له طبيعة انتاجية غير مباشرة من حيث نقل تجارب الدول الأخرى وكيفية الاستفادة منها •

ويترتب على ذلك ان معيار تقييم الأداء الدبلوماسى يختلف عن معيار تقييم الأداء فى الأجهزة الأخرى من الدولة ، فالدبلوماسية أو السـفارة ليست وحدة صناعية يقاس أداؤها بكمية انتاج محددة وواضحة ،وهى ليست جامعة يقاس أداؤها بعدد الخريجين فى كل عام ، ذلك لأن نتائج الدبلوماسى ذات تأثير ومردود بطىء ولا تظهر بسرعة لأن الدبلوماسـية العمل الدبلوماسى ذات تأثير ومردود بطىء ومستمر ولا تظهر بسرعة لأن الدبلوماسية تعمل فى مجال العلاقات الاجتماعية والانسانية ، انها تخاطب الرأى العام والقوى السياسية والتجمعات الاقتصادية ، انها عملية مستمرة من الحوار والتأثير المتبادل كما ان نقل تجارب الدول الأخرى للاستفادة بها عملية يصعب قياس عائدها ، فاذا قامت سفارة ما بنقل خبرة ما فى تقرير معين استفادت منه الدولة أو الوزارة المعنية ، فان وزارة الخارجية يتوارى دورها خلف انتـاجية هذه الوزارة وهذا فى ذاته دليل نجاح الدبلوماسية لأنها جزء من اطار شامل يعمل لخدمة الدولة •

ولنضرب مثلا آخر على العمل الدبلوماسى المرتبط بالاعداد لزيارة ما أو لعقد اتفاق معين ، انها مرحلة طويلة من العمل والاتصال ثم يأتى الوفد ليوقع الاتفاق النهائى الذى ينسب اليه ولا تظهر السفارة فى الصورة ٧٢ ء٠٠ما تعود لها الكرة مرة أخرى لتتولى المتابعة •

المقصود بهذه الأمثلة ابراز الطبيعة الخاصة للعمل الدبلوماسي وكيف انه يصعب قياس الأداء بمعايير عادية ٠

ولكي تستطيع الدبلوماسية القيام بمهامها فلابد من توفير مقومات النجاح لها وهي بالاضافة لتزويدها بالمعلومات والبيانات الخاصة بالدولة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ، فانها تمثل أيضا توفير الطمأنينة للدبلوماسي للقيام بواجبه من حيث ضمانات الوظيفة في النقل والترقي والثواب والعقاب ، ومن ناحية توفير أسـباب المعيشة الضرورية ٠ ان الدبلوماسية اليوم لم تعد تمثيلا مظهريا بل مهمة شاقة تتأثر بها الأسرة وخاصة الأبناء ويتأثر بها الدبلوماسي الفرد ٠ ان الوظيفة الدبلوماسية في العصر الحديث لها مخاطر أمنية ومخاطر نفسية وتأثيرات حضارية ، ولا ينبغي أن نقلل من الأثر السيىء للغربة والاغتراب على الدبلوماسي ، ومن ثم فان ربطة بمجتمعه ضرورة سواء في منحه الأجازات المدفوعة أو في اعداد برامج تدريبية وثقافية للتعرف على التطورات التي تطرأ على مجتمعه في فترة غيابه في الخارج ، وأيضا اعداد زيارات ميدانية له لمواقع الانتاج والآثار والصـناعة ٠ ان البعض ينظر للدبلوماسـية من ناحية البريق الخارجي ، وينسى المعاناة الفعلية ويكفي ان نذكر القول المشهور : « ان الدبلوماسي انسان أمين وصادق يرسل خارج وطنه ليكذب من أجل قضية عادلة » ٠ ان هذا القول بقدر ما فيه من تهكم ومفارقة فيه أيضا قدر من التصوير الصادق للمعاناة الدبلوماسية ٠ أن وضع الدبلوماسي في الخارج يختلف عن وضع أي مبعوث أو أي شخص مغترب يستطيع أن يعيش كيفما يحلو له ويفعل ما يرغب فيه ، ويصادق من يرتاح له ، الدبلوماسي مفروض عليه قيود كثيرة بحكم وظيفته في مسكنه ومظهره وتصرفاته ، ومن ثم فان النظرة اليه لابد ان تكون مختلفة ، ان حقوق الدبلوماسي ينبغي أن تتمشى مع واجباته وهذا ما ينبغي أن تسعى لتحقيقه الدبلوماسية المصرية النشطة من أجل تحقيق المصالح الوطنية العليا ٠

المبحث الثالث

الوظيفة الدبلوماسية والظروف المتغيرة

اختلف الباحثون فى تحديد ما هو المقصـــود بلفظ دبلوماســـية ودبلوماسى وهناك العديد من التعريفات فى هذا الصدد يمكن الرجوع اليها فى الكتاب التقليدى للدكتور عز الدين فودة عن الدبلوماسية وتعريفاتها والأصول التاريخية واللغوية للكلمة كذلك فى المعاجم المتنوعة أو فى المؤلف الكلاسيكى لساتو عن الدبلوماسية ، وما يهمنا هنا الاشارة اليه كنوع من الاستعراض السريع هو تأكيد ان الدبلوماسية علم وفن فهى علم له أصوله وقواعده التى يتم دراستها والتعرف عليها وبعبارة أخرى تتم دراسة القواعد الدبلوماســية ووظائف الدبلوماسى وكل ما يختص بكيفية ممارســـة الدبلوماسى لعمله مثل المزايا والحصانات أو قواعد المجاملة والبروتوكول أو قواعد حمل الأوسمة والنياشين أو ترتيب الحفلات وما الى ذلك ، ثم ان الدبلوماسية فن بمعنى ذوق رفيع بالخبرة والمران وينعكس فى التعامل مع الناس من المجتمعات المختلفة ومن ثم فانه من الضرورى للغاية ان يمارس العمل الدبلوماسى من هو متمرس فيه كخبرة وكمعرفة وتحدث أكبر الكوارث لأى مجتمع عندما يتحول العلم والعمل لاية وظيفة ميدانا للهواة مع احترامنا لأى مجتمع عندما يتحول العلم والعمل لأية وظيفة ميدانا للهواة مع احترامنا استثناء لا ينبغى القياس عليه بأية حال من الأحوال ٠

وتبرز خطورة الأمر اذا امعنا النظر فى طبيعة العمل الدبلوماسى اذ أن أولى المهام الدبلوماسية هى متابعة التطورات فى الدولة المعتمد لديها الموظف وارسالها الى دولته ٠ وعملية المتابعة هذه تحقق أغراضا متعددة فهى تقدم حصيلة ضخمة من المعلومات السياسية والاقتصادية والاجتماعية عن الدولة المعتمد لديها الى دولته ومن ثم فهى تساعد صاحب القرار السياسى فى اتخاذ هذا القرار فى ضوء المعلومات الواردة اليه وبناء عليه اذا كان الدبلوماسى غير عالم بكيفية جمع المعلومات وتحليلها وأصـــول الكتابة

الدبلوماسية فسوف ينقل معلومات اما مشـــوهة أو غير دقيقة أو يهتم بالقشور دون الأصول ونحو ذلك أو يقع فى المحظور ويجمع هذه المعلومات بأساليب غير مشروعة وتكون المحصلة النهائلة ان القرار السياسى خاطىء لانه تم وفقا لمعلومات خاطئة أو أن يطرد الموظف الدبلوماسى من البـــلد المعتمد لديه كانسان غير مرغوب فيه ويؤدى ذلك لتدهور علاقات الدولتين بدلا من تحسنها وهو الهدف الذى أنيط به الدبلوماسى وأوفد من أجله وتاريخ الدبلوماسية ملىء بوقائع متعددة لكلتا الحالتين ومن ثم فاننى أجد لزاما على ان أؤكد على هذه النقطة بالذات وهى المتعلقة بأهمية الاحتراف الدبلوماسى وعدم تركه للهواة ٠

ولا شك ان بعض الدول ومنها أمريكا تعطى منصب السفير فى بعض الدول لسياسيين بل وشخصيات عامة لا تمت للعمل الدبلوماسى بصلة فى تاريخها العملى وذلك فى ظل نظامها المعروف بالغنائم ولكن الفارق هنا ان أمريكا تنظم عمل سفاراتها بالخارج بطريقة مختلفة عما يحدث فى كثير من البلاد الأخرى فرئيس البعثة هو ممثل لرئيس الدولة الا ان اعتماده الأســـاسى على مستشاريه ومعاونيه ويتولى الادارة الفعلية للبعثة نائب السفير وهو من الدبلوماسيين المحترفين ، وهذا على خلاف الأمر بالنسبة للادارة الفعلية فى البعثات الدبلوماسية المصرية ٠

والنقطة الثانية التى أود الاشارة اليها تتعلق بالتسميات المختلفة التى تتردد على الألسنة فى السنوات الأخيرة والتى منها تعبير الدبلوماسية الشعبية والدبلوماسية البرلمانية ودبلوماسية التنمية ودبلوماسية المؤتمرات ونحو ذلك ٠ وبادىء ذى بدء ينبغى ان ندرك ان الدبلوماسية وحدة واحدة لا تتجزأ وان التسميات الكثيرة التى ظهرت ما هى الا كمن يمسك بالفيل من أحد جوانبه ثم يتصور انه الفيل وذلك كما هو معروف فى القصـــة المشهورة فى هذا الصدد ، أو أنه نوع من عدم الدقة فى التعبير بأخذ احدى المظاهر للدبلوماسية « المؤتمرات مثلا أو احدى وظائف الدبلوماسية » تتبع الأحوال الاقتصادية أو أحد أطراف العمل الدبلوماسى كما هو مشار اليه فى تعبير الدبلوماسية البرلمانية أو الشعبية واطلاقها على الظاهرة ككل وهذا ليس أمرا دقيقا وان كان يسمح بالتجاوز فيه ٠ فالدبلوماسية باعتبارها فن الاتصال وادارة العلاقات بين الدول تصبح ميدانا لجهات عديدة تتطلع لمعرفة ما يدور خارج الحدود ، ولكن ذلك اما مؤقت زمانيا أو محدد من ناحية الهدف والمجال فارسال فريق من الرياضيين للخارج هو اتصال ودعاية للدولة كذلك الشأن فى الاتصالات بين النقابات أو البرلمانات من الدول المختلفة ولكن كل هذا ليس الا جزءا بسيطا من العمل الدبلوماسى أى أن هذه الأنشطة مستغرقة أساسا فى الكل وليست اختراعا جديدا او عملا متعارضا مع الدبلوماسية بمفهومها الصحيح ، وللتدليل على ذلك

ينبغي ان نتذكر ان أى سفر أو اتصال لأى وفد يستلزم عدة اجراءات من الحصول على تأشيرة سفر ومعرفة أحوال الدولة ونظامها وترتيب الزيارة والاستقبال وما الى ذلك وكل هذا جزء لا يتجزأ من العمل الدبلوماسى وفى الدول المتقدمة مثل الشمال الاسكندنافى يوجد ممثل لوزارة الخارجية باتحاد نقابات العمال وآخر فى البرلمان وما الى ذلك ومهمته أن يتولى التنسيق بين هذه الأجهزة وبين وزارة الخارجية ، ويصاحب وفود هذه الجهات عندما تقوم بزيارة لها فى الخارج . وفى دول مثل أمريكا أيضا يرافق الوفود المختلفة دائما ممثل لوزارة الخارجية ويحضر اجتماعاتها ومن ثم يعفى أعضاء تلك الوفود من كثير من المهام ويسهل لها كثيرا من الأمور التى لا تعرفها بحكم طبيعة وظيفتها وليس فى ذلك افتئات أو هيمنة أو مراقبة من وزارة الخارجية على نشاط تلك الهيئات لأن اتصال الدولة بغيرها من الدول أمر بالغ الخطورة لا يترك عبثا أو لأهواء أية جهة أو هيئة ، كما انه محدد الهدف غايته تطوير علاقات تلك الدولة بما يخدم مصالحها ومن ثم ينتفى التعارض بين الأجهزة وتصبح وزارة الخارجية هى مركز التقاء نشاط الجهات المختلفة والتنسيق فيما بينها بحكم طبيعة تكوينها كوزارة سيادة تنتمى للدولة ككل وليست لحزب أو فئة أو جماعة دون أخرى شأنها فى ذلك شأن وزارات السيادة الأخرى وان اختلفت عنها فى ان طبيعة عملها تكون خارج الحدود فى المقام الأول وينبغى ان نذكر ان أى خطأ لأية جهة فى الخارج تقع تبعته على الممثل الدبلوماسى وان لم يكن هو نفسه مسئولا عنه ويحضرنى فى هذا المجال مثال طرد السفير الفرنسى فى الهند عام ١٩٨٥ اثر اكتشـــاف تورط مســاعد الملحق العســكرى بالسفارة الفرنسية فى قضية تجسس فرئيس البعثة مسئول عن نشاط أعضائها أيا كانت انتماءاتهم وهو أيضا مسئول عن نشاط هذا الوفد وادراك هذه الحقيقة يساعد كثيرا فى توضيح الأمور ومنع ما يتصوره البعض من تعارض أو استقلالية أو هيمنة من ممثلى جهة ما من جهات الدولة عندما يوفدون للخارج .

والنقطة الثالثة ترتبط بالظروف المتغيرة وتأثيرها على أولويات العمل الدبلوماسى اذ من المعروف ان الوظائف الدبلوماسية متعددة فمنها : المهمة التمثيلية ومهمة التتبع أو كتابة التقارير ومهمة رعاية المواطنين أى العمل القنصلى والمهمة الحضارية والثقافية أى نقل ما يحدث فى مجتمعه للدولة المعتمد لديها وخاصة مؤسساتها الثقافية ومراكز الفكر فيها ونحو ذلك وكل وظيفة من هذه الوظائف لها تفريعاتها والتخصصات فى داخلها فعلى سبيل المثال فان كتابة التقارير أو الوظيفة التتبعية تشمل المتابعة السياسية الداخلية والمتابعة المتعلقة بعلاقات الدولة مع الدول الأخرى وهذه العلاقات متشبعة سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية وما الى ذلك ولكن

ما يهمنا توضيحه هنا ان هذا التصور عام ، وعندما يجرى تطبيقه من دولة لأخرى ، بل من بعثة لأخرى يحدث الخلاف حول الأولويات تبعا للظروف المرتبطة بكل دولة وأهدافها فاذا كانت الدولة فى حالة حرب مثلا فان الأولوية الأولى تكون لما يمكن ان نسميه بالمهمة الكفاحية الدبلوماسية أى شرح خطط الدولة وأهداف العدو ونواياه والسعى للحصول على التأييد لدولته ، واذا كانت العلاقات عادية بين دولتين والمصالح محدودة بحكم تكوين وسياسة الدولة كما هو الحال فى تمثيل دولة ما من أمريكا اللاتينية لدى دولة ما فى اسكندنافيا مثلا فان الأولوية فى العمل الدبلوماسى تكون للمهمة التمثيلية أى اثبات وجود دولته على خريطة العالم بالتواجد فى شتى المناسبات · ومع بروز الدول النامية على المسرح الدولى وتعاظم دورها وخاصة منذ أوائل الستينات فان الوظيفة الاقتصادية وخاصة جانبها الانمائى أصبحت لها أهمية متزايدة فى نشاط الدبلوماسى واتصالاته اليومية ·

ومن واقع الخبرة الفعلية يمكن ان أشير لبعض الأمثلة فعندما كنت أعمل فى البعثة المصرية فى النرويج كانت أهدافنا فى المقام الأول هى تعريف النرويج بحضارة مصر وقيم وتقاليد مجتمعها وحث شعب النرويج على السفر لمصر للتعرف على ذلك أى نشاط دعائى من أجل السياحة وهى مسألة حضارية وثقافية واقتصادية معا وكان السفير الذى عملت معه وهو السفير جمال نجيب مثالا يحتذى فى الدبلوماسية وذا شعبية واسعة فى مختلف أوساط المجتمع النرويجى · ثم عملت فى الهند فى ظل ظروف متباينة ومن ثم كانت مهمة السفير والسفارة مختلفة الأولويات فى مراحل ثلاث الأولى حيث فترت العلاقات بسبب مواقف الهند من مصر فى السبعينات من جانب ولاختلاف توجهات الدولتين فان الأولوية كانت لمنع أى توتر أو تدهور وتوضيح أهمية العناصر الثابتة فى علاقات البلدين وفى المرحلة الثانية كانت الأولوية لبدء فتح جديد فى تلك العلاقات عندما تغيرت الظروف وفى المرحلة الثالثة استهدفت استعادة البعد التاريخى والبدء فى نوع من التعاون ولحسن الحظ تولى العمل فى المراحل الثلاث سفير قدير من سفراء مصر وهم على التوالى السفير هشام عامر والسفير الدكتور نبيل العربى والسفير عمرو موسى كل منهم له أسلوبه ومنهجه فى العمل وكل منهم أدرك طبيعة المرحلة التى تجتازها العلاقات ووضع نصب عينيه هدفا واضحا سعى لتحقيقه وعندما أشرت للأسماء السابقة فان هدفى توضيح الارتباط الوثيق بين الوظيفة الدبلوماسية والموظف الدبلوماسى وابراز الترابط الواضح بين هذه النقطة الأخيرة والنقطة الأولى فى ان العمل الدبلوماسى علم وفن لا ينبغى ان يترك للهواة ولحسن الحظ فان هؤلاء السفراء جميعا كانوا من ذوى الخبرة والكفاءة العالية وتاريخهم الدبلوماسى معروف ·

المبحث الرابـع

دبلوماسية التنمية

بادىء ذى بدء ، أود ان انوه الى ان تعبير دبلوماسية التنمية ، هو تعبير حديث فى قاموس العمل الدبلوماسى ، وان لم يكن حديثا بصفة كلية من حيث بعض مضامينه · ويمكن القول انه ارتبط ببروز الدول النامية كتجمع على المستوى الدولى ، سعيا لتحقيق أهداف معينة ، ارتبطت بالدعوة للتغيير السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى · الا ان التعبير بشكله الحالى لا يتعدى بضع سـنوات والأكثر من هذا انه فى الفكر السياسى والدبلوماسى المصرى أكثر حداثة وربما لم تتحدد معالمه بدقة حتى الآن · وهذا ما يقتضى بذل الجهد لتحديد المفهوم وتعميق معناه لدى العاملين فى الحقل السياسى بوجه عام والحقل الدبلوماسى بوجه خاص · والحديث عن دبلوماسية التنمية فى اطار العمل الدبلوماسى المصرى يعنى ان الدبلوماسية المصرية تتفاعل مع الفكر السائد فى المجتمع وتسعى للتأثر والتأثير فيه بايجابية ، ومن ثم فانها تؤكد دورها كعضو فعال فى المجتمع تحس وتشعر بكل نبضاته وتستجيب لحاجاته ·

وكما ذكرت ان التعبير حديث الا ان مضامينه موجودة فى التشخيص الدقيق للأزمة التى يعيشها المجتمع الدولى وبوجه خاص الدول النامية يظهر ذلك فى المؤلف الذى اعدته لجنة ويلى برانت للحوار بين الشمال والجنوب بعنوان « الأزمة المشتركة » الحوار بين الشمال والجنوب ·
Common Crisis : North-South, Cooperation for world recovery

ولقد حدد هذا التحليل الأزمة بالقضايا التالية : التمويل ـ التجارة ـ الغذاء ـ الطاقة · ثم سعى لوضع مقترحات لتحقيق التعاون فى هذه المجالات الأربعة · ولكن هذه المقترحات لم يقدر لها ان توضع موضع التنفيذ · وان عقدت الكثير من المؤتمرات والاجتماعات الدولية فى اطار حوار الشمال والجنوب ونذكر منها اجتماع كانكون عام ١٩٨١ وكذلك

اجتماعات الدول النامية والتى وضعت برنامجا للتعاون فيما بينها عرف باسم برنامج كراكاس • أضف الى هذا اجتماعات عدم الانحياز والتى تشكل القضايا الاقتصـادية جزءا مهما ان لم يكن أهم ما يشغل هذه الاجتماعات من الناحية الفعلية •

وفى عام ١٩٨٣ دخل البحث عن مشـاكل التنمية الى أنشـطة الكومنولث وهو المنظمة التى أصبحت عالمية بفضل اتساع عضويتها من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية فضلا عن بريطانيا وكندا واسـتراليا وكونت مجموعة اقتصادية خاصة اعدت دراسة تحليلية للنظام النقدى والمالى والتجارى العالمى وأسـمته « نحو بريتون وودز جـديدة » Towards a New Bretton Woods ، وعالجت هذه الدراسة القضايا المهمة فى مجال الاقتصاد والتنمية من وجهة نظر توفيقية بين مصالح كل من الدول النامية والدول المتقدمة •

كما سعت حركة عدم الانحياز لبلورة فكرها الاقتصادى المشترك ، ازاء موضوعات النقد والتمويل • لذا تشكلت مجموعة خبراء النقد والتمويل وعقدت عدة اجتماعات على مدى أكثر من عام وانتهت عام ١٩٨٥ باصدار دراسة قيمة بعنوان « توجيهات للاصلاح » • Directions for Reform : The Future of the International Monetary and Financial System.

كما قامت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) بنشر الدراسة القيمة التى أعدها الدبلوماسى والخبير الجزائرى محمد بيجاوى بعنوان : Toward a New International Economic Order.

حلل فيه النظام الاقتصادى السـياسى الدولى الراهن وقدم آراء ومقترحات حول تغييره • ونشرت وزارة الخارجية المصرية كتابا أبيض عن عدم الانحياز والنظام الاقتصادى الدولى الجديد عام ١٩٨٤ ضمنته شتى القرارات الخاصة بالموضوعات الاقتصادية من عام ٦١ ـ ١٩٨٣ وهو كتاب وثائقى قيم The Non-Aligned Movement and the New International Economic order.

لقد أردت من هذه الاشارات التى قد تبدو مطولة أو أكاديمية الى توضيح ان مفهوم دبلوماسية التنمية لم يتبلور بصورة واضحة فى الفكر العالمى بل انه أكثر غموضا فى الفكر المصرى • ومع هذا فان مشاركة الدبلوماسية المصرية فى بلورة المفهـوم وتحديد أبعاده لم تتوقف بل استمرت تعمل من أجل ذلك فى دأب وصبر ، وفى كثير من الأحيـان بانكار ذات •

ويمكن القول ان مفهوم دبلوماسية التنمية يرتبط بهدف رئيسى هو

السعي لإقامة نظام اقتصادي دولي جديد انطلاقا من ان النظام القائم غير مرض للدول النامية بل ويعمل ضد مصالحها في كثير من الأحيان ·

ولعلنا نتساءل : ما أهم القضايا التى تسعى اليها عملية التنمية ؟ ان التنمية ترتبط بتدفق الاستثمارات أى بضرورة وجود رأسمال كاف للقيام بمشروعات جديدة · وهذا الأمر يقتضى تصريف الانتاج بأسعار مناسبة وغير متذبذبة حتى يمكن ضمان انسياب منتظم لرأس المال لتمويل هذه المشروعات · وبعبارة أخرى ترتبط قضايا التمويل هذه بقضايا التجارة الخارجية ، كما ترتبط بقضايا النقد وأهمية توفير سيولة لدى الدول النامية لاستيراد ما تحتاجه من سلع ومن أدوات الانتاج · وتتأثر القضايا النقدية والمالية بمشكلة الطاقة وما طرأ على أسعارها من ارتفاع كبير منذ منتصف السبعينات ثم تدهور فى منتصف الثمانينات وما بعدها ·

واسترجاع تطور الأحداث يوضح أن الدبلوماسية المصرية شاركت بفعالية في هذه القضايا جميعا · فأول مؤتمر عقد عام ١٩٦٤ ، بعنوان مؤتمر التجارة والتنمية وتمخضت عنه منظمة الانكتاد ، ترأسته مصر وقاد وفدها العالم المشهور الدكتور عبد المنعم القيسونى ، وشارك أبناء وزارتى الخارجية والاقتصاد وغيرها فى أعمال المؤتمر بكفاءة واقتدار · وفى اطار عدم الانحياز برزت مصر فى تقديم أفكار مستمرة فى اللجنة الاقتصادية وعلى سبيل المثال فانه فى المؤمر الوزارى الذى عقد فى لواندا بأنجولا فى سبتمبر ١٩٨٥ وطرحت مصر القضايا التالية :

١ ـ قضيـــة المديونية وأهمية احترام الدول النامية لديونها مع السعى لدى الدول الدائنة لتخفيف عبء هذه المديونية سواء باعادة جدولة الديون ، أو الغاء بعضها ، أو مد آجال السداد أو تخفيض أسعار الفائدة عليها · ولقيت هذه الأفكار قبولا ، وأقرها المؤتمر · والدافع للدبلوماسية المصرية لتبنى ذلك المنحى ليس حفاظا على مصالح الدول الدائنة فحسب ، وانما حفاظا على مصالح الدول النامية فى المقام الأول · هذه الدول التى هى فى حاجة لقروض ومساعدات وتسهيلات ائتمانية · وهذا يقتضى احترام المديونية ، والا فلن تعطينا الدول المتقدمة أو التى لديها فائض رأسمال أية قروض ، ومن ثم تتوقف عجلة التنمية في بلادنا · ولا ينبغى ان يخامرنا أى شك فى ان المجتمع الدولى المعاصر يقوم على فلسفة التساند والتكامل الاقتصادي ، ومن ثم فنحن فى حاجة لغيرنا كما ان غيرنا فى حاجة الينا ، حتى الدول ذات الاقتصاد الشيوعى بما فيها الإتحاد السوفيتى والصين تسعى للحصول على قروض وتسهيلات ائتمانية من الدول الغربية · والمشروع السوفيتى لخط أنابيب الغاز عبر سيبيريا ، وفلسفة التحديث الاقتصادى فى الصين بعد ماوتسى تونج خير دليل على ذلك ·

٢ ـ قضية التجارة الدولية : وتؤيد الدبلوماسية المصرية بشدة ضرورة استقرار الأسعار وعدم تذبذبها وضرورة وجود معاملة تفضيلية لصالح الدول النامية لحماية صناعاتها الوليدة فى وجه المنافسة الدولية الحادة · وفى نفس الوقت رفضت مصر ـ مع غيرها من الدول النامية ـ الدعوة الأمريكية لادخال الخدمات ضمن نشاط الجات ، لأن ذلك سيؤثر على البلاد النامية ، ويضر بجهودها فى التنمية ، نظرا لسيطرة الشركات الكبرى فى البلاد المتقدمة على هذه الخدمات · كما نشطت الدبلوماسية المصرية فى الدعوة لاقامة نظام التفضيلات الجمركية بين البلاد النامية GSTP وشاركت فى اجتماعات نيودلهى فى يوليو ١٩٤ لهذا الغرض ·

٣ ـ قضية التعاون الاقتصادى الدولى : تولت مصر رئاسة مجموعة التنسيق فى مجال التعاون الاقتصادى الدولى بين دول عدم الانحياز طوال الفترة ما بين مؤتمرى هافانا عام ١٩٧٩ لعدم الانحياز ومؤتمر نيودلهى عام ١٩٨٣ وقدمت مساهمات فكرية وعملية فى هذه اللجنة ·

٤ ـ التنسيق والتعاون الاقتصادى بين الدول النامية · وقد ترأست مصر مجموعة الـ ٧٧ والمكونة من حوالى ١٢٥ دولة خلال عامى ١٩٨٥/٨٤ وكان دورها فى الرئاسة وبلورة الأفكار الاقتصادية موضع تقدير جميع الدول النامية ·

٥ ـ تعمل مصر كعضو فى عدة مجموعات تنسـيق فى مجالات الغذاء ، التعاون الدولى ، النقد والتمويل والطاقة وغيرها بين دول عدم الانحيـاز ·

٦ ـ ساهمت الدبلوماسية المصرية بايجابية فى ابراز قضايا أفريقيا الاقتصادية وخاصة قضايا المجاعة ، الجفاف والتصحر ، التزايد السكانى ، المديونية الأفريقية ونحو ذلك · وبرزت تلك المساهمة الفعالة للوفد المصرى فى مؤتمر القمة الأفريقى فى أديس أبابا فى يوليو ١٩٨٥ · ثم فى نقل الأفكار الرئيسية التى تمخض عنها الاجتماع الأفريقى الى مجال عدم الانحياز فى مؤتمر لواندا فى سبتمبر ١٩٨٥ ·

ولا يسعنى المجال لحصر المساهمة المصرية فى القضايا الاقتصادية الدولية المرتبطة بالتنمية بوجه خاص · ولقد طورت مصر فى مفاهيم التعاون الدولى من أجل التنمية وقدمت فكرة التعاون الثلاثى بين مصر ودولة متقدمة مثل اليابان والدول النامية فى أفريقيا · وتسعى مصر لتوسيع نطاق أطراف التعاون ، فهناك فرنسا وبريطانيا بل الولايات المتحدة · هدف مصر من ذلك تقديم خبرتها الفنية لهذه الدول النامية وفى نفس الوقت ابراز مفهوم التكامل والتساند الدولى ، وهذا فى ذاته يحقق مكانة عالية ويتيح المجال لخبرائها وصناعاتها وانتاجها للولوج لأسواق الدول النامية

الأخرى من جانب ، ويستفيد خبراؤنا ومفكرونا من حصيلة التقدم العلمى فى الدول الصناعية المتقدمة من جانب آخر ، ومن ثم فان الصندوق المصرى للمعونة الفنية لأفريقيا يلعب دورا مهما فى دبلوماسية التنمية المصرية ٠

وينبغى ان أوضح هنا ان هذا الاستعراض لجهود الدبلوماسية المصرية فى مجال التنمية لا يعنى اننا حققنا كل ما نصبو اليه ، اذ ان الدبلوماسية هى حركة دائمة ومستمرة ، تتفاعل مع الفكر العالمى وفكر الدول النامية وفكر الدول المتقدمة على السواء ، كما تتفاعل مع واقع الحياة الاقتصادية وظروفها المتغيرة ٠

ولا شك ان هناك العديد من الأفكار المرتبطة بدبلوماسية التنمية والتى طرحتها الدبلوماسية المصرية فى مراحل معينة وسعت من أجل بلورتها وتحقيق مزيد من الاقناع والاقتناع بها ومن ذلك :

١ ـ الدعوة لاقامة بنك الجنوب هذا البنك الهدف منه المساعدة فى حل مشاكل تمويل عمليات التنمية والتجارة بين الدول النامية ويتحقق بجهود ذاتية جماعية بين هذه الدول ٠ الا أن هذه الفكرة المطروحة منذ بداية الثمانينات ، ما تزال تلقى معارضة الدول النامية التى لديها فوائض من رؤوس الأموال وقد سعت الدبلوماسية المصرية فى عقد الثمانينات بالتنسيق مع كل من الهند ويوغوسلافيا من أجل حث الدول ذات الفوائض على تبنى الفكرة وأكدت مصر على ضرورة تقديم كافة الضمانات التى تصون لها أموالها وتحميها من الضياع ٠

٢ ـ فكرة تكوين مجموعة خبراء من دول الجنوب Panel of Expert ورغم ان الهند هى التى طرحت هذه الفكرة فى البداية الا ان مصر سارعت بتأييدها وما تزال تعمل من أجل بلورة قوائم من الخبرات المصرية ٠ وتدعو الخارجية الجهات المختلفة لتزويدها ببيانات بهذه الخبرات للاستفادة بها فى الحالات التى تستدعى ذلك ٠

٣ ـ فكرة التعاون الاقتصادى بين الدول النامية ولقد طرحتها الدبلوماسية المصرية منذ أواخر الستينات فى اتفاقية التعاون الثلاثى بين مصر والهند ويوغوسلافيا عام ١٩٦٨ ، ثم منيت ببعض الفتور فى نشاطها وحاولت مصر فى الثمانينات تنشيطها ولكن كانت المشكلة الأساسية هى ايجاد السلع الصالحة للتبادل بين الدول الثلاث لأن الميزان التجارى فى غير صالح مصر بالنسبة للدولتين المذكورتين ٠ ثم تطورت الأحداث العالمية فى التسعينات بتفكك الدولة اليوغوسلافية الاتحادية ٠

ثم هناك القضايا اليومية المستمرة التى تعمل من أجلها الدبلوماسية المصرية مثل العمل للحد من قيود المشروطية والمتطلبات القاسية التى

تفرضها المؤسسات المالية الدولية على الدول النامية ، وزيادة القدرة على الحصول علي رؤوس الأموال وزيادة معدل السيولة ، والمحافظة على حقوق الدول النامية في أسهم وحصص صندوق النقد الدولي ان لم يتسن زيادتها ، والعمل من أجل الحصول على مزيد من المعونات الرسمية للتنمية ODA .

والخلاصة ان دبلوماسية التنمية تعنى الجهد المستمر والمتواصل لتحقيق التنمية وتوفير مستلزماتها من رأسمال للاستثمار ، وتوفير الأسعار المناسبة المستقرة لتصريف السلع المنتجة والحصول على المواد الأولية اللازمة للصناعة كذلك الحصول على التكنولوجيا الحديثة والمتطورة بما يحقق زيادة الانتاج . كل هذا يضع عبئا ضخما على السلك الدبلوماسى المصرى وانني لعلى ثقة من انه يستطيع القيام بذلك اذا توافرت له المقومات اللازمة لأداء مهامه وفى مقدمة تلك المقومات توفير عناصر الكفاءة الفنية والتأهيل المهنى المستمر والراحة النفسية والمحاسبة الوظيفية .

المبحث الخامس

قضايا مترابطة عبر مسيرة السياسة المصرية

«الجامعة العربية ـ ثورة يوليو ـ حرب أكتوبر والحوار الوطني»

لاشك ان الاختيار بين هذه القضايا ليس بالأمر السهل ، كما انه قد يبدو لأول وهلة ان العنوان الرباعي الأبعاد ليس بين أبعاده أى ارتباط ، فجامعة الدول العربية تم انشاؤها فى ٢٢ مارس عام ١٩٤٥ أى فى العهد الملكي ، وثورة يوليو فجرها الزعيم جمال عبد الناصر عام ١٩٥٢ ، وحرب أكتوبر قادها الرئيس الراحل أنور السادات ، وقضية الحوار الوطني طرحها الرئيس حسنى مبارك فى أواخر عام ١٩٩٣ ، ودارت مداولاته فى منتصف عام ١٩٩٤ ٠

الا ان النظرة المتعمقة للأحداث وتتابعها والظواهر السياسية والاجتماعية وتشابكها تؤكد على ان ثمة رباطا سريا « نسبة الى السرة » يربط بين هذه الأجزاء الأربعة ٠ الرباط السرى هذا ينبع من ثلاثة أمور :

الأول : أن الأرض التى تمت عليها هذه الظوهر : انشاء الجامعة العربية ـ ثورة يوليو ـ وحرب أكتوبر ١٩٧٣ والحوار الوطني هى أرض مصر ، وبعبارة أخرى ان البيئة التى تعهدت هذا الغرس هى بيئة مصرية ، بكل ما تحمله الكلمة من معان ومدلولات ذات أبعاد تاريخية وثقافية وسياسية ٠ ان أرض مصر ، وهى التى شهدت مولد أول دولة منظمة فى التاريخ فى عهد مينا ، ثم احتضنت الفكر الدينى سواء فكر اخناتون الوحدوى أو ما سبقه من ارهاصات دينية أو الفكر الدينى السماوى المتمثل فى اليهودية والمسيحية والاسلام ، هذه الأرض لها سمات خاصة فى مقدمتها الاعتدال والتسامح والتوازن ، وقد أضفت طابعها على كافة تلك الظواهر والتطورات عبر التاريخ ، مع استثناءات قليلة تؤكد هذه القاعدة ولا تلغيها ٠

الثانى : يتصل بعنصر الزمن : اذ يمكن القول ان الأحداث الأربعة تنتمى الى سلسلة متتابعة الحلقات ، فالجامعـــة سعت لبلورة التراث الحضارى فى بعديه المكانى والزمانى لمصر فى انتمائها العـربى ، وثورة ١٩٥٢ اندلعت بعد نكبة فلسطين وكان المحاصرون فى الفالوجا قادتها ، وحرب ١٩٧٣ جاءت كرد فعل للغطرسة الاسرائيلية ورفضها قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، والحوار الوطنى يطرح فى لحظة مهمة من عملية السلام الشامل فى الشرق الأوسط • بعبارة أخرى ان تفاعل دور مصر الوطنى مع انتمائها الاقليمى ، يعد رابطا جوهريا للأحداث الأربعة وليس أدل على ذلك من ان تقرير اللجنة السياسية للحوار الوطنى أكد فى احدى فقراته الخاصة بالسياسة الخارجية على دور مصر العربى وضرورة تعزيز التضامن العربى وتنشيط العمل العربى المشترك وفى مقدمتـه الجامعة العربيـــة •

الثالث : النظرة المستقبلية : لقد قامت الجامعة العربية باستشراف واطلالة على المستقبل بعد ان لمست واقع التجزئة العربية ، ومن ثم سعت لرأب الصدع ، ولم الشمل ولو فى اطار ما سـمى « بالجامعة » بعد ان واجه العمل العربى عقبات وصعوبات ومعوقات وتشعبـــات عديدة • فالجامعة من الجماعة وهى دعوة للتجمع والقوة وليس للتفرق والاختلاف ، وثورة ١٩٥٢ دعت فى مبادئها الستة الى بناء جيش قوى ، القضاء على الاقطاع وسيطرة رأس المال على الحكم ، القضاء على الاسـتعمار ، اقامة حياة ديمقراطية سليمة ، ونحو ذلك وحرب أكتوبر أعادت الثقة للنفس العربية بعد هزيمة ١٩٦٧ ، والحوار الوطنى هو فى جوهره دعوة لنفس الأهداف للديمقراطية السليمة ، لمواجهة التفرق ، هو دعوة للوحدة التى تبنى القوة وتستند اليها •

اذا قلنا بأن هناك رابطا بين الأبعاد الأربعة للعنوان ، اذن فلنتنقل الى نقطة أخرى ما هى دلالات ذلك ؟

الدلالة الأولى : تتصل بفلسفة السلام القائم على العدل كأسـاس لبناء الوطن ، فالجامعة العربية التى نشـــأت فى أتون الحرب العالمية الثانية ، وثورة ١٩٥٢ ارتبطت بحرب فلسطين الأولى ، وحرب أكتوبر ١٩٧٣ هى حرب من أجل السلام واسـتـرداد الأراضى المحتلة ، والحوار الوطنى فى دعوته للسلام الاجتماعى لاشك تأثر بالأحداث التى تقع على أرض مصر كل يوم وبخاصـة خـــلال عام ١٩٩٣ والنصف الأول من عام ١٩٩٤ • ومن هنا فان المغزى والمعنى هو ضرورة السعى لتحقيق السلام الذى هو أنشودة كل مواطن ، وان السلام هو وسيلة البناء • وأود ان ألفت الانتباه الى مؤلف أدبى بعنوان « عذراء سيناء » للكاتبـــة المصرية الأصيلة لوسى يعقوب اذ تقول فى ص ١٢٥ على لسان احدى شخصيات

القصـــة : « ان الأمر يحتاج الى مناقشـــة موضـــوعية مع النفس ٠٠ هذا شيء جديد ٠٠ يقف فيه زعيم ليخلص البشرية ممن يكرهون السلام ٠٠ ويستعيد بالسلم ما كان يسعى اليه العالم بالحرب ٠٠ حق الشعب الفلسطيني في الحياة ٠٠ وارجاع الأرض الطاهرة » ٠

الدلالة الثانية : تتصل بما أســـماه الفيلسوف المصري المعاصر الدكتور مصطفى سويف بانه « الاطار التصويري للحياة » ولقد أوضح ان هناك ثلاثة مبادىء مهمة تكاد ترقى الى مستوى المسلمات أو البديهيات ولكنها بالغة الأهمية ولا ينبغى ان تغيب عن بالنا لحظة وهذه المبادىء هي مبدأ الهدم والبناء ، مبدأ الاتساق ، مبدأ التوازن بين الاضداد ٠

ولقد أوضح د ٠ مصطفى سويف في كتـــابه « نحن والمستقبل » الذى نشر في سلسلة كتاب الهلال عدد يوليو ١٩٩٤ ص ٢٢٧ ـ ٢٢٨ أمر جديدا بالعناية من كل مجتمع بل من كل شخص فيقول : « ان ما يميز هذه الحياة أساسا هو انها تنتظم فى اطار يمكن ان نسميه « بالواقعيـــة المتعالية » فنحن من ناحية نحترم واقعية العالم المحيط بنا لأننا لا نملك غير ذلك ، ومن ناحية أخرى نعبر حدود الواقع المباشر لندخـــــل فى حسباننا ، فى الوقت نفســـه ، ما وراء هذا الواقع فى الزمان والمكان والامكان ، بمعنى اننا نتعامل مع هذا الواقع من حيث هو جزء من عالم أكبر ، ومن حيث هو حاضر ورد الينا من ماض بعينه ليحملنا الى مستقبل بعينه ، ومن حيث هو امكانات قابلة للتحقيق على هيئة بديل واحد من بين بدائل متعددة ٠ ولأننا نتعامل مع أمور الحياة جميعا من خلال هذه الصيغة ، صيغة الواقعية المتعالية فاننا نحتاج الى الثقافة لأنها هى التى تمنحنا قدرة التعالى هذه ، على هذا النحو تبدو الثقافة بالغة الخطر فى حياتنا الانسانية ٠ وتتألف الثقافة العامة الشائعة من مكونات أربعـــة رئيسية يضم **احدها** مجموعة العناصر ذات الطبيعة العلمية أو الشبيهة بالعلمية ، ويضم **ثانيها** مجموعة العناصر التى نسميها العناصر الأدبيـــة والفنية وما اليها ، ويضم **ثالثها** مجموعة المكونات ذات الطبيعة العملية ، ويضم **رابعها** مجموعة المقومات ذات الطبيعة الدينيـــة والميتافيزيقية ٠ ومن الضرورى ان يكون هناك توازن بين المكونات الأربعة الرئيسية » ، ويضيف د ٠ سويف بانه « فى محاولة اجتهادية محدودة قام بها لتحديد الوزن النسبى للمكون العلمى فى ثقافتنـــا بصورة تقريبيـــة تبين انه لا يزيد عن ٤٪ من مجموع الكيان الثقافى فى مصر » ٠

ولا شـــك أن هذه النسبة تقرع ناقوس الخطر أمامنا فى مصر ، وتدعونا كمثقفين للمطالبة بتصحيح هذه الحالة حتى يمكن أن نقترب من القرن الحادى والعشرين على قدم ثابتة وأسس راسخة ٠ كما أننى أرى

ان المبادىء الثلاثة للاطار التصويري للحياة التي ذكرها د ٠ سـويف بالغة الأهمية وتستحق منا القبـاء نظرة تأملية لمعرفة أثرها فى الحياة السياسية والعملية لكل فرد ولكل مجتمع ٠

المبدأ الأول : مبدأ الهدم والبناء وهذا المبدأ ينبع من الحقيقة الأزلية في جدلية العلاقة بين الحياة والموت والتى ذكرها القرآن الكريم بقوله : « يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى ويحيى الأرض بعد موتها وكذلك تخرجون » آية ١٩ سورة الروم ، وفى قوله : « يولج الليل فى النهار ويولج النهار فى الليل وهو عليم بذات الصدور » آية ٦ سورة الحديد ٠ ان جدلية الهدم والبناء تدعو الانسـان الفرد وكذلك المجتمع ألا يتوقف عن التفكير وعن العمل اذا ما تعرض لأزمة أو موقف بل عليه ان يعيد الكرة من جديد ، والعبرة الحقيقية هنا هى انه رغم تمزق وتشتت الدول العربية ، ورغم ان الدعوة للمصالحة لم تؤت الثمرة المرجوة فلا يجب ان نيأس أو نفقد الأمل بل علينا ان نعيد الكرة ونستمر فى المحاولة ٠ وهذه الدلالة مرتبطة بمفهوم الحوار فالحوار فى ذاته استمرار لرفض اليأس وتأكيد على أهمية المحاولة ٠

المبدأ الثانى : هو مبدأ الاتساق والاستمرارية Consistency and Continuity بعبـارة أخـرى ان الحيـاة لا تولـد فجـأة ، بل خلق الله الكون فى ستة أيام ، وكان جل وعلا قادرا على خلقه فى لحظة واحدة ٠ ولكن الاتساق فى البناء يعنى أن كل لبنة تأتى لتكمل ما سبقها وتهيىء لما بعدها فى اتساق واسـتمرارية طبيعية ، ومن ثم فان الحوار الوطنى من المنطقى انه يمهد الأرضية لاحداث تطورات فى البنى المختلفة للمجتمع والادارة بما يستجيب مع الآراء والأفكار التى طرحت وهكذا تستمر دورة الحيـاة ٠

المبدأ الثالث : مبدأ التوازن بين الأضداد ولعل هذا المبدأ للوهلة الأولى يوحى بالتعارض مع سابقه ولكنه فى حقيقته متسق معه تمـاما ٠ فالحياة كتلة من المتناقضات ، والانسـان مجموعة معقدة من المشـاعر والأحاسيس والانفعالات بل والتصرفات ٠ لو نظرنا لأى من الكتـاب والمفكرين العمالقة عبر مسيرتهم لوجدنا فى أفكارهم كثيرا من التناقض والتضارب ، بل أحيانا يحدث التغير عليه بمدى مائة وثمانين درجـة ، والشواهد كثيرة فى مجال السياسة والاجتماع والفكر والصحافة ولا داعى لذكر أية أسماء ٠ ومع ذلك فان عملية التناقض والتضـاد هذه ليست قاصرة على مجتمع دون غيره ، ولا على حقبه من الزمن دون غيرها ، ولعل استعراض أسماء بعض كبار المفكرين وانتقالهم من مدرسة فكرية لأخرى خير دلالة على ذلك ٠ والتساؤل : ما هو الارتباط بين هذا المبدأ وموضوع حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، ان هذه الحرب ماتزال موضـع بحث ونقاش فى

الدوائر الأكاديمية والعسكرية حول مدلولاتها السياسية والعسكرية وحول أسبابها ونتائجها وهل اخطأ السادات عند تطويره للعمليات العسكرية وهل كان القرار أو القرارات الخاصة بالتعامل مع الثغرة سليما وصائبا وهل استفادت مصر من نتيجة المفاجأة العسكرية أم أضاعت القيادة السياسية نتائج النصر العسكرى أم ان النتائج السياسية كانت بمقدار ذلك النصر الحقيقي وليس كما طرحته الشعارات ؟ • وهكذا أسئلة عديدة ستظل موضع بحث ونقاش • وهذا ينقلنا الى طبيعة الحوار الوطنى ودوره ، ان هذا الارتباط ينبع من أن الحوار لايكون الا مع من تختلف معه ، حقيقة هناك تعبير « حوار مع الذات » ولكن حتى هذا التعبير يفترض حالة من القلق وعدم الاستقرار الداخلى للذات • وهذا الحوار النابع من اختلاف بل أحيانا تعارض المصالح والتطلعات أحيانا ، لابد أن يصل بنا لحالة من التوافق المؤقت حتى نصل من الناحية الفلسفية الى حالة اختلاف أو تعارض جديدة ، وهكذا نعود الى الجدلية الأصلية بين الفكرة ونقيضها والتركيب أو التأليف Thesis-Antithesis-Synthesis وعودة للفلسفة القرآنية نجد تفسيرا وتحليلا لهذه الظاهرة فى فلسفة العسر واليسر لقوله تعالى : « ان مع العسر يسرا ، ان مع العسر يسرا » ، ولو نظرنا لفلسفة بعيدة عنا مثل فلسفة الصين نجد الجدلية الفلسفية تنبع من مفهومى « الين واليانج » اللذين يعبران عن الايجابية والسلبية ، عن الولادة والموت عن الرخاء والشدة • ونفس الشىء نجده فى فلسفات عديدة أخرى • ولعل من أحسن المصطلحات الفلسفية للتعبير عن هذه الحالة من التناقض الديناميكى المستمر هو المصطلح الهندى « الوحدة فى التنوع والتنوع فى الوحدة »Unity in Diversity and Diversity in Unity •

والآن لابد لنا من العودة الى أرض الواقع بعد ان حلقنا فى سماء الفلسفة والفكر ، ان الواقع يشير علينا بأن مصر أرض المتناقضات ما بين الغنى الفاحش والفقر المدقع ، ما بين اناس يعملون بدأب ليلا ونهارا واناس كسالى أو متكاسلين ، ولابد لنا من العمل للتغلب على هذه الحالة من خلال الحوار الفكرى ، وحوار حول القيم والسلوكيات والعمل فى خدمة تلك القيم تبرز قيمة العمل والثواب والعقاب التى يجب أن يعاد لها اعتبارها لأنها أساس التقدم والرقى للأمم • ونحن فى عصر ثورة الاتصالات وعصر القرية العالمية فانه من الضرورى ان نطور أنفسنا على أساس من العلم والعمل ، على أساس من توازن المصالح وتطوير القيم والسلوكيات ، ان الحديث على التطوير أو التغيير مثل السير على الأشواك أو السير فى واد ملىء بالألغاز ومن ثم فمن الضرورى أن نتسلح بالعلم والعمل لكى نفجر الألغام ونستغلها من أجل البناء بدلا من ان تنفجر فينا ومن ثم ينهدم البناء •

ان الارتباط وثيق بين السياستين الداخلية والخارجية فهما وجهان لعملة واحدة ، أو هما كالأواني المستطرقة فكلما كانت السياسة الداخلية ترتكز على أسس قوية كانت السياسة الخارجية كذلك ، وكلما نشطت السياسة الخارجية واتسمت بالديناميكية ، تعاظمت قوة الدولة ومكانتها وأثر ذلك في علاقات التعاون الدولى معها من أجل تعزيز بنائها الداخلى وهكذا • ولقد أصاب الرئيس مبارك كبد الحقيقة فى دعوته للحوار الوطنى من أجل بناء غد أفضل لأبناء مصر من خلال تعزيز أطر هذا الحوار وتوسيع آفاقه ، واذا كان العالم بأسره يتجه للحوار والديمقراطية ويتحدثون عن حوار الحضارات فى مواجهة القلة الداعية لصدام أو صراع الحضارات فان الدعوة للحوار الوطنى تصبح هى تعبيرا صادقا وأمينا عن فهم عميق للمتغيرات الدولية وانعكاساتها فى أقاليم العالم المختلفة وتصبح الدعوة لذلك فى وقتها وأوانها •

واننى أود ان أشير الى اقتباس من كتاب لى ، صدر عام ١٩٨٧ بعنوان « التيارات الفكرية فى مصر المعاصرة » ونشرته الهيئة المصرية العامة للكتاب فى سلسلة تاريخ المصريين ، أشرت فى ص ٧١ من ذلك الكتاب الى قصة الأديب المصرى العالمى ، الحائز على جائزة نوبل للآداب عام ١٩٨٩ نجيب محفوظ بعنوان « أمام العرش » والتى نشرت عام ١٩٨٣ واستعرض فيها تاريخ قادة مصر من الفراعنة حتى أنور السادات فى شكل محكمة تاريخية مفترضة تذكر حسنات كل زعيم وسيئاته ثم تحيله الى ديوان الخالدين ، وكانت الخلاصة التى انتهيت اليها فى دراستى آنذاك هو أن ما قصد اليه نجيب محفوظ هو الدعوة لوقف موجات النقد المدمر لقادة مصر السابقين باعتبار أنهم يجسدون مرحلة تاريخية ينبغى ان نأخذ منها العبرة ولكن لا يجب ان نعيش فى ظل تفسير جامد لمفاهيمها الفكرية والسياسية كما طبقت فى واقعها آنذاك •

ولقد أكد الرئيس حسنى مبارك فى خطابه يوم ١٩٩٤/٧/٢١ بمناسبة ذكرى ثورة ٢٣ يوليو هذا المعنى بقوله :

« يجب علينا ان نأخذ بعين الإعتبار عند التعرض للثورة واستذكار سيرتها العطرة ، ان الخيارات الأساسية التى ارتضتها الثورة كانت هى الخيارات المتاحة فى تلك الحقبة ، لأن العمل الثورى الأصيل لا يتم بمعزل عن البيئة الاجتماعية التى يتحرك فى نطاقها ، ولا يتم بمعزل عن الظروف التاريخية التى يعايشها ، كى يخرج الى النور مسلحا بالقدرة على التكيف مع ظروف الواقع وأحواله المتجددة » •

وفى تقييم الرئيس حسنى مبارك لما دار من مداولات فى الحوار الوطنى والروح التى سادته قال فى نفس الخطاب ما يلى :

« ان روح النقاش تميزت بالموضوعية والايجابية والاستعداد للتفاعل مع آراء الآخرين والتعرف على مواقفهم ودوافعهم دون انغلاق أو حجر أو قيد ، ودون اصدار الأحكام المسبقة ، فالرأى يقيم بما يحمله وما يضيفه وليس بمن قاله وتبناه » • ويضيف الرئيس مبارك قائلا : « اننا جميعا فى قارب واحد ولن يتحول شعب مصر أبدا الى فرق شتى وفصائل متناحرة تنفصم بينها العرى وتقطع الأوصال » •

وفى ختام هذا الفصل يمكن القول ان لكل عصر دولة ورجالا فى الفكر والسياسة والاقتصاد والفلسفة وهكذا تتعاقب الأجيال بل وتتواصل وهذا هو جوهر الحوار ومبرر العمل الوطنى ودافع العمل للوحدة العربية ولاشك ان علينا ان نعمل بدأب باستمرار وان نترك تحقيق النتائج وبلوغ الآمال الى الارادة التى تعلو فوق كل ارادة وهى ارادة الله العلى القدير •

الفصل الثانى

جامعة الدول العربية والعمل الدبلوماسى المصرى

لقد جاء تأسيس جامعة الدول العربية فى ٢٢ مارس ١٩٤٥ محصلة لتفاعل ستة عوامل مهمة هى :

الأول : الآمال والطموحات القومية العربية التى ظهرت منذ بداية هذا القرن وتعمقت جذورها بين أبناء الشعب العربى فى مختلف الأرجاء مع مضى الوقت ، وخاصة بعد قيام ثورة كمال اتاتورك وتخلى تركيا عن مفهوم الخلافة الاسلامية وبذلك وضعت حدا للصراع بين تيارى العروبة والاسلام كأساس لتكوين الدولة القومية الحديثة وفكرها السياسى فى المنطقة العربية التى رزحت تحت الحكم العثمانى زهاء أربعة قرون تحت عباءة الخلافة العثمانية . ولعله مما يذكر أن الخديو أرسل كتابا سريا للباب العالى فى ٢٧ أبريل ١٨٨٢ يلح فيـــه على ضرورة تقوية العنصر التركى فى البلاد العربية لمواجهة بوادر الثورة القادمة اذ ان الهدف الوحيد للقومية والجنسية انما هو الوحدة العربية .

الثانى : التطورات السياسية الاقليمية بعد الحرب العالمية الأولى وبخاصة تزايد الهجرة اليهودية لفلســين بعد صـدور وعد بلفور عام ١٩١٧ وكذلك السياستين البريطانية والفرنسية لاقتسام مناطق النفوذ والسيطرة على العالم العربى سواء فى شكل انتداب أو حماية أو تواجد قواعد أجنبية وما أدى اليه ذلك التصرف من احساس السياسيين العرب بالخديعة البريطانية خاصة بعد قيام الثورة البلشفية فى روسيا واعلانها عن الاتفاقات السرية للحلفاء ومنها اتفاق سايكس بيكو الموقع بين بريطانيا وفرنسا فى ٩ مايو ١٩١٦ والذى تضمن تقسيم بلاد المشرق العــربى (عدا الجزيرة العربية) بينهما على خلاف ما وعدت به بريطانيا الشريف حسين فى المراسلات المعروفة باسم مراســلات حسين ـ مكماهون فى عام ١٩٢٦ .

الثالث : حركة المثقفين والسياسيين العرب لبعث الأمة العربيه من رقدتها وهؤلاء المفكرون كثرة ولا مجال للتحدث عن كل منهم فرادى فهم ليسوا الا روافد في بحر هادر من مشاعر الاحساس القومي العربي ٠

الرابع : حركة استقلال الدول العربيـة والرغبة في المحافظة على مفاهيم السيادة والاستقلال الوطني بعد الحرب العالمية الثانية بوجه خاص ووجدت في تجمعها واتحادها ملاذا للاحتماء به والاستناد اليه ٠

الخامس : تطورات العالم نحو التوحد والتكتل كما ظهر في حركات تدعو للوحدة في أمريكا الجنوبية والوسطى وفي الاعداد لانشـاء الأمم المتحدة ونحـو ذلك من التجمعات الدوليـة والتي كانت في مرحلة جنينية آنذاك ٠

السادس : التشجيع من قبل المسئولين البريطانيين وبخاصـة تصريحات وزير الخارجية البريطاني في بداية الأربعينات ٠ ومن أبرز هذه التصريحات تصريح أنطوني ايدن في ٢٩ مايو ١٩٤١ اثر فشل ثورة رشيد عالي الكيلاني في العراق والذي جاء فيه « لقد خطا العالم العربي خطوات واسعة في طريق الرقي ، وهو يطمح الآن الى تحقيق نوع من الوحـدة يجعل منه عالما متماسكا ، ويرجو ان تساعده بريطانيـا في بلوغ هذا الهدف ، ويسرني ان أعلن باسـم حكومة صاحبة الجلالة عن ترحيب بريطانيا بهذه الخطوة وعن استعدادها لمساعدة القائمين بها حالما تتوافر لديها الأدلة على تأييد الرأي العام العربي لها » ٠ ثم أدلى ايدن وزير الخارجية البريطاني بتصريح آخر في مجلس العموم البريطـاني في ٢٤ فبراير ١٩٤٣ ردا على سؤال وجهه أحد الأعضـاء حيث ذكر ايدن « ان الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف الى كل حـركة بين العرب لتعزيز الوحدة الاقتصادية أو الثقافية أو السياسية بينهم » ٠

واذا كانت هذه التصريحات كما يقول البعض أعطت ضوءا أخضر لحركة أكثر نشاطا لتكوين الجامعة العربية فانها ألقت ظلالا من الشك حول نشأة الجامعة والهدف منها ٠ ولكن يمكننا القول باطمئنـان بأن هذه التصريحات هي أشبه بما يسميه القانونيون انها كاشفة للتحـرك العربي ومقررة لحقيقة الروابط بين أبناء الوطن العربي وليست منشئة لتلك الروابط أو للدعوة للوحدة العربية بل انها استهدفت اسـتمالة مشاعر العرب بتبني الأفكار التي يتطلعون لتحقيقها ٠

ولقد عكس ميثاق جامعة الدول العربية كل هذه العوامل بما فيها من جوانب قوة وضعف ، جوانب جذب وطرد ثم جاءت الممارسة العربية منذ نشأة الجامعة لتعبر عن التصارع والتلاحم والتفاعل بين هذه العناصر

الستة ، ونظرا لعنف الصراعات والتيارات الدولية والاقليمية بين وداخل كل دولة ، لذا فان جامعة الدول العربية بدت أحيانا متألقة فى العمـــل العربى ، وأحيانا أخرى عاجزة أو شبه عاجزة ، وفى كافة الأحوال فانها لم تكن سوى انعكاس ومرآة لواقع سياسى عربى ، هو بطبيعته ديناميكى فى تفاعله لأن الحياة السياسية ليست جامدة أو ثابتـــة بل هى متغيرة وديناميكية وحيوية ٠

ونتناول فى هذا الفصل المباحث التالية :

١ ـــ الجامعة العربية بين التكوين والمهام ٠

٢ ـ الجامعة العربية ومسيرة العمل العربى المشترك ٠

٣ ـ التحديات التى تواجه الجامعة العربية ٠

٤ ـ الجامعة العربية : نظرة مستقبلية ٠

٥ ـ مصر والعمل العربى المشترك ٠

المبحث الأول

الجامعة العربية بين التكوين والمهام

لقد تكونت جامعـة الدول العربية لتكون منظمة اقليمية ذات طابع خاص تجمع بين مبادىء التنظيم الدولى وفى مقدمتها المساواة فى السيادة فلكل دولة صوت واحد (المادة ٣) ، عدم الالتجاء للقوة لفض المنازعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة (المادة ٥) ، احترام كل دولة من دول الجامعة لنظام الحكم القائم فى دول الجامعة الأخرى ، وبعبارة أخرى عدم التدخل فى الشـــئون الداخلية (المادة ٨) ، وبين الآمال القومية للتطلع نحو علاقات أكثر توثقا وارتباطا بين الشعوب العربية فقد جاء فى ديباجة ميثاق الجامعة العربية ما يلى :

« تثبيتا للعلاقات الوثيقة والروابط العديدة التى تربط بين الدول العربية ، وحرصا على دعم هذه الروابط وتوطيدها على أســـاس احترام استقلال تلك الدول وسيادتها ، وتوجيها لجودها الى ما فيه خير البلاد العربية قاطبة وصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها وتحقيق أمانيها وآمالها ، واستجابة للرأى العربى فى جميع الأقطـــار العربية قد اتفقوا على عقد ميثاق لهذه الغاية » ·

وكررت المادة الثانية من الميثاق نفس المعنى بقولها :

« الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيهـا وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون بينها وصـــيانة لاستقلالها وسيادتها والنظر بصفة عامة فى شئون البلاد العربية ومصالحها ·

وكذلك من أغراضها تعاون الدول المشتركة فيهـــا تعاونا وثيقـا بحسب نظم كل دولة منها وأحوالها فى الشئون الآتية :

(أ) الشئون الاقتصادية والمالية ويدخل فى ذلك التبادل التجارى والجمارك والعملة وأمور الزراعة والصناعة ·

(ب) شئون المواصلات ويدخل فى ذلك السكك الحديدية والطرق والطيران والملاحة والبرق والبريد ·

(جـ) شـــئون الثقافة ·

(د) شئون الجنسية والجوازات والتأشـــيرات وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين ·

(هـ) الشئون الاجتماعية ·

(و) الشئون الصحية » ·

ومن الضرورى ان ننبه هنا الى ان صياغة ميثاق الجامعـــة كانت نتيجة تصارع وتفاعل للتيارات والحساسيات التى ســـادت فى المنطقة العربية فى الأربعينات وفى مقدمتها :

١ ــ بروز أحزاب وشخصيات وزعامات تدعـــو للوحـــدة اذ ان مصطفى النحاس وكان رئيس وزراء مصر أخذ المبادرة فى دعوة زعماء كل من العراق وسوريا والأردن للتشاور ، كما دعا نـورى السعيد لمشروع الهلال الخصيب ودعا الأمير عبد الله أمير شرق الاردن لمشروع ســـوريا الكبرى · ولا ننسى دعـوة حزب البعث العربى الاشتراكى منذ قيـــامه للوحدة العربية ·

٢ ــ التنافس والحساسيات بين بعض الدول العربية فقد أخذت المملكة العربية السعودية موقفا حذرا من فكرة الوحـــدة ودعت للتعاون الثقافى والاقتصادى ، فى حين أصرت وفود لبنان واليمن على المحافظـــة على استقلالها وألا يظهر فى الميثاق ما يمس هذا الاستقلال ·

ولقد أدى تفاعل هذين التيارين الى توازن دقيق وحســـاس ليس فقط فى نصوص ميثاق الجامعة العربية بل فى التسمية الرسمية وهى جامعة الدول العربية فهى ليست اذن جامعة عربية أو جامعـــة للشعوب العربيـــة ·

ولكن النصوص لم تبق جامدة بل رغم هذا فقد عكست التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ذاتها على النصوص ولعل تطورات ثلاثة جديرة بأن نشير اليها ·

الأول : تطور مفهوم العضوية :

اذ ينص الميثاق فى المادة الأولى على « تتألف جامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلة الموقعة على هذا الميثاق ·

ولكل دولة عربية مستقلة الحق فى ان تنضـــم الى الجامعة ، فاذا رغبت فى الانضمام قدمت طلبا بذلك يودع لدى الأمانة العـــامة الدائمة ويعرض على المجلس فى أول اجتماع يعقد بعد تقديم الطلب » ٠

ووفقـــا للفقرة الأولى من المادة الأولى فان الدول المؤسسة هى : مصر ـ الأردن ، السعودية ـ اليمن ـ العراق ـ سوريا ـ لبنان ٠ ووفقا للفقرة الثانية فان هناك ١٥ دولة انضمت للجامعة العربية تبـــاعا كلما حصلت على استقلالها فقد انضمت المملكة الليبية المتحدة فى ٢٨ مارس ٥٣ وجمهورية السـودان فى ١٩ يناير ١٩٥٦ وكل من الجمهـــورية التونسية والمملكة المغربية فى أول آكتـوبر ١٩٥٨ ودولة الكويت فى ٢٠ يوليـــو ١٩٦١ والجمهـــورية الجزائرية فى ١٦ أغسطس ١٩٦٢ وجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية فى ١٢ ديسمبر ١٩٦٧ وهكذا تتالى انضمام الدول العربية المستقلة تباعا وكان آخرها الموافقة على انضمام جمهورية القمر فى سبتمبر ١٩٩٣ وتم ذلك فى ٢٠ نوفمبر ١٩٩٣ ٠

ومن قراءة نص المادة الثانية ومن واقع ممارســـات جامعة الدول العربية منذ نشأتها يمكن ان نسوق ثلاث ملاحظات :

١ ـ ان شروط العضوية أربعة اثنان موضوعيان همـــا العروبة والاستقلال واثنان شكليان أو اجرائيان هما التقدم بالطلب والقبول من مجلس الجامعة ٠ ولقد ثارت عدة تساؤلات حول هذه الشروط لا مجال لبحثها تفصيلا وانما يكفى الاشارة لأهمها فى عجالة فى النقاط التالية :

(أ) ان الميثاق من حيث النص وكذلك الجامعة من حيث الممارسة استخدمت التفسير الواسع لمعنى الاستقلال ، اذ ان الدول العربية المؤسسة للجامعة لم تكن مكتملة الاســـتقلال بل كانت بينها وبين برطانيـــا أو فرنسا اتفاقيات يمكن ان تشكل مساسا بمبدأ الاستقلال الكامل ، فقد كانت ســـوريا ولبنان ما تزالان تناضـــلان ضد فرنســـا فى سبيل الاستقلال ، وكان شرق الأردن خاضعا للسلطان البريطانى ، كذلك كان استقلال العراق مقيدا باتفاقية عام ١٩٣٢ مع بريطانيا ، واستقلال مصر مقيدا بمعاهدة التحالف مع بربطانيا عام ١٩٣٦ ٠

هذا ناهيك عن قبول مجلس الجامعة انضمام فلسطين كعضو كامل العضوية فى عام ١٩٧٦ ، بناء على طلب مصر ، رغم ان فلسطين لم تصبح دولة مستقلة بعد ٠

(ب) ان الميثاق لم يحدد مفهوم العـــروبة ولم يثر هذا المفهـوم آنذاك وان كانت تصريحات بعض السياسيين العرب توحى بأنه يشمل دول غرب آسيا ودول شمال أفريقيا ، فقد جـــاء فى تصريح للسيد عبد الرحمن عزام أول أمين عام للجامعة العربية ما يلى :

ـ « اننا عندما فكرنا فى مشروع الجامعة وجهنا دعوة عامة لكل من يريد الاشتراك من الدول العربية ، ومن تخلف عن الحضور بحثنا عن سبب تخلفه وسعينا اليه ، لأن حق الاشتراك حق طبيعى تقرر للجميع كما قررناه لأنفسنا ٠٠ والواجب ان يشعر العرب جميعا ، من المحيط الأطلسى الى البصرة ، بأن لهم حق الانضمام ومن تلقاء أنفسهم اذا ما بلغوا استقلالهم » ٠

ولقد أثيرت المشكلة المتصلة بمفهوم العروبة فى مرحلة لاحقة الدول الواقعة ما بين المحيط الأطلسى حتى الخليج العربى ٠

ورغم ان ميثاق الجامعة لم يضع تعريفا محددا للعروبة الا ان التفاهم العام هو ان التحدث باللغة العربية يعد دليلا على عروبة الدولة المعنية ٠

ولقد أثيرت المشكلة المتصلة بمفهوم العروبة فى مرحلة لاحقه عندما طلبت موريتانيا وجيبوتى والصومال الانضمام للجامعة ، كما أثيرت بدرجة أكبر عندما طلبت جمهورية القمر فى يونية عام ١٩٧٦ الانضمام للجامعة ٠ واذا كانت موريتانيا وجيبوتى والصومال تعد امتدادا جغرافيا للمنطقة العربية الأصلية ، فان جمهورية القمر تنفصل عن العالم العربى بالآلاف من الأميال وجاءت الموافقة على انضمامها فى سبتمبر ١٩٩٣ بعد مناقشة وبحث مستفيضين من قبل مجلس الجامعة العربية فى الدورتين ٩٩ ، ١٠٠ على المستوى الوزارى ، وفى ظروف سياسية بالغة الدقة اذ أصبح دور ومستقبل الجامعة ذاتها موضع تساؤل ٠

(جـ) ومن الناحية الشكلية أو الاجرائية فان التقدم بالطلب ودور مجلس الجامعة كان موضع خلاف فقهى وسياسى اذ ذهب البعض الى ان الدولة العربية بمجرد استقلالها والاعراب عن رغبتها فى الانضمام تصبح عضوا بصورة تلقائية وان مجلس الجامعة مهمته الاقرار وليس له حق الرفض ، فى حين ذهب رأى آخر الى ان من حق مجلس الجامعة بحث الطلب وهذا مؤداه القبول أو الرفض ٠ وقد أقرت اللجنة التحضيرية تفسيرا رسميا لمدى سلطة مجلس الجامعة فى هذا الشأن يعتمد على نقاط ثلاث هى :

ـ ان الاشتراك فى الجامعة حق طبيعى لكل شعب عربى حائز على الاستقلال ٠

ـ أن لمجلس الجامعة الحق فى أن يقرر قبول الدولة عضوا من عدمه ٠

ـ ان سلطة المجلس تنحصر فى التحقق من توافر الشرطين الموضوعيين وهما العروبة والاستقلال ٠

٢ ـ نظرا لما ذهب اليه الميثاق بأن قبول الدولة العربية المستقلة فى عضوية الجامعة يعد حقا طبيعيا لها فان هذا الموقف استدعى أمرين :

(أ) انه ليس هناك ما يستلزم التصويت على قبول الدولة العربية المستقلة وكان هذا هو الموقف التقليدى للعراق ، وان شذ العـــراق فى حالة طلب الكويت الانضمام للجامعة عام ١٩٦١ وكذلك فى حـالة طلب جمهورية القمر الانضمام فى عام ١٩٩٣ • كما أنه نظرا لعدم ورود نص حول التصويت على طلب الانضمام فان الممارســـة استقرت على انه فى حالة اجراء تصويت لا يستلزم ذلك الاجماع ، وبعبارة أخرى فان عدم توافر الاجماع لا يعوق الانضمام للجامعة ، هذا وقد لجأت بعض الدول فى حالة وجود رأى مخالف لديها لاسلوب عدم حضور الاجتماع عنـــد التصويت على قبول دولة ما ، ومثال ذلك عدم حضور السعودية جلســة مجلس الجامعة عند قبول اليمن الديمقراطية ، كمـــا لم يحضر مندوب العراق جلسة مجلس الجامعة فى ٢٠ يوليو ١٩٦١ عندما قبلت عضوية الكويت ، كما صوت العراق ضد قبول جمهورية القمر وتحفظ ، ومع ذلك قبلت جمهورية القمر كدولة عضو فى الجامعة العربية فى اجتماع المجلس على المستوى الوزارى فى سبتمبر ١٩٩٣ (سحب العراق تحفظه بعد ذلك) •

(ب) ايجاد ملحق خاص للتعاون مع الدول العربيـــة غير المستقلة باسم « ملحق خاص بالتعاون مع البلاد العربية غير المشتركة فى مجلس الجامعـــة » وكذلك أتاحت الفقرة الثانية من المادة الرابعـة من الميثاق دعوة ممثلى البلاد العربية الأخرى (أى غير المستقلة أى غير الأعضـاء) بقولها : « ويجوز أن يشترك فى اللجان المتقدم ذكرها أعضاء يمثلون البلاد العربية الأخرى ، ويحدد المجلس الأحوال التى يجوز فيها اشتراك أولئك الممثلين وقواعد التمثيل » •

٣ ـ ان قبول دولة عضو فى الجامعـــة العربية لايعنى الاعتراف التلقائى بها من قبل الدول العربية الأخرى الأعضاء • وهذا الأمر يعـــد اعمالا لنفس المبدأ القانونى الذى ساد فى الأمم المتحدة ولعل موضـوع قبول اسرائيل فى الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٨ دون اعتراف الدول العربية بل وكثير من دول العالم بها خير دليل على ذلك • ونفس الشىء عندما قبلت اليمن الجنوبية بالجامعـــة العربية فى عام ١٩٦٧ لم تكن السعودية قد اعترفت بهـا •

الثانى : تطور أجهزة الجامعة العربية :

نصت المادة الثالثة على انه « يكون للجامعة مجلس يتألف من ممثلى الدول المشتركة فى الجامعة ، ويكون لكل منها صـــوت واحد مهما يكن عدد ممثليها » •

ونصت المادة الرابعة على أنه « تؤلف لكل من الشئون المبينة فى المادة الثانية لجنة خاصة تمثل فيها الدول المشتركة فى الجامعة وتتولى هذه اللجان وضع قواعد التعاون ومداه وصياغتها فى شكل مشروعات اتفاقات تعرض على المجلس للنظر فيها تمهيدا لعرضها على الدول المذكورة » • وتناولت المادة الثانية عشرة انشاء الأمانة العامة للجامعة والتى تتألف من أمين عام وأمناء مساعدين ووعد كاف من الموظفين ، وأوضحت المادة كيفية تعيين هؤلاء لذا نصت على :

« يكون للجامعة أمانة عامة دائمة تتألف من أمين عام وأمناء مساعدين وعدد كاف من الموظفين ويعين مجلس الجامعة بأكثرية ثلثى دول الجامعة الأمين العام ، ويعين الأمين العام بموافقة المجلس الأمناء المساعدين والموظفين الرئيسيين فى الجامعة •

وهنا نجد من الضرورى أن نذكر أربع ملاحظات مهمة :

١ ـ ان الممارسة فى أعمال ونشاط الجامعة أدت الى انشاء اللجنة السياسية فى عام ١٩٤٦ واستمرت حتى منتصف الخمسينات ثم تراجع دورها كلجنة مستقلة واكتفى بلجنة الشئون السياسية التى هى مجرد لجنة فرعية تنعقد أثناء انعقاد مجلس الجامعة ذاته وليس لها وجود مستقل بعد ذلك •

٢ ـ ارتفاع مستوى التمثيل فى اجتماعات مجلس الجامعة اذ أصبح التمثيل عادة على مستوى الوزراء كقاعدة وفقا للمادة الخامسة فقرة ١ (ب) من النظام الأساسى لمجلس الجامعة وعلى مستوى المندوبين (السفراء) هو الاستثناء • كما ارتفع مستوى الأمين العام والأمناء العامين المساعدين فأصبح يتولى منصب الأمين العام منذ الأمين العام الثالث (محمود رياض) من تولوا مناصب وزارية فى بلادهم وأصبح الأمناء العامون المساعدون من قدامى السفراء فى بلادهم •

٣ ـ منذ انعقاد القمة العربية الأولى فى يناير عام ١٩٦٤ وتكرار اجتماعات القمم العربية ثار التساؤل عن الوضع القانونى لاجتماعات القمة العربية وهنا برزت وجهتا نظر : **الأولى** ترى أن الميثاق لم ينص على مستوى القمة وبناء على ذلك لابد من تغيير الميثاق أو تعديله لينص على القمة العربية ، **فى حين يرى** بعض الفقهاء بأن الميثاق لم ينص على مستوى معين للتمثيل فى مجلس الجامعة وان المادة الثالثة من الميثاق تحدثت عن ممثل الدول وانه من المنطقى ان رئيس الدولة هو الذى يمثلها فى علاقاتها الخارجية مع الدول الأخرى وبناء على ذلك فان اجتماعات القمة يمكن أن يغطيها نص المادة الثالثة • ولا شك أن الرأى الراجح هو أنه

رغم عدم تحديد الميثاق لمستوى معين لتمثيل الدول فان الاجتماع عندما يتقرر على مستوى رؤساء الدول من الصعب اعتباره مجرد اجتماع دورى لمجلس الجامعة ، وهذا ما حدا بلجان الخبراء لتعديل الميثاق لاعداد مشروع ملحق خاص من ملاحق التعديل يتناول موضوع اجتماعات القمة العربية ٠

٤ ـ ان المادة التاسعة من ميثاق الجامعة تنص على :

« لدول الجامعة العربية الراغبة فيما بينها فى تعاون أوثق وروابط أقوى مما نص عليه هذا الميثاق ان تعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض ٠

والمعاهدات والاتفاقات التى سبق ان عقدتها أو التى تعقدها فيما بعد دولة من دول الجامعة مع أية دولة أخرى لا تلزم ولا تقيد الأعضاء الآخرين » ٠

ومؤدى هذا النص أمران :

(أ) السماح بعلاقات أكثر توثقا بين بعض دول الجامعة العربية وان مثل هذه العلاقات الوثيقة تتمشى مع أغراض ومقاصد ميثاق الجامعة العربية ٠ وكان هذا النص فى الأصل لارضاء دعاة الوحدة بين الدول العربية وسمح بقيام علاقات خاصة بين بعض الأعضاء على نحو ما حدث فى الوحدات الجزئية مثل تلك التى قامت بين مصر وسوريا من ١٩٥٨ ـ ١٩٦١ أو بين العراق والأردن عام ١٩٥٨ فى ظل النظام الملكى أو بين مصر وسوريا والعراق عام ١٩٦٣ وهكذا ٠

(ب) السماح بقيام تجمعات فرعية أو اقليمية داخل الاطار العربى الشامل على نحو ما حدث بقيام المنظمات الاقليمية أو الجهوية العربية مثل مجلس التعاون الخليجى عام ١٩٨١ ومجلس التعاون العربى والاتحاد المغاربى عام ١٩٨٩ أو دول اعلان دمشق عام ١٩٩١ ٠ وبعبارة أخرى أن نص المادة التاسعة من الميثاق يسمح بقيام مثل هذه التجمعات بين بعض الدول العربية ، لتحقيق المزيد من توثيق العلاقات لتشابه ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ٠

الثالث : تطور منظمات العمل العربى المشترك :

لقد ترتب على نشاط الجامعة فى لجانها المختلفة التى تتناول الشئون الاقتصادية والمالية والصحية والمواصلات والثقافة والشئون الاجتماعية وغيرها وما نصت عليه المادة الرابعة بأن « هذه اللجان تتولى وضع قواعد التعاون ومداه وصياغتها فى شكل مشروعات اتفاقات تعرض على المجلس » ٠ التوصل لعديد من الاتفاقات التى أنشأت بدورها عدة

منظمات عربية متخصصة تتناول متابعة تلك القضـــايا والشـــئون مثل منظمة العمل العربية ، المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية وغيرها ٠

وقد أمكن للجامعة العربية ان تنجح فى عقد العديد من الاتفاقيات والمعاهدات بين الدول الأعضاء لعل أخطرها على الاطلاق معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى المعقودة فى ١٧ يونية عام ١٩٥٠ ، ثم اتفاقية الوحدة الاقتصادية المعقودة فى ٣ يونية عام ١٩٥٧ ، وقد عكست هاتان المعاهدتان الأمل الذى سعت اليه القوى العربية وهو تحقيق الأمن العربى الشامل بمفاهيمه العسكرية والسياسية والاقتصادية ٠

ولا شك أنه من الصعب حصر منظمات العمل العربى المشترك بطريقة دقيقة اذ أنها أصبحت من التعدد والتنوع بحيث غطت شتى المجالات ٠ ويمكن تقسيم تلك المنظمات الى خمسة أنواع :

الأول : منظمات ذات طبيعة حكومية مثل منظمة العمل العربية ، منظمة التنمية الادارية ، منظمة التربية والثقافة والعلوم ٠

الثانى : منظمات ذات طبيعة غير حكومية ولها وجود جماهيرى مثل اتحادات النقابات العربية المهنية : اتحاد المهندسين العرب ، اتحاد المحامين العرب ، اتحاد المقاولين العرب ، اتحاد الفنانين العرب ٠٠ الخ ٠

الثالث : منظمات أهلية خاصة مثل المنظمة العربية لحقوق الانسان٠

الرابع : منظمات عربية ذات طبيعة محددة جغرافيا أو مهنيا مثل اتحاد المدن العربية ، اتحاد الجامعات العربية ، والاتحادات الرياضـــية المختلفة ، اتحاد الاذاعات العربية ، اتحاد وكالات الأنباء العربية ، الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية والزراعية العربية ٠

الخامس : المجالس الوزارية العربيـــة المتخصصة وقد نشأت هذه المجالس كوســيلة لتعزيز الروابط بين المســـئولين العرب فى مجالات محددة مع مراعاة توفير النفقات وعدم انشـــاء هياكل ادارية ، اذ تقوم الأمانة العامة للجامعة العربية بدور الأمانة العامة لهذه المجالس الوزارية ونموذج ٠ ذلك مجلس وزراء الصحة العـــرب ، مجلس وزراء البيئة ، مجلس وزراء الشـــباب ، مجلس وزراء الشئون الاجتماعية ، مجلس وزراء النقل ٠٠ الخ ٠

المبحث الثـانى

الجامعة العربية ومسيرة العمل العربى المشترك

لعله من المفيد ان نلقى نظرة على تطور مسيرة العمل العربى المشترك فى اطار جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة ٠ ولا شك أن الخبرة التاريخية لمسيرة هذا العمل تظهر انه مر عبر مراحل تاريخية تميزت كل منها بخصائص فريدة :

ففى عقد الأربعينات كان التنادى العربى مازال محدودا واقتصر على انشاء الجامعة التى سرعان ما انهمكت فى قضية فلسطين والحرب العربية الاسرائيلية الأولى عام ١٩٤٨ ومع هذا لم تنس الدفاع عن قضايا التحرر العربى الأخرى فدافعت فى دهاليز الأمم المتحدة عن مطالب كل من مصر وسوريا ولبنان فى الاستقلال ، وبعبارة أخرى كانت السمة الرئيسية لعقد الأربعينات هى ولادة الجنين العربى من احشاء كانت تموج بآمال عربية كبرى ولكن ما أن وطأت أقدام الجنين الأرض حتى فوجىء بحرب ينغمس فيها بلا استعداد ٠ ومن هنا كان ادراك القادة السياسيين ضرورة ان يتحرك العمل العربى على ساقين احداهما عسكرية والثانية اقتصادية وكانت معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى هى التعبير الرسمى عن ذلك ، وفى نفس الوقت جاءت قيادة مصر بزعامة جمال عبد الناصر لكى تضيف بعدا وزخما للعمل العربى المشترك من أجل القومية العربية والوحدة العربية ، ومن ثم حلقت الآمال العربية حتى بلغت عنان السماء بقيام الوحدة بين مصر وسوريا فى اطار الجمهورية العربية المتحدة ، ولكن الصراع داخل الجامعة العربية وخارجها ظل محتدما بين الجمهورية الوليدة وخصومها ولعل ما حدث من مهاترات فى مؤتمر شتورة فى لبنان عام ١٩٥٨ ثم وقوع الانفصال عام ١٩٦١ خير دليل على ذلك ٠

وفى عقد الستينات أضيف عنصر جديد للعمل العربى المشترك هو الدعوة للاشتراكية العربية أو التطبيق العربى للاشــتراكية أو البعد

الاجتماعى للعمل العربى ، على اختلاف الكتاب والمفكرين الذين عبروا عن هذا الاتجاه أو ذاك ، وأدى الأمر الى مشاحنة وخلاف عربى حتى منتصف الستينات وزاد التواجد المصرى فى اليمن ، مساندة لثورته آنذاك ، من حدة الخلافات العربية • وما أن جاءت حرب ١٩٦٧ حتى كان العرب فى هوة سحيقة من الخلافات فيما بينهم ثم هوة أكثر عمقا فى مواجهة اسرائيل بالهزيمة الساحقة وان لم تكن ماحقة ، لأن الجيش المصرى سرعان ما بدأ الاستعداد وبدأت حرب الاستنزاف ثم تضامن مع الجيش السورى للقيام بحرب أكتوبر ١٩٧٣ المجيدة التى أعادت للعسكرية العربية ، بل للأمة العربية بأسرها احساسها بذاتها وكرامتها •

وشهد عقد السبعينات ثلاث ظواهر رئيسية فى العمل العربى :

الأولى : فى بدايته ونهايته حيث برزت حالة فريدة من التضامن العربى عززتها حرب أكتوبر ١٩٧٣ ثم تراجعت لتعود من جديد كتضامن عربى يلوذ بموقف رافض يدور حول ما يمكن ان يسمى « بالثوابت والتنافس » ، الثوابت ازاء النزاع العربى الاسرائيلي والقضية الفلسطينية ومن ثم اتفق العرب لأول مرة فى تاريخهم الحديث على معاقبة أهم دولة عربية وهى مصر ومقاطعتها سياسيا واقتصاديا وشعبيا ، مقاطعة شبه شاملة وغير صحيح ما يقال ان المقاطعة كانت لنظام الرئيس الراحل السادات اذ أن النقابات قوطعت ، والشركات المصرية قوطعت كذلك الكثير من الكتاب والأدباء ، اللهم الا من كان ينتقد النظام السياسى المصرى ويمجد جبهة الرفض أو احدى دولها ، والواقع أن التاريخ أثبت بعد ذلك سلامة التوجه الاستراتيجى المصرى كما شـــهد على ذلك عقد التسعينات • ولقد كان للتنافس التقليدى بين بغداد ودمشق والقاهرة والى حد ما الرياض ثم الجزائر فى دوائر سياسية دولية معينة ، وفى مراحل تاريخية معينة أثره فى المقاطعة العربية لمصر • وانه لمن نافلة القول أن نذكر توضيحا لدور مصر وقيادتها للعالم العربى • ان هذه القيادة أو الزعامة لا تفرض ولا تأتى من فراغ وليست منصبا ، وانما هى قدر يستند الى مقومات موضوعية من بنية تحتية الى اطار ثقافى وفكرى الى كثافة سكانية ليست فقط كمية ، بل وأيضا نوعية وهذا بالاضافة لتراث تاريخى وحضارى ممتد ، ناهيك عن الموقع الجغرافى وأخيرا وليس آخرا دبلوماسية نشـــطة تدرك المتغيرات الموقع الجغرافى ، وأخيرا وليس آا دبلوماسية نشـــطة تدرك المتغيرات تحقيقا لمصالح المنطقة التى تنتمى اليها •

الثانية : انه نتيجة ما يمكن ان نطلق عليه بالحقبة البترولية فى العمل العربى المشترك شهدت الساحة العربية توسعا فى منظمات العمل المشترك المتخصصة فى شتى الميادين بل أكثر من ذلك صـــدور ميثاق العمل

الاقتصادى القومي واستراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك عن قمة عمان فى عام ١٩٨٠ ولكن ظل هذا الميثاق والاستراتيجية لم يطبق منهما الا النزر اليسير ، كذلك المنظمات العربية المتخصصة العديدة أصبحت فى معظمها هياكل بلا مضمون حقيقى ، وتجمع للموظفين المنتمين لدول متعددة أكثر منها تجمعا لدعاة فكر قومى عربى حقيقى يتجاوز الاقليمية ، هذا مع عدم انكار وجود بعض الدعاة أو المؤمنين بالفكر القومى ، وكذلك وجود الدراسات والمقترحات ، ولكن النقطة الجوهرية هى انه لا الأفكار ولا البرامج ولا الموظفون يمكنهم خلق ارادة سياسية تنفذ تلك القرارات والبرامج وهو ما ثبت فيما بعد • اذ أن بعض الدول العربية لم تف بالتزاماتها على الوجه الأكمل أو الأمثل واكتفت فى كثير من الأحيان بالحد الأدنى من العمل أو الوفاء بالالتزامات •

الثالثة : وهى ذات ارتباط وثيق بالظاهرتين السابقتين وهى الانفتاح السياسى والاقتصادى العربى على العالم الغربى ، بدأ هذا التطور بما أطلق عليه سياسة الانفتاح الاقتصادى والسياسى فى مصر فى منتصف السبعينات ، وتعمقت هذه الظاهرة فى عقد الثمانينات ، وامتدت بدرجات مختلفة فى الدول العربية الأخرى • وبعبارة أخرى تحولت العلاقات العدائية تجاه العرب استنادا الى مبادىء مناهضة الاستعمار والرأسمالية والصهيونية الى علاقات تدعو للانفتاح والتعاون مع الغرب ، باعتبار تقدمه التكنولوجى والحضارىومساعداته الاقتصادية • وهذا التطور فى الفكر العربى يسير فى تناغم منطقى مع تطور العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية وتشابك وتداخل المصالح •

أما عقد الثمانينات فقد شهد ظاهرة الانكفاء القطرى على الذات والخوف من السيطرة الايرانية ، لذلك تجمعت دول الخليج بوجه خاص خلف صدام حسين فى حربه مع ايران وسعت لاعادة الجسور مع مصر بحثا عن مصدر للقوة والحماية ، وانتهى العقد بعودة الالتحام العربى مرة ثانية • الا ان أخطر أحداث هذا العقد كان هو نشأة التنظيمات الجهوية العربية حيث برز مجلس التعاون الخليجى عام ١٩٨١ كرد فعل للحرب العراقية الايرانية والخوف من الطرف المنتصر ايا كان هذا الطرف ، ثم الاتحاد المغاربى كرد فعل لتطور السوق الأوربية المشتركة ورغبة فى مزيد من التعاون معها وأخيرا مجلس التعاون العربى • وكانت أهداف أطرافه متضاربة ينطبق عليهم المثل : « ينامون فى سرير واحد ويحلمون أحلاما مختلفة » وأثر ذلك على وضع الجامعة العربية وعلى العمل العربى المشترك •

أخيرا نجد أن عقد التسعينات بدأ بضربة قاصمة للتضامن العربى بغزو العراق للكويت وما تلاه من تحالف عربى ودولى ضد العراق لتحرير

الكويت • وانقسام عربى ازاء الغزو وازاء التحالف وقد ساعد هذا التطور العربى ، بالاضافة للتغير على الساحة الدولية باختفاء الكتلة الاشتراكية فى أوروبا الشرقية ، وانحلال الاتحاد السوفيتى ناهيك عن حالة الانهاك التى تعرضت لها الثورة الفلسطينية أدى كل ذلك ، ضمن عوامل أخرى ، الى تهيئة المناخ لتقارب عربى اسرائيلى أو لنقل لتسوية عربية اسرائيلية ، والخطير فى الأمر هو عودة مفهوم الاستناد الى قوى أجنبية لتقديم الحماية الأمنية ولتحقيق أمن الخليج ، وكأننا ازاء عودة الروح لمفهوم الفراغ فى الشرق الأوسط الذى حارب العرب ضده فى الخمسينات وحتى منتصف عقد الستينات ، هل يمكن القول ما أشبه الليلة بالبارحة ؟! •

والسؤال الذى يطرح نفسه الآن : هل ثمة أمل فى تخطى هذه الحالة من الأزمة التى تواجه الأمة العربية ؟، وهل ثمة أمل فى اعادة اللحمة للجسد العربى الذى مزقته الخلافات والمشاحنات ، أم أن الشرخ أصبح عميق الجذور وان أى التئام له لو حدث فلن يكون سوى قشرة سطحية تخفى الخلافات الحقيقية ، ومن ثم فان العمل العربى المشترك الحقيقى أمر بعيد المنال كالقمر يتغنى به الشعراء دون التمكن من الوصول اليه ، وحتى عندما هبط الانسان على سطح القمر وجده مليئا بالصخور الصلبة وليس سهلا أو جميلا كما تصوره خيال الشعراء ؟! •

المبحث الثـالث

التحديات التى تواجه الجامعة العربية

تتسارع الخطى لرسم خرائط جديدة فى مناطق العالم المختلفة وتعد المنطقة العربية من أكثر تلك المناطق حساسية وذلك لطبيعتها الخاصة • ونتناول فى هذا القسم طبيعة التغير فى العلاقات الدولية وانعكاسات ذلك على المنطقة العربية والتى هى مجال الحركة والعمل الرئيسى للجامعة العربية •

أولا : طبيعة التغير فى العلاقات الدولية : لقد ســـارت العلاقات الدولية فى القرن التاسع عشر فى اطار النظرية الاستعمارية ، حيث سعت الدول الصناعية فى أوروبا للتوسع على حساب الشعوب فى آســـيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وانتهت الحركة الاستعمارية للتصارع فيما بين تلك القوى الصاعدة مما انهكها وأدى الى قيام حركات الاستقلال والتحرر التى تزايدت بشكل ملحوظ بعد الحرب العالمية الثانية ، وأدت ظاهرة الاستقطاب الدولى والحرب الباردة لرد فعل بنشأة حركة عدم الانحياز ومجموعة السبعة والسبعين ، ثم جاء التطور التكنولوجى الكبير فى وسائل الاتصالات والمعارف والعلوم ليحدث ثورة هائلة أدت لانهيار الاتحـــاد السوفيتى (السابق) والكتلة الشيوعية ، وانتصار الرأسمالية والفكر الليبرالى • وانعكست هذه التطورات على عدم الانحياز وغيره من تجمعات دول العالم الثالث فأصبحت بلا هوية بل انعكست تلك التطورات حتى على الدول الغربية المنتصرة التى بدأت فى البحث عن عدو جديد • وليس هذا مجال بحثنا الآن ولكن ما يهمنا ابرازه يتمثل فى النقاط السبع التالية :

١ ـ أن العالم تطور من مرحلة الاستعمار فالاستقلال والسيادة ثم مرحلة التساند والتشابك الدولى فى اطار ما أصبح يطلق عليه القرية العالمية •

From Dependency to Independence to Interdependency in a Global Village

٢ ـ أن الثورة التكنولوجية فى شتى المجالات من الاتصالات والمعلومات والهندسة الوراثية وما أحدثته من تغيرات ايجابية وسلبية كانت هى القوة الدافعة لهذا التغيير فى العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية ٠

٣ ـ أن هناك قضايا اقتصادية واجتماعية وسياسية لم تعد حكرا على دولة ما ، أيا كانت هذه الدولة ، سواء فى معالجتها وآثارها السيئة أو الحسنة ، مما يستلزم تحرك الدول فى صورة جماعية لمواجهتها وهذا انعكس بدوره على مفاهيم السيادة التى أصبحت تتآكل رويدا رويدا ، ومفاهيم الوطنية والقومية التى أصبحت فى حالة سيولة ليس فقط من حيث انصهارها وتداخلها مع قوميات أخرى ، بل وأيضا من حيث انفجاراتها الداخلية فى شكل نزعات عرقية وجماعات اثنية تحركت للمطالبة بالحفاظ على تراثها وتقاليدها وتصارعت مع بعضها البعض ٠

٤ ـ أن فى مقدمة القضايا التى أصبحت ذات صبغة عامة وتحظى باهتمام عالمى وتتعدى فى آثارها والاهتمام بها الحدود الوطنية قضايا مثل : حقوق الانسان ـ البيئة ـ الديون ـ المخدرات ـ والارهاب الدولى ، مثل هذه القضايا لم يعد الاحتجاج بنظريات السيادة أو الاختصاص الداخلى الداخلى للدولة بشأنها ممكنا فى مواجهة العالم الخارجى وبخاصة القوى المسيطرة على الساحة الدولية فى العقد الأخير من القرن العشرين ، ذلك لأن العالم أصبح ينظر الى قضايا حقوق الانسان مثل التعذيب ومنع الحريات والديمقراطية واللاجئين والمرأة وغيرها باعتبارها من موضوعات القانون الدولى العام التى تستنفر الضمير العالمى ٠ كذلك الأمر بالنسبة لموضوعات البيئة من الأوزون ـ وظاهرة الدفيئة العالمية Global Warming وما لها من أثر فى الفيضانات والتغير المناخى والايكولوجى باعتبار ان تأثيرها يتخطى حدود أية دولة أو حتى منطقة ٠ يلى ذلك مخاطر الديون الخارجية لارتباطها بعناصر الاقتصاد العالمى ونفس الشىء أصبح ينطبق على المخدرات وتهريبها عبر الحدود ولعله مما يذكر أن تدخل الولايات المتحدة فى بنما عام ١٩٨٩ جاء تحت شعار تورط الرئيس البنامى فى تجارة المخدرات ٠

٥ ـ أن قضايا كانت مهمة فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية مثل قضية التنمية والتصنيع ونزع السلاح أصبحت تحتل مكانة متأخرة فى سلم الأولويات الدولية أو تم اعادة صياغتها فأصبح التركيز فى نزع السلاح مثلا على ضبط حركة التسلح للدولة النامية مثل : انشاء سجل فى الأمم المتحدة لتصدير الأسلحة أو ضبط حركة تصنيعها كما هو الشأن فى اتفاقية تحريم الأسلحة الكيماوية ، واحتكار التسلح النووى والكيميائى

بين الدول الكبرى وممارسة الضغوط على الدول الصغرى كما هو الشأن فى حالات كوريا الشمالية ـ ليبيا وغيرها ·

٦ ـ أن القوى الفاعلة على الساحة الدولية لم تعد الدولة وما تمثله من سيادة فحسب بل ظهرت قوى جديدة تعاظمت سلطتها ومن تلك القوى الشركات والمؤسسات عبر الوطنية Transitional or Multi national corporation
والتى تفوق ميزانية بعضها ميزانية عدة دول نامية ، وبرزت أيضا المنظمات غير الحكومية مثل : منظمة العفو الدولية والصليب الأحمر ومنظمات الاغاثة والمساعدات الانسانية وأصبحت تلعب دورا رئيسيا ومتزايدا فى مناطق النزاعات الرئيسية فى العالم ·

٧ ـ برزت أيضا على الساحة الدولية ظاهرة التكتلات الاقتصادية التى تعزز وضعها ودورها مثل الاتحاد الأوروبى ، أو مجموعة الآسيان فى جنوب شرق آسيا والنافتا فى أمريكا الشمالية ومنطقة التفضيلات الجمركية فى أفريقيا PTA وزاد من ايقاع التطور الاقتصادى العالمى وتأثيراته الاتفاقات التى تم التوصل اليها فى جولة الجات الأخيرة وما قررته من تحرير التجارة فى السلع والخدمات والملكية الفكرية ، الأمر الذى من شأنه تعزيز قوة الدول الغنية وأضعاف وافقار الدول الفقيرة · مما يوحى بامكانية العودة للاستعمار الاقتصادى لبعض دول آسيا وأفريقيا بصورة جديدة ·

الثانى : انعكاس التغيرات الدولية على التحديات أمام الجامعة العربية :

برز أثر التغيرات الدولية واضحا أشد الوضوح على المنطقة العربية نظرا للسمات الخاصة التى تتميز بها هذه المنطقة وهى انها تضم شعبا أو شعوبا بينها روابط ثقافية وتاريخية عميقة الجذور ، فضلا عن انها امتلكت ثروة نفطية هائلة ، ناهيك عن كونها تقع فى ملتقى طرق الاتصال العالمى بالاضافة لكونها ذات حضارة عريقة بجذور دينية موغلة فى القدم متصارعة حينا ومتهاونة حينا آخر ولعل تاريخ التعامل العربى مع أوروبا منذ ظهور الاسلام فى القرن السادس وحتى الآن خير دليل على ذلك ·

ولقد عاشت المنطقة العربية فى الخمسينات والستينات لحظة تطلع Aspiration لتحقيق مشروع قومى نتيجة لعوامل أربعة : تراجع الاستعمار التقليدى ، ظهور حالة الاستقطاب الدولى والحرب الباردة ، الروابط بين شعوب المنطقة وأخيرا ظهور زعامة سياسية طموحة وديناميكية فى مصر لقيت طروحاتها صدى عربيا بل وخارج المنطقة العربية واستطاعت ان تحول مفهوم العروبة من مفهوم ثقافى الى مفهوم ذى أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية · وترتب على ذلك ان عاشت المنطقة منذ الأربعينات وحتى

الثمانيات تحت شعارات ثلاثة هى : الاستقلال بمفهومه السياسى والاقتصادى ، الدفاع عن شعب فلسطين ومواجهة اسرائيل ، والعمل من أجل تحقيق الوحدة العربية · هذا مع عدم تجاهل أو نسيان ان هذه الشعارات اختلفت أولوية طرحها من حركة سياسية لأخرى ومن نظام سياسى لآخر عبر العالم العربى ·

ولا شك أن ذلك كله انعكس على الجامعة العربية وهى المنظمة الاقليمية القومية التى كان عليها أن تتفاعل مع المتغيرات وتعبر عن تلك التطورات وتسعى لتحقيق تلك الطموحات · ويمكن القول ان هناك سبعة تحديات أصبح لزاما على الجامعة العربية منذ نشأتها وعبر سنى حياتها أن تواجهها أو تتعامل معها · ان مستقبل الجامعة العربية بل الأمة العربية أصبح رهنا بكيفية التعامل مع هذه التحديات ·

ولابد من المسارعة بالقول باننى أنظر لمفهوم التحدى Challenge بانه موقف ما يستدعى استجابة Response معينة فهو ليس بالضرورة موقفا عدائيا وان كان يحمل فى طياته جوانب ايجابية وأخرى سلبية ·

١ ــ **تحدى الاستعمار والاحتلال** وكان ذلك أول التحديات التى واجهت الجامعة العربية منذ قيامها اذ كانت معظم البلاد العربية خاضعة للاحتلال المباشر كما هو شأن بلاد المغرب العربى ومنطقة الخليج ، أو الاستعمار غير المباشر من خلال المعاهدات والاتفاقيات وتواجد القوات الأجنبية كما هو الشأن فى مصر والعراق وغيرهما من دول الشرق العربى · ويمكن القول ان الجامعة العربية نجحت فى مواجهة هذا التحدى وساعدها على هذا النجاح ثلاثة عوامل اساسية اولها كفاح شعوب الدول العربية ضد الاستعمار الذى كان نجمه فى أفول ، وثانيها : حركة التحرر العالمية ومساندة الاتحاد السوفيتى وثالثها: دور الأمم المتحدة والرأى العام العالمى · وأدى ذلك الى استقلال العديد من الأقطار العربية التى انضمت بدورها للجامعة العربية فازداد عدد الأعضاء من ٧ فى عام ١٩٤٥ الى ٢٢ دولة فى عام ١٩٩٣ ·

٢ ــ **تحدى النفط :** لقد سيطرت الشركات الأجنبية على صناعة النفط العربى سواء فى الانتاج ، التصدير والشحن أو الاستهلاك وقد اهتم العمل العربى المشترك بموضوع النفط منذ أن قام مصدق رئيس وزراء ايران الأسبق بتأميم البترول فى بداية الخمسينات ثم تأميم مصر لقناة السويس ١٩٥٦ ، وقد أثار هذا الموقف التساؤل حول النفط ومصيره وظهرت عدة مجلات عربية تتحدث عن صناعة النفط واهمية تأميم هذه الصناعة أو على الأقل تحسين شروط التعامل الدولى فيه وزاد الاهتمام فى الستينات عندما

دخل النفط فى المعركة ضد اسرائيل بطريق غير مباشر ، اذ أن مؤتمر القمة فى الخرطوم فى ٢٩ يوليو ــ أول أغسطس ١٩٦٧ قررت فيه الدول النفطية الرئيسية وهى : السعودية والكويت وليبيا تقديم مساعدات مالية للدول التى وقع عليها العدوان وهى : مصر وسوريا والأردن ٠ وفى عام ١٩٧٣ دخل النفط المعركة بطريقة أكثر وضوحا وحسما عندما قررت الدول العربية تخفيض انتاجها من النفط ، ثم قررت وقف تصدير النفط للدول التى تأخذ موقفا عدائيا من القضايا العربية وكان لذلك أثره الفورى فى :

(أ) ارتفاع أسعار البترول وظهور منظمة الدول المصدرة للبترول كاتحاد قوى يساوم على أسعار البترول التى تضاعفت عدة مرات ٠

(ب) هرولة العديد من الدول وبخاصة الأوربية لاظهار تعاطفها مع القضايا العربية حتى لا تخضع لحظر البترول ٠

(ج) بروز الدول العربية كقوة يحسب لها حسابها فى اطار السياسة العالمية ودوائر المال والتجارة العالمية ٠

ولكن الدول المتقدمة لم تترك الأمر يستمر طويلا فسرعان ما قامت باجراءات لترشيد استخدام البترول والبحث عن بدائل له ، وكذلك السعى لاسترداد الأموال العربية البترولية بطرق غير مباشرة من خلال الاستثمارات وتصدير السلع للدول العربية بأسعار مرتفعة ودفعها لانشاء صناعات واقامة منشآت ومشروعات متنوعة بغض النظر عن الجدوى الاقتصادية ٠

وأدت الاجراءات المضادة التى اتخذتها الدول المتقدمة الى عودة أسعار النفط للتدهور بل أصبحت بعض الدول البترولية فى التسعينات تعانى من عجز فى ميزانياتها ولجأ بعضها للاقتراض من الخـــارج ٠

وتشير الاحصاءات الى أن ديون الكويت الخارجية بلغت ٥ر١١ مليار دولار عام ١٩٩٣ وان خسائر الدول العربية نتيجة احتلال الكويت وتحريره بلغت ٦٧٦ مليار دولار ٠

ولعله مما يلفت النظر أن نشير لبعض الأرقام ذات الصلة وهى أن دول الخليج العربى توفر ٣٥٪ من تجارة النفط العالمية ، وتختزن فى باطنها أكثر من ٤٥٪ من الاحتياطيات العالمية وتزود دول المجموعـة الأوربية بـــ ٢٠٪ من وارداتها النفطية ، وقد بلغ حجم التبــادل التجــارى بين المجموعتين عام ١٩٩٢ حـــوالى ٣٨ مليـــار دولار ، وسجل الميزان التجارى بينهما فائضا لصالح المجموعة الأوربية بسبب انخفاض أســعار النفط الذى يمثـل حوالى ٩٠٪ من صادرات دول الخليـج ٠

ولقد أدت حقبة النفط الى ظهور ايجابيات وسلبيات عربية على حد سواء فمن الايجابيات حدوث تطور كبير فى البنيــة الأسـاسية للــدول البترولية والسماح بحركة سيولة ولو محدودة فى انتقال العمالة ورؤوس الأموال بين الدول البترولية والدول غير البترولية مما يمكن أن نسميه مساعدة غير مباشرة فى بعث مفهوم القومية والوحدة العربيــة · ومن السلبيات انكفاء بعض الدول البترولية على الذات وخشيتها من الدول العربية الفقيرة وأدى ذلك الى نمو نزعات قطرية ضيقة تتسع أحيـانا لتصبح اقليمية كما فى تشكيل مجلس التعاون الخليجى · كما أن الحقبة البترولية وان أدت الى مشاركة أكبر فى ثروات البترول من قبل الدول البترولية ، بعد أن كان معظم تلك الثروات تحتكره الشركات الأجنبيــة وينتفع به الاقتصاد الأجنبى ، الا أنها أدت فى نفس الوقت لمزيد من ارتباط الدول البترولية اقتصاديا وسياسيا بالسوق العالمية ومصالحها أكثر من ارتباطها بالمصالح القومية العربية ، كما أدت الى ظهور حساسيات لدى الفرد العربى من الدول الفقيرة الذى يعمل لدى الدول البترولية ليس فقط فى مواجهة مواطنى تلك الدول بل أيضا بين أبناء الدول الفقيرة فى تنافسهم للحصول على الوظائف ونحو ذلك ·

٣ ــ **التحدى الاسرائيلى** : ارتبطت مسيرة الجامعة العربيــة منذ قيامها بقضية فلسطين ولعل فى افراد ميثاق الجامعة العربية لملحق خاص عن فلسطين خير دليل على ذلك · وان القاء نظرة على قرارات الجامعة وتحليلها كميا ونوعيا يجعلنا نخلص الى أن مالا يقل عن نصف قرارات مجالس الجامعة المختلفة كانت تتعلق بقضية فلسطين اما مباشرة أو بطريق غير مباشر ، بل ان جامعى تلك القرارات فى مجلدات خاصة أدركوا ذلك وعبروا بطريقة لا شعورية عن مدى الارتباط بين الجامعة العربية وقضية فلسطين ، ولذلك فعندما قسموا تلك القرارات الى أبواب جعلوا الباب الأول تحت عنوان « شئون فلسطينية » وتلا ذلك باب « شؤون عربية » ثم باب شئون دولية ثم اقتصادية فاجتماعية وثقافية ثم شئون قانونية ··· الخ· ولكن جامعى تلك القرارات لم ينسوا أن يعودوا مرة ثانية لقضية فلسطين فخصصوا بابا آخر مستقلا تحت عنوان « شئون المقاطعة » هذا ناهيك عن أن كافة الشئون الأخرى تظهر فيها قضـــية فلسطين بصــورة أو بأخرى · أضف الى ذلك أن اجتماع القمة العربى الأول فى يناير عام ١٩٦٤ كان الدافع له مشكلة تحويل مياه روافد نهر الأردن وهى مشكلة متفرعة عن ومتصلة بقضية فلسطين · وتعد قضية فلسطين أكثر القضايا التى حظيت بالاهتمام من قبل الجامعة العربية على مختلف المستويات ·

ولقد حققت الجامعة العربية نجاحا لا بأس به بالنسبة لمواجهة قضية فلسطين فى ثلاثة مظاهر :

(أ) ابقاء البعد السياسى لقضية فلسطين حيا فى الساحة الدولية وحشد الرأى العام العالمى وبخاصة فى دول العالم النامى لتأييد ذلك ٠

(ب) ممارسة الضغط المكثف على الدول الغربية والولايات المتحدة للحد من اندفاعها فى تأييد اسرائيل وذلك من خلال سياسة المقاطعة بدرجاتها المختلفة والتى عمدت الجامعة لاحكامها مع مضى الزمن ٠

(ج) الحفاظ على التماسك العربى فى مواجهة اسرائيل ومقاطعتها فى المحافل الدولية ٠

ولكن الجامعة العربية مع ذلك لم تستطع أن تدفع القضية الفلسطينية قدما للأمام على أرض فلسطين سواء من خلال العمل السلمى أو من خلال العمل العسكرى الأمر الذى مكن اسرائيل من تحقيق انتصارات عسكرية ساحقة كما حدث فى عام ١٩٦٧ بوجه خاص ٠

٤ – **تحدى التنمية الاقتصادية** : نظرا لكون البلاد العربية من الدول النامية ، وبعبارة كثر دقة ، من الدول المتخلفة فكان من الضرورى أن تواجه حركة ونشاط الجامعة العربية هذا الموقف لتحقيق التنمية الاقتصادية ، ولذا دعا الميثاق فى المادة الثانية الى وضع خطط لتطوير التعاون الاقتصادى والمالى بما فى ذلك التبادل التجارى والجمارك والعملة وأمور الزراعة والصناعة وبناء على ذلك تضمنت أول اتفاقية مهمة بين الدول العربية هذا التوجه وهى معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى المعقودة فى ١٧ يونية عام ١٩٥٠ وكذلك اتفاقية الوحدة الاقتصادية المعقودة فى ٣ يونية ١٩٥٧ كما عقدت عشرات الاتفاقيات لتسهيل انتقال العمال ورؤوس الأموال وتنظيم أمور الجمارك سواء أكانت هذه الاتفاقيات فى اطار الجامعة العربية وهى المنظمة الأم أو فى اطار مجلس الوحدة الاقتصادية ، أو فى اطار العلاقات الثنائية بين العديد من الدول العربية حيث نشأت العديد من الشركات العربية المشتركة ٠ كما أصدر المجلس الاقتصادى والاجتماعى المئات من القرارات لدفع حركة التعامل الاقتصادى بين الدول العربية ٠

ولا شك أن كثرة القرارات والاتفاقيات فى المجال الاقتصادى تضع الأسس الراسخة لنجاح أى تعاون عربى فى هذا المضمار ، وتعكس الشعور والاحساس بأهمية عملية التكامل الاقتصادى العربى وبخاصه فى ظل التكتلات الاقتصادية العالمية الا أن الأرقام تشير الى ضعف التعامل بين الدول العربية بعضها البعض ومن مظاهر ذلك :

١ – أن حجم التجارة البينية العربية عام ١٩٩٣ بلغ ٨ر٧٪ فقط

من التجارة العربية مع الدول الأجنبية وان ذلك مرجعه تنافس السلع العربية وليس تكاملها ، وضخامة حجم صادرات البترول فى الصادرات العربية واتجاه الدول العربية لاستيراد السلع من الدول المتقدمة بدلا من شرائها من السوق العربية ، وتأثير العلاقات التجارية العربية بالاعتبارات السياسية المتسمة بالتذبذب والتقلبات من حين لآخر .

(ب) أن حجم الاستثمارات العربية من عام ١٩٥٠ الى عام ١٩٩٢ بلغ ٦٧٠ مليار دولار فى العالم الخارجى بينما بلغت ١١٫٩ مليار فى العالم العربى وانه مقابل كل دولار يستثمره العرب فى العالم العربى يستثمرون ٥٦ دولارا فى العالم الأجنبى .

(جـ) أن بعض دول العالم العربى تستقدم العمالة المهاجرة من جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا بأعداد متزايدة مما سيؤثر على التركيب السكانى والبنية الاجتماعية والثقافية فى تلك الدول ويشار بوجه خاص فى هذا الصدد الى انتشار الأفلام الهندية واللغات الهندية فى مناطق معينة من العالم العربى .

(د) أن انشاء الصناعات فى الوطن العربى لا تحكمه خطة واضحة ومحددة تؤدى للتكامل بل على العكس تزيد من التنافس مما يؤدى الى تبديد الموارد فى مشروعات ضخمة لا تتوافر لها الأسواق التى تمكنها من الاستمرارية والتطور ، ويشار فى هذا الصدد الى انشاء صناعة بتروكيماوية ضخمة فى عدد من الدول العربية المتجاورة فى حين أنه كان ينبغى الاتفاق على تقسيم عمل صناعى بين الدول العربية لضمان تسويق المنتجات فى اطار عربى .

(هـ) انه رغم ما بين الدول العربية من تقارب ثقافى فان حركة انتقال العمال ورؤوس الأموال والتجارة مازالت محدودة رغم القرارات العديدة من المنظمات الاقتصادية والسياسية العربية ورغم الاتفاقيات العديدة الموقعة بين هذه الدول .

وهذا يدعونا للقول بأنه ليس ثمة ضمان على نجاح الاتفاقات مع اسرائيل بأكثر مما تحقق للاتفاقات بين الدول العربية بعضها البعض لاعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية فى كل دولة وفى الاقليم ككل، ذلك لأن العلاقات بين الدول تقوم على التفاعل وتبادل المنافع لكافة الأطراف ومن الضرورى أن يسعى العرب لوضع خطة تكامل حقيقى تستفيد من الكفاءات والخبرات العربية الكثيرة ومن الموارد الضخمة المتاحة للعالم العربى .

٥ ـ تحدى النظام الشرق اوسطى : أدت التطورات المتلاحقة بعد حرب الخليج وبدء عملية السلام فى مدريد ثم أوسلو إلى ظهور أفكار عن نظام شرق أوسطى يرى البعض ألا خوف على النظام العربى منه . ويرى آخرون بخلاف هذا الرأى بل يتطرف البعض الثالث للقول انه بداية النهاية للجامعة العربية وللهوية القومية العربية وتحويلها الى تراث ثقافى وليس هوية قومية سياسية مستقلة . ولا شك أن تحدى النظام الشرق أوسطى يظهر متصلا بعملية السلام الدائرة حاليا وبخاصة فى اطار المفاوضات متعددة الأطراف والتى تبحث لجانها قضايا مثل : ضبط التسلح ، التعاون الاقتصادى ، اللاجئين ، البيئة ، الموارد المائية . ويستند مفهوم ما يسمى بالنظام الشرق أوسطى الى النظرية القائلة بأنه : اذا أمكن خلق مصالح متبادلة بين الأطراف المتورطة فى صراع ما فان هذا كفيل بتحقيق السلام الدائم فيما بينها . وتجد هذه النظرية خير تطبيق لها فى العلاقات الفرنسية الألمانية منذ قيام السوق الأوربية فى ظل اتفاقية روما عام ١٩٥٧ وحتى اتفاقية ماستريخت الموقعة عام ١٩٩٢ .

ويمكن القول ان هذا النظام الشرق أوسطى المفترض يرتكز على دعائم ثلاث :

الأولى : السعى لاقامة نظام أمنى جديد لا يستند الى مواثيق الدفاع العربى المشترك على أساس أنها كانت موجهة ضد اسرائيل التى لا تعد عدوا بعد توقيع معاهدات السلام . وان هذا النظام الأمنى الجديد ينبغى أن يقوم على عناصر بنـاء الثقة على غرار نظام الأمن والتعاون فى أوربا ويمكن أن يشتمل على توقيع اتفاقات صداقة أو اتخاذ اجراءات بناء ثقة ومن ذلك : الانضمام لاتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية واتفـاقية تحريم الأسلحة الكيمائية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل وكذلك التوصل لترتيبات أمنية من شأنها الحد من الانفاق على التسـليح والاعـلان عن المناورات العسكرية ونحو ذلك .

الثانية : اقامة منظمة شرق أوسطية وهذه الفكرة لم تطرح بعد بصفة رسمية وانما يجرى الترديد لها فى أوساط ثقافية وأكاديمية واعلامية . ولا شك أن الهدف من مثل هذه المنظمة هو أن تكون بديلا عن جامعة الدول العربية أو اضعافها فى حالة استمرارها .

الثالثـة : طرح فكرة السـوق الشرق أوسـطية . ولعـل هـذه الفكرة هى أكثر عناصر النظام الشرق أوسطى رواجا ، اذ حظيت باهتمام اعلامى وسياسى كبير وخاصـة مع توقيع اعلان النوايا الفلسـطينى الاسرائيلى وما تضمنـه الملحق الرابع من فقـرات خاصـة بالتعـاون الاقتصادى . وكذلك الاتفاقات الأودنية الاسرائيلية .

ويمكن القول ان هناك عدة ملاحظات حول طرح هذه الفكرة ومنها :

(أ) ان مفهوم السوق الشرق أوسطية ما زال غير واضح حتى الآن سواء من حيث مضمونه أو من حيث أطرافه وتوقيتات تنفيذه ·

(ب) ان تحقيق سوق شرق أوسطية كما هو مأمول أو كما يتردد فى الأدبيات السياسية والاقتصادية بين بعض الدول العربية واسرائيل مرتبط بتحقيق السلام وانهاء المقاطعة العربية لاسرائيل ·

(جـ) انه حتى مع تحقيق السلام بين العرب واسرائيل ليس بالضرورة أن يحدث ما يخشاه البعض من وقوع هيمنة اسرائيلية على المنطقة العربية لأن سكان اسرائيل ما بين ٤ـ٥ مليون ربعهم من العرب ، ومع تحقق السلام فسوف تتغير طبيعة الدولة الاسرائيلية اذ أن انفتاح اسرائيل على العالم العربى سيؤدى لحركة انتقال العمالة العربية الى داخل أسرائيل وبالعكس ومن ثم يمكن تصور ذوبان الشخصية والذاتية اليهودية وتداخل اقتصاديات المنطقتين هذا من جانب ، كما أن الاقتصاد الاسرائيلى متقدم فى صناعات محدودة وهى الصناعات العسكرية وذات التكنولوجيا العالية وصقل الماس وهذه تجد أسواقها فى الدول المتقدمة ، أضف الى ذلك أن التقييم الحقيقى للاقتصاد الاسرائيلى ينبغى أن يأخذ فى اعتباره عوامل أربعة **أولها** : حجم السكان كميا ونوعيا وهنا سيتفوق العرب اذ من الصعب تصور أن يتغلب ٥ مليون اسرائيلى حتى ولو كانوا جميعا من ذوى الكفاءة العالية ـ وهو افتراض غير صحيح ـ على ٢٣٦ مليون عربى ، **وثانيها** : الموارد الطبيعية وهى أكثر وفرة فى العالم العربى ، **وثالثها** : طبيعة النشـاط الاقتصادى من صناعة وزراعة وتجارة وخدمات وهى أكبـــر مما لدى اسرائيـل · وأخيرا هناك الارتباط الوثيق بين الاقتصاد الاسرائيلى واقتصاديات الدول الغربية وبوجه خاص الولايات المتحدة ·

(د) كما أنه لا يمكننا اغفال التنافس الاقتصادى من الدول المتقدمة على أسواق الدول العربية مما لا يتيح مجالا لاسرائيل فى هذه السوق ·

والخلاصة هنا أننى لا أجد للتخوف من السوق الشرق أوسطيـة مبررات موضوعية فيما يتعلق باحتمالات الهيمنة الاسرائيلية خاصة اذا أحسن العرب ادارة ما لديهم من موارد اقتصادية بما يحقق التنميـة الاقتصادية والتكامل الاقتصادى العربى ·

٦ ـ **تحدى التنظيمات العربية الاقليمية « الجهوية »** : يتيح ميثاق الجامعة العربية فى المادة ٩ للدول الأعضاء الراغبة فيما بينها فى تعاون أوثق أن تعقد ما تشاء من الاتفاقات لتحقيق هذه الأغراض · وسـبق الاشارة الى هذه المادة فى صدر هذه الدراسة الا أنه يهمنا هنا أن نعرض

التطورات التى وقعت فى عقد الثمانينات بانشاء مجلس التعاون الخليجى فى عام ١٩٨١ ومجلس التعاون العربى والاتحاد المغاربى فى عام ١٩٨٩ ٠ وبغض النظر عن مدى فاعلية كل من هذه المجالس أو احتمالات زيادة أو نقص هذه الفاعلية فى المستقبل ، فان ما نسعى لتوضيحه فى هذا القسم من الدراسة هو تأثير هذه التجمعات على فاعلية وعمل جامعة الدول العربية وهى المنظمة العربية الأم ٠ ونكتفى بايراد بعض الملاحظات :

١ - من المفترض وفقا للمادة التاسعة من ميثاق الجامعة أن تعزيز الروابط بين مجموعة معينة من الدول العربية من شأنه أن يصب ايجابيا فى المنظمة الرئيسية أى الجامعة ، ولكن هذه الحالة الافتراضية تظل صحيحة اذا لم يحدث تكتل جهوى « اقليمى » بحيث يؤثر فى عملية صنع القرار فى المنظمة الرئيسية وهو ما حدث فى حالة طلب احدى دول مجلس التعاون الخليجى تأجيل انعقاد الدورة ٥١ من المجلس الاقتصادى والاجتماعى (فبراير ١٩٩٣) أيدتها فى ذلك باقى دول المجلس ، كذلك نفس الشىء عندما طلبت احدى دول مجلس التعاون الخليجى تأجيل المؤتمر العربى الأول لحقوق الانسان والذى كان من المفترض أن يعقد قبل نهاية عام ١٩٩٣ وفقا لقرار مجلس الجامعة العربية فى أبريل ١٩٩٣٠ وأدت هاتان الحالتان لتأجيل الاجتماعات وذلك لاعتبارات قدرتها الدولة التى طلبت التأجيل ولكنها فى تقديرى الشخصى تعتبر خطيرة من زاويتين:

(أ) أنها جاءت مخالفة لقرار مجلس الجامعة كما فى حالة مؤتمر حقوق الانسان العربى وللنظام الأساسى لمجلس الجامعة كما فى حالة تأجيل المجلس الاقتصادى والاجتماعى ٠

(ب) أنها حرمت العمل العربى من النتائج الايجابية لمثل هذين الاجتماعين وخاصة مؤتمر حقوق الانسان فى مرحلة تاريخية أصبح فيها شعار حقوق الانسان هو الشعار المطروح عالميا ٠

أما بالنسبة لمجلس التعاون العربى فقد انتهى أمره بعد غزو العراق للكويت وانقسام الرأى بين أعضائه ازاء هذا الغزو ولا شك أن هذا يعد أمرا يجابيا لصالح العمل العربى المشترك اذ لو أيدت دول مجلس التعاون العربى غزو العراق للكويت أو حتى سعت لتبرير أو التماس العذر للتصرف العراقى لواجهت الجامعة العربية والمنطقة العربية بأسرها مخاطر جمة ليس فقط باختفاء دولة عضو من الوجود بل باحتمالات زوال أكثر من دولة بنفس الأسلوب فضلا عن سيطرة منطق الابتزاز السياسى والعسكرى وهو منطق ينبغى مقاومته فى المجال العربى بكل شدة ٠

٢ ـ أن كلا من مجلس التعاون الخليجى والاتحاد المغاربى بدأ يتفاوض مع الاتحاد الأوربى من أجل مصالح اقليمية سواء بالنسبة لضريبة الكربون أو لاتفاقات المشاركة مع الاتحاد الأوربى ولو حدث مثل هذا التفاوض من الجامعة العربية ككل فربما كان الموقف أكثر قــوة ٠ أضف لذلك ان دول هذين التجمعين أخذت تتحدث فى المحافل الدولية المختلفة ومنها الأمم المتحدة باسم هذين الاتحادين ثم يتحدث مندوب باسم المجموعة العربية وهذا فى ذاته يظهر الانقسام العربى ٠ ولا أعتقد انه يتمشى مع نص المادة التاسعة من الميثاق والتى تدعو لتوثيق الروابط بين بعض الدول العربية وكان من المفترض ان التعامل مع العالم الخارجى يتم تنسيقه من خلال الجامعة العــربية ٠

٣ ـ الملاحظة الثالثة هى ان مجلس التعاون الخليجى والاتحــــاد المغاربى تجمعان مغلقان بحكم التسمية التى تقصرهما على منطقــــة جغرافية معينة وهذا ليس عيبا فى ذاته ولكن خطورته كما سبق الاشارة اذا تصرف أى من هذين التجمعين كقوة ضاغطة فى داخل الجامعة لتغير أسلوب صنع القرار فيها ومن هنا فقد يؤدى ذلك من الناحيــة النظرية الى احتمال الى حدوث مواجهة أو استقطاب فى بعض الحالات مما يؤثر سلبيا على عمل الجامعة العربية ٠

٤ ـ يبقى تجمع آخر هو المسمى بدول اعلان دمشق وهو تجمع نشأ فى ظروف مؤقته وما زال يعانى من مرض « لين العظام » لاختلاف الأطباء « الأعضاء » فى تشخيصه وكيفية معالجته ٠

٧ ـ **التحدى القومى** : هذا النوع من التحدى له دلالة خاصة ، ذلك لأن الجامعة العربية منذ نشأتها كان مفترضا فيها ان تطور من ذاتها وان تصبح معبرة عن المشاعر والأحاسيس والآمال القومية للشــعوب العربية وقد اختلف الرأى بشأنها بين اتجاهين :

أولهما : يرى قيام جامعة الدول العربية هو بمثابة ضربة وقائية Pre-emptive strike لاجهاض التوجه القومى ٠

وثانيهما : يرى ان قيام جامعة الدول العربية هو بمثابة خطوة نحو الوحدة العربية ٠

والواقع الفعلى يدل على ان قيام الجامعة كان مزيجا من الاتجاهين اذ أن التوجه القومى لم يخمد مع قيام الجامعة العربية بل اشتد نشاطه فى أكثر من اتجاه ولعل دور الجامعة فى تطوير جوانب العمل العربى المشترك فى مجالات عدة من جانب وفى تأكيد الذات والهوية القومية من

جانب آخر خير دليل ذلك ، ولكن فى نفس الوقت لم تتطور الجـامعة العربية سواء فى ميثاقها أو فى تنظيماتها بالقدر الكافى الذى يجعل منها خطوة تقرب نحـو الوحدة العربية رغم إنقضاء زهاء نصف قـرن على قيامها بل الأكثر انها تواجه ما يمكن ان يطلق عليه « أزمة البحث عن الذات » فى ظل التغيرات الخطيرة الراهنة ويمكن ارجاع أسباب هذه الأزمة الى :

(أ) انتهاء الاستعمار بشكله التقليدى وحصول الدول العربيه على استقلالها ، وبعبارة أخرى أن كثيرا من أهداف الجامعة العربية قد تحققت بصورة أو بأخرى كما ان أهدافا أخرى قد أمكن وضع لبناتها وليس فى مقدور الجامعة أن تفعل أكثر من ذلك ٠ ومن الأهـداف التى تحققت جلاء الاستعمار عن الأراضى العربية فقد انتهى الاستعماران البريطانى والفرنسى وأصبح عدد دول الجامعة العربية ٢٢ دولة بعد أن كانت ٧ دول مؤسسة فى عام ١٩٤٥ ٠

أما الأهداف التى تم وضع أسسها فهى تلك المتصلة بالتعـاون الاقتصادى والثقافى فالعديد من الاتفاقات قد تم توقيعها وخطط التوحيد الاقتصادى بأشكاله المتنوعة قد درست وتم تمحيصها بدقة سواء فيما يتعلق بانتقال الأيدى العاملة أو رؤوس الأموال أو التكـامل الأمنى والتنسيق السياسى ولكن ما بقى ليس القرارات أو الاتفاقات والخطط وانما تنفيذ القرارات وبالأحرى توافر الارادة السياسية للعمل والالتزام والتمسك وتنفيذ ما تم التوصل اليه ، وهذا الأمر بيد الدول ذات السيادة ٠

(ب) تغير الظروف التاريخية والسياسية منذ نشأة الجامعـة العربية فى فترة نهاية الحرب العالمية الثانية وبدء الحرب البـاردة والاستقطاب الدولى ، وفى عالم اليوم ، ولفترة قد تطول أو تقصر فى المستقبل ، فان هناك قيادة احادية للعالم مع مراكز متعددة ولكنها لم ترق الى مستوى القوة العظمى الوحيدة حتى تستطيع ان تنازعها بعضا من المكانة أو السلطة فى اتخاذ القرار ٠

(جـ) تغير الظروف الاقليمية المرتبطة بالصراع العربى الاسرائيلى واتجاه هذا الصراع نحو التسوية بصورة أو بأخرى وان هذه التسوية قد تكون بداية مرحلة جديدة من التعايش فى المنطقة تستدعى وجـود تنظيم اقليمى مختلف ، خاصة وان الجامعة العربية أدت دورها فى مرحلة تاريخية مختلفة ولا تستطيع بوضعها الحالى ان تسـاير الأوضـاع الجديدة ، ولذا يرى البعض ان الجامعة العربية عليها ان تفسح الطريق لتنظيم جديد ؛ ذلك لأنه فى ظل هذه الحالة الدولية الجديدة فان كثيرا من

المنظمات الدولية ومنها الجامعة العربية تتساءل عن أسباب وجودها ودورها كما سبق وتساءلت وزارات الخارجية عند بدء ثورة الاتصـالات والتكنولوجيا ويضيفون بأن مثل هذه الحالة واجهت حلف وارسو مثـلا مما أدى لالغائه كما تواجه حلف الاطلنطى الذى يصارع من أجل البقاء ويعمل على تطوير دوره فى العمل المشترك بين الدول الأوربية فى شرق وغرب القارة والولايات المتحدة وكندا على الشاطىء الآخر للمحيط الاطلنطى ٠

المبحث الـرابع

الجامعة العربية : نظرة مستقبلية

ان النظر للمستقبل واستشرافه ورسم الخطط الواقعية والعملية لمواجهته أو التعامل معه أمر ضرورى لكل كيان سياسى سواء أكان دولة أو تنظيما دوليا أو اقليميا وتحرص الدول المتقدمة فى استشرافها للمستقبل على وضع سيناريوهات متعددة تبحث فى دوائر مختلفة :

الدائرة الأولى : هى دائرة القائمين على صنع القرار الذين يحللون الحقائق السياسية ويرسمون خططا واقعية للتعامل المستقبلى معهـا ، مثل هذا النوع من الخطط يجمع عادة بين العلنية والسرية لاعتبـارات خاصة بالأمن القومى للدول أو الحساسيات فيما بينها ·

الدائرة الثانية: دائرة المخططين للسياسات السياسية أو الاقتصادية، وهؤلاء يرسمون الخطط المستقبلية فى ضوء ما يتوقعونه من متغيـــرات يسعون للتأثير عليها ايجابيا والتقليل من آثارها السلبية · وينطبق عــلى هذه الدائرة نفس التحفظ الخاص بالسرية ·

الدائرة الثالثة : وهى الدائرة الاكاديمية وتبحث عادة الوقائـع والأحداث الماضية وتتقدم بمقترحات للخطط المستقبلية واحيانا تضـع هذه الدوائر سيناريوهات مرتقبة بل وغير محتملة تدخـــل فى عداد ما يسمى Science OR Political Fiction ، ويكون هدفها اما اطلاق بالونات اختبار لمعرفة ردود الفعل واحيانا تهيئة الرأى العام لتقبل توجه ما يكون مختلفا جذريا عما هو سائد ، ومن قبيل ذلك دراسات جامعة هارفارد ومعهد بروكنز وغيرها حول مستقبل الشرق الأوسط ، وهى دراســات وضعت منذ عدة سنوات وكانت تعد آنذاك ضربا من ضروب الخيال · وهذا النوع من الخطط المستقبلية يتم نشره فى قطاعات المثقفين ودوائر

الرأى العام المهتمة بالموضوع وصانعى القرارات السياسية · وانطلاقا من هذا فان جامعة الدول العربية مطالبة بوضع تصوراتها حول المستقبل بمختلف احتمالاته الواقعية وغير الواقعية · ومن الاحتمالات الواقعيـة هو تطوير جوانب العمل فى الأمانة العامة للجامعة فى ضوء دروس وعبر السنوات الماضية والسعى لتطوير المفاهيم والأولويات الخاصة بالعمل العربى المشترك · ومن التوقعات غير الواقعية أو غير المحتملة ذوبان أو اندماج الجامعة العربية فى اطار شرق أوسطى أوسع بصورة أو بأخرى ، ونظرا لأننا نتحدث عن المستقبل فاننا لا نملك كل معطياته ، ومن ثم فان المطلوب هو عرض بعض الأفكار ذات التوجه المستقبلى فى ضـوء الخبرة التاريخية وتشخيص الأوضاع الراهنة ·

١ ـ تشخيص الأوضاع الراهنة :

مما لا ريب فيه أن هناك جوانب عديدة للأزمة التى تواجه الجامعة العربية ومنظمات العمل العربى ونشير هنا لبعض مظاهرها :

الأول : طبيعة الثقافة السياسية Political Culture فى المنطقـة العربية اذ أن الجـامعة كنسـق أو نظـام System هى محصـلة لتفاعلات ، هذه التفاعلات تتم فى بيئة ثقافية واجتماعية واقتصـادية معينة ، والثقافة السياسية العربية لها خصائص منها :

(أ) الازدواجية Duality فما يتفق عليه فى الاجتماعات ليس بالضرورة ما يعتمل فى ضمير المجتمعين ومن ثم ليس بالضرورة ما ينوون عمله · وهذا منطقى فى بعض الأحيان عندما تكون محصلة القرار هى نتيجة حلول وسط ولكن ما يضاف بالنسبة للثقافة السياسية العربية انه حتى هذه الحلول الوسط التى يتم الاتفاق عليها لا يلتزم الأعضاء بها بصورة كاملة ·

(ب) الطـابع السرى Secrecy وهذا أمر غريب اذ أنه وفقـا لميثاق الجامعة فان قراراتها سرية وغير معلنة وهذا يتناقض مع طبيعة التنظيم الدولى من الناحية النظرية ، ومع ما يحدث من الناحية الفعليـة، فمن الملاحظ ان كافة القرارات يتم نشرها بصورة أو بأخرى من خـلال تسريب أعضاء الوفود أو من خلال موظفى الأمانة العامة ·

(جـ) الطابع الفريد لدور الأمانة العامة وعمل لجان ومجلس الجامعة اذ بغض النظر عن الاجتماعات وما يحدث فيها تتولى الأمانة العامة عادة اعداد مشروعات القـرارات التى يتم ادخال تعديلات عليها ، ثم تقوم بصياغتها فى صورتها النهائية دون أن يراجعها أحد فى معظـم

الحالات وهذه صورة فريدة اعتقـد ان الجامعة العربية تنفرد بها عن غيرها من المنظمات أو حتى الاجتمـاعات الدولية ٠ ولعل مثـل هـذا النـوع من الممارسة الغـربية Peculiar تتمشى مع الخاصيتين السابقتين ٠

(د) الحـرص على الاجماع والظهور بمظهر الاتفاق ، وهذا من شأنه السير عند الحد الأدنى وربما أقل من ذلك ، ويتجلى ذلك فى عـدم انعقاد القمم العربية مقارنة بانتظام القمم الأفريقية بغض النظر عن العدد الذى يشارك من الرؤساء ـ عدم التحرك للمصالحة العربية رغم ان ١٢ دولة ارسلت رسائل كتابية للأمين العام ترحب بمبادرته فى هذا الصدد ٠

الثانى : طبيعة توازن القوى : ان القاء نظرة على محاضر اجتماعات الجامعة وعلى الاتصالات التى سبقتها يجد المراقب ان القوة الأولى الدافعة على انشاء الجامعة وتطويرها كانت مصر ، وبناء على على ذلك كان قرار الدول العربية بأن يكون المقر الدائم فى القاهرة وان يكون الأمين العام مصريا ، وعندما تقرر نقلها مؤقتا الى تونس تم تعيين تونسى أمينا عاما فكأن الدول العربية تراضت وتوافقت ضمنيا على الربط بين المقر والأمين العام وهذا يضع مسئولية على دولة المقر فى القيام بدور اضافى يطالبها البعض به حينا ويثير حساسية البعض حينا آخر ٠

وتلعب مصر حاليا دورا رائدا فى عملية السلام للوصول بقضية الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية الى التسوية الشاملة بما يحقق السلام القائم على توازن المصالح والالتزامات المتبادلة ٠

والتساؤل المطروح : ما هو وضع الجامعة العربية فى هذا الصدد ؟ ولا شك ان تشخيص موقف الجامعة من العملية يدل على ان هذا الموقف يمكن النظر اليه فى مراحل ثلاث :

الأولى : منذ عام ١٩٤٧ وحتى ١٩٩١ ، حيث قامت الجامعة بدور المركز فى تجميع القوى العربية ضد اسرائيل ٠

الثانية : من ١٩٩١ ـ ١٩٩٣ حيث أصبحت الجامعة تضـفى مباركتها على ما يجرى الاعداد له أو يتم الاتفاق عليـه كما حـدث فى مباركتها للعملية السلمية بموجب قرار مجلس الجامعة العربية رقـم ٥٠٩٢ فى سبتمبر ١٩٩١ قبل مؤتمر مدريد ، وفى مباركتها لاتفاق اعلان النوايا الفلسطينى الاسرائيلى وهو ما تم فى بيان مجلس الجامعة فى سبتمبر ١٩٩٣ بعد الاستماع لخطاب الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات ٠

الثالثة : من ١٩٩٤ وفى المستقبل وهنا نجد ثلاث صـور لدور الجامعة العربية :

(أ) القيام بدور تنسيق المواقف العربية ازاء القضايا المتعددة سواء فى اطار ما يسمى باجتماعات دول الطوق أو حتى بالنسبة للجان متعددة الأطراف التى تبحث قضايا المياه والبيئة وضبط التسلح واللاجئين · والجامعة العربية ، مثل الأمم المتحدة ، لها خبرتها ولها مواقفها وقراراتها ودراساتها حول هذ الموضوعات بما يساعد المفاوض العربى ، وبعبارة أخرى أن الجامعة العربية هنا يمكن أن تكون بمثابة بيت خبرة علمى وسياسى واقتصادى · ومثل هذا الموقف يستلزم توافر ارادة الدول العربية المتفاوضة لكى تضطلع الجامعة بمثل هذا الدور ·

(ب) المشاركة الفعلية كمراقب أو كعضو فى الاجتماعات الخاصة بعملية السلام على نحو ما يحدث بالنسبة للمجموعة الأوروبية أو الأمم المتحدة ومثل هذا الموقف يستلزم اتفاق مجموعات ثلاث هى الدول العربية وبخاصة الدول المتفاوضة مع اسرائيل ، ثم موافقة راعيى عملية السلام أى الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية وأخيرا موافقة اسرائيل وهذه الموافقات ليست بالأمر السهل لوجود تحفظات لدى كل طرف ومن ثم فلا يتوقع ان تضطلع الجامعة بدور مباشر فى العملية السلمية ·

(ج) القيام بدور المشاركة فى ضمان ما يتم التوصل اليه من اتفاقيات بين الاطراف العربية واسرائيل بصفتها منظمة اقليمية عربية وهذا يستلزم تواسر قوات حفظ سلام لدى الجامعة العربية على غرار الأمم المتحدة ويطرح قضية التموين والمساهمة ونحو ذلك وهذه مسائل يمكن حلها اذا توافرت الارادة والقرار السياسى ·

٢ ـ تصورات حول مستقبل الجامعة :

ينطلق هذا التصور من ايمان بأهمية دور الجامعة واستمراريتها · ويمكن النظر لمبررات هذا الدور المستقبلى فى اطارين هما :

الاطار الأول : اطار الذات والهوية : فالجامعة العربية نشأت ـ كما سبق وذكرنا ـ تعبيرا عن مشاعر عربية عميقة الجذور تجعل أبناء هذه المنطقة يتميزون عن غيرهم من مناطق العالم سواء فى اللغة أو الثقافة والتراث والتاريخ ، ومن هنا فالجامعة العربية من هذا المنطلق ضرورية كوعاء يعبر عن هذه الحقيقة التى لا يمكن لأحد ان يتجاهلها · وهى فى هذا الاطار تعد أداة التنسيق العربى الأولى فى مجتمع دولى يقوم على التكتلات السياسية والاقتصادية ، ومن غير المنطقى انه فى الوقت الذى تبحث فيه الجماعات الاثنية والأقليات العرقية فى مناطق العالم المختلفة عن جذورها التاريخية وحضارتها وتراثها وتسعى لتأكيد ذاتها ، فان بعض العرب بكل ما بينهم من روابط وثيقة يتساءلون أو

يشككون فى حقيقة عروبتهم وانتمائهم ، ويتخلون أو يفكرون فى التخلى عن منظمتهم القومية ، وهذا أمر يجب مواجهته ومن الضرورى التمسك بالجامعة العربية كاطار للعمل العربى المشترك رغم ما بها من مثالب وأوجه القصور التى ينبغى التصدى لها ومعالجتها لزيادة فعاليتها • ولا يمكن الاحتجاج بأن الجامعة فقدت مبرر وجودها بالتوصل لاتفاقيات السلام وزوال صفة العدو لان هذه نظرة سطحية للجامعة التى قامت أصلا قبل قيام اسرائيل واستهدفت تجميع وتنسيق القوى العربية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية ، وان مقارنة دور الجامعة العربية لا يجب ان تكون مع دور حلف الاطلنطى أو حلف وارسو وانما مع وضع دول السوق الأوروبية المشتركة التى تطورت لتصبح الاتحاد الأوروبى أو مع وضع مجموعة دول الآسيان • ولا شك ان العدو الداخلى ، المتمثل فى التخلف الاقتصادى والاجتماعى وعدم استغلال الموارد الاستغلال الأمثل ، أخطر من أى عدو خارجى يقبع خلف الحدود •

الاطار الثانى : اطار النشاط والفعالية : وهنا أيضا نجد ان الجامعة العربية لها دور ضرورى فى تنظيم التعاملات بين دول المنطقة العربية وان المنظمات العربية المتخصصة لعبت وما زالت تلعب دورا رئيسيا فى وضع قواعد البنية الأساسية فى الاتصالات والصناعة والنقل والادارة ونحو ذلك من المجالات • وهنا تواجه الجامعة العربية نوعين من الازمات :

(ا) ازمة تنظيم : اذ أن كثيرا من منظمات العمل العربى ترهلت فى جهازها الادارى وأصبحت تعانى عجزا فى ميزانياتها وأحيانا بعضها يكرر ما يتم على المستوى القومى أو يكرر ما يتم فى أجهزة عربية أخرى مما يعد ازدواجية فى العمل ، وهذا يستلزم بحث اعادة هيكله وتنظيم أجهزة العمل العربى المشترك للتخلص مما لا ضرورة أو فائدة حقيقية من ورائه •

(ب) ازمة تنفيذ : اذ أن معظم القرارات التى تتخذها الجامعة العربية والمنظمات العربية المتخصصة لا توضع موضع التنفيذ ومن ثم تكرر الجامعة العربية ومنظمات العمل العربى قراراتها فى كل دورة من دورات الانعقاد وهذا يثير قضية مصداقية وجدوى اتخاذ مثل هذه القرارات أو حتى فائدة عقد العديد من الاجتماعات •

ولا شك ان معالجة هذه النوعية من الأزمات تستلزم وقفة جادة وحازمة من المسئولين العرب لبحث منظمات العمل العربى المشترك ودمج

أو الغاء ما يمثل ازدواجية أو فقد مبرر وجوده ، واتخاذ قرار سياسي ملزم بضرورة تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه من قرارات يجب أن تكون واقعية، وذات مردود على الدول العربية وليست قرارات بلا مضمون ·

والخلاصة هنا ان للجامعة العربية دورا فى تنظيم التعامل بين الدول العربية بعضها البعض من جانب وفى تأكيد ذاتيتها وتنسيق التعامل العربى مع العالم الخارجى من جانب آخر وانه من الممكن ان يتعاظم دورها فى الفترة القادمة اذا توافرت الارادة السياسية العربية ، وهو أمر ضرورى فى ظل عالم يموج بالصراعات الدولية من جانب وتحرص فيه الجماعات القومية على تأكيد ذاتيتها من جانب ثان وتبرز فيه التكتلات الدولية من جانب ثالث ·

ولكن وفى نفس الوقت فان الجامعة معرضة جديا للتهميش بعد تحقق السلام وظهور التعاون الاقليمى وتبلوره فى اطار تنظيمى محدد ، وعندئذ ستتحول الجامعة العربية اذا بقيت على قيد الحياة الى منتدى ثقافى أو الى سوف عكاظ طبعة عام ٢٠٠٠ ·

المبحث الخــامس

مصر والعمل العربى المشترك : الأطر والتصورات

انه من بديهيات العلوم الاجتمــاعية ، ان ثمة روابط تاريخيــة وحضارية وثقافية تربط المنطقة التى نعيش فيها ، بحيث تجعل ابناءها بمثابة لبنات فى بناء مندمج ، منصهر ، متكامل ، أو بمثابة خيــوط فى نسيج متداخل متشابك وسواء أكان التشبيه يتعلق بالبناء أو بالنسيج فانه لا شــك يعتــرى البنيــان كمــا يطــرأ على النســيج بعض المؤثرات والعوارض نتيجة تعرضه لتفاعلات الزمن بخطبه وخطوبه ، الأمر الذى يستدعى أن يتم من حين لآخر ترميم ما يتداعى أو يتآكل من البنيــان ، الذى من المنطقى أن يصمد لعاديات الزمن ، وعاتيات الأحداث ، خاصة اذا كان هذا البنيان يقف على أرض صلبة وله جذور عميقة وأعمــدة قوية ، كما هو شأن البنيان العربى الذى يستمد جــذوره من انصــهار حركة السكان فى المنطقة الممتدة من غرب آسيا الى شمال افريقيا ، والتى اصطلح على تسميتها بالعالم العــربى أو أحيــانا بالشرق الأوسط أو بالشرق الأدنى ، آخذا فى الحسبان أن التسمية الأولى تعبر عن هوية ثقافية وحضارية وسياسية قديمة تمتد لمئات ان لم نقــل لآلاف السنين ، وأما التسمية الثانية فهى تعبر عن حقيقة جغرافية ذات أبعاد استراتيجية وسياسية حديثة ترجع الى ما بعد الحرب العالمية الثانية ٠

ومن ثم فان العمل العربى المشترك ليس حدثا عارضا فهو عن حيث المضمون قديم وان كان ربما من حيث التسمية والمصــطلح يعــد شيئا جديدا ٠ كما ان حالة التردى فى الواقع العربى الراهن ليست جــديدة فهى ظاهرة متكررة فى التاريخ العربى ، ناهيك عن ان صراع التيــارات الفكرية بدوره ليس شيئا مستحدثا بل يرجع الى بدء نشأة التــاريخ الاسلامى واختلاف منظور الدولة الأموية مثلا مقارنة بمنظور الــدولة العباسية أو بمنظور الدولة الأندلسية أو الفاطمية وهكذا ٠

وانطلاقا من هذه المقدمة المنطقية ذات البعد التاريخى نلقى نظـرة على اطر العمل العـربى المشترك والتصورات المستقبلية بشأنه ٠

لعـل الاطار الأول والأهم هو اطار جامعة الدول العربية بصفتها المنظمة الاقليمية الأم لكافة أجهزة العمل العربى المشترك ٠ لقـد نشأت هذه الجامعة فى ٢٢ مارس ١٩٤٥ فى ظل ظروف سياسية واقتصـادية واجتماعية مختلفة فى الاطارين الاقليمى والدولى عمـا هو عليه الوضع الآن ٠

فمن الناحية السياسية كان معظم المنطقة العربية ما يزال يرزح تحت نير الاستعمار حتى ان الدول السبع التى اسست الجامعة العربية لم يكن استقلالها كاملا اذ كان ببعضها قواعد عسكرية أو قوات أجنبية٠ كما ان الوضع الاقتصادى والاجتماعى كان يحكمه التخلف بصـورة لا لبس فيها ٠ فالشركات الأجنبية كانت تسيطر على انتاج وتسـويق البترول وغيره من المواد الأولية المنتجة فى المنطقة وحالة الأمية كانت شبه كاملة والوعى السياسى والقومى كان محدودا ٠ وعلى المسـتوى الدولى كانت ملامح الحرب الباردة وما تنم عنه من استقطاب دولى فى سبيله للتبلور ٠ وكانت أجهزة الاتصال والمواصلات بين دول العـالم محدودة ، وتستغرق زمنا لا بأس به مقارنة بما عليه الحال فى العقـد الأخير من القرن العشرين الذى نعيشه الآن ٠

ولعل القاء نظرة ولو خاطفة على الواقع السياسى الاقليمى والدولى تظهر بجلاء وبلا تردد الى أى مدى حدث التغير ٠ فالدول العربية أصبحت ٢٢ دولة مستقلة كمـا أن سـيطرة تلك الدول على مواردها الطبيعية ومقدراتها الاقتصادية أصبحت أكبر مما كانت فى الماضى ، كذلك الأمـر بالنسبة لدرجة استفادتها من عائد تلك الموارد ، وهذا واضح فى تطور البنية الأساسية من طرق ومواصلات واتصالات ، ومن تطور البنيان الفوقى فى مجالات التعليم والثقافة والاعلام ، وفى درجة المشاركة فى العملية السياسية فى مختلف الدول العربية مع اختلاف فى مدى وطبيعـة تلك المشاركة من دولة لأخرى ، الا أن حقيقة التطور أو التغير لا يستطيع أحد أن يجادل فى حدوثهـا ٠

أما على الساحة الدولية فقد اختفت القطبية الثنائية وبرزت قـوى جديدة على الساحة الدولية مثل الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية ، كما احتلت قضايا جديدة مكان الصدارة مثل قضـايا حقوق الانسان ، البيئة ، المخدرات ٠ وتعرضت بعض النظريات القانونية بل والمفاهيم السياسية لعناصر التغير ، ويكفى أن نشير الى نظرية السيادة التى طرأ عليها بعض التآكل أو القيود بدرجات متفاوتة ، وكذلك حـل

مفهوم التساند الدولى محل مفهوم الاكتفاء الذاتى ، وأخذ مفهوم حرية التجارة يكتسب أرضا جديدة على حساب مفهوم الحماية والحواجز الجمركية ، وبعبارة أخرى أثرت عوامل التطور التكنولوجى الهائل فى بلورة الاحساس بأن العالم تحول الى قرية عالمية ذات مصير مشترك واحد ، وأقول انه احساس لم يتحول بعد الى واقع حقيقى ، لأن عملية بناء المفاهيم والقيم والهياكل الجديدة تستغرق وقتا ، كما أن التطور فى الفكر الاجتماعى بوجه عام أقل سرعة من التطور فى مجال العلوم البحتة والتكنولوجيا التى أصبحت تستدعى تبلور قيم ومفاهيم وسلوكيات جديدة فى المجال الثقافى لتتمشى مع الجانب المادى فى التطور ٠

ولعل أهم نتائج التغيرات الدولية هو اقتناع معظم قادة العالم بالالتجاء الى أسلوب التفاوض والحوار لحل النزاعات الدولية ، بدلا من امتشاق الحسام بين القوى العظمى ، وان كان لا ينفى أن بعض مناطق العالم ما زالت تموج بصراعات مسلحة نتيجة عدم الاستقرار السياسى والاجتماعى والحالة فى البلقان خير دليل على ذلك ٠

والتساؤل ما هو تأثير ذلك على العمل العربى المشترك ؟ لا شك أن ما حدث ويحدث فى العالم ، سيؤثر سلبا أو ايجابا على المنطقة العربية التى تحتل موقع القلب فى العالم ، كما يرى ذلك بعض المفكرين الاستراتيجيين ٠ وأيا كانت النظرة الاستراتيجية لهذه المنطقة فانها منطقة بالغة الأهمية الاستراتيجية والحساسية السياسية ، اذ يمكن أن نقول انها صورة مصغرة للعالم بحضاراته المتنوعة ، واديانه المختلفة ، وتداخل عناصره البشرية ، واحتوائه على مواد أولية استراتيجية ، لعل أهمها البترول ، واطلالها على الخلجان والبحار المهمة التى تربط مناطق العالم المختلفة ببعضها البعض ٠ ولقد برز أول آثار التغير العالمى فى تحول فكر الكثيرين فى المنطقة العربية لاعتبار السلام هو الخيار الاستراتيجى ، وان تحقيقه عبر التفاوض والحوار وهذا ليس امرا سهلا اذ ما تزال بعض الأفكار والطموحات أو المطامع لم تختف بعد ، أو لم يستطع أصحابها ادراك عمق التغيرات ، وهذا منطقى أحيانا اذ ليس من السهل حدوث التغير فى الأفكار والقيم بين عشية وضحاها ، ولقد دلت تجارب التاريخ السياسى على ان عملية الانتقال من مرحلة واضحة المعالم لمرحلة جديدة واضحة المعالم أيضا تمر بمرحلة رمادية تتفاعل وتتصارع فيها الأفكار والمصالح والأهداف والنظم ، مرحلة يمكن وصفها بالسيولة والتموج وعدم الاستقرار تسودها أحيانا حالة من الشك والخوف من الجديد ، كما قد تظهر فيها حالات من الرغبة فى المغامرة واستكشاف المجهول ٠

لا شك ان جامعة الدول العربية ووكالاتها المتخصصة واتحاداتها النوعية قد استطاعت على مدى خمسة عقود أن ترسى قاعدة مؤسسية للتعاون العربي يمكن اذا أحسن استغلالها ، وتوافرت الارادة السياسية من قبل الدول ، ان تعد قاطرة لتحقيق تعاون عـــربى يرقى لمســتوى الطموحات ، وفى نفس الوقت يتجاوب مع حقــائق المتغيرات الاقليميــة والدولية المتسارعة ، وقد طرحت الأمانة العامة للجــامعة العــربية على دورة فبراير ١٩٤٤ للمجلس الاقتصادى والاجتماعى دراسة بعنـــوان « التطورات الدولية والاقليميــة وأثرها على الاقتصادات العـــربية » تناولت الجات وفكرة السوق الشرق أوسطية ، كمــا أنه من الضرورى مواصلة الجهد لاعادة هيكلة مؤسسات العمل العـــربى المشترك وفقا للمعايير السابق اقرارها من المجلس الاقتصادى والاجتماعى والالتزام بذلك بكل دقــة ٠

وبالاضافة لذلك فان جامعة الدول العربية ، بناء على اقتراح من مصر ، وموافقة مجلس الجامعة أعدت دراسة متعمقة عن الأمن القــومى العربى ما تزال قيد البحث من الدول الأعضاء ، وينبغى التنادى السريع لمناقشتها وبلورتها فى صورتها النهائية والعمل بما تتضمنه من توصيات وآراء وأفكار تحقق المصلحة العربية المشتركة ، وتكفل تعزيز الأمن القومى العربى الذى يواجه اخطر التحديات فى المرحلة الراهنة ٠

والسؤال الآن ما هى القضايا المطروحة على صناع القرار فى هذه المنطقة ؟ لعل فى مقدمة تلك القضايا طبيعة العلاقات المستقبلية بين دولها سواء فى المجال السياسى أو فى مجال التكامل أو التعامل الاقتصادى ، أو فى مجال قضايا الأمن القومى بأبعاده المختلفة ، أو فى مجال الاستفادة من العــلوم والتكنولوجيا لاحداث نقلة نوعية فى مستوى حياة ســكان المنطقــة ٠ وكذلك طبيعة المنطقة مع غيـــرها من مناطق العالم وتكتلاته الاقتصادية والسياسية فى عصر تحولت فيه القارات الممتدة عبر البحار والمحيطات الى قرية عالميــة ، أصبحت أجزاؤها تتأثر وتؤثر فى بعضــها البعض ، ولعل ظاهرة الدفيئة العالمية وأثرها فى ارتفاع منسوب المياه وأثر ذلك على جغرافية بل وتاريخ مناطق معينة خير دلالة على مدى ضخامة وأثر المتغيرات العـــالمية ٠

والتساؤل هل هناك بوصلة ما يهتدى بها العاملون فى المجـــال السياسى بل والاقتصادى ؟٠ أقول : نعم ، ونجد أن هذه البوصلة متضمنة فى الحـــديث الذى أدلى به الرئيس حسنى مبـــارك لوفد صينى ونشرته الصحف المصرية يوم ١٩٩٤/٤/٢٠ حيث ركز ســـيادته على النقــاط التـــالية :

١ ـ التزام مصر التزاما ثابتا باستراتيجية السلام منذ اطلاقها مبادرة السلام التاريخية عام ١٩٧٧ لوضع نهاية للصراع العربى الاسرائيلى وفتح أبواب الأمل للتعايش السلمى بين الفلسطينيين والاسرائيليين ٠

٢ ـ أن النهج الذى تتبعه السياسة المصرية هو الدعوة للتفاوض والحوار فى اطار الشرعية ومبادىء العدالة والقانون الدولى ، وان جهود مصر فى هذا المجال توجت بانعقاد مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ ٠

٣ ـ انه بالتوازى مع المفاوضات الجادة على المسارات الثنائية المختلفة بدأت عملية مهمة من المباحثات متعددة الأطراف حول التعاون الاقليمى بين أطراف النزاع وبينها وبين دول العالم الأخرى حول قضايا التنمية الاقتصادية ونزع السلاح والمياه واللاجئين ، وكلها مجالات مهمة توليها الأطراف ، ودول العالم المعنية بالسلام والاستقرار فى المنطقة ، اهتماماتها الكبيرة ، أملا فى التوصل للأمن والاستقرار بما يعود بالفائدة على كافة شعوب الشرق الأوسط والعالم ٠

ما هو المطلوب اذن ؟ أقول ان المطلوب هو أن تعمل مراكز الابحاث والمفكرون على تحليل هذه الظواهر والتوجهات ووضع البدائل المختلفة، والسيناريوهات المتنوعة أمام صانعى القرارات السياسية والاقتصادية فى ضوء المعطيات الثابتة والحقائق الجديدة والظروف المتغيرة ٠

ولا شك أن الأمر يستدعى نظرة ثاقبة علمية وواقعية تعتمد على الذاكرة والتحليل والرؤية الذاكرة لدراسة الماضى بغية معرفة ثوابته وأبعاده ، والتحليل لوقائع الحاضر وعزل الحقائق عن التمنيات والتخيلات ، والرؤية لاستشراف المستقبل فى ضوء الحقائق الثابتة والمعطيات الجديدة ٠

القضايا العربية فى الاطار الدولى

تمثل الأمم المتحدة أهم اطار دولى يعالج شتى القضايا السـياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تخص دول العـالم قاطبة · وقد احتلت القضايا العربية نصيب الأسد فى مداولات الأمم المتحدة ·

ولعله ليس بالأمر السهل التحدث عن « الأمم المتحدة » ولا عـن « القضايا العـربية » فكلاهما موضوع متشـعب ومليء بالتعقيـدات والصعوبات بل والمتناقضات ، كما انه ليس بالأمر اليسـير حتى لو تم تغيير العنوان ليصبح « دور الأمم المتحدة تجاه القضايا العـربية » · ولذلك فسوف أتبع منهجا أكثر تحديدا وأقـل طمـوحا بل ويميـل الى الانتقالية رغم ما على مثل هذا المنهج من محاذير ومآخذ وسوف أتطـرق للعموميات ثم انتقل الى التخصيص شيئا فشيئا مع تقدم البحث للقضية برمتها دون دخـول فى أية تفاصيل ·

وبنـاء على ذلك فسـوف نتناول فى هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول :

طبيعـة الاطار الـدولى ·

المبحث الثـانى :

الاطار العـام لعمليات حفظ السلام فى الشرق الأوسط ·

المبحث الثـالث :

أهـم القضايا العـربية فى الأمم المتحدة

المبحث الـرابع :

انتخاب مصرى لمنصب سكرتير عام الأمم المتحدة ·

المبحث الخـامس :

مصر والمؤتمر العالمى للسكان

المبحث الأول

طبيعة الاطار الدولى

عند الحديث عن الاطار العام لدور الأمم المتحدة تجاه القضـايا العربية لابد أن نشير باديء ذى بدء الى خمسة محددات :

الأول : انه لا يوجد ما يسمى بموقف موحد للأمم المتحدة تجـاه القضايا العربية ؛ ذلك لأن مجلس الأمن بما فيه من حق النقض (الفيتو) الذى تتمتع به خمس دول ، وبما فيه من تقسيم جغرافى غير عادل وغير متوازن للأعضاء الدائمين ، يجعل موقفه مختلفا جـوهريا عن مـوقف الجمعية العامة التى تضم فى عضويتها حاليا ١٨٤ دولة منهـا ما يقرب من الثلثين من دول العـالم الثالث والتى هى أقرب لفهم وتأييد القضايا العـربية ٠

الثانى : ان موقف الجمعية العامة للأمم المتحدة ازاء القضـايا العربية اختلف فى الستينات والسـبعينات عنـه فى الثمانينات أو فى التسعينات ٠ ومن ثم فليس هناك موقف موحد حتى للجمعية العـامة ازاء القضايا العربية عبر مراحل التـاريخ ٠

الثالث : ان موقف العرب أنفسهم اختلف ازاء القضايا العـربية من مرحلة تاريخية لمرحلة تاريخية أخرى ٠ فعرب الخمسينات رفضـوا قرار تقسيم فلسطين وهو القرار ١٨١ لسنة ١٩٤٧ ، فى حين أن عـرب الثمانينات قبلوا بالقرار المذكور ٠ أما عرب التسعينات فقبلوا ما هـو أقل من ذلك بكثيـر ٠

الرابع : انه نظرا لتنوع القضايا العربية وتعددها من مشـكلة العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ وقبلها المسألة المصرية واستقلال لبنان وسوريا فى منتصف الأربعينات ، ونشأة قضية فلسطين منذ عـام

١٩٤٧ وما تلا ذلك وترتب عليها من تفريعات عديدة ، ثم حرب ١٩٦٧ ، وحرب العراق وايران وبعد ذلك غزو العراق للكويت وما ترتب عليه من قرارات ، وهكذا نجد هذه القضايا العربية تشغل أكثر من نصف عمل الأمم المتحدة ، ولذلك فسوف نقصر بحثنا على تقديم استعراض عام هو بمثابة رسم خريطة للموقف أكثر منه معالجة تفصيلية أو شاملة لمختلف القضايا وابعادها وتطوراتها ·

الخامس : انه حتى مع تركيز الدراسة على هذا المنهج المحدود فأن قضية مثل قضية فلسطين من التنوع والتعدد بحيث يصعب ، أن لم نقل يستحيل ، الالمام بكافة جوانبها فى اطار موجز ، ولذلك سوف نتعرض فقط للخطوط الرئيسية لموقف الأمم المتحدة من قضية فلسطين وأهم تفريعاتها ·

ولقد وضع ميثاق الأمم المتحدة موضع التنفيذ فى ٢٤ أكتوبر ١٩٤٥ ، وكان عدد الأعضاء آنذاك ٥١ دولة ، وقد نصت المادة الأولى على أن من مقاصد المنظمة الدولية حفظ السلم والأمن الدوليين ؛ وتحقيقا لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التى تهدد السلم ولازالتها ولقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الاخلال بالسلم· وتتذرع بالوسائل السلمية وفقا لمبادىء العدل والقانون الدولى لحل المنازعات الدولية التى قد تؤدى الى الاخلال بالسلم أو لتسويتها · كما أشارت المادة الأولى أيضا الى هدف انماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذى يقضى بالتسوية (بالمساواة) فى الحقوق بين الشعوب ، وبأن يكون لكل منها حق تقرير مصيرها وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام · وفى الفقرة الثالثة من المادة الأولى أشار الميثاق الى تحقيق التعاون الدولى على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية ، وعلى تعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للناس جميعا والتشجيع على ذلك اطلاقا بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء ·

وبعبارة أخرى أوضح الميثاق فى مادته الأولى المهام الرئيسية التى تضطلع بها المنظمة الدولية ، ومن ثم فان فهم دور المنظمة الدولية ازاء العالم العربى يجعل لزاما علينا الاشارة لتلك المهام فى عجالة ·· ويمكن تلخيص تلك المهام فى :

١ ـ حفظ السلام ·

٢ ـ صنع السلام ·

٣ ـ نزع السـلاح ٠

٤ ـ التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٠

٥ ـ حقـوق الانسـان ٠

٦ ـ تصفية الاسـتعمار ٠

٧ ـ أعمال مبادىء القـانون الدولى ٠

ولن نتعرض لهذه المهام تفصيلا لخروجها عن دائرة البحث الحالى وان كنت سأتناول بشىء من الايجاز مهمة حفظ السلام فى الشرق الأوسط نظرا للدور الرائد الذى لعبته المنظمة الدولية فى هـذا المجال ٠

المبحث الثـانى

عمليات حفظ السلام فى الشرق الأوسط كأبرز أنشطة الأمم المتحـــدة

لقد كانت أولى عمليات حفظ السلام التى قامت بها الأمم المتحـدة هى عملية حفظ السلام فى الشرق الأوسط • ففى أعقـاب اندلاع الحرب العربية الاسرائيلية الأولى عام ١٩٤٨ تدخــل مجلس الأمن وطلب من الأعضاء وقف اطلاق النار والتوصل لاتفاقيات هدنة وانشاء هيئة خاصة للاشراف على ذلك عرفت باسم الانتسو United Nations Truce UNTSO Supervision Organization وقد كان تكوين الهيئة بصـــفة مؤقتة ولكن استمر عملهـا بصورة أو بأخرى حتى اليـــوم ، واضــطلع المراقبـون العسكريون فى الهيئة المذكورة بمراقبة تنفيذ اتفاقيات الهدنة التى عقـدت عام ١٩٤٩ بين اسرائيل وكــل من مصر والأردن ولبنان وســوريا على التوالى •

ونظرا الى أن الانتسو كانت أول تنظيم للأمم المتحدة لحفظ السلام فقد اتسمت بعدة سمات منهـا :

١ ـ أن نشاطها امتد ليكون عبر خمس دول (مصر ـ اسرائيل ـ الأردن ـ لبنان ـ سـوريا) وهى الأطراف المتجاورة مبــاشرة والتى أصبحت اطرافا فى اتفاقيــات الهدنة • وكان مقر الانتســو مدينـة القـــدس •

٢ ـ انه رغم تغير الظروف وقيام هيئات وعمليات أخرى للأمـم المتحدة لحفظ السلام فى الشرق الأوسط الا أن الانتسو استمرت موجودة حتى هذه اللحظة رغم تخفيض عددها بدرجة كبيرة • ومن تلك الهيئات

الجديدة قوات الأمم المتحدة للطوارىء فى سيناء عام ١٩٥٦ بعد العدوان الثلاثي على مصر والتى استمر وجودها فى مصر من ديسمبر ١٩٥٦ حتى مايو ١٩٦٧ ، عندما طلبت مصر سحبها (وقد بلغت خسائر تلك القوات فى خلال فترة وجودها ٨٩ قتيلا ، فضلا عن عدد من الجرحى والمصابين وتكلفت ٢١٣ مليون دولار) ، وقوات الأمم المتحدة الثانية للطوارىء UNEF 11 بين مصر واسرائيل فى عام ١٩٧٣ ، بعد وقف القتال فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ وقوات الاندوف فى الجولان
United Nations Disengagment of Forces (UNDOF)
بعد اتفاق فض الاشتباك بين سوريا
واسرائيل فى يونيه ١٩٧٤ ، وقوات الأمم المتحدة المؤقتة فى لبنان
United Nations Interim Force in Leganon (UNIFIL)
فى عام ١٩٧٨ ، بعد غزو اسرائيل لجنوب لبنان ٠

٣ ــ ان قوات الانتسو قامت بدور القوات المستعدة Stand-by للارسال فى أية عملية من عمليات الأمم المتحدة فى غضون فترة انذار قصيرة ليس فقط بين العرب واسرائيل ، بل وأيضا فى مناطق عديدة ٠ مثل مجموعة المراقبين فى لبنان عام ١٩٥٨ ، ومجموعة المراقبين فى اليمن فى يونيه ١٩٦٣ ، وعملية الأمم المتحدة فى الكونغو عام ١٩٦٠ ، وأيضا مجموعة المراقبين بين العراق وايران فى عام ١٩٨٩ وغيرها ٠

ومن المهم أن نشير هنا الى أن قوات الأمم المتحدة للطوارىء UNEF ، وهى العملية الثانية لحفظ سلام فى الشرق الأوسط ، وضعت المقومات الأساسية لمفهوم حفظ السلام وهو ضرورة موافقة الدولة أو الدول المعنية على تواجد هذه القوات ، ذلك لأنها لا تقع ضمن أعمال الفصل السابع والذى يكون أساس تشكيل القوات للقيام بأعمال القمع (أو الانفاذ الجبرى) Enforcement ، ولذا عندما طلبت مصر سحب هذه القوات فى مايو ١٩٦٧ استجاب السكرتير العام لذلك ، وكان قد عرض على اسرائيل أن تتواجد القوات على أراضيها ولكنها رفضت ذلك ٠

وهناك فارق جوهرى بين UNEF الأولى وبين UNEF 11 والعمليات الأخرى فى الشرق الأوسط ، اذ أن اليونيف الأولى كانت بقرار من الجمعية العامة ، أما الثانية فجاءت بقرار من مجلس الأمن ٠

وينبغى أن نشير الى أن الشرق الأوسط عرف ثلاثة أنواع من عمليات حفظ السلام :

الأولى : قوات الأمم المتحدة للطوارىء عام ١٩٥٦ وتشكلت بقرار من الجمعية العامة ٠

الثانية : قوات الأمم المتحدة الثانية للطوارىء عام ١٩٧٣ وقوات فض الاشتباك فى الجولان ، وقوات المراقبة فى جنوب لبنان وكلها بقرارات من مجلس الأمن ·

الثالثة : القــوات متعددة الجنسيات فى سيناء عقب معـــاهدة السلام المصرية الاسرائيلية وهى باتفاق الأطراف وخارج نطـــاق الأمم المتحـــدة ·

المبحث الثالث

أهم القضايا العربية فى الأمم المتحدة

كما سبق وأشرت الى أن الأمم المتحدة عالجت معظم القضايا السياسية والأمنية والانسانية فى المنطقة العربية ويمكن تقسيم تلك القضايا الى مجموعات :

الأولى : القضايا الانسانية ذات البعد الاجتماعى :

ومنها قضايا المساعدات للمنكوبين فى اليمن ، مصر ، والصومال والسودان وجيبوتى وغيرها نتيجة الزلازل والكوارث الطبيعية ، ويمكن اعتبار قرارات الجمعية العامة منذ الدورة ٣٣ عام ١٩٧٨ بخصوص المساهمة فى تعمير لبنان وتنميتها ، نتيجة ما أصابها من الحرب الأهلية التى اندلعت منذ عام ١٩٧٥ ، فى اطار هذه المجموعة · وهذا النوع من القضايا ليس خلافيا ويحظى عادة بتوافق الآراء ·

الثانية : القضايا الانسانية ذات البعد السياسى :

مثل المساعدات للاكراد فى شمال العراق بموجب قرار مجلس الأمن ٦٨٨ ، والمعونات للشيعة فى جنوب العراق ، والمعونات للسودان فى اطار ما سمى خط الحياة life-line operation فى الفترة من ٨٩ ـ ١٩٩١ ثم بحث الحالة فى جنوب السودان والتى عينت لها الأمم المتحدة مبعوثا خاصا بعد ذلك عام ٩٢ ـ ١٩٩٣ · وهذا النوع من القضايا يتسم بطابع الخلاف بين المنظمة الدولية والدولة المعنية ويحتاج لمفاوضات مستمرة ·

الثالثة : قضايا الحروب الأهلية :

والحالة الرئيسية هنا تتعلق بالوضع فى الصومال · ولكن سبق ذلك الحرب بين ليبيا وتشاد ، حيث قدمت تشاد شكوى للجمعية العامة للأمم المتحدة فى الدورة ٤٢ عام ١٩٨٧ وادراج بند بعنوان « عدوان ليبيا على تشاد واحتلالها له » وان لم يبحث واكتفى بالمساعى الحميدة والوساطة فى اطار منظمة الوحدة الأفريقية ، وكذلك بعرض بعض جوانب النزاع على محكمة العدل الدولية ·

أما قضية الصومال فقد بدأت بالمساعدات الانسانية ، ثم تطورت لتصبح الأمم المتحدة طرفا فى النزاع وموضع اتهام من قبل بعض الفصائل الصومالية ·

وهنا نسوق الملاحظات التالية :

١ ـ أن المسئولية الرئيسية للأزمة الصومالية نبعت من الصراع الداخلى بين الصوماليين أنفسهم ليس فقط فى صراع الصوماليين ضد حكم سياد برى ، بل وأيضا فى انقسامهم على أنفسهم بعد ذلك · ومن هنا شكل الوضع فى الصومال مأساة انسانية بكل ابعادها حيث كان الأفراد يموتون جوعا ؛ وأثار عرض هذه المناظر على شاشات التليفزيون الرأى العام العالمى ·

٢ ـ ان الأمم المتحدة تدخلت فى المرحلة الأولى من خلال أجهزة الاغاثة ، ولكن عمليات العصابات ونهب المعونات جعلت الأزمة تستفحل مما اقتضى تدخلا عسكريا من الأمم المتحدة وبخاصة من الولايات المتحدة تحت شعار استعادة الأمل Restore Hope وهو ما رحبت به كافة الفصائل فى البداية طمعا من كل فصيل للاستفادة من العملية لصالحه·

٣ ـ انه وقعت احتكاكات بين عناصر الأمم المتحدة وبين جماعة عيديد مما أدى لتحول الأمم المتحدة من طرف محايد الى طرف خصم ، ولم يوجه لها هذا الاتهام من مجموعة عيديد فحسب ، بل من فصائل صومالية أخرى ومن ثم أصبحت قوات الأمم المتحدة هدفا للهجوم من قبل عدة فصائل ، وسعى البعض لتصويرها بأنها قوات احتلال وطالبوا بانسحابها · وبعد صراع تراجعت الأمم المتحدة فى مسعى جديد للعودة للدور المحايد وأصدر مجلس الأمن قرارا بوقف مطاردة عيديد وأنصاره ، ودعا لاعادة التحقيق فى حادث مقتل افراد القوات الباكستانية وسعت الأمم المتحدة لتهدئة الأمور مع مختلف الفصائل ·

٤ ـ أن تداخل العوامل الانسانية والسياسية لدول الاقليم والقبائل الصومالية وللقوى الخارجية زاد من تعقيد المشكلة ·

٥ ـ أن مختلف قرارات مجلس الأمن الخاصة بالصومال ومنها القرار رقم ٨٨٦ الصادر فى ١٨ نوفمبر ١٩٩٣ أكدت على أن الهدف من عملية الأمم المتحدة هو اعادة السلام والاستقرار فى الصومال وتحقيق المصالحة الوطنية وفقا للاتفاقية الموقعة بين الفصائل الصومالية فى أديس أبابا فى يناير ١٩٩٣ ، ومؤتمر المصالحة فى مارس ١٩٩٣ ، كما أشارت تلك القرارات أيضا الى نزع أسلحة الفصائل الصومالية وطالبت بوقف تدفق الأسلحة عبر الحدود وأكدت على المساعدات الانسانية للشعب الصومالى والتى عقد المؤتمر الرابع لها فى اديس أبابا فى ٢٩ نوفمبر ـ ١ ديسمبر ١٩٩٣ ·

٦ ـ أن الدول العربية شاركت مع الأمم المتحدة فى عملية الصومال وكان اداؤها لحسن الحظ موفقا فى المساعدة ، ولم يحدث احتكاك خطير بينها وبين الشعب الصومالى وان تكبدت بعض الخسائر المحدودة ·

الرابعة : قضايا التحرر من الاستعمار :

ومن أبرز مظاهرها حاليا قضية الصحراء وهى من القضايا الخلافية العربية وبخاصة بين الجزائر والمغرب · وقد عرضت القضية على الجمعية العامة للأمم المتحدة فى الدورة ٢٩ حيث أصدرت القرار ٢٢٩٢ فى عام ١٩٧٤ بطلب الرأى الاستشارى لمحكمة العدل الدولية بشأن الوضع فى الصحراء الغربية ، وانتهت المحكمة بقرارها فى أكتوبر ١٩٧٥ بأنها لم تتحقق من وجود أى مبرر يدفعها الى اقتراح تعديل الوضع بالنسبة لانطباق القرار ١٥١٤ الخاص بتصفية الاستعمار على الصحراء الغربية وبصفة خاصة تقرير المصير لسكان الاقليم ، وكما هو معروف فان الخلاف بين وجهتى نظر الجزائر ومؤيديها أن قضية الصحراء من قضايا تصفية الاستعمار ومن ثم لابد من تطبيق حق تقرير المصير ، وان الصراع الدائر هو بين المغرب والبوليساريو · فى حين أن وجهة نظر المغرب أن الصحراء أرض مغربية ولابد من اعادتها للوطن الأم استنادا لنظرية الحقوق التاريخية · وتخطى قضية الصحراء الغربية بمتابعة أكثر عمقا فى مجلس الأمن ومن خلال نشاط السكرتير العام وممثله الشخصى وخططه لتسوية النزاع ، واجراء استفتاء ، ولكن الجمعية العامة أصدرت عدة قرارات فى هذا الشأن أيضا ·

الخامسة : قضايا الصراع الدولى :

وهنــا تظهر ثلاثة أنواع من القضــايا :

١ ـ الحرب العراقية الايرانية ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨ والقضايا المتصلة بالحرب العراقية الايرانية وتنفيذ قرار مجلس الأمن ٥٩٨ لم تنته بعـد وان كانت موضع مشاورات هادئة حاليا الا أنها يمكن أن تعود للسـطح مرة أخرى ويمكن القـول ان الأمم المتحدة عالجت هذه الحـرب فى اطر ثلاثة :

الأول : مجلس الأمن الذى أصدر قراره ٥٩٨ فى يوليو عام ١٩٨٧ والذى قبلته العراق ولكن ايران لم تقبله الا فى أغسطس ١٩٨٨ وأدى ذلك لقبـول وقف اطلاق النار وبدأ المفاوضات بين الطرفين ٠

الثانى : المساعى الحميدة للسكرتير العام للتوفيق بين الطـرفين وتقريب وجهتى نظرهما من أجل تطبيق قرار مجلس الأمن ٥٩٨ وقد ارتبط بذلك موضوعات الاشراف على وقف اطلاق النار ـ تبـــادل الأسرى ـ التعويضات ونحو ذلك ٠ وفى ضوء استقرار العـــلاقات بين الدولتين واتخاذ الأمم المتحدة اجراءات لتخفيض تواجـــد قوات المراقبين عـلى الحدود لتنفيذ باقى عناصر القرار ، فقد أنشأ السكرتير العام عام ١٩٩٠ مكاتب اتصال للأمم المتحدة فى كل من طهران وبغداد لمتابعة الاتصالات٠ وفى اكتوبر ١٩٩٣ أبلغ السكرتير العام مجلس الأمن بقراره انهاء تواجد مكاتبالاتصال هذه اعتبارا من ١٩٩٣/١٢/٣١ وان تتم هذه الاتصالات من خـلال البعثتين الدائمتين لكل من ايران والعراق فى نيويورك ٠

الثالث : الجمعية العامة وكانت تبحث منذ الدورة ٣٧ لعام ١٩٨٢ بندا بعنوان « الآثار المترتبة على استمرار الصراع بين ايران والعراق » وقد أدرج هذا البند بنـاء على طلب العراق وكانت الجمعية تصـــدر قرارها بالدعوة لوقف القتــال بين الدولتين ٠

٢ ـ الغزو العراقى للكويت وما تلاه من التحالف الدولى لتحرير الكويت (أغسطس ١٩٩٠ ـ مارس ١٩٩١) وما يتصل بهذا الوضـــع من قرارات سواء فى مجلس الأمن الذى أصدر أكثر من أربعة عشر قرارا فى هذا الصدد أو فى الجمعية العامة التى بدورها اصدرت عدة قرارات تتناول جوانب مثل انتهاك حقوق الانسان فى الكويت تحت الاحتـــلال ، انتهاك حقوق الانسان فى العراق وقد تم تعيين مقررين خاصين لهــاتين الحـــالتين ٠

وهذا النوع من القضايا يتسم بالعديد من السمات الخاصة ومن ابرزهـا :

الأولى : انه لم ينته بعد فما زالت بعض جـوانبه تثير الخـلافات مثل ترسيم الحدود بين العراق والكويت ـ تدمير الأسـلحة العراقية ـ الرقابة بعيدة المدى على التسلح العراقي ـ اعادة الممتلكات الكويتية التى استولى عليها العراق ، قضية الأسرى والمفقودين · ويذهب بعض المحللين السياسيين الى أن ما انتهت اليه القرارات قد لا يحـل المشكلة بل يضع بذور صراع جـديدة فى المسـتقبل ، خاصة أن الشـعب العراقي ينظر لبعض تلك القرارات بأنها جائرة ؛ ويسترجع هؤلاء المحللون السياسيون للذاكرة معاهدات فرساى التى فرضت شروطا غير مقبولة على ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى ·

الثانية : ان الأبعاد القانونية والسياسية متداخلة ومن التساؤلات المتصلة بذلك هل كان تصرف مجلس الأمن بقراراته الخاصة بتفويض دول الحلفاء للقيام بالحرب ، وخاصة القرار ٦٧٨ ، تصرفا سليما أم أن بـه عيوبا قانونية لأم الأمم المتحدة مهمتها السلام وليس الحرب ؟ وفى حالة ردع العدوان لابد أن يكون تحت الاشراف المباشر لمجلس الأمن وفقـا للمادة ٤٢ وما بعدها ·

الثالثة : ان هذا النزاع طرح للمرة الأولى بشكل مكثف تطبيـق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ليس فقط باصدار قرارات ملزمة Mandatory ، بل وأيضا لها آلية للتنفيذ Enforcement .

الرابعة : أن آثاره لم تقتصر على أطرافه ، بل على دول عـديدة وبعيدة جغرافيا عن منطقة النزاع نتيجة تطبيق الحظر الاقتصادى مما طرح للمرة الأولى موضوع المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة التى تدعو للتشاور بين الدول التى تضار من تطبيق العقوبات ·

الخامسة : الارتباط بين أثر حرب العراق ـ ايران وبين غـزو العراق للكويت فيما يتعلق بأمن الخليج · فالقرار ٥٩٨ أشار فى فقرته الثامنة للترتيبات المتعلقة بامن الخليج ، فى حين أن اعـلان دمشق عـام ١٩٩١ كان من بين أهدافه تعزيز التعاون بين دوله ومعالجة مشـكلة امن الخليج وقد أثار ذلك ايران التى كثفت مساعيها فى الأمم المتحـدة وفى دوائر عديدة وفى اتصالات ثنائية لمعارضة اعلان دمشق · وقـد بلور بعض المسئولين فى الأمم المتحدة فى أوائل ١٩٩١ فكرة تعـالج ما أسماه الجوانب المختلفة للامن وتأخذ فى حسبانها اهتمامات ومصالح

مختلف الأطراف وايجاد دور للمنظمة الدولية ، وذهب هـؤلاء الى أن هناك ثلاثة مستويات للأمن :

١ ـ المستوى العسكرى وهذا يمكن أن تتولاه دول اعـلان دمشق اذا قبلت ايران ذلك ولا دور للأمم المتحدة فيه ٠

٢ ـ المستوى الاقتصادى وهـــذا مفتوح لجميـــع الدول حسب اهتماماتها ومصـالحها وقد تلعب دول الخليج المنتجة للنفط مع الـدول المستهلكة له دورا رئيسيا فيــه ٠

٣ ـ المستوى السياسى والقانونى في اطار الفقرة ٨ من قرار مجلس الأمن ٥٩٨ وهنا يمكن أن تلعب الأمم المتحدة دور المحفـــز Catalyst أو المنســق أو الضامن للترتيبات المتعلقة بذلك ٠

٣ ـ المشكلات بين ليبيا والدول الغـــربية وهنا نجد نوعين من المشــكلات :

الأولى : قضية العدوان الأمريكى على ليبيا وقد أدرج هذا البنـد على جدول أعمال الجمعية العامة عام ١٩٨٦ اثر الغارة التى شـــنتها الطائرات الأمريكية على ليبيا ، وقد أصدرت الجمعية العامة فى دورتها الـ ٤١ قرارا بادانة الهجوم العسكرى ضـــد ليبيـــا وطالبت الولايات المتحدة بالامتناع عن التهديد او استخدام القوة وأكـــدت حق ليبيا فى المطالبة بالتعويض عن خسائرها ٠

الثانية : قضية الارهاب الليبى ضد الطيران المدنى والتى تتهـــم فيها ليبيا بالتورط فى تفجير طائرة Separatum الفرنسية فى سبتمبر عـام ١٩٨٩ فوق صحراء النيجر وطائرة بان أمريكا على لوكربى فى اسكتلاندة فى ديسمبر عام ١٩٨٨ ٠ وقد صدرت ثلاثة قرارات من مجلس الأمن فى هذا الشأن وهى : القرار ٧٣١ والذى دعا ليبيا للاستجابة لمطالب الـدول الغربية الثلاثة ، والقرار ٧٤٨ والذى فرض مقاطعـــة الطيران الليبى وتخفيض العلاقات الدبلوماسية بين ليبيا ودول العالم ، والقرار رقم ٨٨٣ الذى بدأ تطبيقه فى أول ديسمبر الجارى وفرض مزيدا من العقـــوبات على ليبيا وبخاصة بالنسبة للارصدة الليبية وقطع غيار صناعة البترول٠ ويهمنا هنا ابداء الملاحظات التـالية :

١ ـ أنه بينما حظى الموقف الليبى من القضية الأولى أى الهجـوم العسكرى الأمريكى ضدها عام ١٩٨٦ بتأييد عالمى ، فان موضوع الاتهـام بالتورط بتفجير الطائرات المدنية كان له مردود سيىء على ليبيا ٠

٢ ــ أنه رغم أن موضوع الاتهام بتفجير الطائرات له أبعـاده القانونية والاجراءات الخاصة بمحاكمة مختطفى الطائرات أو المتهمين بأعمال القرصنة الجوية ، وتنظم اتفاقية مونتريال لعـام ١٩٧١ ذلك ، كما أن ليبيا لجأت لمحكمة العدل الدولية فى محاولة للتركيز على الجـانب القانونى واستخدام الأسلوب القضائى الا أن مجلس الأمن ركز عـلى الأبعاد السياسية والأمنية ، وأصدر قراراته دون انتظـار لقرارات محكمة العـدل الدولية ، بل ان بعض الفقهـاء اعتبروا أن مجلس الأمن أصـبح له دور تشريعى بمقتضى تلك القرارات التى لها صفة الزامية لجميـع أجـهزة المنظمة الدولية بما فى ذلك محكمة العدل الدولية التى عليهـا النظر فى تطبيقها ، ذلك لأن تلك القرارات صادرة فى اطار الفصـل السابع من الميثـاق ·

٣ ــ أن مختلف دول العـالم بما فيها الدول العربية وجدت نفسـها مضطرة ، بغض النظر عن الآثار والاضرار التى تلحق بها وبغض النظر عن ارتباطاتها وانتماءاتها القومية ، الى تنفيذ قرارات مجلس الأمن تحت شعار الشرعية الدولية لعدم الرغبة وربما لعدم القدرة على تحمل التبعات المحتملة لتحدى قرارات ملزمة لمجلس الأمن فى اطار الفصل السـابع ، خاصة ان مسألة الارهاب الدولى عامة وضد الطيران المدنى بوجه خاص من المسائل التى تتم ادانتها من قبل جميع الدول على اختلاف مشاربها·

السادسة : القضايا ذات الطابع الأمنى والمتصلة بالأمن القومى :

وفى مقدمتها قضية التسلح فى الشرق الأوسط وأثر ذلك على الأمن والسلام والاستقرار فى المنطقة · وقد أخذ تناول الأمم المتحـدة لهـذا الموضوع أكثر من بعـد :

الأول : المطالبة بانشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط وهو قرار طرحته ايران ومصر منذ عام ١٩٧٤ ، وعند قيـام الثورة فى ايران عام ١٩٧٩ تراجعت ايران عن تبنى القرار · وكـانت اسرائيل تمتنع عن القرار حتى عام ١٩٧٩ وفىعـام ١٩٨٠ انضمت الى توافق الآراء ، ويدعو القرار لاقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط ، ويطالب السكرتير العام بتقديم دراسة حول كيفية تحقيق ذلك وهو ما قامت به المنظمة الدولية بالفعل · وتنقسم الآراء العـربية والاسرائيلية حول الموضوع اذ ترى اسرائيل أن اقامة المنطقة تسـتلزم قيام سلام من خلال التفاوض المباشر ، فى حين ترى الدول العربية ضرورة انضمام اسرائيل لمعاهدة منع الانتشار واخضاع منشآتها النووية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية · وقد طالبت مصر بمبدأ الشفافية فيمـا

يتعلق بالمعلومات والبيانات حول الأنشطة والبرامج النـووية فى منطقـة الشرق الأوسط كاجراء لبناء الثقـة ٠

الثانى : الربط فى عـدة قـرارات بين اسرائيل وجنـوب أفريقيا بالنسبة للتعاون فى مجال التسلح النووى وهو ما حرصت عليه الـدول العربية والأفريقية ، وخاصة فى فترة التعاون الوثيق بين المجموعتين ٠

الثالث : الدعوة الى تحويل الشرق الأوسط لمنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وهى الدعوة التى تبنتها مصر بمبادرة الرئيس مبارك فى أبريل ١٩٩٠ ، وقد أمكن الاشارة فى الفقرة الرابعة عشرة من قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ الى أن الاجراءات المتخذة بالنسبة لأسلحة الدمار الشامل العراقية هى خطوة نحو جعل منطقة الشرق الأوسـط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ٠ ولكن للأسف لم تتخذ أية اجراءات فى سـبيل تنفيذ هذه الفقرة رغم مساعى مصر ، اذ اعتبرت لجنـة تدمير الأسـلحة العراقية ان ذلك خارج اختصاصها وان مرجعه لمجلس الأمن أو الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو غير ذلك من الأجهزة ٠

الرابع : انتقاد التعاون الاستراتيجى والمسـاعدات العسكرية الأمريكية لاسرائيل فى أكثر من قرار من قرارات الجمعية العامة الخاصة بقضية فلسطين والشرق الأوسط ٠

الخامس : التسلح النووى الاسرائيلى وقد طرح هذا الموضـوع بمبادرة من العراق عام ١٩٧٩، حيث طلب القرار آنذاك من السكرتير العام تقديم تقرير تعده لجنة خبراء حول القدرة النووية لاسرائيل ؛ وقد قـدم التقرير بالفعل عام ١٩٨١ وأشار الى توافر مخزون من المواد المشـعة بالاضافة للقدرة التقنية النووية لدى اسرائيل ٠ ويطالب القرار اسرائيل باتخاذ الاجراءات اللازمة لضمان تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٨٧ الصادر فى يونية ١٩٨١ عقب اعتدائها على المفاعل العراقى عام ١٩٨١ ، ويدعوها أيضا للتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ٠

وواجه هذا القرار تدهورا خطيرا فى التأييد الدولى له ، حيث كانت نتيجة التصويت على مشروع القرار فى الدورة ٤٨ للجمعية العـامة فى اللجنة الأولى ٥٥ صوتا لصالح ، ٣٩ صوتا ضد ، وامتناع ٤٧ دولـة مما يعد تحولا جوهريا فى نمط التصويت ٠ وأوضحت الولايات المتحـدة عزمها على مواصلة السعى لاسقاط القرار عند طرحه على الجمعية العامة وقد تراوح الموقف الأوربى بين معـارضة القـرار والامتنـاع عن التصـويت ٠

هذا ومما يسترعى النظر فى مداولات الجمعية العامة للدورة ٤٨ لعام ١٩٩٣ وجود بعض المفارقات ، اذ تقف الهند مع كل من الولايات المتحدة واسرائيل فى نفس الموقف بمعارضة القرار وفى السعى لدى الدول الأخرى لاسقاطه ، ولاشك أن الموقف الهندى له ارتباط بالعلاقات الهندية الباكستانية لكنه فى نفس الوقت يعكس مدى التغير الذى طرأ على السياسة الهندية تجاه اسرائيل ٠ والواقع ان الدبلوماسية الاسرائيلية نشطت فى التأثير على مواقف الدول المختلفة من خلال مخاطبتها باللغة التى تهتم بها فمثلا تمتنع البرازيل عن التصويت على القرار ؛ لأنه يشير لمعاهدة منع الانتشار التى تنضم اليها البرازيل وهكذا ٠

ولعله مما يذكر انه رغم كون العراق هى التى بادرت بطرح هذا البند الا أنه تحول ليصبح بندا عربيا وأصبحت مصر أكثر الدول اهتماما به اتصالا بانشغالها بقضية التسلح النووى الاسرائيلى وأثره على الأمن القومى المصرى خاصة والعربى عامة ويتمثل الموقف المصرى فى ابراز ان موقف اسرائيل يتسم بالغموض والرفض لتناول موضوع التسلح النووى فى الشرق الأوسط ، ولابد من التأثير عليها للتجاوب مع ذلك وان هذا يخدم قضية السلام ، ذلك لأن اسرائيل هى الدولة الوحيدة فى المنطقة التى لديها قوة نووية فعلية ، اما الدول الأخرى فى المنطقة فانه اما لديها قدرات محتملة ، أو ليس لديها أية قدرات على الاطلاق فى هذا المجال ، فى حين ان الموقف الاسرائيلى خاصة والغربى عامة يرى ان هذا الموضوع يمكن مناقشته فى مرحلة لاحقة فى غمار التقدم فى عملية السلام وفى أطار التسوية الشاملة للنزاع وان الاصرار عليه حاليا يضر بالمناخ الايجابى لعملية السلام ٠

السادس : موضوع اتفاقية الأسلحة الكيميائية والتى اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى عام ١٩٩٢ وطالبت جميع الدول بالانضمام لها ٠ وقد كان للدول العربية موقف فريد بناء على مبادرة مصر فى مجلس جامعة الدول العربية فى سبتمبر ١٩٩٢ بعدم التوقيع على الاتفاقية على أساس ضرورة الربط بين كافة أسلحة الدمار الشامل ٠ ولكن معظم الدول العربية سارعت بعد ذلك بالتوقيع تباعا خلال عام ١٩٩٣ تحت تأثير الضغوط الدولية ، وقلة هى التى لم توقع من بينها مصر طليبيا والعراق وسوريا والأردن ولبنان ، كل لأسباب الخاصة به ، وترجع خطورة هذه الاتفاقية الى :

(أ) انها تمنع انتاج الأسلحة الكيمائية فى الوقت الذى لم تنضم جميع الدول ، وخاصة فى الشرق الأوسط ، لمعاهدة منع الانتشار النووى،

وقد طالبت مصر أن تنضم اسرائيل لمعاهدة منع الانتشار النووى مقابل انضمام الدول العربية لاتفاقية الأسلحة الكيمائية حتى تكون الالتزامات متساوية ·

(ب) انها تقيم نظاما دقيقا للتحقق بطريقة غير مسبوقة ·

(ج) انها تعطى الأمم المتحدة حق التفتيش المفاجىء بناء على شكوى من أية دولة ضد دولة أخرى ، وهو ما قد يستخدم للمساس بمبدأ السيادة فى صميمه ·

السابع : انشاء سجل للأسلحة : وكان ذلك ضمن القضايا التى تؤثر على التوازن العسكرى فى الشرق الأوسط أى المنطقة العربية ولذلك قاومت مصر هذا الموضوع على أساس أنه يخصص لصادرات الأسلحة ولا يتناول انتاج ومخزون الأسلحة ، كما انه يركز على الأسلحة التقليدية ويتجاهل أسلحة الدمار الشامل ، وبخاصة الصواريخ بعيدة المدى والأسلحة النووية ·

الثامن : بند « الاعتداء الاسرائيلى على المفاعل النووى العراقى وآثاره الوخيمة على النظام الدولى القائم والخاص بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية » · وقد أدرج هذا البند فى الدورة الـ ٣٦ للجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٨١ بعد الهجوم الاسرائيلى على المفاعل النووى العراقى ، وقد طالبت الجمعية العامة للأمم المتحدة اسرائيل بضرورة تنفيذها لقرار مجلس الأمن رقم ٤٨٧ وضرورة سحب تهديدها بضرب المفاعلات النووية العراقية التى تستخدم للأغراض السلمية ، وطالبت مجلس الأمن باتخاذ الاجراءات اللازمة لضمان تنفيذ اسرائيل لقرار المجلس المشار اليه · وقد بعثت اسرائيل برسالة للأمم المتحدة فى ١٩٨٤/٧/١٢ تؤكد التزامها بعدم الاعتداء على المنشآت النووية التى تستخدم فى الأغراض السلمية · ورغم ان قرار الجمعية العامة لذلك العام اعتبر الرسالة الاسرائيلية غير كافية الا أن الرسالة كان لها أثرها فى خفض عدد المؤيدين للقرار ، وقد زاد موقف العراق حرجا بعد غزوها للكويت وتأكيد اسرائيل على سلامة موقفها فى عام ١٩٨١ بأن نوايا العراق لم تكن سلمية ·

السابعة : القضايا المتصلة بالنزاع العربى الاسرائيلى فى الاطار السياسى العام :

وهذا النوع من القضايا متشعب الأبعاد والجوانب واستغرق وقتا طويلا ، بل انه برز على جدول أعمال المنظمة الدولية منذ نشأتها

وبداية قضية فلسطين التى طرحت على الجمعية العامة ومجلس الأمن عامى ٤٧ ـ ١٩٤٨ وما تلا ذلك حتى هذه اللحظة · ويمكن تقسيم هـذه القضايا الى عدة فئات فرعية كالآتى :

الأول : البند المعنون « الحالة فى الشرق الأوسط » :

أدرج هذا البند بعد حرب عام ١٩٦٧ واعتماد مجلس الأمن قراره المشهورة ٢٤٢ فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ ، ثم تعيين جونار يارنج ممثلا خاصا للسكرتير العـــام للشرق الأوسط وفى ١٩٨٩ قام الأمين العام بتعيين ادوارد برونر من السويد (سفيرها فى واشنطن) ممثلا خاصا له بدلا من يارنج · وفى ١٩٩٣ عين الأمين العام بطرس غالى السفير شيميانا جاريكان المندوب الدائم السابق للهند لدى الأمم المتحـــدة أمينا عاما مساعدا وممثلا خاصا له لمشكلة الشرق الأوسط ومتابعة مساعى السلام والحالة فى الأراضى المحتلة ·

ويقدم مشروع قرار شامل فى الجمعية العـــامة كل عام يتناول مختلف جوانب الأوضاع فى المنطقة ، وقد بلور المشروع عند تناوله تسوية النزاع فى الشرق الأوسط عدة مبادىء ابرزها :

(ا) ان التسوية يجب أن تكون شاملة ولا تتجـزأ ·

(ب) أنه يجب أن تتم التســوية فى اطـار وتحت اشراف الأمـم المتحدة ووفقا لقراراتها ·

(جـ) انه يجب أن تكفل التسوية الانسحاب الاسرائيلى الشامل من الأراضى المحتلة بما فى ذلك القـدس ·

(د) تأكيد رفض أية حلول منفصلة أو ترتيبات أو اتفاقيات تنتهك الحقوق الثابتة للشعب الفلسطينى · وكان ذلك ردا على اتفاقيات كامب دافيد · وفى مرحلة لاحقـة تطـــور الحـديث عن التســوية ليشير الى قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ ، وبعد ذلك أصـــبح يشير الى خطة فاس العربية لعام ١٩٨١/١٩٨٢ ، وفى مرحلة ثالثة اشار القـرار الى خطة السلام الفلسطينية التى اعتمدت فى المجلس الوطنى الفلسطينى عــام ١٩٨٨ واخيرا مرحلة مؤتمر مدريد ·

وفى اطار هذا البند اعتادت سوريا أيضا أن تتقدم بقرار خــاص بالجــولان المحتلة وان طلبت تأجيل التصويت عليه فى عام ١٩٩١ اتصالا بأعمال مؤتمر مدريد ، ثم عادت فى العام التالى ١٩٩٢ فطرحتــه مجـددا

مع اجراء بعض التعديل فى الصياغات ، كما دأبت المجموعة العـــربية على التقدم بقـــرار خاص بالقـــدس يؤكد على ثوابت الموقف العربى بالنســـبة لهـا ٠

ويمكن القول انه منذ أواخر الثمانينات ، تطورت عناصر قرارات الشرق الأوسط فى مراحل ثلاث :

المرحلة الأولى : عودة مصر للصف العربى منذ عام ١٩٨٩ حيث ترتب على ذلك ادخال بعض التعديلات على الصياغات الانتقادية لـكامب دافيد ومعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية ٠

المرحلة الثانية : بعد مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ حيث ادخلت تعـــديلات جوهرية ٠

المرحلة الثالثة : بعد اتفاق غزة ـ أريحا ١٩٩٣ ، حيث ضغطت الدول الغربية وبخاصة الولايات المتحدة واسرائيل لتغيير العديد من القرارات بل السعى لالغـــائها ٠

الثـانى : البند المعنون « المسألة الفلسطينية » :

أدرج موضوع القضية الفلسطينية على جـدول أعمـال الدورتين الأولى والثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة ٠ ثم على جدول أعمـــال الدورة الـ ٢٩ عام ١٩٧٤ وهو ما يعنى ان اعادة ادراجه ، جاء تاليا لبنـد الشرق الأوسط الذى أدرج عام ١٩٦٧ ، كان بمثابة احياء لموضوع سبق بحثه وان كان فى اطار ظروف مختلفة ٠

وكما أصبح مستقرا فان مناقشة قضية فلسطين فى الجمعية العامة تتم فى اطار تقريرين أساسيين :

التقرير الأول : تقرير اللجنة المعنية بممارسة الحقوق الثابتة للشعب الفلسطينى وهذه اللجنة انشئت عام ١٩٧٦ ، وتتولى الاضطلاع بعدة أنشطة مثل عقد مؤتمرات واجتماعات وايفاد بعثات للعديد من الدول لشرح قضية فلسطين ٠ ويصدر عنها نشرات فى المناسبات المختلفة ، وكذلك نتـــائج مداولات الندوات التى تعقد فى هذا الصدد ٠

ولعله من الأمور ذات المغزى أن احتفال اللجنة عام ١٩٩٣ بيوم التضامن مع الشعب الفلسطينى بالأمم المتحدة يوم ٢٩ نوفمبر ، فى ذكرى صدور قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧ والخـــاص بتقسيم فلسطين ، قد أشار الى أن له هدفا مزدوجا يتمثل فى جذب الاهتمـــام العاجل لمعاناة الفلسطينيين ، وحشد الرأى العام العالمى لتأييد التسوية السلمية للمشكلة الفلسطينية وتمكين الشعب الفلسطينى من ممارسة حقوقه

الثابتة وفى مقدمتها حق العودة وحق تقرير المصير واقامة الدولة المستقلة

التقرير الثانى : تقرير الأمين العام للأمم المتحدة والذى يقدمه تحت بند الشرق الأوسط ، ومنذ عام ١٩٨٣ خصص جزءا من التقرير لموضوع المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط وهو نتيجة انعقاد المؤتمر الدولى للمسألة الفلسطينية الذى عقد فى جنيف عام ١٩٨٣ وأصدر عدة قرارات فى فلسطين ·

فى هذا الصدد ·

هذا ويمكن القول ان القرارات الخاصة بالمسألة الفلسطينية تنقسم الى أربعة أنواع :

النوع الأول : قرارات خاصة بمبادىء التسوية للقضية الفلسطينية مثل حق تقرير المصير ، حق العودة ، تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى فى عملية التسوية · رفض اتفاقيات كامب دافيد والحلول الجزئية التى تتجاهل الحقوق الفلسطينية ·

النوع الثانى : قرارات خاصة بادانة اسرائيل وممارستها سواء القمعية ضد الشعب الفلسطينى أو انتهاك الحرمات المقدسة فى القدس أو أعمال الحفر والتنقيب عن الآثار أو اغلاق المدارس أو سياسات الابعاد والطرد ونحو ذلك ، وكذلك التأكيد على أن اسرائيل دولة عنصرية وغير محبة للسلام ولا تفى بالتزاماتها بموجب قرار الجمعية العامة ٣/٢٧٣ ، كذلك القرارات الخاصة بالاشادة بالانتفاضة وانتقاد تعامل اسرائيل معها وذلك اعتبارا من عام ١٩٨٨ ·

النوع الثالث : قرارات ذات طبيعة تنفيذية وهى تلك المتعلقة بنشاط وكالة الأونروا وتدعيمها وتمويلها ، ونشاط ادارة الاعلام فى الأمم المتحدة ، ونشاط وحدة الحقوق الفلسطينية بالأمانة العامة للأمم المتحدة وهى وحدة أبحاث ومتابعة لتنفيذ قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة · كذلك قرار الاعتراف باعلان دولة فلسطين الصادر فى ١٥ نوفمبر ١٩٨٨ واستعمال اسم « فلسطين » فى الأمم المتحدة اعتبارا من ١٥ ديسمبر ١٩٨٨ بدلا من « منظمة التحرير الفلسطينية » دون المساس بمركز المراقب لمنظمة التحرير الفلسطينية · وكذلك القرارات الخاصة بشجب نقل البعثات الدبلوماسية للقدس انتهاكا لقرار مجلس الأمن رقم ٤٦٥ لسنة ١٩٨٠ ·

النوع الرابع : القرارات الخاصة بآلية التسوية : وقد تمثلت فى القرارات الخاصة بالدعوة لعقد مؤتمر دولى ، وقد صدر أول قرار فى هذا الشأن فى دورة عام ١٩٨٣ ، ودعا لأن يعقد المؤتمر الدولى فى موعد

لا يتعدى عام ١٩٨٤ ، وقد بلورت قرارات لاحقة كيفية عقد المؤتمر الدولى بأن تشكل لجنة تحضيرية فى اطار مجلس الأمن يشترك فيها الأعضاء الدائمون لاتخاذ الاجراءات الكفيلة لعقد المؤتمر (قرار رقم ٥٨/٣٨ ج) وكذلك مطالبة السكرتير العام للأمم المتحدة بالدعوة للمؤتمر المذكور ، ومنذ عام ١٩٨٢ ظهرت عناصر بخصوص التسوية مثل :

(أ) الدعوة لتشكيل لجنة استقصاء وتقييم الخسائر الناتجة عن الممارسات الاسرائيلية ·

ويهمنا فى هـذا المقام أن نشير الى عدة ملاحظات تتعلق ببحث اشراف الأمم المتحدة حتى يتم خلالها ممارسة الشعب الفلسطينى لحقه فى تقرير المصير (القرار ٨٦/٣٧ هاء) ·

ويهمنا فى هذا المقام أن نشير الى عدد ملاحظات تتعلق ببحث القرارات الخاصة بفلسطين والشرق الأوسط فى المنظومة الدولية بوجه عام وفى الأمم المتحدة بوجه خاص ·

الملاحظة الأولى : انه يجرى بحث القضية الفلسطينية فى أكثر من بند من بنود جدول أعمال الجمعية العامة وفى أكثر من لجنة من لجانها بل وفى مختلف التنظيمات المتصلة بالمنظومة الدولية ، وقد انعكس المد والثقل العربى والفلسطينى فى المجالين السياسى والاعلامى فى المجتمع الدولى على وضع قضية فلسطين فأصبحت تبحث مثلا قضية المرأة الفلسطينية عند بحث قضايا المرأة ، قضية الشباب الفلسطينى عند بحث قضايا الشباب ، الاعتداءات على المقدسات فى الأراضى المحتلة عند بحث ممارسات الاحتلال الاسرائيلى أو فى اليونسكو عند بحث الموضوعات الخاصة بالآثار والتراث ومسألة الحالة المعيشية للشعب الفلسطينى تحت الاحتلال تبحث فى منظمة الأغذية والزراعة وفى الأمم المتحدة وفى برنامج الأمم المتحدة الانمائى · كما يبحث اليونسيف وضع الطفل الفلسطينى وكذلك تبحث لجنة حقوق الانسان عدة أمور متصلة بانتهاك حقوق الانسان الفلسطينى والعربى فى الأراضى العربية المحتلة ·

الملاحظة الثانية : أنه مع حدوث زخم أو تزاحم فى اللجان والاجتماعات المتصلة بعملية السلام فى الشرق الأوسط وبخاصة منذ توقيع اتفاق المبادىء الفلسطينى الاسرائيلى نشطت الدبلوماسية الاسرائيلية ؛ للحصول على المكاسب فى الساحة الدولية قبل أن يتم تنفيذ الاتفاق ويمكننا أن نصير لبعض تلك المكاسب :

١ ـ اقامة اسرائيل لعلاقات دبلوماسية عادية مع كل من الصين والهند ، وتطور علاقتها مع العديد من الدل الآسيوية والأفريقية واللاتينية٠

٢ ـ السعى لتغيير أو تعديل أو الغاء عدة قرارات تتصل بقضية الشرق الأوسط وقضية فلسطين أو عدم التصويت عليها على أساس أن المناخ الجديد لا يتمشى مع اعتماد القرارات التقليدية ٠

الملاحظة الثالثة : رد الفعل العربى للتحرك الاسرائيلى تمثل فى التجاوب من حيث المبدأ ؛ لادخال تعديلات على القرارات بما يتمشى مع الظروف الجديدة دون التخلى عن العناصر المتصلة بمبدأ التسوية أو بالحقوق الفلسطينية على أساس أن هذه المبادىء تمثل المرجعية لمباحثات السلام من ناحية ، كما أنها من ناحية أخرى تمثل الملاذ فى حالة اخفاق عملية السلام ٠

الملاحظة الرابعة : أن الولايات المتحدة وروسيا بصفتهما راعيى عملية السلام قدمتا عام ١٩٩٣ مشروع قرار تحت بند الشرق الأوسط حول تأييد الاتفاق الفلسطينى الاسرائيلى والترحيب بعملية السلام والسعى للحصول على تأييد كافة الدول وفى مقدمتها الدول العربية ٠ وقد أثار ذلك رد فعل غير موات من قبل الدول العربية ، وبخاصة الوفد الفلسطينى خشية أن يكون الهدف من وراء ذلك هو السعى غير المباشر للدعوة لالغاء القرارات الأخرى أو لعدم طرحها للتصويت اكتفاء باعتماد القرار المؤيد لعملية السلام ٠

الملاحظة الخامسة : أن الولايات المتحدة ، بتأثير من اسرائيل ، أبدت احجاما عن التقدم بمشروع القرار الخاص بالأونروا والذى اعتادت التقدم به سنويا منذ عام ١٩٤٨ ، وكان يشير الى القرار ١٩٤ الخاص بحق العودة للفلسطينيين ٠ ويعد هذا الأمر تغييرا جوهريا فى الموقف الأمريكى، ولا شك أن هناك ارتباطا بين القرار رقم ١٩٤ الخاص بحق العودة والقرار ٣٠٢ لعام ١٩٤٩ الخاص بانشاء الأونروا ودورها للاضطلاع بمهمة تسجيل اللاجئين الفلسطينيين والبالغ عددهم حاليا حوالى ٢٫٨ مليون لاجىء وهذا يخلق لهم حقوقا سياسية وقانونية بموجب الاتفاقيات الدولية فى هذا الصدد ويؤكد على حقهم فى العودة أو التعويض ، ومن هنا فان عدم طرح أو الغاء هذه القرارات يمثل خطورة بالنسبة لقطاع مهم من الشعب الفلسطينى ، ويؤثر سلبيا على عملية التفاوض ، اذ سيعد بمثابة تنازل جديد لاسرائيل فى مرحلة لم تظهر فيها ثمار السلام فيما يتعلق بالجانب الفلسطينى ٠ وهذا يذكرنا بالمكسب الذى حققته بعد انعقاد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ بالغاء قرار الجمعية العامة رقم ٣٣٧٩ الصادر فى ١٠ نوفمبر ١٩٧٥ والخاص بمساواة الصهيونية بالعنصرية ٠

الثامنة : المسائل المتصلة بالنزاع العربى الاسرائيلى فى قضايا محددة :

وهنا نجد تنوعا فى هذه القضايا ونعرض بايجاز لأهمها :

١ ـ قضية المستوطنات في الأراضي المحتلة :

وقد اعتبرت الأمم المتحدة أن اقامة المستوطنات عمل غير شرعى ، ولذا أدانت الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعى سياسة المستوطنات الاسرائيلية وأعلنت بطلانها باعتبارها تتنافى مع اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بوضع المدنيين تحت الاحتلال ·

أما مجلس الأمن فقد أصدر بدوره عدة قرارات منها القرار رقم ٤٦٥ الذى يطالب فيه بوقف المستوطنات فى الأراضى المحتلة بما فى ذلك القدس ·

وفى الدورة الـ ٤٠ للجمعية العامة بحثت تقريرا عن أحوال معيشة الشعب الفلسطينى فى الأراضى الفلسطينية المحتلة وأعربت عن رفضها للخطط والاجراءات الاسرائيلية الرامية لتغيير التكوين الديمغرافى للأراضى المحتلة ، مما يؤدى الى تشريد الفلسطينيين وخروجهم من أراضيهم· وقررت عقد ندوات وحلقات دراسية حول المشاريع الانمائية فى الأراضى المحتلة· وتقديم تقارير فى هذا الصدد عن طريق المجلس الاقتصادى والاجتماعى ·

واعتمد القرار الخاص بأحوال معيشة الشعب الفلسطينى فى الدورة ٤٠ بأغلبية ١٥٨ ضد ٢ (الولايات المتحدة واسرائيل) وتتالى صدور مثل تلك القرارات بعد ذلك ·

٢ ـ قضية القدس :

حظيت قضية القدس باهتمام خاص من الأمم المتحدة ليس فقط فى اطار الجمعية العامة حيث صدر العديد من القرارات التى تدين اعتداءات اسرائيل على الأماكن المقدسة والأثرية وغيرها فى القدس ، بل أيضا صدرت عدة قرارات من مجلس الأمن حيث كانت قضية القدس الشرقية بوجه خاص موضع اتفاق عام من الدول دائمة العضوية ·

أول قرار تناول القدس كان قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ الصادر فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ ، والخاص بالتقسيم ، ودعا الى جعل القدس منطقة مستقلة منفصلة تحت اشراف دولى Corpus Separatum · وتلا ذلك قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ فى ديسمبر ١٩٤٨ ورقم ٣٠٣ فى ديسمبر ١٩٤٩ وهما يؤكدان على تدويل القدس ، ولكن اسرائيل استولت على

القدس الغربية واعلنتها عاصمة لها فى يناير ١٩٥٠ ، كما قامت الأردن بضم القدس الشرقية مع الضفة الغربية فى اطار المملكة الأردنية الهاشمية بناء على قرار مؤتمر أريحا عام ١٩٥٠ ·

وبعد حرب يونية ١٩٦٧ استولت اسرائيل على القدس الشرقية وأصدر مجلس الأمن قراره رقم ٢٥٢ فى ٢١ مايو ١٩٦٨ الذى نص على اعتبار جميع الاجراءات الادارية والتشريعية والأعمال التى قامت بها اسرائيل فى مصادرة الأراضى والأملاك ، التى من شأنها تغيير الوضع القانونى للقدس ، اجراءات باطلة وطالب اسرائيل بالتراجع عنها ·

وفى عام ١٩٦٩ أصدر مجلس الأمن قرار رقم ٢٧١ لسنة ٦٩ بادانة جريمة حريق المسجد الأقصى ، وفى عام ١٩٨٠ أصدر مجلس الأمن قراره رقم ٤٦٥ لسنة ١٩٨٠ برفض ضم اسرائيل للقدس كذلك أصدر القرار رقم ٤٧٦ فى عام ١٩٨٠ بادانة اسرائيل لتماديها فى تغيير الطابع العمرانى للقدس ·

وينبغى أن نذكر هنا أن مدينة القدس ينظر اليها كوحدة واحدة منذ صدور القرار ١٨١ الخاص بالتقسيم ، وقد احتلت اسرائيل القطاع الغربى ثم القطاع الشرقى بعد حرب ١٩٦٧ وأعادت توحيدها تحت السلطة الاسرائيلية · ولكن قرارات مجلس الأمن كانت تشير للقدس دون تفرقة ومنها على سبيل المثال القرارات ٤٦٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٨ فى عام ١٩٨٠ ومن الضرورى تمسك العرب بذلك فى عملية التفاوض ·

٣ ـ القرارات الخاصة بحق تقرير المصير ومنع التمييز العنصرى ·

وهذه القرارات ارتبطت فيما بينها واتسمت بعدة سمات :

الأول : ان هذا الموضوع طرح لأول مرة عام ١٩٤٩ بناء على شكوى الهند بأن قيام جنوب أفريقيا باصدار تشريعات ضد سكان جنوب أفريقيا من ذوى الأصل الهندى وقد أدرج كبند مستقل منذ الدورة السابعة عام ١٩٥٢ ثم جرى بحثه فى مجلس الأمن عام ١٩٦٠ ·

الثانى : أنه مع تعاظم دور المجموعة الأفريقية فانها أصبحت تعد القرارات الأساسية فى هذا الموضوع وتساندها الدول العربية وباقى دول عدم الانحياز ·

الثالث : ان التركيز الأساسى لهذه القرارات كان موجها نحو قضايا الجنوب الأفريقى ، وعلى وجه الخصوص كانت قضية ناميبيا (قبل الاستقلال) ثم جنوب افريقيا للقضاء على النظام العنصرى فيها ·

الرابع : ان الدول العربية بصفتها الطرف أو الشريك الأصغر كانت تحرص على :

(أ) الربط بين الأوضاع فى فلسطين والأوضاع فى جنوب أفريقيا ٠

(ب) ابراز التشابه بين النظامين العنصريين فى جنوب افريقيا واسرائيل ٠

(جـ) ابراز التعاون النووى بين جنوب أفريقيا واسرائيل ٠

الخامس : فى مرحلة المد الثورى فى الستينات والسبعينات لم تكن هذه القرارات ولا المواقف العربية تجد صعوبة فى الاستجابة لها . ولكن منذ بداية الثمانينات بدأ التأييد الافريقى يقل وأصبحت عملية الربط بين جنوب افريقيا واسرائيل تجد صعوبة كبيرة ويتم تخفيف الصياغات ثم انتهى الأمر الى حذفها فى بداية التسعينات نتيجة عدة عوامل منها :

(أ) تغير مواقف الدول الافريقية من جنوب افريقيا وظهور مجموعة من الدول الأفريقية على علاقات مع جنوب أفريقيا ، ولذا حرصت تلك المجموعة على معارضة أية صياغات متشددة ٠

(ب) احساس الدول الافريقية بخيبة أمل فى نتائج التعاون العربى الافريقى فى الثمانينات وكانت تأمل فى مزيد من المساعدات العربية بعد أن قطعت علاقتها باسرائيل ٠

(جـ) تزايد الضغوط الغربية والنشاط الاسرائيلى فى افريقيا فى الثمانينات ٠

(د) ظهور ضعف عربى وانقسامات عربية مما أثر على الموقف العربى بوجه عام ٠

٤ ــ القرار الخاص باعتبار الصهيونية صورة من صور العنصرية والمعروف بمساواة الصهيونية بالعنصرية :

أصدرت الجمعية العامة فى دورتها الثلاثين عام ١٩٧٥ القرار رقم ٣٣٧٩ تحت عنوان : « ازالة جميع صور التفرقة العنصرية » ، وهو البند الذى يتناول الوضع فى جنوب أفريقيا وغيرها ، وجاء فى فقرته التنفيذية الوحيدة : « تقرر أن الصهيونية صورة من صور التمييز العنصرى » وقد صوت لصالح القرار ٧٢ وعارضته ٣٥ دولة ، وامتناع ٣٢ دولة ٠

ونظرا لأن هذا القرار كان يمثل طعنا فى جوهر الفلسفة الصهيونية التى تعتبرها اسرائيل حركة تحررية من أجل اقامة دولتها المستقلة وتساندها فى هذا المنطق العديد من الدول وبخاصة الغربية ، لذا فقد سعت الولايات المتحدة واسرائيل وأنصارهما للضغط لالغاء هذا القرار ، رغم أنه كان يعتبر من الناحية الفعلية غير قائم منذ عام ١٩٨٠ ، حيث لم يستذكره أى قرار آخر من قرارات الأمم المتحدة ، الا أنه بقى قانونيا فى سجلات المنظمة الدولية حتى تم الغاؤه عندما أصدرت الجمعية العامة

قرارها رقم ٤٦/٨٦ بتاريخ ١٩٩١/١٢/١٦ والذى نصه : « تقـرر الغـاء الحكم الوارد فى قرارها ٣٣٧٩ (د ٣٠) المؤرخ فى ١٠ نوفمبر ١٩٧٥، وقد صوت لصالح القرار ١١١ وضده ٢٥ وامتنـاع ١٣ وعدم مشاركة ١٧ دولة ، واعتبرت عملية الالغاء سابقة قانونية وسياسية خطيرة ولكن نظرا لتغير الظروف السياسية الدولية والعربية فان القوى الداعية للالغاء كسبت الجولة ، ومن المفيد للتاريخ القاء نظرة تحليلية على نتيجة التصويت على المستوى العالمى وعلى المستوى الأفريقى :

(أ) على المستوى العالمى فان الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة عند التصويت فى عام ١٩٩١ كانت ١٦٦ دولة وكانت النتيجة كما يلى :

المؤيد لالغاء القرار	١١١	المعارضون	٢٥
الممتنعون	١٣	والمتغيبون وغير المشاركين	١٧

(ب) وعلى المستوى الأفريقى كانت الدول الأفريقية ٥١ دولة :

		دولة افريقية عربية	دولة افريقية غير عربية
المـــؤيدة	٢٦	—	٢٦
المعارضة	٦	٥	١ (مالى)
الامتناع	٨	—	٨
الغياب	١١	٤	٧
الاجمالى	٥١	٩	٤٢

(جـ) صوتت الدول الرئيسية فى العالم لصالح الغاء القرار فالهند ويوغوسلافيا من قادة عدم الانحياز ، ودول أمريكا اللاتينية فى معظمها وكذلك الاتحاد السوفيتى ودول أوربا الشرقية والغربية ، ولم تشـارك الصين فى التصويت ٠ أما القلة القليلة من الدول الاسلامية فهى التى صوتت ضد الالغـاء وهى : ايران وباكستان واندونسـيا وبنجلاديش وماليزيا وأفغانسـتان ٠

(د) مقارنة الموقف بين عامى ١٩٧٥ و ١٩٩١ تظهـر دلالة ذات مغـزى :

	القرار فى عام ١٩٧٥	الالغاء فى عام ١٩٩١
المؤيدون	٧٢	١١١
المعارضون	٣٥	٢٥
الممتنعون	٣٢	١٣
غير المشارك أو الغائب	—	١٧

٥ ـ قضية أوراق تفويض الوفد الاسرائيلى :

تعتمد الجمعية العامة عادة بشكل روتينى تقرير لجنة أوراق اعتماد وفود مختلف الدول ، ولكن فى ١٥ أكتوبر ١٩٨٥ أرسلت ٥٠ دولة خطابا لرئيس الجمعية العامة تعترض فيه على أوراق تفويض الوفد الاسرائيلى على أساس أن الأوراق صادرة فى مدينة القدس بصفتها عاصمة لاسرائيل وأن هذا مخالف لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ، ومنها قرار المجلس عام ١٩٨٠ بخصوص القدس ، وكذلك لأن عدم تنفيذ اسرائيل لقرارات الأمم المتحدة يجعلها دولة غير محبة للسلام ولا تفى بالتزاماتها بمقتضى الميثاق، وطالبت تلك الدولبرفض أوراق الاعتماد للوفد الاسرائيلى. وكان مؤدى الموافقة على هذا التحرك تجميد أو وقف فعلى لعضوية اسرائيل فى الجمعية العامة للامم المتحدة · لذا فقد تحركت اسرائيل وأنصارها لمواجهة ذلك الموقف ، وبعد اتصالات ومداولات من مختلف الأطراف تم التقدم بمشروع قرار اجرائى على مشروع القرار المقدم من المجموعة العربية ومؤيديها ، ويدعو المشروع الاجرائى الى عدم اتخاذ قرار بشأن المشروع العربى وبالفعل صوتت الجمعية العامة آنذاك على المشروع الاجرائى باغلبية ٨٠ ضد ٤١ وامتناع ٢٠ دولة ، واستقر فى الممارسة فى الأمم المتحدة تقليد بأن تتقدم احدى دول الشمال الأوربى كل عام بالتناوب بمشروع القرار الاجرائى لانقاذ الموقف بالنسبة لمختلف الأطراف واعتبر الأمر كما لو كان حلا سحريا، رغم أن القضية ظلت مطروحة ومثارة كل عام وتمثل عنصر ازعاج لمختلف الأطراف · وقد بدأ التراجع الفعلى عن هذا الموقف منذ عامين بالاكتفاء بتسجيل الموقف العربى فى بيان يلقيه رئيس المجموعة العربية فى الأمم المتحدة دون طرح مشروع قرار على التصويت ·

٦ ـ التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية :

أدرج هذا البند من الدورة الـ ٣٦ عام ١٩٨١ حيث أصبح أمين عام الجامعة يدعى لحضور دورات الجمعية العامة كمراقب ودعوة الجامعة للمشاركة فى كافة اجتماعات الأمم المتحدة كمراقب ، وقد وقع اتفاق تعاون بين المنظمتين فى مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والادارية ويستهدف ذلك :

(أ) تنفيذ القرارات السياسية الخاصة بالقضايا العربية ·

(ب) عقد اجتماعات مرتين الى ثلاث مرات بين المسئولين عن المنظمتين لتبادل الرأى ومتابعة التنفيذ ·

(جـ) تبادل المعلومات والخبرات والمشاركة فى الحلقات والندوات العلمية والدراسية ·

كان هذا الموضوع يواجه عقبات من الولايات المتحدة واسرائيل اللتين تصوتان ضده لأنه يدعو للتعاون بين الأمم المتحدة الجامعة الدول العربية ؛ لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية والشرق الأوسط وهى قرارات لم تصوت لصالح بعضها الولايات المتحدة ·

المبحث الرابع

انتخاب مصرى لمنصب سكرتير عام الأمم المتحدة

لقد انعكس التغير فى المنهج المصرى تجاه السياسة الخارجية بوجه عام ، وتجاه الشرق الأوسط بوجه خاص في دور مصر ومكانتها فى المجتمع الدولى وليس هذا مجال تناول هذا الموضوع تفصيلا ، ولكن يهمنا القاء الضوء على نجاح أستاذ ودبلوماسى وسياسى مصري فى تبوؤ أعلى منصب فى الأمم المتحدة وهو تولى د· بطرس غالى لمنصب سكرتير عام الأمم المتحدة اعتبارا من يناير ١٩٩٢ ·

ان التحليل الموضوعى والواقعى للظروف والملابسات التى أدت لاختيار د· بطرس غالى لمنصب السكرتير العام للأمم المتحدة فى هذه اللحظة التاريخية ترجع فى تقديرى الى سبعةعوامل تضافرت وتفاعلت معا لتؤدى فى محصلتها الى هذه النتيجة ، والعوامل السبعة هى :

الأول : تغير المناخ السياسى الدولى الذى جعل من الصعب على أى من الدول الخمس دائمة العضوية استخدام حق الفيتو ودفعها للبحث عن التفاهم من خلال المشاورات واحيانا استخدام أسلوب المناورة السياسية حتى فيما بينها ، وبرز هذا المناخ فى كمبوديا وأنجولا وناميبيا ونيكاراجوا والسلفادور والصحراء الغربية ونحو ذلك ·

الثانى : اصرار دولتين مهمتين من الدول دائمة العضوية على موقفهما بشدة وهما فرنسا والصين · اذ أصرت فرنسا منذ البداية على الاعتراض على أى مرشح لا يتحدث اللغة الفرنسية بطلاقة ، ثم ألقت بثقلها وراء ترشيح الدكتور بطرس غالي ، وتعاون الوفد الفرنسي تعاونا تاما مع وفد مصر وكان يشارك معه في وضع استراتيجية الاتصالات وفى

تقييم الموقف وفقا للتصورات المتلاحقة ، ومن ناحية أخرى أصرت الصين على الاعتراض على أى مرشح أوربى ، وطالبت بضرورة اعطاء المقعد لمرشح أفريقى ولو تراخت الصين عن موقفها هذا لكانت المحصلة النهائية اختلفت ، حيث كان التفضيل الغربى بالطبع لمرشح أوربى أو أمريكى وترددت بالفعل عدة أسماء فى هذا الصدد ٠

الثالث : تمسك المجموعة الأفريقية بوجه خاص ومجموعة عدم الانحياز فى مجلس الأمن بوجه عام بموقف موحد فى التصويت ضد اى مرشح غير افريقى والاصرار على أن المقعد من حق افريقيا ، وان اعترى هذا الموقف شائبة ترجع لمقولة أن المفهوم الافريقى يعنى افريقيا جنوب الصحراء ، الا أن الموقف بوجه عام كان حياديا وموضوعيا ورفض الانسياق وراء هذا التصور الناتج من التاريخ الاستعمارى للقارة وكان التكتيك الافريقى بتقديم أكثر من مرشح عاملا أحرج الدول الغربية بوجه خاص ، اذ جعل من الصعب عليها الاعتراض على عدة شخصيات وان اختلفت كفاءاتها الا أنها بوجه عام كانت على درجة كبيرة من الكفاءة والخبرة والتنوع الثقافى ٠

الرابع : يرجع الى سياسة مصر الخارجية وسمعتها الدولية العالية والتى تتسم بالواقعية والاعتدال تحت قيادة الرئيس حسنى مبارك الأمر الذى جعل مواقف مصر تحظى بالقبول ، بل والاهتمام من قبل ممثلى مختلف الدول وفى شتى الأوساط وفى مختلف الأجهزة الدولية وأدى ذلك لتطلع العديد من ممثلى الدول المتقدمة والنامية على السواء للاسترشاد بوجهة نظر مصر ، والتعرف على آرائها ومواقفها ازاء مختلف القضايا التى كانت تطرح على بساط البحث فى المنظمة الدولية ٠

الخامس : كفاءة ومؤهلات الدكتور غالى وهى كفاءة وخبرة متنوعة من أكاديمية سياسية ، وقانونية واقتصادية الى خبرة وممارسة عملية فى التفاوض والاحتكاك المستمر مع أجهزة الاعلام والحضور الاعلامى طوال مرحلة توليه المنصب الوزارى منذ ١٩٧٧ حتى الآن ، ومبادراته الخاصة بالحوارات السياسية مع مختلف التجمعات الدولية فضلا عن اجادته اللغتين العاملتين « الفرنسية والانجليزية » من لغات الأمم المتحدة وهو شرط كانت تصر عليه كل من فرنسا وبريطانيا صراحة أو ضمنا ٠

السادس : يرجع الى جهد الدبلوماسية المصرية سواء فى ديوان الوزارة أو السفارات والبعثات المختلفة فى التحرك والاتصالات مع

الدول المختلفة ورصد الجوانب السلبية والايجابية وردود الفعل ومواجهة اية جوانب سلبية أولا بأول ·

السابع : قوى الضغط غير المرئية والتحالفات الخفية التى لعبت دورها فى الاقتراع الأخير لمجلس الأمن ، حيث تم الانفراج واتاخذ القرار فى لحظة كانت التقديرات والدلائل تشير الى احتمالات الوصول الى طريق مسدود ·

وبايجاز يمكن القول ان حصول مرشح مصرى على منصب السكرتير العام للأمم المتحدة ، يعد اعترافا واقعيا وعمليا بحضارة مصر المتنوعة من تراث فرعونى ثرى وما زال يكشف عن خباياه يوما اثر يوم الى حضـارة وثقافة مسيحية وعربية واسلامية نشأت أو انتعشت وترعرعت على أرض مصر وارتوت بنيلها عبر تاريخه الطويل · وقد سـجلت مصر نصرا واضحا على الساحة الدولية جعل البعض يتساءلون ، فى مزاح يعكس الحقيقة ، ماذا تريد مصر بعد أن أصبح لها سكرتير عام الأمم المتحدة وأمين عام الجامعة العربية وعادت الجامعة العربية لمقرها الدائم فى القـاهرة ؟ ·

لقد اعتبر انتخاب د· بطرس غالى أمينا عاما للأمم المتحدة بمثابة وسام على صدر مصر ، التى فى ظل رئاسة الرئيس حسنى مبارك اتبعت منهجا معتدل فى سياستها الخارجية، مؤكدا على الثوابت الحقيقية للسياسة المصرية بانتماءاتها الأصـلية ومطورا فى أسـاليب العمـل السـياسى والدبلوماسى ومدركا لطبيعة المتغيرات على الساحة الدولية وهى المتغيرات التى تركز على اعطاء الأولوية الأولى لبناء السلام فى الشرق الأوسط ، وذلك من أجل التعاون الاقليمى الذى سيكون لبنة أساسية فى صرح النظام الدولى الجديد فى مرحلة ما بعد القطبية الثنائية ·

المبحث الخامس

مصر والمؤتمر العالمى للسكان والتنمية

لقد أثار دهشتى وسرورى فى نفس الوقت ذلك الاهتمام الكبير من قبل قطاعات عديدة من المجتمع المصرى والقوى المؤثرة فى تشكيل الرأى العام ، حول أبعاد ومدلولات المؤتمر العالمى حول السكان والتنمية • ولقد كان مبعث الدهشة هو أن بعض تلك التعليقات حول المؤتمر لا تعرف الخلفيات الصحيحة ولم تقرأ بدقة مشروع برنامج القاهرة الذى سيصدر عن المؤتمر ، بل الأغرب أن البعض لم يقرأ بدقة بيان الأزهر الشريف حول هذا الموضوع • أما مصدر السرور فهو الاحساس بالرضى الذاتى عن عمل ساهمت فيه شخصيا ولو بقدر محدود وهو فى طريقة لأن يصبح حقيقة • اذ عندما كنت عضوا فى وفد مصر لدى الأمم المتحدة فى الفترة من ٨٧ـ١٩٩٢ ، طرح الموضوع على جدول المجلس الاقتصادى والاجتماعى ونشط وفد مصر آنذاك فى التفكير والاتصال لكى يتحقق لنا الفوز بأن تكون القاهرة هى مكان عقد المؤتمر وشاء حظى أن أتولى مهام القيام بالأعمال بالنيابة فى مرحلة ما فى وفد مصر عندما كان موضوع المؤتمر يناقش فى دورة المجلس الاقتصادى والاجتماعى وكان تحرك زملائى وزميلاتى أعضاء وفد مصر مكثفا فى الاتصال بالوفود وشرح أهمية القاهرة كموقع استراتيجى فريد ودورها الريادى فى المنطقة ومقارنة التسهيلات التى تقدمها بالتسهيلات التى عرضت تقديمها دول أخرى اسلامية وعربية أيضا، والقيت بيانا باسم مصر موضحا كل ذلك • وبعد مساومات ومداولات من وراء الكواليس نجحنا فى الحصول على موافقة المجلس الاقتصادى والاجتماعى على عقد المؤتمر فى القاهرة ، ثم سارت الاستعدادات والاتصالات فى مسيرتها الطبيعية بعد ذلك • هذا الجزء التاريخى أردت ذكره تسجيلا لحقيقة ثار بشأنها اللغط نتيجة نقص المعرفة ، فالأمم المتحدة

والعالم لم يكن يحبك أو يدبر مؤامرة ضد مصر لكى يعقد المؤتمر لديها ، بل العكس هو الصحيح أن مصر سعت وبنشاط لكى تستضيف المؤتمر وكان المنافسون لنا دولا عربية واسلامية وهذا يعنى أن انعقاد المؤتمر لم يكن مؤامرة ضد العروبة او الاسلام، بل يمكن القول بأن العكس هو الصحيح فالاسلام يدعو لتنظيم الأسرة وتنميتها وتقويتها باعتبارها اللبنة الأساسية فى بناء المجتمع ، وقول الرسول الكريم : «المؤمن القوي خير وأحب الى الله من المؤمن الضعيف» هو خير ما يدحض مقولة الكثرة الضعيفة المريضة الفقيرة المتسولة ، ويضيف نبى الله الكريم ببعد نظر تعجز عنه أجهزة التنبؤ والكمبيوتر قوله : « توشك أن تتداعى عليكم الأمم ؛ كما تتداعى الأكلة على قصعتها ، قلوا : أمن قلة نحن حينئذ يا رسول الله ، قال : بلى ، بل أنتم كثرة ، ولكنكم غثاء كغثاء السيل » ، فعندما يقول قائل ان تنظيم الأسرة ضد الاسلام وان البركة مع الكثرة أقول انه لم يفهم حقيقة الاسلام فالكثرة القوية خير من القلة ، ولكن القلة القوية خير من الكثرة الضعيفة ، وان قلب المرء ينفطر عندما يقرأ الاحصاءات حول انتاج الدول الصغيرة العدد مثل سنغافورة ومقارنة ذلك بانتاج العديد من الدول العربية والاسلامية ، بل الأكثر ايلاما هذه الاحصائية التى تقول ان عدد سكان الوطن العربى عام ١٩٩٢ بلغ ٢٣٦ مليون نسمة وأن حصيلة الناتج المحلى الاجمالى ٤٨٣ مليار دورلا وأن عدد سكان الوطن العربى يمثلون ٥٪ من عدد سكان العالم ويعيشون على مساحة ١٠٪ من مساحة الكوكب الأرضى ، ومع هذا فان هذا الناتج المحلى العربى الاجمالى يقل ١٥٪ عن نظيره لدولة واحدة مثل اسبانيا لا يتجاوز سكانها ٣٩ مليون نسمة . اذا خصمنا من الناتج المحلى العربى حوالى ١٠٢ مليار دولار هى عائد من النفط وهو ثروة ناضبة ومستخرجة من باطن الأرض ، اذا لاعترانا الفزع من حالنا بل ويجب أن نشعر بالعار من أنفسنا لأننا كما قال الرسول الكريم : « غثاء كغثاء السيل » .

اذا تركنا ذلك جانبا والقينا نظرة على بيان الأزهر الشريف نجده يضع النقاط على الحروف بدقة وعلم وأمانة فهو يؤكد على عدد من الحقائق :

١ ــ أن مشروع برنامج عمل المؤتمر زخر بتعبيرات فضفاضة وعبارات مطلقة، وهذا صحيح، ولكن مرجع ذلك كما هو معروف أنى سيصدر عن مؤتمر دولىّ عالمى يضم حضارات وثقافات عديدة، ومن ثم فان العمومية وعدم التحديد هى سمة معروفة فى المؤتمرات الدولية وكما كان يسميه عميد الدبلوماسية المصرية الراحل الدكتور محمود فوزى بالغموض البناء

حيث يستطيع أن يفسره كل طرف وفقا لمصالحه وهذه ميزة وليست عيب بالنسبة للعمل الدبلوماسي بل أقول فى العلوم الاجتماعية ككل ٠

٢ ـ ان الاسلام يجعل من الأسرة مصدر السكينة والمودة والرحمة ويسوى فيها بين المرأة والرجل لتساويهما فى الانسانية ٠ وهذا قول رائع يدحض مقولات أعداء الاسلام من المغرضين الذين يدعون أن الاسلام يقوم على اضطهاد المرأة والتمييز ضدها ٠

٣ ـ لقد أسعدنى كثيرا سرد الأزهر الشريف فى بيانه للمؤتمرات التى عقدت وتناولت قضايا السكان والأسرة ومنها : مؤتمر الاسلام وتنظيم الوالدية عام ١٩٧١ والذى أكد « أن التخلص من الحمل بعد الشهر الرابع حرام الا لضرورة قصوى لانقاذ حياة الأم ٠ أما قبل ذلك فهناك آراء فقهية متعددة » ، ومؤتمر الطفل فى العالم الاسلامى عام ١٩٧٧ ومؤتمر الأمومة فى الاسلام عام ١٩٧٨ ومؤتمر الانجاب فى ضوء الاسلام عام ١٩٨٣ ومؤتمر السكان فىالعالم الاسلامى عام ١٩٨٧، والمؤتمر العالمى عن الاسلام والسياسة السكانية عام ١٩٩٠ والمؤتمر الدولى عن الضوابط الأخلاقية فى بحوث التكاثر البشرى فى العالم الاسلامى عام ١٩٩١ ٠ واذا دلت هذه المؤتمرات العديدة على شىء فانها تدل على يقظة الأزهر الشريف وعلماء المسلمين فى الاحساس بنبض المجتمع الاسلامى ومشاكله ، ويهمنى هنا التأكيد على أن هذه المؤتمرات أيدت وسائل تنظيم الاسرة فى اطار معالجة المشكلة السكانية ٠ ومن تلك الوسائل التباعد بين فترات الحمل ٠ ولكن للأسف أعمال مثل هذه المؤتمرات غير معروفة الا لقلة من المتخصصين وحبذا او يتم التعريف بها على نطاق واسع !، وهى جميعا تؤكد أن الأزهر هو قلعة الفكر الدينى المستنير الذى يركز على أصول الاسلام بفكر مستقبلى يواكب المتغيرات العالمية وأنه لم يقبع فى برج عاجى منعزلا عن المجتمع كما يدعى الجاهلون والمغرضون ٠

٤ ـ أنه لا شك هناك بعض القضايا الخلافية فى مؤتمر السكان والتنمية لم تحسم وسيظل النقاش دائرا حولها حتى آخر لحظة وهذا طبيعى وحدث مثله فى مؤتمر البيئة والتنمية فى ريو عام ١٩٩٢ وفى غيره من المؤتمرات ، ومجرد طرح فكرة من وفد لدولة ما لا يجب أن تخيفنا ، فنحن قادرون على التصدى لها ، وأذكر عندما كنت عضوا بوفد مصر فى الأمم المتحدة أن ناقشنا مطولا قضايا السلوك الجنسى ، والاعدام والأسرة ، وكان وفد مصر مدافعا بقوة عن مواقف مصر الاسلامية النابعة من تراثنا وحضارتنا ، وقد وضح ذلك فى بيانات وفد مصر المسجلة فى مضابط اجتماعات الأمم المتحدة وأشرت لذلك فى كتابى بعنوان « مصر وحقوق

الانسان » الصادر فى سلسلة تاريخ المصريين من الهيئة العامة للكتاب عام ١٩٨٣ ص ٢٠١ ـ ٢٠٨ بوجه خاص وفى فصول الكتاب المختلفة :

ولقد أكد الرئيس حسنى مبارك فى اكثر من تصريح له حول مؤتمر السكان والتنمية أننا لن نقبل شيئا يتعارض مع قيمنا وتراثنا وديننا ، وهذا موقف مصرى ثابت قبل وأثناء وبعد مؤتمر السكان .

٥ ـ لقد كان بيـان علماء الأزهر الشريف دقيقا فى اثارته لما تضمنه مشروع البرنامج عن الاجهاض حيث ذكر : « أنه لمن الانصـاف أن مشروع برنامج عمل المؤتمر لم يدع الى تسويق الاجهاض كطريقة لتنظيم الأسرة صراحة ، ولكنه تناول باستفاضة شديدة الاجهاض غير الآمن دون أن يحدد ما المقصود بغير الآمن » ، وبعبارة أخرى يمكن القول ان المشروع لم يدع للاجهاض ، بل انه أكد عكس ذلك واقتبس من الفقـرة ٧ ـ ٢٢ ص ٤٨ من مشروع الوثيقة ما يلى « ينبغى للحكومات اتخاذ الخطوات المناسبة لمساعدة النساء على تجنب الاجهاض، الأمر الذى لاينبغى تشجيعه بأية حال كوسيلة لتنظيم الأسرة وعلى أن تقوم حيثما كان ذلك ممكنا بتوفير سبل المعالجة الانسانية وتقديم المشورة الى النساء اللاتى لجأن الى الاجهاض » وباختصار فان المشروع رفض مبدأ الاجهـاض وان اعترف بوجود حالات منه كتقرير لواقع قائم يجب معالجته وذلك فى اطار حماية صحة الأمهات .

وفى الختام أود أن أجيب على التساؤل : لماذا سعت مصر لعقد المؤتمر فى القاهرة ؟ ولا أزعم أننى سأقدم حصرا شاملا للدوافع التى حدت بمصر لاستضافة المؤتمر ولكننى من واقع خبرتى عندما كنا نفكر فى السعى لكى يعقد المؤتمر فى القاهرة ومن واقع متابعتى ومعايشتى للعمل السياسى الدولى يمكن أن أقول ان انعقاد المؤتمر فى القاهرة يحقق لها النتـائج التالية :

الأول : التركيز على القاهرة فى اذاعات وتليفزيونات وصـحافة العالم على مدى لا يقل عن شهر قبل وأثناء وبعد المؤتمر وهـذه دعاية وتعريف بمصر وحضارتها وتراثها تعادل مليارات الدولارات لو أردنا أن نحصل عليها .

الثـانى : وجود التزامات محددة من الدول المتقدمة لمساعدة الدول النامية ، وفى مقدمتها مصر ، لتحقيق التقدم والتنمية باعتبـارها الوسيلة الأساسية لمواجهة مشكلة السكان ولا يجب أن نغفل أن اسم المؤتمر هو « السكان والتنمية » وأن مشروع برنامج عمل المؤتمر يشير للقضايا

التى أثارت الخلاف فى صفحات قليلة ، بل فى فقرات محدودة مقـــارنة بالصفحات الأخرى فى البرنامج ·

الثالث : استخدام منهج سياحة المؤتمرات ، بل صناعة المؤتمـرات كقوة دافعة لتحقيق التنمية الاقتصادية ومواجهة البطالة فوجود ما يتراوح بين ٢٠ ـ ٢٥ الف شخص فى القاهرة يقيمون فى الفنادق ، ويأكلون فى المطاعم ، ويتسوقون من المحلات ، ويزورون المتاحف ، ويستخدمون وسائل الانتقال الداخلى والدولى كل هذا فيه فوائد مادية ملموسة تساعد فى انعاش الاقتصاد المصرى ، وهذا سر تسابق الدول على استضافة المؤتمرات والاجتماعات الكبيرة ؛ ولا ننسى ما فعلته الدورة الأولمبية فى الولايات المتحدة أو غيرها من الدول ، أو المكاسب التى حصلت عليها البرازيل من استضافة مؤتمر البيئة والتنمية ·

الرابع : التأكيد على أن مصر ذات الموقع الاستراتيجى ، والتى يتميز شعبها بأنه بانى حضارة عريقة وأنه شعب مضياف وأن مصر بلد الأمن والأمان هذا كله سيعزز من ثقل مصر الدولى ويقوى علاقتها الاقتصادية والسياسية وينشط التنمية فيها والتعاون الدولى معها ·

من أجل هذا وغيره فانه يصبح من الضرورى العمل من جميع أبناء شعبنا على الأصيل التفكير بعقل مستنير والعمل بنشاط وهمة فى تضـافر للجهود مع الأجهزة الرسمية لانجاح المؤتمر وجعل اسم مصر يتردد على كل لسان ، لتكون مصر صاحبة الحضارة التليدة هى مصر صاحبة النظـرة المستقبلية القائمة على العلم والايمان والقوة ، ولكى يغادر كل عضو أو مشارك فى المؤتمر أرض الكنانة وهو يحمل أجمل الذكريات ، ولكى يبقى اسم القـاهرة مدويا ومسجلا فى برنامج العمـل حول السكان والتنمية لترجع اليه الأجيال القادمة وتجد فيه الفكر والارشاد للعمل المستقبلى ·

ملحوظة : نشر هذا المبحث كمقال للدكتور محمد نعمان فى جريدة الأهرام بتاريخ ٢٤ أغسطس ١٩٩٤، ولكنه لأهميته كتسجيل لوقائع تاريخية متصلة بالاعداد للمؤتمر العالمى للسكان والتنمية وما أدى اليه انعقاد المؤتمر فى القاهرة من ردود فعل · لذا فقد رأينا تضمينه فى هذه الدراسة لاظهار مدى انتماء الدبلوماسية المصرية لنبض الشعب المصري وآمـاله وطموحاته وسعيه لبنـاء مستقبل افضل وغد مشرق · ولقد حقق المؤتمـر بالفعل الأهداف التى توخيتها السياسة والدبلوماسية المصرية وأكدت مصر برئاسة حسنى مبارك منهجها المعتدل والبناء وأسلوبها الحضـارى فى التفاعل والتعامل مع الحضارات المختلفة وهذا ما أكد عليه عمرو موسى وزير الخارجية في بيانه في ختام المؤتمر ·

الفصـــل الرابع

السياسة المصرية فى الساحة الدولية

عندما يستعرض الباحث تحرك السياســة المصرية على الســاحة الدولية سيواجه على الفور بعدد من الأمور :

اولها : النشاط المكثف أو الكثيف لهذه السياسة من الاطار العربى للاطار الدولى فى الأمم المتحدة الى عدم الانحياز الى الساحة الافريقية الى المجال الاسلامى **وثانيها**: تنوع النشاط والحركة من القضايا الاقتصادية مثل المديونية والنظام الاقتصادى الدولى ومشاكل الهجرة الى القضايا الاجتماعية مثل المخدرات وحقوق الانسان والسكان الى القضايا الأمنية مثل قضايا ضبط التسليح ونزع السلاح والارهاب الدولى الى القضـايا السياسية العامة مثل قضية فلسطين والبحث عن السلام فى الشرق الأوسط الى قضايا حفظ السلام فى البوسنة والهرسك ورواندا والصومال وأنجولا وغيرها الكثير الكثير · **وثالثها** : الديناميكية وروح المبادرة ولعل أشير الى مبادرة الرئيس الراحل السادات فى الذهاب للقدس والاتصال المباشر مع القادة الاسرائيليين ؛ لكسر الحـاجز النفسى بين العـــرب واليهـــود والأفكار الخلاقة والمبتكرة التى تتقدم بها مصر بصفة دائمة فى ادارة عملية التفاوض الحالية التى بدأت مع مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ ، الى انشاء آلية لفض المنازعات الافريقية ابان رئاسة الرئيس حسنى مبارك الثانية لمنظمة الوحدة الأفريقية ؛ ولا ننسى ادخال دبلوماسية التنمية كأحد الأنشطة المهمة للعمل الدبلوماسى المصرى ·

ونستعرض فى هذا الفصل بايجاز موقف مصر من أهم القضايا التى أشرنا اليها ·

المبحث الأول : مصر وعدم الانحياز

المبحث الثانى : مصر ومنظمة المؤتمر الاسلامى

المبحث الثالث : مصر ومنظمة الوحدة الأفريقية

المبحث الرابع : البعد المتوسطى فى السياسة الخارجية المصرية

المبحث الخامس : العمل العربى المشترك ــ رؤية مستقبلية

المبحث الأول

مسيرة مصر فى حركة عدم الانحياز

لا شك أن ارتباط مصر بحركة عدم الانحياز لا يمكن أن يحدده تاريخ معين يتصل به ، أو واقعة محددة أثرت فيه ، اذ أن الوضع الجيوبوليتكى والتطور التاريخى لمصر يجعلان لها مكانة فريدة فى حركة عدم الانحياز ، بل يجعلان هذه الحركة وثيقة الصلة بمصر وخاصة مصر الحديثة بعد الحرب العالمية الثانية والتى أخذ دورها فى التبلور على الساحة الدولية بوضوح بعد ثورة ١٩٥٢ · ولا مجال لسرد وقائع معينة ساهمت مصر من خلالها فى بلورة حركة عدم الانحياز أو ساعدت حركة عدم الانحياز عبرها فى تأكيد أصالتها ورسوخها فى السياسة المصرية · ولكن اذا كان يمكن القول بأن جوهر عدم الانحياز هو السعى لتأكيد الذات الوطنية ، والهوية القومية للدولة ، والسعى لبناء الدولة الحديثة فان هذه السياسة تصبح وثيقة الصلة بمصر الحديثة من جانب كما تصبح ضرورية ومطلوبة اليوم وغدا كما كانت مطلوبة وضرورية بالأمس ·

ولا شك أن عام ١٩٦٤ كان عاما فاصلا فى التاريخ السياسى المصرى حيث سلطت الأضواء على القاهرة كما هو الحال تماما فى عام ١٩٩٤ ·

علامات على الطريق :

لن نتعرض تفصيلا لمراحل تطور علاقة مصر بحركة عدم الانحياز وانما سوف نشير فقط للعلامات البارزة فى كل مرحلة من مراحل التطور هذه · لقد أعطت مصر لحركة عدم الانحياز عمقا أثناء مؤتمر رؤساء وحكومات دول عدم الانحياز الذى عقد فى الفترة من ٥ــ ١٠ أكتوبر ١٩٦٤ بالقاهرة · وكما هو متبع فى مثل هذه الحالات فقد سبق عقد هذا المؤتمر مؤتمر تحضيرى فى ١٩٦٤/٣/٢٠ فى كولومبو وتميز بعدد أكبر من حيث

المشاركين وباتساع نطاق انتماءات أعضائه الجغرافية · فقد اشتركت فيه ٤٩ دولة بزيادة ٢٣ دولة عن مؤتمر بلجراد الأول · وقد سعت مصر فى هذا المؤتمر الى تحديد سياسة عدم الانحياز بأنها :

١ – ليست تجارة فى الصراع الدائر آنذاك بين الكتلتين ولا تستهدف الحصول على أكبر قدر من المزايا من كل منهما ·

٢ – وليست سلبية تريد أن تنأى بنفسها عن مشاكل عالمها الذى يعج بالاضطراب ·

وقد عبر الرئيس الراحل عبد الناصر فى كلمته أمام مؤتمر القاهرة على الحقائق المهمة السابقة الخاصة بسياسة عدم الانحياز مؤكدا بوجه خاص على :

١ – أن سياسة عدم الانحياز ليست تجارة حرب باردة ·

٢ – أن التغيرات فى أوضاع الكتل الدولية لا تؤثر فى سياسة عدم الانحياز ، وانما يبقى لهذه السياسة تعبيرها عن ضمير العالم الملتزم بميثاق الأمم المتحدة سواء أكانت هناك كتلتان أو ثلاث أو أربع ·

٣ – أن موقف عدم الانحياز يعد فى صورته النهائية ، تجمعا لدول العالم من أجل السلام القائم على العدل ·

وبناء على ذلك فقد أكد مؤتمر القاهرة عام ١٩٦٤ على ضرورة التعاون والتفاهم بين الشعوب وتلافى استخدام القوة فى العلاقات الدولية ·

وبعد مؤتمر القاهرة جرت مشاورات عدة لضمان استمرار قوة الدفع وتحقيق مزيد من التعاون بين دول حركة عدم الانحياز ، وعقد المؤتمر الثالث لرؤساء دول وحكومات البلاد غير المنحازة فى لوساكا عاصمة زامبيا فى الفترة من ٨ – ١٠ سبتمبر ١٩٧٠ · ثم عقد مؤتمر القمة الرابع فى الجزائر فى الفترة من ٥ – ٩ سبتمبر ١٩٧٣ الذى اشترك فيه الرئيس الراحل انور السادات والقى خطابه التاريخى الذى حدد فيه الدور المصرى فى حركة عدم الانحياز فى السبعينات · وقد كرر الرئيس السادات المقولات المصرية الخاصة بعدم الانحياز · وأضاف التأكيد بأنه لا ينبغى تصور أن سياسة عدم الانحياز قد فقدت فى عهد الوفاق الدولى أهميتها · فلقد كانت دول عدم الانحياز تواجه الصراع بين العملاقين ؛ فتعمل على منع الحروب المدمرة للعالم تحقيقا للسلام والعدل ، وأصبح من الضرورى اليوم

فى ظل الوفاق الدولى الجديد أن تعمل الدول غير المنحازة لتحقيق العدل فى اطار السلام ٠٠ وكرر القادة المصريون القول بأنه من الخطأ أن ننظر الى سياسة عدم الانحياز فى اطار العلاقات بين الكتل الكبرى فقط ؛ وذلك لأن عدم الانحياز ليس موقفا سلبيا محايدا بين الكتل بل سياسة ايجابية تهدف الى تدعيم الأمن والسلام الدولى القائم على العدل بكل صوره ٠ ان العدل الذى سعت له الحركة هو العدل السياسى الذى يرفض الأفكار التمييزية أو العنصرية ، فلا عنصرية ولا تفرقة ولا تمييز ، وهو أيضا العدل الاقتصادى الداعى لرفض الاحتكار أو الاستغلال من مجموعة لأخرى ٠

ومع استمرار المسيرة اخذت مصر تضيف أسسا جديدة لعمل حركة عدم الانحياز اهمها انه :

(أ) لابد أن تحتل دول عدم الانحياز مكانها اللائق فى العالم ٠

(ب) لابد أن يزداد التعاون فيما بينها فى المجالات المالية والاقتصادية٠

(جـ) لابد من العمل المشترك فى سبيل اصلاح النظام النقدى الدولى ونظام التجارة الدولية وتخفيف أعباء الديون وحل مشكلة الطاقة ومشكلة الغذاء العالمى ٠

(د) لابد من تقديم العون المتبادل بين دول عدم الانحياز بعضها البعض ٠

(هـ) لابد من تحقيق الهدف المشترك وهو اقامة السلام العادل والدائم وتحقيق التقدم والرخاء للدول غير المنحازة بل للعالم أجمع ٠

واستمر التفاعل المصرى مع حركة عدم الانحياز ودفعها قدما لتؤدى دورا مهما فى السبعينات ــ حيث شارك الرئيس المصرى الراحل أنور السادات فى مؤتمر قمة كولومبو (سرى لانكا) الذى عقد فى شهر اغسطس عام ١٩٧٦ ٠

كما اشتركت مصر فى مؤتمر عدم الانحياز السادس فى هافانا (كوبا) والذى عقد فى سبتمبر ١٩٧٩ ــ ورأس الوفد المصرى د٠ بطرس غالى ، وزير الدولة للشئون الخارجية آنذاك ، الذى اكد فى كلمته على تمسك مصر بحركة عدم الانحياز رغم الظروف الصعبة التى احاطت بموقف مصر فى ذلك الحين ٠ كما اكد على أن هناك خمسة مبادىء أساسية للحركة هى :

١ ــ اتباع سياسة مستقلة تقوم على أساس التعايش السلمى ٠

٢ ـ تأييد حركات التحرير الوطنية ·

٣ ـ رفض التحالفات العسكرية التى تنتمى الى دولة عظمى ·

٤ ـ رفض أى تحالفات عسكرية ثنائية مع أية قوة عظمى ·

٥ ـ رفض السماح لأية قوة عظمى باقامة قواعد عسكرية ·

وقد أكد الدكتور بطرس غالى على أن احترام هذه المبادىء هو الطريق الوحيد لضمان احتفاظ دول عدم الانحياز بحريتها · ولا شك أن تلك المبادىء كانت هى أساس معايير الانتماء للحركة والتى تبلورت فى الاجتماع التحضيرى فى يونية ١٩٦١ ·

وقد طالبت مصر فى مؤتمر هافانا هذا عام ١٩٧٩ باعطاء أولوية للمشاكل الخطيرة التى كانت آنذاك تواجه افريقيا وفى مقدمتها مشكلة الاستعمار والعنصرية ومشكلة التخلف الاقتصادى وبدء ظهور أزمة المديونية ، وكذلك المشاكل الخطيرة التى تواجه آسيا وأبرزها المواجهة بين فيتنام والصين ومشكلة كمبوديا الديمقراطية والصراع حول الهند الصينية بوجه عام ·

ولأول مرة أبرزت مصر أهمية ودور دول أمريكا اللاتينية فى حركة عدم الانحياز فقد أكد د· بطرس غالى على أن انعقاد مؤتمر قمة عدم الانحياز آنذاك فى أمريكا اللاتينية يعد نقطة انطلاق ، وأن هذا من شأنه أن يؤدى الى مرحلة جديدة من النضال الديناميكى والثورى ·

لقد تواجدت مصر فكريا وواقعيا فى حركة عدم الانحياز ، فرفضت من قبل فى مؤتمر باندونج اقامة القواعد والأحلاف العسكرية على أراضيها ، وظل عدم الانحياز أحد الدعائم الأساسية فى السياسة الخارجية المصرية ، كما استمرت مصر فى الدفاع عن حركة عدم الانحياز وتدعيمها رغم كل الأنواء والصعوبات ·

وفى المقابل كان وقوف الدول النامية ، والتى تحولت بعد ذلك لتشكل حركة عدم الانحياز ، فى مساعدة مصر ضد العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ ، يعتبر أحد أبرز مظاهر نشاط الحركة ودليل فاعليتها ، وكما كانت عملية التأميم لقناة السويس ذاتها تشير الى تأكيد أهمية مبدأ السيادة الاقتصادية للدولة على أراضيها ومنشآتها ، باعتبارها نموذجا مبكرا للتحلل من السيطرة الأجنبية الاقتصادية من الدول الاستعمارية على الدول النامية ، وان هذا التحرر يزيد قدرة دول العالم الثالث اقتصاديا وسياسيا ، بل واجتماعيا ·

وعندما وقع الاعتداء الاسرائيلى على العرب وفى عام ١٩٦٧ فقد ايدت دول الحركة مصر فى سعيها من أجل الحفاظ على سيادتها وتحرير الأراضى المحتلة ، فعلى مدى ٦ سنوات (من ٦٧ حتى ٧٣) كانت هنـاك حركة دائبة من دول عدم الانحياز ، نتيجة الاتصالات المستمرة من جانب مصر مع دول الحركة ، مؤيدة بقوة للموقف المصرى والعربى عامة ، وجاءت قرارات ومواقف دول الحركة فى مؤتمرها على مستوى القمة فى لوساكا والجزائر ، وكذلك فى اجتماعات على مستوى الوزراء فى الأمم المتحدة وفى عدد من بلدان العالم الثالث تأكيدا متجددا لسـلامة مواقف مصر وسياستها ، فكان كل ذلك خير اعداد سياسى ودبلوماسى وعسكرى لحرب ١٩٧٣ وما أسفرت عنه من نصر وتغير فى موازين القوى السياسية، بل والاقتصادية فى المنطقة ، بل وفى العالم بأسره ٠

ولقد أصدر مؤتمر قمة الجزائر للبلدان غير المنحازة ـ فى شهر سبتمبر ٧٣ أى قبيل حرب اكتوبر المجيدة ، الاعلان السياسى الذى تضمن التأييد غير المحدود للحق العربى لاستعادة الأراضى المحتلة ، ثم كان لتأييد دول الحركة لمصر بعد ٧٣ أثر كبير فى انتهاج مصر لسياسة السـلام القائم على العـــدل ٠

ولا شك أن مصر فى سعيها الدائب لزيادة التعاون مع دول الحركة ، لم تكن بمعزل عن بعض السياسة الدولية أو عن الجوهر الأصيل لمبادىء عدم الانحياز الذى هو السعى لتأكيد الذات القومية المسـتقلة للـدول النامية وغير المنحازة والعمل من اجل السلام والتنمية ونزع السلاح ٠

مؤتمر القاهرة الوزارى والنظرة المستقبلية للحركة :

لقد جاء عقد الثمانينات بتغيرات دولية واضحة ، وأيضا بمشاكل جديدة ولقد سعت مصر الى العمل الايجابى المثمر فى حل المشاكل التى تواجه دول عدم الانحياز ، مع التركيز على ضرورة وحدة الحركة ومقاومة اية محاولة لبث الفرقة والانقسام والتكتلات داخلها ايمانا بأن الحركة منذ بدايتها كفكرة تطورت وأصبحت تؤثر باستمرار فى مسـار العلاقات الدولية ، من ثم لابد من الحفاظ على مصداقيتها ٠

لقد أدركت مصر عمق المتغيرات الدولية فى التسعينات وأثرها فى حركة عدم الانحياز ، لذا دعا وزير خارجيتها عمرو موسى فى المؤتمر الوزارى الذى عقد فى اكرا (غانا) فى الفترة من ٢ ـ ٧ سبتمبر عام ١٩٩١ الى احداث تغيير فى الحـركة ، ومن المفيد أن نعرض لما ذكره فى كلمته أمام المؤتمر ؛ لأن هذه الكلمة ذات مغزى ودلالة ، اذ كان لها وقع الصـــدمة

وخلقت ردود فعل متباينة من مختلف الدول الأعضاء واقتبس « أعتقد انى لست فى حاجة الى شرح المتغيرات الدولية الحالية ، الا انها تطرح تحديا صحيحا على الحركة ولدورها ومستقبلها ، ولا يمكن لنا ـ مصر ـ كدولة ارتبط اسمها بحركة عدم الانحياز وفلسفتها طوال الثلاثين عاما الأخيرة ، وساهمت فى صراع الاستقلال وتصفية الاستعمار ، وفى مواجهة الحرب الباردة والمشاكل التى ارتبطت بها ، الا أننا نشعر بالقلق على الحركة واننا نحاول الاسهام بكل جدية فى مناقشة وضع الحركة فى الحاضر والمستقبل » ٠

لقد جاء انعقاد المؤتمر الوزارى الحادى عشر لحركة عدم الانحياز فى القاهرة بعد فترة طويلة لم تعقد فيها الحركة أيا من مؤتمراتها فى العاصمة التى شهدت مولد معايير الانتماء لحركة عدم الانحياز وكان لها دور بارز فى بلورة مفاهيمها ٠

وقد افتتح الرئيس مبارك المؤتمر المذكور فى ٣١ مايو ١٩٩٤ وجاء فى بيانه ما يلى :

١ ـ ان الحركة نجحت فى أن تجعل الدول والشعوب النامية وحديثة العهد بالاستقلال كيانا متميزا يحسب حسابه فى السياسة الدولية لا لقوته العددية أو المادية فقط ، بل ولوقوفه دائما الى جانب الحق والعدل والمساواة ٠

٢ ـ أن الحركة فتحت آفاقا جديدة أمام الشعوب والدول : لكى تتعاون وتتعلم كيف تتعايش معا بعيدا عن مفاهيم السيطرة وأن تعبأ طاقاتها من أجل التنمية والتطوير والتقدم ٠

٣ ـ ان الحاجة أصبحت ملحة الى مراجعة شاملة ومستمرة لمسيرة الحركة لا فى مبادئها أو مفاهمها أو منطلقاتها ، بل فى مناهج عملها وأساليب تعاملها مع عالم جديد مختلف عن الماضى ٠

٤ ـ ضرورة التحرك بعقل مستنير مفتوح وقدرة عالية على المواءمة والتكيف والتعامل مع الحقائق الجديدة بايجابية وموضوعية وبمنهج يقوم على الواقعية ٠

٥ ـ أن المعادلة التاريخية الماضية كانت تتمثل فى وجود قطبين هما الشرق والغرب ، اما المعادلة التاريخية الجديدة فتتمثل فى قطبين جديدين هما الشمال والجنوب ٠

٦ ـ ان الحركة مطالبة بأمرين لا غنى عنهما :

الأول : ان تقف كممثل لمصالح العالم النامى بالتنسيق مع مجموعة الـ ٧٧ ٠

الثانى : تعميق القدرة على الدخول فى حوار حقيقى مع جميع الأطراف الدولية ٠

٧ ـ أهمية عمل الحركة من أجل اقامة نظام جديد يتوقف فيه تكديس أسلحة الدمار الشامل وتنتهى الصراعات والحروب ويتحقق الازدهار والتنمية وتنتهى الحروب والنزاعات وتختفى الأمية ويتحقق التقدم بعيدا عن التمييز على أساس العنصر أو الدين أو الطبقة أو اللون٠

٨ ـ ان المنازعات التى نشبت بين دول الحركة كانت أحيانا أكثر ضراوة وفداحة من غيرها وألحقت بالحركة ضررا بالغا ٠

كما تمخضت مداولات المؤتمر عن صدور وثيقة ختامية وصدور اعلان القاهرة والذى جاء فيه :

« ان وزراء خارجية البلدان غير المنحازة المجتمعين فى مؤتمرهم الحادى عشر بالقاهرة ، جمهورية مصر العربية فى الفترة من ٣١ مايو الى ٣ يونيو ١٩٩٤ ، اذ استعرضوا الوضع الدولى الراهن بكافة أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، قد اتفقوا على أن الاستجابة لما طرأ من تغييرات فى العلاقات الدولية تمثل أهم ما تواجهه الحركة من تحديات فى السنوات المقبلة ٠

لقد صمدت المبادىء الأساسية للحركة لاختبار الزمن ، ولا يزال التزامها بمثلها راسخا والحركة قد عقدت العزم على الانطلاق من منجزاتها ، سعيا الى تحقيق المشاركة الكاملة من الجميع فى رسم مصير البشرية المشترك ٠

ان الوزراء على يقين من أنه يتوجب على المجتمع الدولى ، وهو على مشارف القرن الحادى والعشرين ، أن يحقق التوازن الملائم بين ضرورة الاستمرار وحتمية التغيير وعليه أن يعالج التناقض بين قوة الدفع المتنامية نحو التعاون الدولى والتكامل الاقتصادى من ناحية ، وما يترتب على النزاعات المحلية والاقليمية من آثار معوقة من ناحية أخرى ، كما يتعين عليه تعزيز الأمن الوطنى بمعناه الواسع الذى يشمل البعدين الاقتصادى والاجتماعى ، والمصالح المشتركة وتقاسم المسئولية ٠

ولقد عقد الوزراء العزم على أن ينسقوا ، على نحو وثيق ، نهج بلدانهم ازاء القضايا العالمية الخاصة بالسلم والأمن الدوليين والاستعمار والاحتلال ونزع السلاح والتنمية والتجارة والفقر وحقوق الانسان والبيئة ، كما قرروا العمل على أن تضع الاستجابة الدولية لهذه القضايا حساباتها مصالح أعضاء الحركة ٠

كما عقد الوزراء العزم على تعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب ومواصلة الحوار مع دول الشمال ؛ من أجل تعزيز التعاون الاقتصادى الدولى لأغراض التنمية على أساس تبادل المصالح والمنافع والترابط الحقيقى ، وتقاسم المسئولية والمشاركة ٠

وأكد الوزراء مجددا الأهمية التى يولونها للتعاون الدولى فى ميدان التنمية الاجتماعية ؛ وتحقيقا لهذا اتفق الوزراء على التوصية باشتراك رؤساء الدول أو الحكومات فى مؤتمر القمة العالمى للتنمية الاجتماعية المقرر عقده فى كوبنهاجن فى مارس ١٩٩٥ ٠

كذلك أكد الوزراء ، من جديد ، الأهمية التى يولونها للمؤتمر الدولى للسكان والتنمية المقرر عقده فى القاهرة فى سبتمبر ١٩٩٤ ، والمؤتمر العالمى الرابع المعنى بالمرأة المقرر عقده فى بكين فى سبتمبر ١٩٩٥ ، كما قرروا تنسيق جهودهم حتى تتوج هذه المؤتمرات بالنجاح ٠

وأعرب الوزراء عن عزمهم على الاستمرار فى تعزيز قدرة الحركة على الاستجابة للواقع الجديد ، بغية انجاز أهدافها مع الالتزام بمبادىء الحركة الأساسية التى أكد الواقع الدولى صحتها تأكيدا كاملا ٠

وأكد الوزراء مجددا أن الأمم المتحدة بوصفها تجسيما للتعددية ، أمامها فرصة فريدة للاضطلاع بدور حفاز فى تشكيل نظام عالمى أكثر عدلا وانصافا ورخاء وامنا ٠

كذلك كرروا التزامهم بعملية التحول الديمقراطى للأمم المتحدة وتعزيز دور ومشاركة البلدان غير المنحازة فى هذه الهيئة العالمية ٠

وقرر الوزراء اضفاء دينامية جديدة على الحركة ، بغية تمكين أعضائها من دخول القرن الحادى والعشرين كقوة بناءة ونابضة بالحياة فى الساحة العالمية ، كما قرروا مواصلة السعى الى ايجاد مناهج جديدة لمعالجة المشاكل القديمة ، وابتكار استجابات ابداعية جماعية للتحديات الجديدة ، استمرارا لجهودهم المشتركة الرامية الى اقامة وتحديد معالم نظام عالمى جديد يستند الى دعامتين هما السلم والتنمية » ٠

ولا شك أن التطورات والتغيرات على الساحة الدولية هى التى دفعت بمصر ، وهى صاحبة المبادرات الرائدة ، لطرح فكرة دمج حركة عدم الانحياز مع مجموعة الـ ٧٧ باعتبار أن المرحلة المقبلة هى مرحلة الانجاز الاقتصادى ، بعد أن تحققت مرحلة الاستقلال السياسى وانتهت مرحلة الحرب الباردة واختفت ظاهرة القطبية من العلاقات الدولية · ولا مراء أن عدم اهتمام الرأى العام العالمى اليوم (١٩٩٤) ، بما فى ذلك كثير من دول العالم الثالث ، بالأبعاد التاريخية التقليدية لعدم الانحياز أصبح حقيقة واقعة وأصبحت الشعوب تتطلع للانجاز الاقتصادى والديمقراطية السياسية وحقوق الانسان ، أكثر من اهتمامها بالحديث عن الماضى والاستعمار والهيمنة فى عصر أصبحت أبرز سماته التكامل العالمى وتشابك المصالح ، بل والمخاطر مما يستدعى نظرة جديدة على منهج التعامل الدولى فكرا وسلوكا · ولذا كان الرئيس حسنى مبارك فى خطابه الذى ألقاه فى المؤتمر الوزارى بالقاهرة يوم ٣١ مايو ١٩٩٤ محقا فى مطالبته الحركة بضرورة التحرك بعقل مستنير مفتوح وقدرة عالية على المواءمة والتكيف والتعامل مع الحقائق الجديدة بايجابية وموضوعية وبمنهج يقوم على الواقعية وابرازه ـ بأن المعادلة التاريخية الماضية كانت تتمثل فى وجود قطبين هما الشرق والغرب ، أما المعادلة التاريخية الجديدة فتتمثل فى قطبين جديدين هما الشمال والجنوب ·

ولعله مما يذكر أن منتدى عقدته منظمة التضامن الأفروآسيوى بمناسبة انعقاد مؤتمر قمة جاكارتا دعا الى اعادة النظر فى عضوية الحركة وتكوين مجموعة مصغرة جديدة تطبق عليها المعايير بدقة وبذلك تكون أكثر فعالية من مجموعة كبيرة يكاد حجم عضويتها يتماثل مع حجم العضوية فى الأمم المتحدة ، ولكن المعضلة التى واجهت المشاركين فى ذلك المنتدى كانت كيفية انشاء هذه المجموعة المصغرة أو كيفية التخلص من الدول التى انضمت للحركة فى ظروف تاريخية ولا تتمسك بمبادئها ، والأكثر صعوبة فى الأمر كان بحث تحديد معايير الانضمام لمثل تلك المجموعة المصغرة ؛ لاختلاف التوجهات الفكرية للمشاركين فى ذلك المنتدى ·

ولعل من الأمور الأكثر اثارة للانتباه أن بعض منتديات العالم الثالث ما زالت تفكر بمنطق القاء اللوم على الآخرين فى فشل عملية التنمية فى دول عدم الانحياز بدلا من تقديم نقد للذات والقيام بحملة توعية وتصحيح حقيقة ·

ولا ريب أن اية دراسة متعمقة للأوضاع الدولية توضح لنا بما لا يدع مجالا للشك أن العالم طرأت عليه تغيرات جوهرية عميقة الأبعاد واسعة الأصداء ، وأن حركة عدم الانحياز أمام خيار صعب : اما أن تواجهه بفكر خلاق وبعمل جاد ، واما أن تستمر فى طرح الشعارات واصدار البيانات والتصريحات • وفى الحالة الأولى فسوف تتطور دولها وقد تساهم بقدر ما فى بلورة شكل العالم وهو يقترب من ولوج القرن الحادى والعشرين ، وفى الحالة الثانية فسوف تتجاوزها الأحداث والتطورات وتواجه الموت البطىء ، وهى تعانى بالفعل منذ فترة من الاعياد والاجهاد ، ومن ثم تدخل حوليات التاريخ السياسى الدولى وسيكتفى بتدريسها فى المعاهد والجامعات •

المبحث الثـانى

البعد الاسلامى فى السياسة الخارجية المصرية

« مصر ومنظمة المؤتمر الاسلامى »

منذ أن اعتنقت مصر الاسلام اثر فتح عمرو بن العاص لها عام ٦٤٠ ميلادية ، تحولت مصر شيئا فشيئا لتصبح ليس مجرد دولة اسلامية كغيرها من الدول ، بل أصبحت رائدة وركيزة فى الدعوة للاسلام سواء فى الدفاع عن ديار الاسلام والذود عنها ، كما حدث فى نضال الشعب المصرى ضد التتار أو ضد الصليبيين ، سواء فى توضيح معالم الشريعة الاسلامية وقواعدها وأركانها وهو الدور الذى اضطلع به الأزهر الشريف الذى نشأ فى عهد الدولة الفاطمية كمدرسة لنشر المذهب الشيعى ، فتحول بعد ذلك ليصبح جامعة علمية للفكر الدينى السنى المرتبط بالاعتدال والتسامح ، وليسعى لرفع شعار التقريب بين المذاهب الاسلامية . وكان الأزهر هـو منبت الوطنية المصرية سواء فى مواجهة الحملة الفرنسية أو فى مقاومة الاحتلال الانجليزى . ولا ينبغى أن ننسى أن صيحة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ضد العدوان الثلاثى كانت من على منبر الأزهر .

من هنا فان البعد الاسلامى فى السياسة الخـارجية المصرية بعـد عميق الجذور باعتبار الامتداد الطبيعى بين السياستين الداخلية والخارجية وباعتبار أن السياسة الخارجية ليست الا تعبيرا عن خصائص واهتمامات وانتماءات الشعب .

ولكن فى نفس الوقت رفضت السياسة المصرية اتخاذ مفهوم الدين كوسيلة لاغراض سياسية أو لمآرب لا تتمشى مع الخاصية الوطنيـة الأصيلة للسياسة المصرية ، ومن ثم فقد قاومت مصر فى سياستها الخارجية مفاهيم دولية حملت اسم الاسلام مثل الحلف الاسلامى فى مرحلة الخمسينـات

والستينات ٠ ولكنها أيدت وبادرت بالدعوة للتضامن الاسلامى لتحقيق الأهداف الوطنية والقومية كما فى الدعوة لانشاء منظمة المؤتمر الاسلامى عام ١٩٦٩ كرد فعل للصيحة ضد انتهاك اسرائيل للمقدسات الاسلامية وارتكاب عناصر صهيونية متطرفة جريمة حريق المسجد الأقصى عام ١٩٦٩ ٠

ولكن طريق مصر فى التعاون فى اطار منظمة المؤتمر الاسلامى لم يكن سهلا كل الوقت، اذ أنه فى أعقاب عقد مصر اتفاقيات كامب دافيد قررت المنظمة تجميد عضوية مصر فيها تحت تأثير ضغط الدول العربية المعارضة لمصر آنذاك ، وظل الأمر ما يقرب من عشر سنوات حتى أمكن رفع تعليق العضوية واستئناف مصر لدورها فى المنظمة ، وان لم تتخل مصر عن دورها الاسلامى فى فترة تعليق العضوية ، لأن هذا الدور كان قبل انشاء المنظمة ذاتها وظل فى مرحلة القطيعة وبعد أن انتهت تلك المرحلة ، استنادا لأصالة الموقف والدور المصرى القائم على النظرة للبعد الاسلامى فى السياسة الخارجية من منظور ثقافى وعقيدى وسياسى ، ومن ثم استمرت مصر تقدم المساعدات للدول الاسلامية سواء فى شكل منح أو ايفاد مبعوثين لها للدول الاسلامية أو غير ذلك من أوجه التعاون والتضامن الاسلامى ٠

ولقد أدت حرب أكتوبر ١٩٧٣ وما تلاها من ارتفاع أسعار البترول ومن اهتمام الدول الاسلامية بتطوير صناعتها الحربية الى ظهور مصطلح ما سمى «بالقنبلة الاسلامية» التى اتهمت باكستان بالسعى اليها من خلال بحوثها العلمية فى المجال النووى واتهمت بها دول عربية واسلامية أخرى واستخدم المصطلح كنوع من الارهاب الفكرى والسياسى ضد الدول الاسلامية ٠

كما برز فى مرحلة ما تعبير «الارهاب الاسلامى» نتيجة تصرفات رعناء قامت بها جماعات حملت اسم الاسلام وهو منها براء ، واستغلت القوى المعادية للاسلام هذه التصرفات لتشويه صورة الاسلام ٠

ومن هنا انشغلت السياسة الخارجية المصرية بالعمل على تقديم صور الاسلام الصحيحة التى تتسم بالعقلانية والاعتدال والحوار بالحكمة والموعظة الحسنة ٠ وفى خطاب تاريخى للرئيس حسنى مبارك فى مؤتمر القمة الاسلامى الخامس الذى عقد فى الكويت من ٢٦ ــ ٢٩ يناير ١٩٨٧ ، وهو أول مؤتمر تشارك فيه مصر بعد انهاء تعليق عضويتها ، حلل الأزمة التى تعانى منها الأمة الاسلامية بقوله : «وهكذا كانت عظمة الاسلام

فى فجره ويومه وغده - على السماحة والرحمة حتى مع الخصوم والأعداء ، وعلى الترابط والتضامن داخل الأسرة الاسلامية الواحدة ٠

غير أننا نرى المسيرة الاسلامية ، التى وحدت شعوبا وقبائل بعد فرقة وعداء ، وأقامت صرحا شامخا للسلام والعدل ، تتعرض اليوم لصور شتى من التحديات من داخلها وحولها ، وتواجه من الأخطار والمؤتمرات ما يستلزم الوعى بفداحة هذه التحديات وجسامة تلك الأخطار واستنهاض روح الاسلام السامية ؛ لاحياء نداء الاسلام من جديد واسترجاع تصور النهضة الاسلامية ، ودفاعا عن دار الاسلام وحماية لحقوق شعوبه وحريات أبنائه من مخططات التربص بهم والنيل من دينهم ودنياهم ٠

ان اندلاع الأزمات الطاحنة وتزايد الخلافات الحادة وتصعيد التوتر داخل الأسرة الاسلامية وتكاثر الأخطار التى تحيط بها يوما بعد يوم ، ليتطلب من كل مسلم صادق فى ايمانه قدرا كبيرا ودرجة عالية من الوعى واليقظة والشعور بالمسئولية ، وقدرة متزايدة على اكتشاف مصدر الخطر والتعرف على طبيعته وأبعاده ونتائجه والتصدى الحازم للتهديدات التى تمس المسلمين فى فهم وجودهم وكيانهم الفردى والجماعى وتنذر بالعودة بالناس الى ظلام الجاهلية وعالم القتل والثأر والحقد ٠٠٠ عالم القبليات والعصبية الذى جاءت رسالة الاسلام ايذانا بزواله وسقوطه الى غير رجعة ٠

ان الربع الأخير من القرن العشرين يشهد العالم الاسلامى وهو يتعرض لكثير من المحن والفتن والأخطار التى تهدد مصيرنا جميعا لا فرق بين عربى وغير عربى ، وبين أفريقى وآسيوى ، وبين قوى وضعيف ، وغنى وفقير ، فنحن جميعا سواء أمام الأخطار والتحديات ٠

واذا كان التحدى الذى ظل عالمنا الاسلامى يواجهه طوال القرون الماضية هو تحدى التقدم والتحديث لتلبية حاجات العصر ومتطلباته ، والتوفيق بين الأصالة والمعاصرة ، فان التحدى الذى نواجهه اليوم أصبح أعقد من هذا وأعمق ؛ لأنه يهدد الوجود ويمس الكيان ويزعزع الأساس الذى يقوم عليه مفهوم الأمة الاسلامية كما نستخدمه من ديننا وتراثنا وكما عبر عنه رجالات مفكرينا وقادتنا » ٠

ويوضح الرئيس مبارك فى خطابه نظرة مصر لمعالجة الموقف المتأزم فى الأمة الاسلامية بقوله : «ان رؤية مصر ونظرتها تقوم على عدم التعارض بين حقوق المسلم فى الحياة والحرية والكرامة وبين مبادىء الشرعية الدولية والالتزام بعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول وهكذا يتحدد

التزامنا بالعمل على احترام حقوق المسلم والوقوف ضد المظالم التى يتعرض لها فى أى مكان ويتحقق هذا الالتزام من جانبنا بالمطالبة بحق الأقليات المسلمة فى دول العالم المختلفة فى المساواة بينهم وبين سائر مواطنيهم والتمتع بحريتهم فى ممارسة شعائر دينهم والحفاظ على هويتهم الروحية وانتمائهم العقائدى ٠

ان الدين الاسلامى يقدم للعالم أجمع نموذجا رائعا للسماحة والتعايش والشعور بوحدة الأسرة الانسانية ، وعلينا أن نعمق تلك المبادىء والمفاهيم السامية وترسيخها فى الواقع الدولى الذى نعيش فيه فتلك رسالتنا وعقيدتنا وهذا خطنا الذى لا نحيد عنه أبدا ٠

سمو الأخ العزيز رئيس المؤتمر

ايها الاخوة الاشقاء ٠٠

ارجو أن تسمحوا لى فى ـ ختام حديثى ـ بأن أطرح عليكم بعض الأفكار المحددة بهدف اثراء الحوار والنقاش الموضوعى داخل الأسرة الاسلامية ، وصولا الى شعور موحد أو متقارب للأسلوب الفعال الذى نستطيع اتباعه فى مواجهة التحديات العاتية التى تعترض مسيرتنا وتهدد كياننا الفردى والجماعى فى الحاضر والمستقبل :

أولا : تكليف مجموعة عمل خاصة من خبرائنا باعداد تصور متكامل لمفهوم امن الأمة الاسلامية الواحدة ، يأخذ فى الاعتبار الأخطار التى تتعرض لها الأقطار الاسلامية فى قارات العالم المختلفة ، وكيفية تعبئة طاقات هذه الأقطار ومواردها ـ على نحو جماعى منسق ـ لمواجهة هذه الأخطار ، وردع أى عدوان تتعرض له الدول الأعضاء فى منظمتنا ٠

ويجب أن نراعى فى وضع هذا التصور الجماعى أن يكون جديا وموضوعيا ، ملتزما بأحكام الاسلام ومبادئه الغراء التى تدعو الى المحبة والتسامح والتآخى بين كافة ابناء الجنس البشرى وتنهى عن التعصب والعدوان والبغى ٠

ثانيا : وضع ميثاق عدم اعتداء بين الدول الاسلامية فى اطار ميثاق الأمم المتحدة ، طبقا لأحكام القانون الدولى واهتداء بالمواثيق التى ابرمتها تجمعات اقليمية أو دولية للحد من خطر نشوب الحرب بين الدول المنتمية اليها ٠

ثالثا : توجيه نداء للدول الاسلامية المتحاربة لوقف القتال الدائر

بينها خلال فترة زمنية محددة واللجوء الى تسوية كافة المنازعات القائمة بينها بالطرق السلمية » ٠

وفى مؤتمر القمة الاسلامية السادس الذى انعقد فى داكار (السنغال) من ٩ ـ ١٢ ديسمبر ١٩٩١ أوضح السيد عمرو موسى وزير الخارجية والممثل الشخصى للرئيس مبارك فى مؤتمر القمة النظرة السليمة للاسلام التى تأخذ فى الحسبان الظروف المتغيرة والتطورات المستجدة بقوله : « ان الاسلام دين الوسطية الذى قدم للعالم صورة للحياة متناسقة شاملة تربط الأصول بالفروع والمبادىء بالغايات فى بناء متكامل واضح الملامح محدد القسمات ٠

وهو دين التجديد والتحديث واليقظة ، يربط مقاصد دعوته للحق والعدل والمساواة بالحضارة والتقدم العلمى وتحرير الانسان ، وهو دين الأصالة الناصعة ، والمعاصرة الخلاقة المبدعة ٠

ورسالة الاسلام هى رسالة حقوق الانسان الذى كرمه الله سبحانه فى قرآنه الكريم » ٠

ويحدد وزير الخارجية المصرى فى خطابه الاطار الفكرى للعمل المستقبلى لمنظمة المؤتمر الاسلامى بقوله : « ان دخول عالمنا الاسلامى فى علاقاته الاقليمية الدولية مرحلة جديدة من تصفية بؤر الصراع ، لادخار الطاقات والامكانات الاقتصادية لأهداف التنمية والرخاء ٠ الأمر وتسوية المنازعات بالطرق السلمية سوف يفتح الأبواب على مصراعيها الذى يمكن أن يسهم فى حل المشكلات المتفاقمة التى تعانى منها اقتصاديات دول العالم الاسلامى التى هبط بعضها الى ما دون خط الفقر ، والارتفاع بمستويات الحياة لشعوب العالم الاسلامى الى درجة تليق بها ونحن على مشارف القرن الحادى والعشرين ٠ مشارف عصر التكتلات والتجمعات الاقتصادية الضخمة فى العالم المتقدم ٠

ان العالم الاسلامى يمتلك الامكانات والقدرات والأدوات ، التى يستطيع بها ، اذا أحسن استخدامها التصدى للمشكلات والاستجابة للتحديات لتحقيق التنمية والازدهار ٠

ان مصر تدعو من فوق هذا المنبر الى تبنى فكر جديد لأساليب عملنا وتوجهاتنا ووسائل حديثة وواقعية لتحقيق أهداف التقارب الاقتصادى بين دولها ٠

ان منظمتنا مدعوة لتدعيم فاعليتها وتنشيط آلياتها ، وترشيد أساليبها بما يتواءم مع المتطلبات والمتغيرات المتلاحقة فى العلاقات

الدولية فى ميادين الاقتصاد والثقافة والعلوم والتكنولوجيا ، كما أنها مطالبة بأن تبادر بفتح جسور الحوار والتعاون مع المنظمات الدولية والاقليمية الأخرى فى مجال حقوق الانسان والديمقراطية · وحرية الفكر وتدفق المعلومات وبنفس القدر فى مجال التعاون الاقتصادى والتفاعل الحضارى ، وصولا الى عالم واحد يجمع كل الدول والشعوب فى منظومة متناسقة متآلفة من القيم والمثل من الآمال والتطلعات » ·

وفى ختام هذا المبحث يمكن القول باختصار ان الاسلام والعمل الاسلامى بوجه عام ، وفى السياسة الخارجية بوجه خاص ، يواجه تحديا جوهريا متعدد الأبعاد · أول هذه الأبعاد هو وتخلف التكنولوجى والاقتصادى للدول الاسلامية ، وثانى هذه الأبعاد هو حالة اهتراء القيم والسلوكيات لأبناء الشعوب الاسلامية سواء فيما يتعلق بالعمل أو الاعتدال والتسامح ، وثالث هذه الأبعاد هو التناحر فيما بين الدول الاسلامية بعضها وبعض من ناحية وفى داخل الدول الاسلامية ـ كما هو حادث فى أفغانستان أو الجزائر أو غيرها ـ فضلا عما يحدث من ضغوط على المسلمين من قبل جماعات أو دول غير اسلامية ـ كما هو حادث فى البوسنة والهرسك ـ وهذا يدعونا للتأكيد على أمية البعد الاسلامى الحقيقى فى السياسة الخارجية الداعى للتعاون بين الدول الاسلامية وتنسيق سياساتها واحترام مبادىء الشرعية فى كل منها وعدم التدخل فى شئون أى منها الداخلية ·

ولا ينبغى أن ننهى هذا المبحث دون الاشارة الى وثيقة اسلامية مهمّة صدرت عن المؤتمر الوزارى لمنظمة المؤتمر الاسلامى الذى انعقد فى القاهرة يوليو ـ أغسطس ١٩٩٠ ألا وهى « اعلان القاهرة لحقوق الانسان فى الاسلام » هذا الاعلان يعد خطوة متقدمة على طريق اهتمام الدول الاسلامية بموضوعات حقوق الانسان ، نأمل أن تتلوها خطوات أكثر جدية ومصداقية بعقد مؤتمر دولى لحقوق الانسان فى الاسلام أو عقد اتفاقية دولية لحقوق الانسان فى الاسلام يمكن من خلالها تأكيد الاهتمام الأصيل للاسلام بموضوع حقوق الانسان ، وتساعد فى دحض اتهامات خصوم الاسلام بأنه لا يهتم بهذا الموضوع البالغ الأهمية استنادا لعدم القدرة على التمييز بين تخلف وضع حقوق الانسان فى بعض الدول الاسلامية وبين اهتمام الاسلام كدين وكعقيدة بالانسان الذى كرمه الله وخلق الكون بأسره من أجله ·

المبحث الثـالث

البعد الافريقى فى السياسة الخارجية

« مصر ومنظمة الوحدة الافريقية »

ليس هناك أى بعد من أبعاد السـياسة الخارجية المصرية يوازى العمـق الذى يتميز به البعد الأفريقى فى هـذه السـياسة · فمصر كما أعلن المؤرخ اليونانى المشهور هيرودوت « هبة النيل » والنيل يضرب بجذوره فى أعماق افريقيا والحضارة المصرية هبة جهود وثمرة عـرق وكد وكفاح الانسان المصرى ؛ للاستفادة من هذا النبع المتدفق عبر التراب المصرى منذ آلاف السنين · ومن ثم فان العمق الأفريقى لمصر له جوانبه التاريخية والجغرافية والحضارية والبشرية · ولسنا فى معرض سـبر أغوار هذه الجوانب عبر التاريخ البعيد ولا حتى القـريب فهذا يحتاج لمجلدات ضخمة ولكننا سنركز فى هذه الصفحات القليلة على الارتبـاط بين حرب أكتوبر المجيدة والبعد الأفريقى للسياسة الخارجية المصرية ·

ولا شك أن حرب أكتوبر ١٩٧٣ وما أحـدثته من تفاعلات على الساحة الدولية والاقليمية انعكست بوضوح لا مجال للشك فيه عـلى الساحة الافريقية فى أكثر من مظهر ونذكر من هذه المظاهر ما يلى :

الأول : دأبت الدول الأفريقية من خلال منظمة الوحـدة الأفريقيـة أو من خلال الجهود الثنائية على مساندة مصر والدول العربية لتحرير ترابها الوطنى وازالة آثار العدوان الاسرائيلى وأصـدرت العديد من القرارات فى هذا الشـأن ·

الثانى : بادرت العديد من الـدول الافريقية بقطـع علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ وبصورة أذهلت العالم أجمع مما ترتب عليه انحسار الوجـود الاسرائيلى فى افريقيـا وهو

الوجود الذى ارتبط بنفوذ القـــوى الصهيونية العالمية وبالعـــلاقات الدبلوماسية والتجارية وأحيانا العسكرية بين اسرائيل والعديد من الدول الافريقية جنوب الصحراء ، وهى جميعا علاقات ساعد على قيـــامها وتعزيزها التاريخ الاستعمارى فى افريقيا والذى امتدت آثاره لما بعـد مرحلة الاستقلال السياسى فى أواخر الخمسينات وطوال عقد الستينات وما تلا ذلك ٠

الثالث : تعزز وضع مصر والدول العـــربية ومنظمة التحـــرير الفلســـطينية فى علاقاتها مع الدول الأفريقية كنتيجـة مباشرة لتـدهور العلاقات الافريقية مع اسرائيل ٠

الرابع : ترتب على ما سبق بروز الدعوة للتعاون العربى الأفريقى، وهى دعوة قادتها مصر ايمانا منها بوحدة المصير بين المجموعتين العربية والافريقية وبالانتماء المشترك لكليهما فى العديد من التنظيمات والهيئات الدولية مثل حركة عدم الانحياز ، مجموعة السبعة والسبعين ومنظمـة المؤتمر الاسلامى ، فضلا عن الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة ٠ وقد كللت الجهود المصرية بالنجاح فى عقد المؤتمر الافريقى العربى الأول على مستوى القمة فى عام ١٩٧٧ ، والذى وضع هيـاكل للتعاون العربى الأفريقى ٠

الخامس : طورت العديد من الدول الافريقية والعربية مواقفها تجاه العدو المشترك لكليهما آنذاك وهما جنوب افريقيا العنصرية واسرائيل ، واللتان كانتا تتعاونان فى مجالات التسلح وبخاصة التسلح النووى ٠

ولا شك أن انشاء المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى افريقيا اثر مؤتمر القمة العربى السادس فى الجزائر فى نوفمبـر ١٩٧٣ أولى ثمار حرب أكتوبر المجيدة فى مجال التعاون العربى الأفريقى ، كـان من فى جامعة الدول العربية الموقعة على اتفاقية انشائه فى ١٨ فبراير ١٩٧٤ ومقره الخرطوم ٠ وتركزت أهداف المصرف فى الاسهام فى تمويل التنمية الاقتصادية فى الدول الأفريقية وتشجيع مشاركة رؤوس الأموال العربية وتوفير المعونة الفنية اللازمة للتنمية فى أفريقيا ، وقد وقعت على الاتفاقية ١٨ دولة عربية فى مقدمتها مصر بالطبع وقدم المصرف معونات للـدول الافريقية من عام ٧٥ ـ ١٩٩٢ بلغت ١٣١٠ر٨ مليون دولار وقدمت تلك المعونات الى أكثر من ٣٩ دولة افريقية ٠

ولا ريب أن مرحلة ما بعد أكتوبر شهدت اهتماما مصريا واســـعا بافريقيا ليس فقط فى الاطار العربى الافريقى أو فى الاطار الحـــكومى الرسمى من خلال منظمة الوحدة الأفريقية ، بل وأيضا من خلال العمـل

الشعبى ؛ فقد تأسس اتحاد العمال الأفارقة واتحـاد الفـلاحين الأفارقة واتحاد الصحفيين الأفارقة وغير ذلك • وفى اطار حقوق الانسان تكونت اللجنة الافريقية لحقوق الانسان والشعوب وكان لمصر شرف رئاسـتها منذ انشـائها •

كما تعددت الاجتماعات النوعية الأفريقية مثل اجتماعات رجـال الاعلام الأفارقة ، ولعل آخر اهتمامات مصر الافريقية تمثلت فى عدة أمـور :

١ ـ انشاء بنك الاستيراد والتصدير الافريقى •

٢ ـ السعى لاقامة منتدى لرجال الاعمال العرب والأفارقة •

٣ ـ السعى لوضع الاتفاقية الاقتصادية الافريقية موضع التنفيذ بانشاء الجماعة الاقتصادية الافريقية •

٤ ـ اقرار انشاء آلية لفض المنـازعات بين الدول الافريقية فى مؤتمر القمة الأفريقية فى القاهرة فى يونية ١٩٩٣ ، ثم فى مؤتمر القمة المحدود الخاص بالآلية فى أواخر عام ١٩٩٣ •

٥ ـ السعى لانشاء المعهد الثقافى العربى الافريقى لتعزيز أواصر العـلاقات الثقافية بين المجموعتين •

وانه من نافلة القول بأن اعتراف الدول الافريقية بالدور المصرى الريادة فى العمل الافريقى هو الذى جعل هذه الدول ترفض ، بل وتقاوم بشدة أية محاولات للنيل من مصر فى فترة ما بعد كامب ديفيـد عندما سعت بعض الدول العربية لتعليق عضـوية مصر فى منظمة الوحـدة الافريقية على غرار ما تم فى جامعة الدول العربية أو منظمة المؤتمـر الاسلامى ، وقد باءت هذه المساعى والمحاولات بالفشل ووقفت الـدول الافريقية موقفا صلبا وقويا مع مصر فى شتى المحافل الدولية • وقد ادى ذلك لمزيد من تعزيز العلاقات المصرية الافريقية وسعى مصر لانشـاء تجمع دول الاندوجو فى حوض نهر النيل ، والى تقوية العلاقات الثنائية مـع سعت بعض الدول العربية لتعليق عضـوية مصر فى منظمـة الوحـدة للدول الافريقية ليوازى ، بل ويعوض ما طـرأ على التعـاون العربى الأفريقى من معوقات وصـعوبات نتيجة الموقف العربى من اتفاقيات كامب ديفيد وكذلك نتيجة عدم وضوح الرؤية العـربية والأفريقية بشأن جدوى وأساليب وآليـات التعاون العربى الافريقى وخاصة مع تدهور أسعار النفـط •

ولقد علقت فى مقال لى نشرته جريدة الجمهورية فى ٧ ابريل ١٩٩٣

على هذا الموقف بعنوان : « العرب وأفريقيا وقمة القاهرة القادمة » جاء فيه ما يلى :

كثيرة هى تلك الموضوعات التى تستحق الاهتمام فى مجال السياسة الدولية ، خاصة ما يتعلق بدول العالم الثالث الذى أدت بعض سياساته الى اضعافه فى حين يجرى تهميش دوره ووضعه فى ظل التطورات
ولقد علقت فى مقال لى نشرته جريدة الجمهورية فى ٧ أبريل ١٩٩٣
الأخيرة فى السياسة الدولية فى اطار ما يسمى بالنظام العالمى الجديد. ولا شك أن قضية الحوار العربى الأفريقى تأتى فى مقدمة الموضوعات المهمة لأكثر من عامل :

أولها : ان أول تكتل دولى لدول العالم الثالث ظهر فى الاطار الافريقى الآسيوى فى مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ .

وثانيها : ان هذا التكتل انعكس بدوره فى مجموعة ضغط خاصة ظهرت فى أروقة الأمم المتحدة . ولا شك أن المجموعة العربية تمثل القلب فى الاطار الافريقى - الآسيوى فاذا اضفنا لذلك ان العرب والأفارقة تجمعهم روابط أكثر صلة وأشد تماسكا من تلك التى تجمع آسيا وافريقيا؛ لاتضح لنا على الفور مدى أهمية الحوار العربى الأفريقى ، والصلات بين العالم العربى وأفريقيا موغلة فى القدم سواء فى العصور القديمة أو الحديثة .

ولسنا فى معرض بحث تاريخى عن جذور الروابط الا أنه يكفى الاشارة الى ثلاثة عناصر رئيسية :

أولها : التراث الحضارى المشترك والذى ارتبط بالديانتين المسيحية والاسلام وقد نشأت عبر التاريخ الافريقى ممالك تدين بكلتا الديانتين ، ومن المعروف أن المسيحية والاسلام ليستا الا ديانتين عربيتين ظهرتا فى منطقة عربية ، فالمسيحية ظهرت فى فلسطين والتى هى امتداد حضارى لأرض الجزيرة العربية ، وكانت تسكنها منذ القدم قبائل عربية عديدة ، واتصال اليمن بفلسطين فى عهد النبى سليمان ادى لتحرك قبائل عربية من الجنوب للشمال ، كما أدى لهجرات عكسية امتدت حتى أثيوبيا ومن هذا امتزج الدم العربى بالأفريقى وظهرت الكنيسة الأثيوبية شاهدة على عمق الروابط العربية الأفريقية ، ثم جاء الاسلام والممالك العديدة التى نشأت فى ظله فى مناطق غرب افريقيا والتى تمثل الدول الاسلامية فى افريقيا صورة حديثة لها ، اقول كل هذه الروابط الحضارية جعلت الصلات العربية الافريقية عميقة الجذور ، ثابتة الدعائم صلبة الركائز .

وثانيها : التجربة التاريخية المشتركة التى اتصلت بظاهرة المد الاستعمارى الأوربى والذى سيطر على المنطقتين وأدت فى مرحلة لاحقة لكفاح مشترك ومساندة متبادلة من كل طرف للآخر ، سعيا نحو التحرر والاستقلال ٠

وثالثها : مواجهة المنطقتين العربية والأفريقية لتحد امنى خطير تمثل فى التعاون الاسرائيلى مع جنوب أفريقيا لتطوير الأسلحة الذرية، وكان رد الفعل العربى ـ الأفريقى هو ادانه هذا التعاون والسعى لجعل أفريقيا والشرق الأوسط منطقتين خاليتين من الأسلحة النووية ٠

الا أنه رغم عمق الروابط التى أشرت اليها بين العرب والأفارقة فان الآونة الأخيرة تشهد نغمة مختلفة يجب علينا أن نبادر الى وأدها فى المهد قبل ان تتطور لتؤدى الى اتساع شقة الخلافة بين الطرفين وتتمثل معالم النبرة الجديدة فى ثلاثة أمور هى :

ـ ما يردده بعض الافارقة بأن العرب لم يهتموا بأفريقيا الا لمجرد الحصول على أصوات دولها وتأييدها للقضايا العربية ، ثم تكاسل العرب فى مساندتهم لأفريقيا لمواجهة مشاكل التنمية لديها وأصبحت المعونات العربية لأفريقيا محدودة لا تقاس بالقدرات العربية الهائلة من ثروات البترول ٠

ـ ما يردده بعض العرب بأن الافارقة حصلوا على مساعدات عربية كثيرة ولكن فى ظل ما يسود انظمة بعض تلك الدول من فساد وديكتاتورية فان بعض الحكام وضعوا الأموال فى خزائنهم الخاصة ٠

ـ ما أخذت تردده بعض الدوائر الاستعمارية وأبواق لها فى أفريقيا من دور للعرب فى تجارة الرقيق ومن ثم ادانة العرب بنفس القدر الذى يدان به الاستعمار الأوربى ٠

تلك هى بعض معالم النبرة الجديدة ولا يمكن ان نتجاهل هذه النبرة ، ومن ثم فمن الضرورى تنشيط الحوار العربى ـ الأفريقى فى اطار حقيقى وواقعى وصريح ومناقشة القضايا الخلافية دون حساسيات بهدف بلورة تعاون فعال ٠

والفرصة مناسبة ومصر أرض الكنانة التى هى عربية أفريقية ، والتى استضافت على أرضها مؤتمر القمة الافريقية فى يونية ١٩٩٣ ، والتى كانت أول دولة دعت للحوار العربى ـ الأفريقى وأول دولة عقدت على أرضها أول قمة عربية ـ افريقية عام ١٩٧٧ وهى التى تتمتع بدبلوماسية نشطه تستوعب المتغيرات الدولية ، اقول ان مصر مطالبة اليوم أكثر من أى وقت مضى ببلورة صيغة جديدة للحوار العربى الأفريقى يتخطى

المصالح الضيقة لأية دولة أو لأية جماعة وتتطلع للبناء نحو مستقبل أفضل من تعاون بين هاتين المجموعتين ، ولعل من الأفكار التى يمكن أن نقدمها فى هذا الصدد اعادة تنشيط العلاقات الثقافية والحضارية فيما يسمى بالمعهد الثقافى العربى الأفريقى ، واعادة تنشيط العلاقات والتعاون الاقتصادى بتطوير البنك العربى الأفريقى والاتفاق على تفضيلات تجارية للسلع المتبادلة بين الدول العربية والأفريقية وتنشيط الهياكل التى انشاتها القمة فى عام ١٩٧٧ وتطوير منهج واقعى لمواجهة ثلاث مشكلات تهدد القارة الافريقية والمنطقة العربية وهى :

١ ـ تدنى أسعار السلع الأولية وضعف البنية الأساسية ٠

٢ ـ تفاقم المشكلات الاجتماعية وانتشار المخدرات واللاجئين ٠

٣ ـ بروز المشاكل الأمنية والتى منها الارهاب والأفكار المتطرفة التى تبثها بعض القوى الدولية غير العربية والأفريقية تحت ستار عربى أفريقى ٠

وهنا لابد من كشف تلك القوى واظهار الطابع الحضارى الأصيل للقيم الدينية والتى تدعو للاعتدال والتسامح والمحبة وليس للصراع ٠

ولا شك ان رئاسة الرئيس حسنى مبارك للقمة الأفريقية عام ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠ وعام ١٩٩٣ ـ ١٩٩٤ ، كانت بمثابة تتويج أفريقى لجهود مصر فى المجال الأفريقى وبخاصة اهتمامات الرئيس مبارك بذلك ، تلك الاهتمامات التى كان فى مقدمتها جهوده من أجل تخفيف عبء المديونية الأفريقية ، وكذلك دعوته لعقد مؤتمر قمة اقتصادى لبحث الأوضاع الاقتصادية المتدهورة فى أفريقيا ، وكذلك جهوده من أجل الحفاظ على الأمن والسلام فى القارة بانشاء آلية فض المنازعات بين الدول الافريقية، وموزمبيق ورواندا ، بالاضافة الى مساهمات مصر فى تحقيق استقلال، فضلا عن مساهمة مصر فى عمليات حفظ السلام فى أنجولا والصومال، ناميبيا وانجاح التحول الديمقراطى فى جنوب أفريقيا ٠

المبحث الرابع

البعد المتوسطى فى السياسة الخارجية المصرية

لقد دارت السياسة الخارجية المصرية منذ عام ١٩٥٢ وحتى التسعينات فى اطار ما يمكن ان نطلق عليه الدوائر التقليدية للسياسة وهى الدوائر التى تناولها كتاب فلسفة الثورة للرئيس الاسبق جمال عبد الناصر وحللها بعد ذلك الأستاذ الجامعى د. بطرس بطرس غالى واستوعبتها اجيال متلاحقة من الدبلوماسيين والعاملين فى مجال السياسط الخارجية سواء فى الاطارات الاكاديمية أو السياسية أو العملية . والواقع ان هذه الدوائر التقليدية لم يخترعها عبد الناصر ولم يفلسفها د. بطرس غالى ، وانما لعبد الناصر الفضل فى الكشف عنها فى كتابه فلسفة الثورة ، كما اضطلع بطرس غالى بالترويج لها فى محاضراته بجامعة القاهرة ومعهد العلوم السياسية وغيره من المحافل التى كان يدرس بها منذ الخمسينات . وهذه الدوائر التقليدية هى الدائرة الأفريقية ، والمتأثرة فى المقام الأول بنهر النيل العظيم وعمقه التاريخى والحضارى ، والدائرة العربية التى تنتمى اليها مصر بفضل ثقافتها ولغتها ومصالحها والدائرة الاسلامية التى تعد بمثابة الاطار الروحى أو المعنوى للحضارة المصرية منذ ان اعتنقت مصر الاسلام .

ولقد تطورت الدوائر التقليدية الثلاث فى شكل منظمات دولية واقليمية ، لذا كان لمصر دور رائد فى انشاء جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ ومنظمة الوحدة الافريقية عام ١٩٦٣ ومنظمة المؤتمر الاسلامى عام ١٩٦٩ . ولقد بلورت حركة الدبلوماسية المصرية منذ الخمسينات دائرة اضافية هى دائرة عدم الانحياز وهى دائرة ذات سمات خاصة : فهى ليست عميقة الجذور فى التراث والتاريخ المصرى ، وليست محصورة فى اطار جغرافى محدد ، بل هى تمتد عبر القارات ، بل عبر المحيطات من آسيا وافريقيا الى أوربا وأمريكا اللاتينية بل الى بعض جزر المحيط الهادى الجنوبى . ودائرة عدم الانحياز هذه كان لها شأن فى الخمسينات وحتى الستينات كما كان لمصر دورها الرائد فيها ، ولكن امتدادها القارى المتسع ، وتنوع الثقافات والحضارات التى تنتمى اليها دولها انعكس على تنوع الموضوعات والاهتمامات لتلك الدول ومن ثم

للحـركة كتجمع ، مما اعتبر نقطة ضعف وقوة لهـا فى آن واحد تبعـا لتقلبـات السياسة الدولية ·

ولنعـد للدوائر التقليدية الأعمق فى جذورها ، الأرسخ فى بنيانهـا لنجد ان هذه الدوائر الثلاث : العروبة ، الافريقية ، الاسلامية حظيت باهتمامات السياسة المصرية بصورة لم تسمح فى كثير من الأحيـان باستكشاف آفاق جديدة بل يمكن القول انها لعبت دور السد المانع لمثـل هذه المحاولة خاصة تجاه البحر المتوسط · فمن الناحية الحضـارية فان العرب واجهوا الغزو الأوربى وطليعته الحركة الصهيونية واقامة دولة اسرائيل ، مما أحدث شرخا عميق الجـذور فى التعـامل العربى مع أوربا عامة ومع فرنسا وبريطانيا بوجه خاص لدور هاتين الدولتين فى انشاء اسرائيل وتعزيزها ، ولدورهما فى العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ · أما الحركة التحررية الافريقية فقد كانت تسعى للتخلص من ربقة الاستعمار وكانت أكثر الدول الاستعمارية للقـارة هى فرنسـا وبريطانيا هذا فضلا عن البرتغال وجيوب اسبانية · ومن ثم فان الصراع ضد الاستعمار أثر فى النظرة للتعامل مع أوربا · ويأتى أخيرا البعـد الاسلامى وتراثه الحضارى فمنذ الحروب الصليبية اعتبرت الهوة الدينية بين الدول الاسلامية والدول الأوربية المسيحية بمثابة اختلاف جوهرى ان لم يكن صراعا للسيطرة والتأثير على روح الانسان وبخاصـة مع انتشار الحركات التبشيرية فى ركاب الحركة الاستعمارية أو قل سـير الاستعمار فى آسيا وافريقيا متدثرا أحيانا بالفكر التبشيرى وأحيانا بما أسماه نشر الحضـارة ·

ثم جاء عقد التسعينات لتسقط محاذير وحواجز كثيرة فى السياسات العالمية · فالاستعمار بشكله التقليدى انتهى ، والحواجز النفسية بين الحضارتين المسيحية والاسلام ضعفت ، بل بدأت عمليات الحوار بينهما ، والعداء المستحكم بين العرب واسرائيل حل محل البحث عن تسـوية لما سمى بأزمة الشرق الأوسط وجلس العرب والفلسطينيون فى وسـطهم جنبا الى جنب على مائدة المفاوضات مع الاسرائيليين · والأكثر من ذلك بدأت مختلف الدول تبحث لنفسها عن مجالات حـركة جديدة فى اطـار ما أصبح يعرف بالنظام الدولى الجديد وما تفرضه معطيات السـياسة الدولية فى عقد التسعينات من ايلاء الدول المختلفة الأولوية القصـوى وحرية العمل والابتكار ، واهتمام المجتمعات بالانفتاح السياسى الدولى والداخلى على حد سواء · ولكن هذا التحول نحو ما يمكن أن نسـميه بالديمقراطية على المستوى الداخلى والدولى اقتصاديا وسياسيا واكب ظاهرة عكسية ، وهى تتمثل فى بروز التكتلات الاقتصادية ، والى حد ما ،

السياسية على المستوى العالمى ولكن من منطلق مختلف عما عرفه العالم بعد الحرب العالمية الثانية · هذا المنطلق استند فى المقام الأول على بناء الوحدة الأوربية بعد نجـــاح عملية التنسيق التى ظهـــرت فى منتصف الخمسينات وبالدقة منذ اتفاقية روما عـــام ١٩٥٧ بين الدول الأوربية الست النواة والتى أصبحت الآن ١٦ دولة وتسعى للمزيد ، وفى نفس الوقت تبذل الولايات المتحدة وكندا والمكسيك جهودها لاقامة تكتل النافتا، وفى الاطار الآسيوى يبرز تكتل دول الآســيان والجمـــاعة الآسيوية الباسيفيكية ، وفى الاطار الافريقى تنشط الدول الافريقية لانشاء الجماعة الاقتصادية الافريقية والتجمع الاقتصادى لدول شرق وجنوب افريقيا ، وهكذا نجد محور الحركة السياسية لدول العالم فى عقد التسعينـــات ينطلق ويدور فى اطار التكتل الاقتصادى · وبذلك يتراجع العامل السياسى أو يصبح تابعا للعامل الاقتصادى ، وهذا هو القانون التقليدى المعروف لدى دارسى العلوم السياسية وهو أن القوة الاقتصـــادية تخلق لنفســها مجالها السياسى وان القوة السياسية تســـعى لتعزيز ذاتها بالقـــوة الاقتصادية فى اطار الحركة السياسية للطبقات فى كل مجتمع وهـــذا المنطق يمكن أن ينطبق فى كل اقليم ، بل وعلى المستوى العالمى خاصة اذا أخذنا فى الحسبان ان العـــالم بدأ ينكمش رويدا ليصبح قرية عالمية ·

فى هذا الاطار يأتى التوجه الجديد للسياسة الخارجية المصرية لخلق مجالات جديدة لحركتها · ولقد برز هذا التوجه بصفة خاصة منذ دعوة الرئيس حسنى مبارك فى كلمته فى البرلمان الأوربى فى ستراسبورج فى ديسمبر ١٩٩١ لانشـــاء منتـــدى لدول البحـــر المتوسط ، وتابعت الدبلوماسية المصرية بنشاط مبـــادرة الرئيس مبـــارك ، فأجرى وزير الخارجية عمرو موسى اتصالات عديدة مع اقرانه وزراء خارجية دول البحر المتوسط سواء على الشاطىء الشـــمالى الأوربى ، أو الشـــاطىء الجنوبى العربى والاسلامى وتجسدت الحركة السياسية والدبلوماسية المصرية فى انعقـــاد مؤتمر وزراء خارجية دول البحـــر المتوسط فى الاسكندرية فى ٣ ـ ٤ يوليو ١٩٩٤ ؛ ليـكون هذا المؤتمر نقطـة الانطلاق نحو تعاون أوثق بين دول المتوسط فى مجالات عديدة ·

ولم تتخلف الأوساط الأكاديمية والثقافية ولا رجـــال الأعمـــال والاقتصاد عن الحركة السياسية والدبلوماسية المصرية ، فأنشأ عـــدد من رجال الأعمال من دول البحر المتوسط تجمعا باسم « منظمة البحـــر الأبيض المتوسط للمشروعات الحرفية الصغيرة والمتوسطة » ومقر هذه المنظمة القاهرة وتضم فى عضويتها اتحادات تعاونية وصناعية من ثمانى دول وتسعى لضم اتحادات من دول اخـــرى ·

وفى الاطار الأكاديمى والثقافى فقد دعا مركز دراســـات التنمية السياسية والدولية ، الذى يتولى رئاسته الدكتور جهــاد عودة ، الى عقد ندوة بمدينة الاســـكندرية يومى ٣٠ يونيه ـ ١ يوليو ١٩٩٤ بعنــوان «السياسة الخارجية المصرية والمتوسطية» شارك فيها عدد من الأكاديميين والمثقفين والدبلوماسيين فضـــلا عن بعض الباحثين الشبان المهتمين بقضايا السياسة الخارجية • وقد انقسمت اعمال الندوة الى جلســتى عمل مكثفتين ركزت الأولى على الجـوانب الســياسية والاستراتيجية للمضوسطية ، فى حين تناولت الثانية الأبعاد الاقتصادية والتجارية لها ، هذا فضلا عن جلستى الافتتاح والختام • وقد جاء انعقاد الندوة المذكورة متواكبا مع انعقــاد مؤتمر وزراء خارجية بعض دول البحر المتـــوسط فى الاسكندرية للاستكشاف وبلورة آفاق التعاون بين دول الحـوض ، مستفيدين من التقرير القيم الذى أعده معهد الشئون الدوليــة الايطــالى وشارك فيه عدد من الخبراء ينتمون لعدد من الدول المتوسطية بعنــوان « المتوسط عام ٢٠٠٠ » • ولا شك ان هذه الندوة تعد فاتحة طيبة لعدد من الندوات والدراسات التى يجب أن تستمر لاستكشاف وتعميق أسس التعاون وبناء الأمن بين دول حــوض البحر الأبيض المتوسط ؛ ليعـود هذا البحر ، الذى أصبح مجددا بحيرة صغيرة ، ليكون حلقة وصـــل حضارى للدول على شاطئيه ، وليصبح مركز النبض والاشعاع الحضارى فى العالم بعد أن انتقل مركز الثقل السياسى والاقتصادى بين دول البحر المتوسط وهو التعاون الذى أصبح ضرورة بعد أن زالت الكثير من المحاذير السياسية واتجه العالم بأسره نحو مفهوم التساند Interdependence ولكى يتحقق مثل هذا التعاون يجب أن يبنى على أسس ثابتة من المصلحة الحقيقية وتطور البنى الاقتصادية والسياسية والثقافية للدول المطـلة على شاطئيه بحيث تشجع هذه البنى على التعاون ، وتبلور قيما جديدة تتمشى مع القرن الحادى والعشرين الذى يطل علينا وهى قيم العمـــل لا التواكل ، قيم الثواب والعقاب Hire and fire ، لا قيــم الطبقــات والجماعات الطفيلية التى لا تضيف للناتج القومى الحقيقى شيئا ويؤدى سلوكها الى تدهور الانتاج وانتشار الفساد ، انها قيم تدعو للاعتــدال والتسامح والتعاون ولا تدعو للصراع والخصام والنزال •

المبحث الخامس

العمل العربى المشترك : رؤية مستقبلية

ان الحديث عن العمل العربى المشترك هو حديث ذو شجون ؛ ذلك لأن هذا العمل يجب أن يتجسد فى حقائق ملموسة وهو بالفعل قائم فى عدد منها سواء فى شكل اتفاقيات تشمل مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والقانونية ، أو فى هياكل ومؤسسات عربية تنظم الجوانب السابقة وتتولى متابعة وتقييم ذلك وتقديم المقترحات والبدائل ٠

واذا كان بعض المثقفين ورجال السياسة فى هذا الجزء أو ذاك من الوطن العربى الكبير يشعرون بحالة من الاحباط لما يلمسونه من تعثر العمل العربى المشترك ومن بوادر تراجع نتيجة الظروف السياسية التى تمر بها الأمة العربية فى هذه المرحلة الدقيقة من تاريخها المعاصر ، فان هذه الحالة لا يجب أن تنسينا الحقيقة الثابتة ، وهى أن المنطقة العربية بينها من الوشائج والروابط مالا يمكن زعزعته أو المساس بدعائمه الراسخة ، نتيجة الأحداث والظواهر العارضة ٠

وليس هذا تعبيرا عن أمل نتطلع اليه ، بل هو تعبير عن حقائق كانت ولا تزال تشكل طبيعة العلاقات العربية التى تتسم أحيانا بعنف التفاعلات وأحيانا تتمهل فى حركتها ومن ثم يصاب ، أحيانا ، المتتبع لها بدوار يفقد معه الوجهة الصحيحة لعمله وحركته اذا لم تكن لديه بوصلة جيدة تعطيه المؤشر الصحيح للاتجاه ٠

وان القاء نظرة خاطفة على الفكر المصرى الحديث نجد أن الانتماء العربى لمصر يعد القاسم المشترك الأعظم بين الغالبية العظمى من المفكرين، وربما شذت قلة محدودة عن ذلك ، وليس لموقفها رصيد حقيقى لدى رجل الشارع المصرى ، ولا لدى صانع القرار المصرى ، حيث يدرك كلاهما ،

رجل الشارع وصانع القرار ، البعد التاريخى والطبيعى والمنطقى لمصر وانتماءها العـربى ٠

ولعل المتتبع للتحليلات التى كتبت حتى فى فترة كامب دافيد وتوجه مصر نحو السلام وتطبيع العلاقات المصرية الاسرائيلية يستطيع أن يلمس الحقائق الواضحة والأدلة الدامغة على أن توجه مصر نحو السلام مع اسرائيل لم يكن على حساب انتمائها العربى ، فاتفاقيات كامب دافيد تضمنت اتفاقية اطار لتسوية النزاع فى الشرق الأوسط ، ومعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية وقعت معها فى نفس الوقت اتفاقية خاصة بمفاوضات للحكم الذاتى للفلسطينيين ، وبعبارة أخرى فان مصر فى سعيها للحصول على حقوقها كدولة لم تنس حقوق أمتها العربية التى تنتمى اليها انتماء حضاريا وسياسيا وتاريخيا ، هذا الانتمـاء الذى يعـد أيضـا ضرورة اقتصادية فى عصر التكتلات الكبيرة ، عصر لا مكان فيه للكيانات الصغيرة أو الضعيفة ٠ولعله من المفيد أن نقتبس هنا من تقرير لجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومى لمجلس الشورى عام ١٩٨٩ بعنوان « مصر ومستقبل العمل العربى المشترك » ، اذ أنه فى مقدمة ذلك التقرير يضـع مجلس الشـورى بصورة لا لبس فيهـا حقائق العلاقة المصرية العربية بقوله : « العلاقة بين مصر وشقيقاتها العربيات ، علاقة عضوية ، تتسـم بحقائق أضحت من المسلمات البديهية » :

الحقيقة الأولى : هى أن العلاقة بين مصر وسائر العالم العربى ، ليست بالأمر العارض ، انما هى علاقة حضارية ، تاريخية ومستقبلية ، تحتم التفاعل المستمر الدائم ٠

وهى فوق هذا كله ، ضرورة قصوى من ضرورات المستقبل حيث لا وجود فى عالم الغد للكيانات الصغيرة ، وانمـا للتجمعـات الكبيرة المتكاملة ٠

واذا أضفنا الى ذلك ، ان العالم العربى ـ ومصر فى القلب منه ـ يواجه تحديات كبرى ، لدواع خارجية وداخلية ، فان ذلك يفرض ـ قبل اى شىء آخر ـ التئام الشمل ، وتوحيد الصف والكلمة والهدف ٠

الحقيقة الثانية : هى أن مصر ، بحكم موقعها الجغرافى ، وبحكم ثقلها تاريخى والحضارى والبشرى ، ومقوماتها الذاتية ، مدعوة للعمـل على تجسيد التضامن العربى وزيادة فاعليته ٠

ومصر تستشعر جيدا واجباتها ومسئولياتها فى هذا الشأن وتعمل بكل امكاناتها على الوفاء بهـا ٠

الحقيقة الثالثة : ان الخلافات التى وقعت بين مصر وعدد من الدول العربية فى المرحلة السابقة لم تؤثر على دور مصر أو التزاماتها القومية، لذلك تمت تسويتها فى اطار من التضامن العربى ، كما تتطلع مصر دوما للقيام بدور الحكم المحايد لحل أى خلافات عربية تؤثر على هذا التضامن ·

الحقيقة الرابعة : هى أن حصيلة التجربة التى نتأملها الآن ، بعد عودة العلاقات الدبلوماسية الرسمية ، بين مصر والدول العربية عقب مؤتمر قمة عمان عام ١٩٨٧ تؤكد أن القطيعة ضرر للطرفين · وما أشد حاجتنا الى الاستمرار فى رأب الصدع جذريا من خلال عدة مواقف ، ومن بينها عودة مصر الى جامعة الدول العربية » ·

وقد عادت مصر بعد ذلك للجامعة العربية ، كما عادت جامعة الدول العربية لمقرها الطبيعى فى القاهرة بعد أن انقشعت الغمة التى أحاطت وأحاقت بالأمة العربية لفترة ، استضافت خلالها تونس الجامعة العربية وأكرمت وفادتها حتى تقرر عودتها من جديد للقاهرة ·

والتساؤل المطروح : أليس مجلس الشورى فى تقريره هذا الذى أصدره فى الثمانينات واضحا فى بلورته لطبيعة العلاقات المصرية مع العالم العربى ومواقف مصر وانتمائها العربى الأصيل بغض النظر عن أية ظروف عارضة أو طارئة ؟ ·

ولنا أن نتساءل بعد ذلك عن طبيعة العلاقات العربية بعد أن تلقى العالم العربى صدمة تالية تمثلت فى غزو العراق للكويت فى ٢ أغسطس ١٩٩٠ وما أحدثته من شرخ عميق الجذور فى العلاقات بين الدول العربية ·

ومع تغير أعضاء مجلس الشورى المصرى ، وتغير الواقع العربى ، الا أن الحقائق الثابتة ، والأسس والدعائم الراسخة ، لم تتغير لذلك فان تقرير لجنة الشئون العربية والخارجية والأمن القومى عن موضوع « الأمن القومى العربى » والذى صدر فى عام ١٩٩٤ باسم « التحديات الراهنة والرؤية المستقبلية » أكد على أن بحث موضوع الأمن القومى العربى يستند الى أرضية قومية تستهدف تحقيق أمن الأمة العربية ومصالحها بصرف النظر عن الرؤى المختلفة لدول المنطقة ، وان مصر تتحمل مسئولية خاصة تجاه قضية الأمن العربى ، لأنه مسألة تتعلق بتاريخ مصر ودورها وثقلها السياسى والاقليمى وربما بكل ما يرتبط بذلك من آثار وانعكاسات داخلية ترتبط بأمن مصر واقتصادها وحركة مجتمعها وتطور أوضاعها الثقافية (انظر ص ٩ من التقرير المذكور) ·

ولعله من المفيد هنا أن نشير الى أن جامعة الدول العربية ومنظماتها ووكالاتها واتحاداتها قد استطاعت على مدى خمسة عقود أن ترسى قاعدة

مؤسسية للتعاون العربى يمكن اذا أحسن استغلالها وتوافرت الارادة السياسية من قبل الدول العربية أن تعد قاطرة لتحقيق تعاون عربى يرقى لمستوى الطموحات وفى نفس الوقت يتجاوب مع حقائق المتغيرات الاقليمية والدولية المتسارعة · ولعلى هنا أستشهد بعدد من الخطوات التى أقدمت عليها الأمانة العامة للجامعة وعلى رأسها الأمين العام الدكتور عصمت عبد المجيد فى اطار من الرغبة الصادقة فى تطوير الجامعة ومنظماتها ، وفى اطار الادراك والفهم المتعمق لحقائق التطورات الدولية والاقليمية وانعكاساتها على الأوضاع العربية ·

ولا شك أن الدراسة التى أعدتها الأمانة العامة وتم عرضها على المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى دورته الأخيرة تحت عنوان « التطورات الدولية والاقليمية وأثرها على الاقتصادات العربية » والتى تضمنت دراسة قضيتين على قدر كبير من الأهمية هما آثار الجات على الاقتصادات العربية ، والسوق الشرق أوسطية ، خير دليل على هذا الفهم والادراك ·

يضاف الى ما سبق أن هناك جهودا ومقترحات محددة تم اقرارها من جانب المجلس الاقتصادى والاجتماعى تتناول تنشيط وتقويم أداء المنظمات العربية المتخصصة ، وطرحت هذه الأفكار فى اجتماعات لاحقة نظمتها الأمانة العامة ·

ومن ناحية أخرى فان الاتجاه العام للاصلاح الاقتصادى فى الدول العربية بنقل ملكية وادارة الهياكل الاقتصادية الى القطاع الخاص ، وهو موضوع كان محورا لاحدى دورات المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، سيؤدى الى اتاحة المجال لزيادة التبادل التجارى والتكامل الاقتصادى العربى على أساس من المزايا النسبية دون عرقلة أو تعقيدات حكومية أعاقت فى مرحلة سابقة هذه العملية ·

ومع هذا كله فلا ينبغى أن نفرط فى التفاؤل اذ ستظل الارادة السياسية هى المحك الرئيسى فى تحديد مستقبل العمل العربى المشترك ·

واتصالا بالواقع الدولى والاقليمى الجديد وتأثيره على المنطقة العربية ودور مصر فى قلبها ، هذا التأثير الذى لا يترك بصماته على كيفية تحقيق دول المنطقة لمصالحها بل يطرح أيضا التساؤل بوعى أو بغير وعى حول هويتها وذاتيتها ، فان وزير الخارجية المصرى عمرو موسى اكد فى كلمة ، وجهها للندوة التى عقدتها منظمة التضامن الأفريقى الآسيوى تحت عنوان « تجمع عربى أو شرق أوسطى » والتى عقدت فى القاهرة يوم ١١ أبريل ١٩٩٤ ، على مجموعة من الحقائق الأساسية التى تمثل

بوصلة هادية لحركة الدبلوماسية المصرية فى اطارها العربى والاقليمى وتتمثل تلك الحقائق فى سبع هى :

الحقيقة الأولى : اننا ننتمى الى أمة عربية ذات تراث حضارى عريق يرتبط أبناؤها بروابط عميقة الجذور ، تضرب فى أغوار التاريخ ، وتسير عبر خبرات وتجارب السنين الطويلة ، وهذه الأمة ، وما تملكه من خبرات ، جديرة بأن تحتل مكانها اللائق بها فى عالم اليوم ، عالم القرن الحادى والعشرين الذى نقترب من عتباته بكل ما يعكسه من تطور فى العلوم والتكنولوجيا والاتصالات ·

الحقيقة الثانية : ان عالم ما بعد انتهاء القطبية الثنائية ، وانتهاء صراع الحرب الباردة ، أصبح يتسم بسمات خاصة ، ويعطى أولوية لقيم وأفكار وممارسات معينة ، لم تكن فى الماضى موضع اجماع عالمى ، فاصبحت الآن تحظى بتوافق عام من مختلف دول العالم · وفى مقدمة تلك السمات الاهتمام بتسوية المنازعات بالطرق السلمية عبر آليات التفاوض والحوار · وفى طليعة الأولويات ، التركيز على البنيان الاقتصادى من خلال آليات السوق وترك الحريات للمبادرات الفردية والقطاع الخاص · وفى نفس الوقت ونظرا لأثر التقدم التكنولوجى الهائل على العملية الانتاجية فان العالم أصبح يتجه الى التجمعات الاقتصادية الكبيرة ، ولعل فى تجمع الاتحاد الأوربى ، الذى يتسع يوما اثر يوم ، وتجمع الأفتا لدول أمريكا الشمالية خير دليل على ذلك ·

الحقيقة الثالثة : ان القضايا السياسية أصبحت تختصر فى الديمقراطية وحقوق الانسان ، والقضايا الاقتصادية أصبحت تختصر فى اطلاق ملكيات وقدرات القطاع الخاص والملكية الفردية لوسائل الانتاج ، والقضايا الاجتماعية أصبحت تختصر فى تحقيق الرفاهية وترك الملكات والقدرات تتفتح ، وبعبارة أخرى فان الشعار المطروح أصبح « فلنفتح الأبواب ولندع مائة زهرة تتفتح » وسيترتب على ذلك ما ذكره القرآن الكريم كحقيقة أبدية : «فاما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث فى الأرض كذلك يضرب الله الأمثال » (سورة الرعد الآية ١٧) ·

الحقيقة الرابعة : ان الانسان لا يحيا بالشعارات ، ولا تتحقق آماله وطموحاته بالأحلام والخيالات ، وانما يعيش بالواقعية ويتقدم بالعلم والموضوعية ، يبنى لبنة فوق لبنة ، ويشيد صرحا اثر صرح ، ومن ثم يرتفع البنيان ، وتقوى الأركان ، وتتعزز الأسس والقواعد وتصمد راسخة كالجبال ·

الحقيقة الخامسة : ان طموحاتنا العربية مرتفعة للغاية ، حيث نرسم الخطط التى تعبر عنها ، ونتخذ القرارات التى تعكس تلك الطموحات ، ولكننا نصطدم بعقبة الواقع عند التنفيذ ، واتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة خير دليل على ذلك • ولذا فمن الضرورى اعادة النظر فى نمط تفكيرنا لنرسم الخطط ، مهما كانت جزئية أو محدودة لتحقيق آمالنا ، استنادا الى المنطق الواقعى ، والأسلوب العلمى ، على نحو ما حدث فى التجمعات الاقتصادية العالمية التى نجحت ، أو التى فى سبيلها للنجاح مثل السوق الأوربية المشتركة ، أو تجمع الآسيان ، أو التجمع الباسيفيكى ، وبذلك يمكننا أن نسير بخطوات ثابتة للأمام بدلا من منطق الكر والفر فى العمل العربى المشترك ، وهو منطق ارتبط بتقاليد البادية وحرب الصحراء ، ولا يصلح فى عصر العلم والمدنية الذى يقوم على الفكر التراكمى والتكنولوجيا بالغة التطور •

الحقيقة السادسة : ان الخيار المطروح علينا ليس السوق الشرق أوسطية فهى ما تزال فكرة افتراضية وسابقة لأوانها ، ترد عليها تحفظات وقيود جغرافية وسياسة واقتصادية واجتماعية بل ونفسية • ومن ثم فان الواقعية تقتضى منا أن ننطلق من الثوابت ، وفى مقدمة هذه الثوابت ما أشرت اليه ، فى الحقيقة الأولى الخاصة بالأمة العربية والعمل العربى المشترك ، وهو عمل انجز الكثير ، من حيث وضع المبادىء واصدار المواثيق كما اتخذ العديد من القرارات وقام ببناء هياكل للتعاون المشترك ، ولكنه مازال يفتقر للارادة الجماعية لوضع تلك القرارات والاتفاقيات موضع التنفيذ ؛ ولذلك فانه عندما نبحث فى مفهوم السوق الشرق أوسطية ، يجب أن ننطلق من قاعدة العمل العربى المشترك ، ونتصاعد فى دائرة متداخلة فى الاطار الاقليمى ، وفقا لظروف كل قطاع أو مجال من مجالات الاهتمام والعمل المشترك •

الحقيقة السابعة : اهمية الثقة بالنفس والعمل الجاد الحقيقى بدلا من التباكى والرثاء على الأوضاع واتهام الآخرين • والواقع أن السؤال الحقيقى المطروح هو : أندخل التاريخ بالعلوم والتكنولوجيا والعمل الحقيقى والجاد أم نظل رهن أفكار عفا عليها الزمن ، نعيش فى أطار من التواكل والتكاسل ، ونرفع شعارات لا تعبر عن الحقيقة ، ولا تنتمى للواقعية ومن ثم يتم تهميشنا وتحولنا الى وضع التبعية ولا نلوم آنذاك الا أنفسنا •

ولكن الحقائق الثابتة التى أشرنا اليها لا يجب أن تحجب عنا رؤية الحاضر بواقعه المتردى وصورته الأليمة • فبالنسبة للواقع المتردى يكفى

أن نشير الى أن مؤتمر القمة العربى العادى لم يعقد منذ الثمانينات ، وعقدت عدة مؤتمرات غير عادية أو هكذا أطلق عليها ثم توقفت ، ولم يتلاقى القادة فى اطار عربى جامع منذ غزو العراق للكويت ، كما أن مفهوم الأمن القومى العربى أصبح يتجه للاعتماد على الخارج بدلا من الاعتماد على الذات العربية ، لأن الخطر وقع من الداخل وليس من الخارج ، كما شعر البعض أن الذات العربية بمفردها ربما تكون غير قادرة أو غير راغبة فى مواجهة خطر مماثل قد يقع فى المستقبل ٠ أما الصورة الأليمة فتتجلى فى سيطرة الشكوك وتغليب المصالح القطرية على المصالح القومية ، فى بعض الأحيان ، والتحرك فى اطار الحد الأدنى للعمل المشترك ، بدلا من السعى لتعزيز هذا التعاون وتدعيمه ٠

ولعل فى حجم التجارة البينية بين الدول العربية والذى لا يزيد عن ٨ر٧٪ خير دليل على ضعف التكامل الاقتصادي العربى ، بل احيانا تظهر حالات من التنافس ، وأحيانا حالات من الاستغلال غير الأمثل أو غير الاقتصادى للموارد الاقتصادية عندما يتم اقامة مشروعات اقتصادية عملاقة فى مناطق أو دول عربية محدودة الأسواق ٠

ولا ريب أن العمل العربى المشترك فى حاجة الى اعادة تقييم خبرته التاريخية وواقعه الحاضر ورسم صورة مستقبلية له تعتمد على الواقعية، وتبادل المصالح والمنافع ، وتحقيق التكامل الاقتصادى فى المشروعات للاستفادة من الأسواق ، وهذا كله يستدعى اتخاذ قرار سياسى من كل دولة لاعطاء العمل العربى المشترك أولوية فى فكرها وفى تنفيذها لخططها المستقبلية ٠

والتساؤل المطروح والمنطقى : وماذا عن مصر كأكبر دولة عربية ذات ثقل سكانى وبعد حضارى وخبرة فى التعامل الدولى بشقيه السياسى والاقتصادى ؟ ٠

لا شك أن الدبلوماسية المصرية تملك تصورا استراتيجيا واضحا فى معالمه ، ثابتا فى دعائمه ، مستقرا فى أركانه ٠ ولعل القاء نظرة على ما تضمنه خطاب وزير الخارجية فى اجتماع موسكو للمباحثات متعددة الأطراف يومى ٢٨ ــ ٢٩ يناير ١٩٩٢ خير دليل على توضيح المفهوم المصرى للتعاون الاقليمى ، ففيما يتعلق بشروط هذا التعاون يقول عمرو موسى : «ولكن التعاون الاقليمى ، لا يمكن أن يشكل وحده اطار السلام ، دون أن يكون مؤسسا على قواعد القانون والعدالة ، التى تقطع بانسحاب اسرائيل من الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧ ، والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطينى فى مقابل الاعتراف لاسرائيل بوجودها وحقها فى العيش فى سلام ، داخل حدودها المعترف بها طبقا لمبادىء القانون الدولى وأهدافه »٠

ثم يتطرق بعد ذلك لمجالات التعاون فيقول : « ومجالات التعاون الاقليمى واسعة وعديدة فى اطار السلام العادل وأول مراحلها البحث الجاد فى قضية الحد من التسلح من منطلق تحقيق التوازن الأمنى لدول المنطقة جميعا ··· أما مجالات التعاون الاقتصادى فهى تتصل بالموارد الطبيعية وتنميتها ، وبالطاقة : تقليدية وجديدة ومتجددة ، ومناقشة أطر علاقات اقتصادية وتجارية ومشاكل بيئية برية ومائية وبحرية ، هى فى مجملها تمثل جداول أعمال اقليمية مترابطة ومتكاملة تقوم على الحياة المشتركة ونقاط التلاقى لا نقاط الافتراق وعلى السعى الاقليمى المشترك بما يحقق المنافع المتبادلة ، ويحفظ الحقوق المشروعة » ·

وما ذكره وزير الخارجية المصرى ليس الا تعبيرا عن القرار الاستراتيجى المصرى على أعلى مستوى ، فقد أوضح ذلك بجلاء الرئيس حسنى مبارك فى حديث له مع الوفد الاعلامى الصينى قبل زيارته للصين فى ٢١ ابريل ١٩٩٤ ، ونشرته الأهرام فى ٢٠/٤/١٩٩٤ حيث أكد سيادته على النقاط التالية :

١ ـ التزام مصر التزاما ثابتا باستراتيجية السلام منذ اطلاقها مبادرة السلام التاريخية عام ١٩٧٧ لوضع نهاية للصراع العربى الاسرائيلى وفتح أبواب الأمل للتعايش السلمى بين الفلسطينيين والاسرائيليين ·

٢ ـ أن النهج الذى تتبعه السياسة المصرية هو الدعوة للتفاوض والحوار فى اطار الشرعية ومبادىء العدالة والقانون الدولى ، وان جهود مصر فى هذا المجال توجت بانعقاد مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ ·

٣ ـ أنه بالتوازى مع المفاوضات الجادة على المسارات الثنائية المختلفة بدأت عملية مهمة من المباحثات متعددة الأطراف حول التعاون الاقليمى بين أطراف النزاع وبينها وبين دول العالم الأخرى حول قضايا التنمية الاقتصادية والبيئية ونزع السلاح والمياه واللاجئين ، وكلها مجالات هامة توليها الأطراف ، ودول العالم المعنية بالسلام والاستقرار فى المنطقة ، اهتماماتها الكبيرة ، أملا فى التوصل للأمن والاستقرار بما يعود بالفائدة على كافة شعوب الشرق الأوسط والعالم ·

وختاما فانه ، مما سبق ، يتبين لنا ان القضية المطروحة والمبادىء الأساسية التى تحكم عمل مصر الاقليمى والدولى واضحة وضوح الشمس ، مهمة توليها الأطراف ، ودول العالم المعنية بالسلام والاستقرار فى المنطقة، السياسية ، وان الثقة بالنفس يجب أن تكون هى أساس العمل ، والجدية ينبغى أن تكون هى ركيزة الحركة التى يجب أن تتسم بالمرونة والواقعية فى السعى لتحقيق الأهداف وتأمين المصالح بلا خوف أو تردد ·

خاتمـــــة

لا شك أن تطور الحياة العامة فى مصر منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣ اتسم بقدر كبير من نبض التغيير ، فقد تسارعت الخطى نحو الانفتاح الاقتصادى ونحو الانفتاح السياسى والثقافى ، ورفعت مصر شعارات سعت بكل جدية لتحقيقها وتطويرها مثل سياسة المنابر التى تطورت بعد ذلك الى اقامة نظام مبنى على تعدد الأحزاب ، وجذب الاستثمارات والعمل فى ضوء المتغيرات الدولية كما أكدت مصر على ضرورة احترام حقوق الانسان وحرياته الأساسية · وقد أينعت ثمار تلك الطروحات المصرية فأصبحت مصر تمثل قوة الاعتدال الداعية للتصالح والوفاق على المستوى الدولى وعلى المستوى الاقليمى ، بل وعلى المستوى الداخلى من خلال الدعوات المستمرة للرئيس حسنى مبارك ، والذى هو من أهم أبطال حرب أكتوبر فقيادته للطيران المصرى فى تلك الحرب كان لها أثر بالغ فى عصر أصبح الطيران هو القوة المؤثرة فى سير المعارك الحربية ، فهو لا يمثل فقط عنصر الحماية الجوية للقوات البرية ، بل هو بطلعاته الاستطلاعية يقدم المعلومات الضرورية لرسم الخطط الاستراتيجية والتكتيكية ، وهو بطلعاته القتالية يهيىء الأرضية التى تسير عليها القوات البرية ، ولا ينبغى أن ننسى أن الحرب الحديثة هى حرب شاملة تتضافر فيها مختلف الجهـود الوطنية من قوات مسلحة وشرطة ودبلوماسية واقتصاد واعلام وغيرها كل قطاع له دور محسوب ومهم فى تحقيق النصر · كما ينبغى ألا ننسى أن المعركة مستمرة فاعداء الحياة موجودون دائما ولعل فى مقـدمتهم الجهل والفقر والمرض ، انهم يمثلون نقص العلم والمعرفة فى عصر لا يعتمد الا على المعرفة البالغة التقدم ، ان التخلف يقود للتبعية فى عصر شعاره الأساسى العمل من أجل التنمية الشاملة وفى مقدمتها التنمية البشرية · ان المجتمع المريض لا ينتج الا أشخاصا غير أصحاء لا يستطيعون المساهمة بفكرهم وجهدهم فى تطوير مجتمعهم ، وهكذا فان المعركة من أجل البقـاء والبناء حلقات متتابعة ومستمرة مادامت مسيرة الحياة ذاتها قائمة على وجه البسيطة ·

ان التحدى الذى أصـــبح يواجه مصر الآن يتمثـــل فى التحـدى الحضارى ، وهذا ما يدعونا للقول بالحاجة لاستنفار كافة الجهود المخلصة لتقديم الاستجابة المناسبة بل والكافية لمواجهة هذا التحدى ·

ولا يخامرنا أدنى شك فى أن مصر التى نجحت فى بناء أول حضارة

عريقة ، عرفتها البشرية منذ فجر التاريخ ، قادرة على تقديم الاستجابة الصحيحة لتحديات القرن الحادى والعشرين القائم على العلوم والتكنولوجيا وثورة الاتصالات والمعلومات ، هذا القرن الحادى والعشرون والذى لا شك أنه يعد منطلقا ، بل معلما رئيسيا من معالم المسيرة التاريخية للبشرية قاطبة ، انه يبشر بذوبان السيادة القانونية بمعناها التقليدى المتعارف عليه من أجل تعاون البشرية لمواجهة المشاكل الخطيرة عبر الحدود وفى مقدمتها مشاكل البيئة والسكان والمخدرات وحقوق الانسان والديون وضبط التسلح ٠

ولعل القاسم المشترك الأعظم بين هذه المشاكل جميعا هو مفهوم التنمية بمعناها الشامل ، ولعل المخرج الرئيسى من تلك الأزمات يتمثل فى مفهوم التساند والتكاتف الدولى أو ما يطلق عليه الاعتماد المتبادل Interdependence لأن العالم تحول ويزداد تحولا نحو مفهوم القرية العالمية Global Village ؛ حيث لا يستطيع فرد أو دولة أن تعيش بمعزل عن جيرانها القريبين أو البعيدين ، بل تؤثر وتتأثر بهم ، ولعل ارهاصات ما يسمى بالنظام العالمى الجديد الذى هو قيد التبلور تكون دافعا لنا نحو مزيد من العمل من أجل بناء غد أفضل ومشرق ليس فقط لأبناء مصر الحبيبة وانما للبشرية جمعاء ، وهذا ما تسعى اليه الدبلوماسية المصرية فى دوائر نشاطها عبر القارات وعلى جميع الجبهات ٠ وهذا ما سعت اليه السياسة المصرية منذ حرب أكتوبر بتطوير تشريعاتها ونظمها الداخلية ، اذ أن العمل الخارجى لابد أن يستند الى قاعدة صلبة من العمل الداخلى ، كما أن العمل الداخلى فى حاجة الى عمل خارجى يدعمه ويعززه فى السعى لأن يكون لنا مكان ملائم فى حيز الحياة والفكر فى القرن الحادى والعشرين فى ظل الاطار الديمقراطى القائم على الحرية واحترام حقوق الانسان والسعى من أجل تحقيق الرفاهية ٠

الفهـــرس

الموضـــوع	الصفحة

الموضـــوع	الصفحة

الموضـــوع	الصفحة

يتناول الكتاب أثر حرب أكتوبر بجوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية فعلى الجانب السياسى كان لحرب أكتوبر الأثر العظيم فى عملية التحول نحو التعددية السياسية والحزبية وحرية الصحافة وعلى الجانب الإقتصادى أسهمت الحرب إيجابياً فى التحول نحو اقتصاديات السوق وتوسيع ساحات الاستثمار وفرصة فى الداخل وعلى الجانب الاجتماعى كشفت الحرب عن صلابة الانتماء الوطنى باعتبار أن الوطن فى ذاته يمثل الأولوية العليا للإنتماء عند أى مواطن مصرى كما كشفت الحرب عن تماسك البُنى والهياكل الاجتماعية وعلو الصالح العام على سائر الصوالح الذاتية.

كما يتناول الكتاب أثر حرب أكتوبر على تطور علاقات مصر الدولية بعد الحرب حيث يتعرض للإطار الفكرى للسياسة الخارجية المصرية ولجامعة الدول العربية والعمل الدبلوماسى المصرى.

كما يتعرض الكتاب للقضايا العربية فى الاطار الدولى والسياسة المصرية فى الساحة الدولية.

تصميم الغلاف: صبرى عبد الواحد

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

٦٠٠ قروش